اتفاق الدوحة

بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنية فاعلة

المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم المؤسسة العربية للديمقراطية

اتفاق الدوحة (2008/5/21)

بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنية فاعلة

بحث جماعي
ووقائع ندوة عقدت في بيروت في 2008/12/20

تقديم
دولة الرئيس الدكتور سليم الحص

اشراف
انطوان نصري مسرّه وربيع قيس

منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم
بالتعاون مع
المؤسسة العربية للديمقراطية

29

بيروت
المكتبة الشرقية
2009

صدر في منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم

إشراف انطوان مسرّه

1. **الحق في الذاكرة،** بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا (قبرص)، 1988، 260 ص.
2. **العبور الى الدولة** (من المعاناة الى المواطنية)، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا (قبرص)، بيروت، 1992، 280 ص.
3. **البناء الديمقراطي** (الاشكالية والتخطيط للبنان ما بعد الحرب)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور Konrad Adenauer Stiftung، 1994، 240 ص.
4. **مواطن الغد** (نماذج في الثقافة المدنية)، الجزء الاول، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية National Endowment for Democracy، 496،1995 ص.
5. **بناء السياسات الاجتماعية في لبنان** (الاشكالية والتخطيط)، بالتعاون مع مركز البحوث للانماء الدولي، اوتاوا (كندا)، 1995، 312 ص.
6. **الاحزاب والقوى السياسية في لبنان** (التزام واستراتيجية سلام وديموقراطية للمستقبل)، الجزء الأول، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 1996، 592 ص.
7. **مواطن الغد: الحريات وحقوق الانسان،** الجزء الثاني، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية، 1998، 368 ص.
8. **الاحزاب والقوى السياسية في لبنان: تجدد والتزام،** الجزء الثاني، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 1997، 288 ص.
9. **علاقة المواطن بالادارة** (نماذج في المعاملات والاعلام الاداري)، الجزء الأول، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، 1998، 388 ص.
10. **اقتصاد في سبيل العدالة الاجتماعية،** بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، 1998، 296 ص.
11. **مواطن الغد: نعيش معًا في مجتمع،** الجزء الثالث، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية، 1997، 368 ص.
12. **النقابات والهيئات المهنية في لبنان** (استراتيجية مشاركة وديموقراطية اجتماعية)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، 1999، 256 ص.
13. **علاقة المواطن بالادارة** (نماذج في المعاملات والاعلام الاداري)، الجزء الثاني، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية، 1999، 384 ص.
14. **تنمية المجتمع المدني في لبنان** (منظومة قيم ومبادرة وتواصل وتدريب)، بالتعاون مع Mercy Corps International، 2000، 752 ص.
15. **النقابات والهيئات المهنية في لبنان،** الجزء الثاني، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 2000، 256 ص.

16. **الحكمية المحلية** (مبادرة ومشاركة ومواطنة في المجال المحلي في لبنان)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، الجزء الاول ، 2002، 576 ص
17. **الجغرافية الانتخابية في لبنان: شروط التمثيل الديمقراطي**، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، الجزء الاول، 2002، 376 ص.
18. **الحكمية المحلية: النقاش المحلي في القضايا المشتركة**، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، الجزء الثاني، 2003، 472 ص.
19. **الجغرافية الانتخابية في لبنان: تاريخية القضاء وتقسيم الدوائر**، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، الجزء الثاني، 2004، 624 ص,
20. **مرصد السلم الاهلي والذاكرة في لبنان**، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا (قبرص)ومؤسسة كونراد اديناور، 2004، 656 ص.
21. **الحكمية المحلية** (قواعد العمل الديمقراطي البلدي في لبنان)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، جزء 3، 2004، 592 ص.
22. ليولوكا اورلندو، **مقاومة المافيا** (سيرة ذاتية في العمل السياسي والمقاومة المدنية أو كيف استعادت صقلية هويتها المسلوبة)، تعريب افلين ابو متري مسرّه، بالتعاون مع Sicilian Renaissance Institute و"برنامج الثقافة الحقوقية" واميدست–لبنان، 2005، 248 ص.
23. **مرصد التشريع في لبنان** (التواصل بين التشريع والمجتمع)، الجزء الاول، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، 2005، 552 ص.
24. **مرصد التشريع في لبنان** (القواعد الحقوقية في الصياغة والسياسات التشريعية)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، الجزء الثاني، 2006، 640 ص.
25. **طوني جورج عطاالله، نزاعات الداخل وحروب الخارج** (بناء ثقافة المناعة في المجتمع اللبناني: 1975–2007)، 2007، 624 ص.
26. **مرصد التشريع في لبنان** (اشكالية ومنهجية وتطبيق)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، الجزء الثالث، 2007، 340 ص.
27. **مرصد الحقوق الاقتصادية الاجتماعية** (اعلام وبلوغية وتمكين في سبيل ديمقراطية قريبة من الناس)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، 2008.
28. **دعم المجتمع الاهلي للعمل البلدي في لبنان** (تضامن ومشاركة ومواطنة في المجال المحلي)، بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، .2009
29. انطوان مسرّه وربيع قيس (اشراف)، **اتفاق الدوحة: بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنية فاعلة**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم والمؤسسة العربية للديمقراطية، 2009.

صدر في سلسلة "وثائق" Documents

1. Irene Lorfing, Antoine Messarra, Abdo Kahi (dir.), *Linking Civil Society to Sustainable Development* (A training Manual for Institutional Strengthening), in cooperation with Mercy Corps International, 1999, 120 p.
2. **فاعلون في السياسات الاجتماعية في لبنان**، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 1999، طبعة جديدة مضافة، 2007، 300 ص.
3. **مرصد القضاء: دفاعًا عن العدالة والإنصاف والحريات في لبنان** (نماذج أحكام قضائية مختارة)، بالتعاون مع مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية MEPI، 2006، 168 ص.
4. انطوان مسرّه، **جذور وثيقة الوفاق الوطني اللبناني – الطائف** (1989/10/22 و1989/11/5) **والتعديل الدستوري** (1990/9/21)، طبعة ثانية مضافة، 2006، 510 ص.
5. انطوان مسرّه، **الحركة العالمية للديمقراطية: عولمة السلام من خلال الديمقراطية**، 2006، 120 ص.
6. انطوان مسرّه (جمع وتنسيق)، **سياسات شبابية**، نهار الشباب 1999–2001 وندوة اللجنة الوطنية للتربية والعلم والثقافة – اليونسكو في 1999/11/27، 2006، 200 ص.
7. **مرصد القضاء في لبنان: نماذج احكام قضائية مختارة**، اعداد انطوان مسرّه وبول مرقص، بالتعاون مع مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية MEPI، 2007، جزء 2، 272 ص.
8. **المواطنية الطالبية: مندوبو الصف في المدارس وممثلو الطلاب في الجامعات او التربية على الشأن العام**، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 2006، 142 ص.
9. **التربية على القاعدة الحقوقية** (مضامينها وسياقها التطبيقي والخبرات للبنان ومن لبنان)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 2006، 230 ص.
10. طوني عطاالله (اعداد)، **تأثيرات حرب 12 تموز 2006 وانعكاساتها على المجتمع اللبناني وحقوق الانسان**، مرصد السلم الاهلي والذاكرة في لبنان، 2006، 153 ص.
11. **المواطنية الطالبية: نماذج في التنظيم والثقافة الديمقراطية**، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 2006، 194 ص.
12. انطوان مسرّه، **الاعلام في لبنان: قانون وخلقية** (دراسات ومقالات ومداخلات في مؤتمرات 1964–2006)، 756 ص.
13. Antoine Messarra (documentation fondamentale classée et colligée par), *Les systèmes consensuels de gouvernement : Documentation fondamentale- Consensual model of Democracy : Fundamental Documentation*, 3 vol., 2007, 594, 370 et 712 p.
14. انطوان مسرّه (اشراف)، **وثيقة الوفاق الوطني–الطائف كما نرويها لاولادنا**، اعداد طلاب الدراسات العليا صحافة في الجامعة اللبنانية، UL/Liban et CFPJ-IFP/Paris، 2007، 190 ص.
15. انطوان مسرّه (اشراف)، **تطوير ابحاث الديمقراطية عربيًا**، الشبكة العربية للاصلاح الديمقراطي (اصلاح) بالتعاون مع المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم ومركز الاردن الجديد للدراسات، 2007، 310 ص.
16. انطوان مسرّه، **الارشاد الرسولي: مقاربة تطبيقية في سبيل مرصد الارشاد الرسولي في لبنان** (بالعربية والفرنسية)، 2007، 54 ص.
17. انطوان مسرّه، **هواجس وتطلعات الشباب اللبناني** (خلاصة ابحاث وبرامج تطبيقية وتوجهات مستقبلية. نحو بناء سياسات شبابية)، 2007، 73 ص.
18. **لماذا طرابلس؟ استغلال الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية في احداث الارهاب والعنف. ما العمل؟**، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، 2007، 42 ص.
19. **بناء رأي عام اقتصادي اجتماعي**، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، 2007، 50 ص.
20. انطوان مسرّه (اعداد وتنسيق)، **قضايا اخلاقية: هدفية الشرع المهنية وصياغتها وتطبيقاتها**، مجموعة وثائق لبرنامج "الماستر في العلاقات المسيحية والاسلامية"، معهد العلوم الدينية، جامعة القديس يوسف، 2008.
21. انطوان مسرّه وطوني عطاالله (اعداد وتنسيق)، **مرصد السلم الاهلي والذاكرة في لبنان** (دراسات وتقارير ومداخلات في مؤتمرات وورشات عمل)، 2005–2008، *Observatoire de la paix civile et de la mémoire au Liban, 2005-2008/ Monitoring Civil*

Peace and Collective Memory in Lebanon, 2005-2008، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا–قبرص ومنتدى التنمية والثقافة والحوار FDCD ورابطة مراكز التدريب والرياضات الروحية في الشرق الأوسط MEATRC ، 2008، 656 ص.

1/22 و2 و3. لور مغيزل، **نصف قرن دفاعًا عن حقوق المرأة في لبنان**، وثائق من التاريخ: 1947–1997، اشرف على تنسيقها وتبويبها والتقديم لها انطوان مسرّه وطوني عطاالله، الجزء 1: منشورات مؤسسة جوزف ولور مغيزل، المكتبة الشرقية، 1999، 816 ص وطبعة ثانية محدودة، مؤسسة جوزف ولور مغيزل ومبادرة المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم والجمعية اللبنانية للعلوم السياسية، المكتبة الشرقية، سلسلة "وثائق" 1/22، 1988، 816 ص، والجزءان الثاني والثالث 2/22 و3/22، مؤسسة جوزف ولور مغيزل، Machreq/Maghreb Gender Linking and Information Project، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم وبرنامجها "مرصد الحقوق الاقتصادية الاجتماعية"، الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، المكتبة الشرقية، سلسلة وثائق رقم 2/22 و3/22، 2008، 400 + 582 ص.

23. **جذور وثيقة الدوحة، 2008/5/21: وثائق للذاكرة والثقافة الميثاقية والمواطنية**، بيروت، بالتعاون مع المؤسسة العربية للديمقراطية، اعداد طوني جورج عطاالله، بالتعاون مع باسكال موصللي وعلي حسون وريتا روسيل متى، وتنسيق انطوان مسرّه وربيع قيس، 2009، 394 ص.

توزيع: المكتبة الشرقية، بيروت
ت 333379/200875 / 492112/217364 (01) – فاكس: 216021 (01)
E-Mail: libor@cyberia.net.lb
****
Lebanese Foundation for Permanent Civil Peace - P.O.Box 16-5738
Beirut-Lebanon 1100 - 2070
E-mail : antoine@messarra.com
http: //antoine.messarra.com - http : //www.lfpcp.org
http: //monitoringdemocracy.com

المؤسسة العربية للديمقراطية، الحرية....من الفكرة إلى القدرة

نشأت المؤسسة العربية للديمقراطية في السابع والعشرين من شهر مايو 2007 عندما أعلنت صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حفظها الله عن تأسيس المؤسسة العربية للديمقراطية، وترأست مجلس أمنائها.

وقد نشأت المؤسسة بمبادرة من دعاة الديمقراطية العرب، وبمباركة كريمة من دولة قطر، التي استضافت مؤتمرين لهم (عامي 2004 و 2007)، ورحبت بأن تكون عاصمتها الدوحة، مقرا للمؤسسة.

ويؤمن أصحاب هذه المبادرة بأن التأثير الأساسي للمؤسسة يكمن في استثارة إبداعات ودعم وبرامج منظمات المجتمع المدني، ومبادرات المواطنين، ومن ذلك، مساندة الجماعات الواعدة لتقوية قدراتها المؤسسية، ونشر القيم الديمقراطية، ورفع الوعي والمشاركة في الحوارات حول السياسات العامة، وزيادة قدراتهم لخدمة مجتمعاتهم المحلية، لإعداد بلدان المنطقة في المرحلة الانتقالية إلى الحكم الديمقراطي سلمياً، ومناهضة كل أشكال الاستبعاد الاجتماعي والسياسي لكل من يعيشون على الأرض العربية.

وهي منظمة مدنية عربية دولية مستقلة، للدعوة للديمقراطية كثقافة، وطريقة حياة وكنظام أمثل للحكم الصالح، ولدعم الهيئات والنشطاء العاملين في هذا المجال ماديا ومعنويا، من خلال تفعيل واستحداث كل القنوات السلمية الممكنة، وتعبئة كل الموارد البشرية والمالية المتاحة محليا وإقليميا ودوليا.

أهدافها

تهدف المؤسسة إلى المساهمة في دعم وتطوير الديمقراطية في المنطقة العربية وذلك من خلال ما يلي:

القيام بكل عمل للتوعية والإعلام والاتصال الاجتماعي من أجل ترقية الديمقراطية.

– ترقية البحث والتربية والتعليم في مجال الديمقراطية في جميع الأوساط الاجتماعية والمهنية.

– التعاون في ميدان الديمقراطية مع كافة المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية في البلاد العربية وفي البلدان الأخرى.

– تعزيز مبادئ الديمقراطية في البلاد العربية على صعيدي الفكر والممارسة.

تعمل المؤسسة على إقرار وسائل من شأنها نشر وتعميق وعي المواطن بحقوقه المشروعة وتمسكه بها.

تتخذ المؤسسة لتحقيق أهدافها جميع الوسائل والأساليب التي تتوافق مع أهدافها وهي في ذلك لا تقف أو تنحاز مع أي نظام عربي أو ضده ولكنها تعنى بدعم وتطوير الديمقراطية.

وتعمل المؤسسة على تحقيق أهدافها بالوسائل والأساليب التالية:

1. إنشاء الصناديق المالية.
2. اجراء الدراسات والبحوث القانونية والسياسية والاجتماعية المتعلقة بأهداف المؤسسة.
3. عقد المحاضرات والندوات والمؤتمرات المتعلقة بأهداف المؤسسة.
4. تأليف الكتب وإصدارها ونشرها.
5. تبادل المعلومات والخبرات مع المؤسسات الأهلية والعربية الإقليمية والدولية المماثلة.
6. تقديم المنح والمساعدات المالية لدعم برامج المؤسسات العربية الأهلية العاملة في مجال الديمقراطية.

يجوز للمؤسسة إنشاء فروع لها في الأقطار العربية وذلك وفقا للقواعد الداخلية للمؤسسة.

تتمتع المؤسسة باستقلال تام في ممارسة أنشطتها وفعالياتها الفكرية والسياسية والإنسانية المتعلقة بالديمقراطية.

مواردها

تتكون موارد المؤسسة من المبالغ التي يخصصها المؤسسون، والهبات والمنح والإعانات والاشتراكات، وأي هبات ومنح وإعانات يقرر مجلس الأمناء قبولها، والوصايا والأوقاف وعوائد استثمارات أموال المؤسسة المنقولة وغير المنقولة.

مقرها

تكون مدينة الدوحة بدولة قطر هي المقر الرئيسي للمؤسسة ومحلها القانوني، وتخطط المؤسسة لإنشاء فروع أو مكاتب تمثيل في الداخل والخارج.

هيئاتها السيادية

إن " الملتقى العربي للديمقراطية والإصلاح"، الذي ينعقد دوريا كل ثلاث سنوات، هو بمثابة جمعية عمومية، ينبثق عنها ترشيح مجلس أمناء المؤسسة العربية للديمقراطية.

I. مجلس الأمناء هو أعلى هيئة تنفيذية في المؤسسة، ويتكون من عدد لا يقل عن خمسة عشر عضوا ولا يتجاوز ثلاثين عضوًا، من بينهم أربعة أعضاء على الأقل من الشخصيات العامة الدولية ذات الاهتمام بالديمقراطية وبالمنطقة العربية. ويتولى مجلس الأمناء رسم السياسة العامة للمؤسسة، وإقرار خطة عملها وميزانيتها، وتعيين كبار العاملين فيها، والمراجعة الدورية للبرامج والمشروعات التي تنبثق عن خطة العمل، ويجتمع مجلس الأمناء مرة واحدة على الأقل سنويا، وتنوب عنه بين دورات انعقاده لجنة تنفيذية من أعضاء المجلس.

II. اللجنة التنفيذية: يختار الأمناء من بينهم لجنة تنفيذية من خمسة أعضاء، برئاسة رئيس المجلس أو نائبه أو من يختارهم أعضاء اللجنة أنفسهم. ويكون الأمين العام للمؤسسة ورئيسا لجنتي البرامج وتنمية الموارد من أعضائها، ويكون لها اختصاصات مجلس الأمناء، وتكون مسؤولة أمامه مباشرة، وتجتمع أربع مرات سنويا على الأقل بدعوة من رئيسها أو نائبه. وتقوم اللجنة بمتابعة عمل الأمانة العامة والمؤسسة، وتقدم عنها تقارير دورية للأمناء. ولها في سبيل تأدية عملها أن تشكل لجانا أخرى مختصة، دائمة أو مؤقتة.

III. الأمانة العامة هي الجهاز التنفيذي للمؤسسة، ويرأسه أمين عام متفرغ، بقرار من مجلس الأمناء، وهو الذي يتولى إدارة هذا الجهاز والإشراف عليه، وبخاصة ما يلي:

– تطبيق السياسة العامة، وتنفيذ خطة العمل وقرارات مجلس الأمناء.

صيانة المقر والإشراف على أنشطة المؤسسة

إعداد خطط العمل طويلة المدى والمتوسطة والسنوية.

الإشراف على الشؤون التنظيمية والإدارية والمالية للمؤسسة، بما في ذلك أموالها وممتلكاتها.

إعداد مشروع الميزانية والحسابات الختامية.

وتشمل الأمانة العامة إدارات للبرامج والبحوث، وللشؤون المالية والإدارية، وللعلاقات العامة والإعلام. وتمارس كل منها الاختصاصات التي تحددها اللوائح الداخلية.

مجلس الأمناء

1. صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند	قطر	رئيس مجلس الأمناء
2. د. حسن ابراهيم	الكويت	رئيس الجمعية الكويتية للطفولة العربية
3. د. خالد بن محمد العطية	قطر	وزير التعاون الدولي
4. السيدة/ إيما بونينو	إيطاليا	وزيرة التجارة وشؤون الاتحاد الأوروبي
5. د. سليم الحص	لبنان	رئيس وزراء سابق
6. السيد كيم كامبل	كندا	رئيس وزراء أسبق
7. د. عزمي بشارة	فلسطين	كاتب وباحث
8. د. عزيز صدقي	مصر	رئيس وزراء أسبق
9. السيدة ماري روبنسون	إيرلندا	رئيس وزراء أسبق
10. السيد علي ولد محمد فال	موريتانيا	رئيس جمهورية سابق
11. د. محمد عابد الجابري	المغرب	أستاذ الفلسفة جامعة محمد الخامس

12. السيد يوشكا فيشر	ألمانيا	وزير خارجية أسبق
13. د. علي فخرو	البحرين	وزير التربية والتعليم الأسبق
14. الإمام/ الصادق المهدي	السودان	رئيس وزراء أسبق
15. د. سعدالدين إبراهيم	مصر	رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية

اللجنة التنفيذية

د. علي فخرو	رئيس اللجنة التنفيذية
د. خالد بن محمد العطية	عضو اللجنة التنفيذية
د. حسن الإبراهيم	عضو اللجنة التنفيذية
د. سعد الدين إبراهيم	عضو اللجنة التنفيذية
السيد محسن مرزوق	عضو اللجنة التنفيذية

المؤسسة العربية للديمقراطية

ص ب 24074

الدوحة، قطر

هاتف: 4213706 974 +

فاكس: 4213708 974 +

ايميل:info@adf.org.qa

www.adf.org.qa

ان كل الآراء الواردة في الأبحاث والمناقشات لا تعبّر بالضرورة عن توجهات تتبناها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم والمؤسسة العربية للديمقراطية.

المشاركون

ندوة السبت، 2008/12/20، فندق ميريديان – كومودور، بيروت

دولة الرئيس سليم الحص

المؤسسة العربية للديمقراطية

السيد محسن مرزوق

الامين العام التنفيذي

السيدة وفاء بن حاج عمر

منسقة برامج

***

الهيئة التنفيذية ومنسقون في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم

د. انطوان مسرّه

الرئيس حسن قواس

ا. ابراهيم طرابلسي

ا. واصف الحركه

د. ماري تريز خير بدوي

د. سامي مكارم

د. طوني عطاالله

ا. ربيع قيس

***

16 المشاركون

السيدة آية الزول
مسؤولة الاعلام في سفارة دولة قطر لدى لبنان

ا. علي حسون
ا. فادي الحجار
د. صالح طليس
ا. ليليان فؤاد حداد

د. فهميه شرف الدين
اللجنة الاهلية لمتابعة قضايا المرأة

د. سليم الصايغ
استاذ جامعي

ا. دينا ملحم
مؤسسة وستمنستر للديمقراطية

السيدة مها نعمه

ا. زياد محمد خالد
عضو الهيئة الادارية ورئيس اللجنة القانونية في الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان

ا. سلمان العنداري

ا. مفيد قيس
محام بالاستئناف

السيدة فاطمة دبوس

السيدة مها الباف
ا. اياد الحاج
ا. حسن زريق
ا. ريتا الشمالي

د. مرغريت الحلو
الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية

ا. فادي حجار
باحث في علم السياسة

ا. عبد الوهاب بدرخان
صحافي وباحث سياسي

ا. محمد درويش

ا. نذير رضا
صحافي – طالب ماجستير في الاعلام، الجامعة العربية

ا. وليد مرعي

ا. يني أديب ياسمين

ا. ايهاب الحاج
جمعية "كلنا مسؤول"

ا. قاسم قصير
صحافي، مجلة **شؤون جنوبية**
جريدة العرب القطرية

د. ماهر يوسف سلوم
جمعية "كلنا مسؤول"

ا. وسام الخوري
المركز اللبناني لحقوق الانسان

ا. بيتر سلوم
International Research Exchanges
IREX

د. انطوان سيف
الحركة الثقافية انطلياس

ا. دنيز داغر
المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم

السيدة لارا السيد

السيدة منى مراد
المجلس النسائي اللبناني

ا. هداية نزيه شبو
محامية

رائف عماد الدين
اتحاد المقعدين اللبنانيين

الاستاذ بشاره منسى
مستشار قانوني سابقًا في مجلس النواب

ا. غريس معاصري
المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم

"منذ ما يقارب سنة نجحت الدوحة بمسعى ورعاية مشكورين من سمو الامير حمد بن خليفة آل ثاني، وبمساهمة اللجنة الوزارية العربية والامانة العامة لجامعة الدول العربية، في وضع حد لحال التشرذم والتوتر التي كانت سائدة على الساحة اللبنانية، وارساء قواعد تفاهم مشترك بين اللبنانيين. وشهد الوضع اللبناني منذ ذلك التاريخ تقدمًا ملحوظًا تمثل في التوافق على انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وتشكيل حكومة الارادة الوطنية وانتظام عمل المؤسسات، وتعزيز اجواء التهدئة (...).

"وامسى تعامل لبنان مع الدول العربية والاقليمية والدولية قائمًا على قاعدة العلاقة بين دولة ودولة من خلال رئاسة الدولة واجهزتها ومؤسساتها.

"وها نحن نستعد لتنظيم انتخابات نيابية حرة ونزيهة في 7 حزيران المقبل، في اجواء نعمل على ان تكون هادئة وديمقراطية (...).

خطاب فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
ميشال سليمان
امام القمة العربية في دورتها ال 21 في الدوحة
2009/3/30

المحتويات

دولة الرئيس سليم الحص
تقديم: ما بين الطائف والدوحة، **25**

مقدمة

انطوان نصري مسرّه
1. المقاربة المنهجية لاتفاق الدوحة، **33**

ربيع قيس
2. اتفاق الدوحة بين الواقع الدستوري والواقع السياسي، **39**

محسن مرزوق
3. ثقافة المواطنة في سبيل الانتقال الديمقراطي، **47**

الباب الاول
البُعد التاريخي في اتفاق الدوحة

انطوان نصري مسرّه
1. هل يبلغ اللبنانيون سن الرشد ميثاقيًا؟، **55**

طوني جورج عطاالله
2. دعم الثوابت الدستورية، **99**
3. تاريخية اتفاق الدوحة، **105**

عبد الوهاب بدرخان
4. هدنة بمثابة مصالحة، **139**

السيد هاني فحص
5. تجديد التواطئ اللبناني على لبنان ميثاقي، **149**

سامي مكارم
6. الميثاق: عهد ووثاق، **165**

مرغريت حلو
7. كيف نبني ثقافة المواثيق ونحترمها ونلتزم بها؟، **177**

سليم صايغ
8. الميثاق عقد تأسيسي لكيان لبنان، **191**

باسم الجسر
9. من وثيقة الطائف الى اتفاق الدوحة، **197**

الباب الثاني
البعد المؤسساتي: المؤسسات الدستورية واستمراريتها

انطوان سيف
10. العلاقة بين الميثاق والدستور في لبنان على ضوء اتفاق الدوحة، **207**

صالح طليس
11. اتفاق الدوحة بين الدستور وميثاق الطائف، **233**

مصطفى أديب
12. سياسة والأمن من الطائف الى الدوحة، **261**

بول مرقص
13. البعد الدستوري والقانوني في اتفاق الدوحة، **273**

علي حسون
14. عقد الشراكة الوطنية، **279**

الباب الثالث
بُعد المجتمع المدني: دعم اتفاق الدوحة

عباس الحلبي
15. استعادة سلطة المعايير، **295**

اتحاد المقعدين اللبنانيين
16. حملة "لا للحرب" في اتحاد المقعدين اللبنانيين: معًا لتعزيز السلم الأهلي والمواطنة، **307**

عماد الدين رائف
17. "اذا ما اتفقتوا ما ترجعوا"، **311**
18. البيان الثاني لحملة "وحدتنا خلاصنا"، عدم اتفاقكم يجرنا الى الصراع الدموي، **315**
19. "جمعية مهمات السلام": لا للعودة الى عام 1975، **319**

فادي الحجار
20. اتفاق الدوحة بين النزاع اللبناني وحل النزاع، **321**

المناقشات: حسن القواس، زياد عبد الصمد، طوني عطاالله، عبد الوهاب بدرخان، انطوان سيف، صالح طليس، مرغريت حلو، رياض الأسعد، منى مراد، قاسم قصير، رنيا شمالي، سلمان العنداري، ماهر سلوم، مدير رضا، **327**

خاتمة

انطوان مسرّه وطوني عطاالله
دعم وصيانة اتفاق الدوحة لصالح السلم الأهلي والذاكرة الوطنية المشتركة، **345**

ملحق

باسكال موصللي
التوثيق لاتفاق الدوحة، **353**

***

جلسة مجلس النواب، في 2008/5/25، **354**
القسم الدستوري، **366**
اتفاق الدوحة، 2008/5/21، **374**
اعلان فينيسيا، 2008/5/15، **379**
1. The Doha Agreement in Lebanon’s History of Pacts and the Memory of the Rising Generation, **5**

Béchara Menassa
2. Nature de l’Accord de Doha (21/5/2008), **11**
3. Accord de Doha (21/5/2008), **15**

"هذا هو الأسلوب الأمثل من **الناحية الدستورية** لانتخاب الرئيس في **هذه** الظروف الاستثنائية"

اتفاق الدوحة، 2008/5/21

تقديم

دولة الرئيس سليم الحص

ما بين الطائف والدوحة

شتان بين الوثيقتين: وثيقة الوفاق الوطني (المعروفة باتفاق الطائف) وميثاق الدوحة.

فاتفاق الطائف كان بمثابة ميثاق جديد أعاد النظر في الخطوط العامة للنظام السياسي في لبنان، بينما ميثاق الدوحة كان محطة مهمّة أنهت خلافات مستحكمة بين الفئات السياسية في مرحلة معينة من الأزمة السياسية التي كانت محتدمة في لبنان، فنصّ الميثاق على انتخاب رئيس للجمهورية وإقامة حكومة وحدة وطنية تجمع أطراف النزاع. وقد طبّق ميثاق الدوحة بنجاح ولم يطبّق اتفاق الطائف في جوانب حيويّة منه.

***

دعا اتفاق الطائف إلى إنشاء هيئة وطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وذلك باعتبار الطائفية كانت ولا تزال بمثابة الآفة الكبرى في الحياة السياسية في هذا البلد. إنها سبب للانقسامات التي طالما فرّقت بين اللبنانيين حول قضايا المصير. وهي كانت ولا تزال تشكّل مصدرًا للعصبيات المدمّرة التي تهدّد الوحدة الوطنية في كل الأوقات. وهي كانت ولا تزال أداة لطالما سخَّرها دُعاة السوء والمتآمرون في تنفيذ مكائدهم ضدّ لبنان المجتمع والوطن. وهي كانت ولا تزال في منزلة الدرع الواقي للفساد والإفساد، من حيث أن الفاسدين والمفسدين كثيرًا ما يبقون بمنأى عن الملاحقة، أو أي لون من ألوان المساءلة والمحاسبة، إذ يصوّر أن ملاحقة أي رمز من رموز الفساد في واقع الحال بمثابة التعرّض للطائفة التي ينتمي إليها أو التطاوُل عليها. بعد نحو عقدين من الزمن على توقيع اتفاق الطائف لم تشكَّل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية، والتي كان يُفترض ان تعمل منهجيًا على تجاوُز الحالة الطائفية السائدة في البلاد على مراحل ولو

امتدّت لسنوات أو ربما لأجيال. ولا تفسير لعدم إنشاء الهيئة سوى حدّة الأجواء الطائفية المهيمنة. فالطائفية في لبنان، ومنها بالطبع المذهبية، مصمّمة على عدم سلوك طريق الانتحار.

وقد نصّ اتفاق الطائف على استحداث مجلس للشيوخ، من المفترض ان يراعى فيه التوزيع الطائفي المعهود، إلى جانب مجلس للنواب يكون قد تمّ انتخابه لاطائفيًا. لم يُنشأ مجلس للشيوخ بالطبع لأن موجب انتخاب مجلس النواب على أساس لا طائفي لم يُنجز بعد.

وكان نظام ما قبل الطائف يقضي بإناطة السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية تحديدًا، وكان الرئيس يمارس بموجب نصّ صريح بهذا المعنى في الدستور صلاحيات واسعة جدًا، ولو ان المشاركة في الحكم كان يفرضها الواقع الطائفي وكذلك العُرف الذي كان ولا يزال يُملي توقيع رئيس مجلس الوزراء والوزير المختصّ الى جانب رئيس الجمهورية على أي مرسوم يصدُر. فالمشاركة في الحكم في هذا الإطار كانت فِعليّة ولم تكن مجرّد شكليّة، مع أن الأمر كان يتوقف الى حدٍ ما على الموقع السياسي لرئيس الوزراء وشخصيّته وسلوكه. ثم جاء اتفاق الطائف ليحدث تحوّلاً جذريًا بالنصّ على إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء، فلم تعُد في يد رئيس الجمهورية مُنفردًا. هكذا أضحت المشاركة في الحكم بعد الطائف على مستوى مجلس الوزراء مجتمعًا. وهذه بالطبع ظاهرة أكثر ديمقراطية ولو نظريًا أو مبدئيًا. فرئيس الجمهورية الذي كان يتولى السلطة التنفيذية بموجب دستور ما قبل الطائف لم يكن يخضع للمساءلة والمحاسبة مع تمتّعه بأوسع الصلاحيات. وهذه ظاهرة لاديمقراطية. أما بعد الطائف فقد أضحت السلطة الإجرائية من اختصاص مجلس الوزراء الذي يخضع لكل أشكال المساءلة والمحاسبة.

ونص اتفاق الطائف على اعتماد المحافظات دوائر انتخابية، وكان لبنان يتكوّن آنذاك من خمس محافظات. وكان القصد ان تكون الدوائر الانتخابية واسعة وتكون تاليًا مختلطة ومعبّرة عن مزيج الشرائح الفئوية اللبنانية. فجاء اتفاق الدوحة ليُناقض هذا التوجّه بالدعوة الى اعتماد القضاء دائرة انتخابية. والمعروف ان معظم الأقضية في لبنان ذات طابع مذهبي أو طائفي خالص أو غالب. وقد اعتُمد القضاء دائرة انتخابية في قانون الانتخاب الساري المفعول حاليًا. وهذا يُنذر بأن تسفر الانتخابات المقبلة عن طبقة سياسية تنطق في أغلبيتها بلسان مذهبي، الأمر الذي سيؤدي الى نقيض ما دعا إليه اتفاق الطائف إذ نص على العمل على تجاوز الحالة الطائفية ولو على مراحل.

***

كانت هذه أبرز مندرجات اتفاق الطائف التي لم تجد طريقها الى التنفيذ كاملة، ولذلك يمكن القول إن اتفاق الطائف أرسى قواعد نظام سياسي جديد ولكن هذا النظام لم يولد فعليًا على وجهه الكامل. لا بل يذهب البعض الى حدّ القول إن نظام الطائف تمّ فعليًا اجهاضه على مذبح الطائفية، بما فيها المذهبية.

مع كل ذلك فنحن نرتقب بعض التغيير في البنية السياسية بعد الانتخابات النيابية سنة 2009 حتى في ظل قانون الانتخاب المُعتمد والذي لم يأتِ بالنظام الأمثل. إلا أن التغيير المُنتظر سيكون بالضرورة محدودًا في الجوهر. ذلك لأن الساحة السياسية ما زالت تغلب عليها عوامل لاديمقراطية، في مقدّمها المال السياسي ووسائل الإعلام والعصبيات الفئوية.

ان مجلس النواب يتألف حاليًا من 128 عضوًا، ولا غلو في القول ان الممثلين الحقيقيين من بين هؤلاء ربما لا يتجاوزون العشرة، هُم أولئك الذين تبرز اسماؤهم في عناوين وأخبار الصحف وسائر وسائل الإعلام يوميًا. أما الباقون فهُم من الأتباع، الذين يكاد أكثر الناس ينسون اسماءهم. ويبدو لنا أن الانتخابات النيابية المقبلة، على عِلات قانون الانتخاب، سوف تُسفر حتمًا عن عودة جميع الرُموز السياسيين، وهُم في معظمهم من رُموز الطائفية، ولو بواقع تمثيلي مختلف نسبيًا ربما بعض الشيء عمّا قبل. بتعبير آخر من المُرجّح أن لا يطرأ تغيير على مستوى رموز التمثيل السياسي والطائفي، ولكن كثيرًا من التغيير قد يطرأ على الأتباع وهُم يشكلون أكثرية عدد أعضاء مجلس النواب فعليًا.

***

ما العمل؟ لا بُد من العودة الى جوهر التغيير الذي نصّ عليه اتفاق الطائف. لا بُد من إنشاء الهيئة الوطنية لتجاوز الحالة الطائفية على مراحل ولا بُد من تبني نظام انتخابي يضمن سلامة الوحدة الوطنية، ولا يكون ذلك إلا باعتماد الدائرة الكبرى، أي لبنان دائرة

واحدة أو أقله المحافظات الخمس، وكذلك اعتماد قاعدة التمثيل النسبي التي تكفل صحّة التمثيل.

هكذا يكون المدخل الى تجاوز الحالة الطائفية، ومن دون ذلك سيبقى لبنان طعمًا لنار الفئوية المدمّرة ولعبة سائغة في يد المتربّصين به شرًا داخليًا وخارجيًا.

سليم الحص

مقدمة

"ارتقى أمير قطر الى انجازه الأبرز بمنحه ذلك اللقب – الوسام (رجل السلام العربي 2008) من خلال ما عُرف بـ "اتفاقية الدوحة" التي منحت لبنان واللبنانيين فرصة سياسية واقتصادية ذهبية جديدة، طالما افتقدت إليها البلاد (...).

"من هنا، شكلت إتفاقية الدوحة، وبعد طول ترقُّب وانتظار، الانفراج المأمول من دولة عربية (...).

"فلم يكن للإتفاقية أن ترى النور لولا الحرص الدائم من الشيخ حمد على الوقوف داعمًا ومساندًا للبنان في كافة شؤونه وشجونه، فحرص على حضور حفل قسم اليمين الرئاسي، وشدد أثناء زيارته الى بيروت في 26 ايار (مايو) 2008 على زرع الأمل مجددًا لدى اللبنانيين، مؤكدًا لهم ان الفتنة بينهم قد انتهت، وأن الأحداث والصراعات والحروب لن تتكرر، مؤكدًا لكبار المسؤولين اللبنانيين وبالحرف الواحد، كما قال وأعلن آنذاك: "سيبقى الغالب هو لبنان، والمغلوب هو الفتنة، وهذا ما ينبغي أن يكون واضحًا للجميع اليوم وغدًا".

"وكان قد استعاد ذاكرته بقوله، آنذاك: "لقد حضرت مع شعب لبنان ساحة الحرب قبل عامين، ورأيت شجاعة المقاومة، حينما كانت المقاومة ضرورية، واليوم بعد عامين يُتاح لي ان أعود الى لبنان، وأن أرى شجاعة الحكمة عندما أصبحت الحكمة لازمة".

"رجل السلام العربي لعام 2008"
المال والعالم، رأس السنة 2009، ص 29–34

1

المقاربة المنهجية لاتفاق الدوحة (2008/5/21)

انطوان نصري مسرّه*

"هذا هو الأسلوب الأمثل من **الناحية الدستورية**
لانتخاب الرئيس في **هذه** الظروف الاستثنائية"
اتفاق الدوحة، 2008/5/21

تشكو غالبًا مقاربة المواثيق والدستور والشؤون الدستورية عامة في لبنان من توجهات،
لا تنسجم مع طبيعة النظام السياسي اللبناني في **تصنيفه** في العلم الدستوري المقارن،
ومن جهل لمفهوم **المواثيق** وطبيعتها في البناء القومي،
ومن **تفسير** من خلال اطر مفهومية تصلح في القانون الخاص.

***

الحاجة تاليًا الى اعتماد منهجية **أخرى** تنطلق من الاعتبارات التالية:

1 التمييز: ضرورة التمييز بين ثلاثة مفاهيم:

الميثاق: تحدد المواثيق عامة المبادئ العامة التي تتصف – ويجب ان تتصف – بدرجة عالية من الثبات، حيث ان الميثاق يربط ويُوثِّق ويتطلب سياقات خاصة وواسعة في التفاوض وغالبًا على أثر نزاعات حادة.

ان الوطن الذي يعيد النظر باستمرار في مواثيقه هو وطن قيد التأسيس الدائم، لا ثوابت له ولا استمرارية، وفي حالة حرب أهلية دائمة ساخنة أم باردة.

* منسق البرامج، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم وجائزة الرئيس الياس الهراوي: لبنان الميثاق، 2007.

الدستور: يترجم الدستور المواثيق بنصوص اجرائية قابلة للتعديل والمراجعة حسب الأصول التي يحددها، ولا اشكالية تاليًا في طرح أي تعديل دستوري.

الحكمية gouvernance: انها التطبيق استنادًا الى توازن القوى في المجتمع ونوعية القيادات والقدرات الفعلية والثقافة السياسية السائدة.

2 طبيعة الدساتير: الدستور هو قانون سياسي (بالمعنى الراقي لعبارة سياسة *polis*). تختلف طريقة تفسيره عن تفسير مادة في قانون موجبات وعقود، وقانون تجارة، وعقد ايجار...! بمعنى ان الدساتير هي مسعى لضبط السياسة والسلطة، من خلال **قواعد حقوقية** للصالح العام والنظام العام. اعتبارات الصالح العام والنظام العام لها اجتهادات دستورية مستقرة.

3 الاساسيات والظرفيات: انتشرت ذهنية عربية منذ الستينات، من خلال ايديولوجيات شمولية، وبسبب ضعف الثقافة المواطنية، مفادها انه لا يمكن تغيير الأمور الثانوية الا بمواجهة القضايا **الأساسية**. وبالتالي حتى الحفرة في الشارع، ونوعية التعليم في مدرسة رسمية، وتعقيد معاملة ادارية... كلها **تنتظر** عربيًا معالجة قضية الشرق الأوسط والتصدي للمؤامرات الكبرى والتغيير في القيادات العليا...!

في ما يتعلق بالنظم الدستورية نسعى غالبًا الى التطرّق الى الأساسيات، ونطرح باستمرار اعادة النظر في الأساسيات...!

يعبّر الرئيس رشيد كرامي سنة 1976، في خضم نقد ميثاق 1943، عن حكمة عالية في قوله عن ميثاق 1943: "**لنعمل لما يغنيه ولا يلغيه**". وعاش اللبنانيون بعد ذلك تجربة ضرب المواثيق. وكانت الحال كذلك في سويسرا. **هل بلغ اللبنانيون اليوم سن الرشد ميثاقيًا؟**

يقول القديس اوغسطينوس: "في الأساسيات وحدة، وفي الظرفيات تعدد، وفي كل شيء محبة". ينطبق هذا تمامًا على المواثيق وحاجتها الى وحدة وثبات.

4 ما هو مضمون المواثيق في لبنان؟ ربما قد ندخل مستقبلاً من خلال تعبئة نزاعية قانون ايجارات، أو بند في قانون الضمان الاجتماعي... في المواثيق! يستخلص من الوثائق الميثاقية منذ 1943 على الأقل ثلاثة مبادئ ميثاقية:

– لبنان **وطن مسيحي–اسلامي** أو اسلامي–مسيحي (لا فرق، ضمن مفهوم المساواة)، أي نقيض التقسيم ونقيض الصهيونية ونقيض أي أرجحية اسلامية أو مسيحية.

– **ضمانات** لكل الأقليات دون استثناء (وكل الطوائف في لبنان هي أقليات وان ادركت بعض الاقليات الكبرى العكس) من خلال ضمان الحريات الدينية (المادتان 9 و 10 من الدستور)، وسياقات متنوعة في المشاركة السياسية والأكثرية الموصوفة. (المادتان 65 و 95).

– **عروبة مستقلة:** في مختلف المواثيق ترد عبارة عروبة ملتصقة بسيادة لبنان واستقلاله. واثبت اللبنانيون انهم أشد عروبة عندما يكون استقلالهم مصونًا.

لا شيء في المادة 65 من الدستور اسمه "ثلث" ولا شيء في هذه المادة اسمه "معطل". ما ورد في هذه المادة هو، حسب المصطلحات القانونية والدستورية، اسمه **اكثرية موصوفة**، وفي بعض الشؤون المحددة حصرًا في هذه المادة.

اما في الانظمة البرلمانية المركبة أو الائتلافية أو المشاركة أو التوافقية وهذه العبارة الاخيرة واردة في المادة 65 ذاتها بمعنى دستوري حصري وليس بالمعنى العام في العلاقات الفردية أي "نتوافق"!)، فان مفهوم **الفيتو المتبادل** veto mutuel / mutual veto يفترض التوازن والتبادل والمساواة ولا يصح أي نظام في العالم، تنافسي محض أو ائتلافي، اذا كان احد الفرقاء مسلحًا.

على الرغم من الأهمية الكبرى لقانون الانتخاب لناحية التوازن والمناصفة فهو ليس بندًا ميثاقيًا. السبب عملي جدًا، وهو ان افضل قانون انتخاب يجب تغييره كل ثلاث أو أربع دورات، ذلك ان كل قانون انتخاب، بعد عدة دورات، ينشئ خبراء في العملية الانتخابية، ينجحون ليس بفضل شعبيتهم بل لأنهم اختبروا الماكينة الانتخابية.

5 الاستثناء والقاعدة: ما هو تاليًا المنطلق المنهجي في تفسير اتفاق الدوحة؟ ورد صراحة في هذا الاتفاق:

"هذا هو الأسلوب الأمثل من **الناحية الدستورية** لانتخاب الرئيس في **هذه** الظروف الاستثنائية".

6 الوصفة والعلاج: هناك ذهنية في لبنان تعتبر ان الدساتير تنشئ بذاتها دولة الحق. الدستور وحده لا ينشئ الدولة، واتفاق الطائف لا ينشئ مؤسسات، وكذلك اتفاق الدوحة! الدساتير هي اشبه بوصفة طبية. الوصفة ممتازة وصائبة ومبنية على تشخيص جيد، ولكنها ليست العلاج. لا بد من أخذ العلاج للوصول الى نتيجة، والنتيجة مرتبطة بكيفية اخذ الدواء ان كان يؤخذ كما يجب وبانتظام أم لا...

7 التمييز بين التسوية والمساومة: يقول جورج سيميل George Simmel عالم الاجتماع الالماني: Le compromis est la plus grande invention de l'esprit humain، أي: التسوية هي أهم اختراع للفكر البشري[1].

8 التاريخ والذاكرة: المعضلة الأبرز في الثقافة السياسية السائدة تتعلق بترميم الذاكرة وبناء ذاكرة جماعية مشتركة.

9 الحوار "الوطني" انتهى: نحن بارعون في طرح الاساسيات والمثاليات، لكننا نهمل الآلية العملية. نتحلى بدرجة عالية من الابداع والمقاومة والصمود والقدرة على التكيّف... لكن سياسيًا يبدو اللبناني مراهقًا دائمًا ولم يبلغ بعد سن الرشد.

ليس المهم طرح إلغاء الطائفية وتحقيق العلمنة...، انما الكيفية هي المهمة. لدينا نماذج عديدة الا اننا غير جديين. تقول ناديا تويني في احد اشعارها:

Mon pays qui me dit:
Prenez-moi au sérieux

---

[1]. G. Simmel, *Soziologie*, cité par Julien Freund, *Sociologie du conflit*, Paris, PUF, 1983, pp. 250 et 270.

أي: "بلدي الذي يقول لي: خذني على محمل الجد"[2].

لاستكشاف طريقة جدية في المعالجة يمكن العودة الى تقرير برنار ستازي Bernard Stasi، وهو وثيقة تتناول موضوع: كيف نطبق العلمانية في فرنسا اليوم. انه يعرض لحالات. كما لدينا تقرير بوشار في كندا. الى أي مدى نحن مستعدون لدراسة جدية لاشكال التطبيق وحسب هذه المنهجية؟

10 ميثاق مواطني: اتوقف عند ضرورة شبكة الامان. حققنا بعض الانجازات التي تحتاج لمزيد من التعميم والتركيز. لا بد من ميثاق مواطني، ذلك ان الديمقراطية هي بعجلتين: العجلة الاولى هي السلطة المركزية والنصوص والدساتير، والعجلة الثانية هي المواطنون والمجتمع. لا تسير العجلة بالدستور فقط أو باتفاق الدوحة... لا بد من ان تعمل العجلة الثانية ايضًا.

***

لنتصور أين كنا في ايار 2008 واين نحن اليوم مع نهاية 2008! ذاكرتنا ضعيفة ربما، او يُعمل على اضعافها، لكن الوضع في لبنان اليوم مختلف. هناك اقله مؤسسات ومتابعة، وان بصعوبة ومع بعض العراقيل، الا ان الآلية مستمرة.

لهذا البرنامج حول اتفاق الدوحة منهجية قد تختلف وتناقض بعض السجالات حول المواثيق واتفاق الطائف... تعود الخلافات حول هذه المواضيع غالبًا الى المنهجية في المقاربة.

ننطلق في المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم التي يزيد عمرها عن 25 سنة، من بُعد منهجي له عدة منطلقات مبدئية وليس من موقف سياسي ايديولوجي.

---

[2]. Nadia Tuéni, *Oeuvre poétique complète*, Beyrouth, Dar an-Nahar, "Patrimoine", 2001, 7 fasc., fasc. 5 : Liban : 20 poèmes pour un amour.

استنادًا الى النظرية التاريخية المقارنة والعلم الدستوري المقارن تحدد المواثيق المبادئ العامة، بينما تجسد الدساتير المبادئ في نصوص اجرائية. يوجد في الدستور آلية ووسائل للتعديل، في حين ان المواثيق تتطلب التفاوض مع فرقاء كثيرين ولا تقتصر على مجلس النواب، أي تفترض توسيع التفاوض، وغالبًا ما يترافق ذلك مع مداخلات خارجية او دعم خارجي. الدساتير تحدد الآلية الاجرائية... غالبًا ما ينتقد البعض اتفاق الطائف واتفاق الدوحة... كلما واجهتهم حفرة في الشارع او تقاعس عامل في البلدية عن القيام بواجبه...!

سبق الندوة عمل توثيقي لما صدر من اقوال وتعليقات ووثائق حول اتفاق الدوحة. قام بهذا العمل التوثيقي طوني عطاالله وباسكال موصللي وريتا روسل متى وعلي حسون. جمعنا في وثيقة خاصة ما صدر من آراء وبيانات... يشكل اتفاق الدوحة مرحلة تاريخية تحتاج لان توثق[3].

[3]. **جذور وثيقة الطائف، 2008/5/21: وثائق للذاكرة والثقافة الميثاقية والمواطنية**، بيروت، بالتعاون مع المؤسسة العربية للديمقراطية، اعداد طوني جورج عطاالله، بالتعاون مع باسكال موصللي وعلي حسون وريتا روسل متى، وتنسيق انطوان مسرّه وربيع قيس، بيروت، المكتبة الشرقية، 2009، 394 ص.

2

اتفاق الدوحة
بين الواقع الدستوري والواقع السياسي

ربيع قيس*

بيروت أم الشرائع وعاصمة التشريع والقوانين. في بيروت مدرسة الحقوق الرومانية القديمة التي ما زالت بعض أعمدتها شامخة في وسط بيروت. بيروت عاصمة لبنان التي أعطت العالم علم قانون والدستور، هل تعلم اللبنانيين كيفية احترام قوانينهم ودستورهم ومواثيقهم؟ وأن لا تكون هذه المواثيق والدساتير عرضة للإنقلاب والتغيير الدائم وأن لا يكون لبنان دولة في تأسيس مستمر! من دستور 1926، وبيان كاظم الصلح سنة 1936، الى ميثاق 1943، الى اتفاق الطائف، وصولاً الى اتفاق الدوحة، هل هو اتفاقنا الأخير؟

"نعمل لما يغنيه ولا يلغيه"، كما كان يقول الرئيس رشيد كرامي حول ميثاق 1943 والذي يصح أيضًا وحاليًا على اتفاق الطائف واتفاق الدوحة.

1
بين المناقشة والاقرار

شكّل اتفاق الطائف عام 1989 استعادة جديدة لوطن اللبنانيين من براثن الحروب والميليشيات والكانتونات وأحلام دول الطوائف ومرادفاتها: الأمن المناطقي، العسكرة... وصولاً الى استعادة مفهوم الدولة والعيش المشترك والوحدة الوطنية، وبعبارة مشهورة: وحدة الأرض والشعب والمؤسسات، وانبثاق سلطة شرعية، وتشريع ودستور. جاء اتفاق الدوحة عام 2008،

* محام، باحث في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، استاذ محاضر في كلية الحقوق في جامعة الحكمة، منسق الندوة.

كاتفاق الممكن لينهي حالة الانقسام السياسي، حالة الاعتراض على الدولة من قبل الدولة، تظاهر واعتصام بعض الدول على بعضها الآخر وليشد من عصب الطائف لا ليلغيه، يصحح مساره لا ليرديه، ويؤكد ثوابته، ويحميه[4].

من مراجعة مضمون اتفاق الدوحة، يتضح ان بنوده الأبرز تناولت:

1. انتخاب رئيس توافقي للجمهورية اللبنانية،
2. التوافق على تشكيل حكومة (تشاركية)،
3. التوافق على قانون انتخاب يستعاض به عن قانون 2000.

واذا كان واضحًا أن البنود أعلاه هي بنود تدخل في صلب الدستور وفي صلب مهام المؤسسات الدستورية، فإن السؤال الذي يُطرح، عن حق، يتعلق بمدى دستورية مناقشة وإقرار تلك البنود على النحو الذي جرى في الدوحة.

لا بد من التمييز بين المناقشة والإقرار. المناقشة هي إجراء يدخل في صلب السياسة وليس من نص يمنع حصولها داخل المؤسسات أو خارجها، ما دامت لا تشكّل مخالفة، في شكلها، لنص دستوري ملزم، خصوصًا ان من تولى المناقشة لم يرفع صفة دستورية حال المناقشة، وإنما جاءت في إطار لقاء جامع لقيادات سياسية. أما الإقرار، فيستوجب بدوره، التمييز بين اقرار البنود في الدوحة وبين إقرارها وفق الأصول الدستورية النافذة[5].

من الواضح ان اتفاق الدوحة أقر تفاهمًا سياسيًا يلزم أطرافه فقط، ولا ينسحب الى اية نتائج دستورية في الصيغة التي ورد فيها، وإلا أعتبر مخالفة للدستور.

فرئيس الجمهورية ينتخب من قبل المجلس النيابي بحسب المادة 49 من الدستور. ولكن اتفاق الدوحة لم ينتج بشكل فوري انتخاب لرئيس الجمهورية وإنما تم ذلك في جلسة برلمانية في 2008/5/25.

والحكومة تشكّل وفق آليات واضحة تبدأ باستشارات نيابة ملزمة وتنتهي بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء المكلّف، ولا تخضع، تاليًا، "لمحاصصة" دستورية، وإنما

---

[4]. أسعد هرموش، من محاضرة في اوتيل كراون بلازا، تموز 2008.
[5]. زياد بارود، **النهار**، 2008/6/18.

حصلت لمحاصصة في السياسة. ولكن الاتفاق لم ينتج حكومة وحدة وطنية بشكل فوري وبالرغم من اتفاق المعارضة والموالاة على صيغة (16-11-3)، وإنما حصل ذلك وفق الآليات الدستورية المعتمدة وقد كلّف رئيس مجلس الوزراء برئاسة "حكومة الوحدة الوطنية" كما اسموها نتيجة استشارات نيابية ملزمة وتشكلت الحكومة بتاريخ 2008/7/16.

أما بالنسبة لقانون الانتخابات، فهو يقر في المجلس النيابي، وفق آليات تشريعية معينة، وإن اتفق في الدوحة على التقسيمات الإدارية للدوائر الانتخابية، وإنما قانون الانتخاب بكافة تعديلاته واصلاحاته قد أقر في المجلس النيابي في جلسة تشريعية بتاريخ 2008/10/7.

هذا كله يعني ان اتفاق الدوحة، لم يشكل، بذاته خرقًا للدستور أو للآليات الدستورية، ولكنه يطرح سؤالاً حول دور المؤسسات الدستورية وحول دور القانون الأساسي في انتظام الحياة السياسية. ويبقى السؤال حول مدى قدرة لبنان على الاستمرار في تنظيم شؤونه على هامش المؤسسات التي غالبًا ما تسقط وتعطّل عند امتحان النزاع، ولا تعود إلا بعد الاستنجاد بعصا سحرية من الخارج[6].

انه سؤال في فلسفة الدستور الذي بات في الآونة الأخيرة مجرد....وجهة نظر.

2
ما بين الطائف والدوحة

في وثيقة الطائف أكد النص على الإصلاحات والمبادئ الدستورية العامة، وعلى بسط سلطة الدولة على اراضيها والعمل على تحرير لبنان من الاحتلال وعلى العلاقات اللبنانية السورية. وأكد الطائف على حل كل الميليشيات واستيعاب عناصرها في الجيش اللبناني، وفي المقابل فقد أكد اتفاق الدوحة على التالي:

1. حظر اللجوء الى استخدام السلاح أو العنف او الاحتكام اليه أيًا كانت الخلافات وتحت أي ظرف كان بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم

---

[6]. زياد بارود، المرجع نفسه.

اللبنانيين على العيش معًا في اطار نظام ديمقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يشكّل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة وتتعهد الأطراف بذلك (البند 4، فقرة 3).

2. تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في المناطق اللبنانية كافة بحيث لا تكون مناطق يلوذ اليها الفارون من وجه العدالة، احترامًا لسيادة القانون، وتقديم كل من يرتكب جرائم أو مخالفات للقضاء اللبناني (البند 4 فقرة 4).

من هنا نرى ان اتفاق الدوحة يجاري في مضامينه اتفاق الطائف لجهة ملفي السلاح والأمن وفي سحب المسلحين وتطبيق القانون. ولكن ليس له قوة القانون الدستوري في تكريس صيغة التوافق اللبناني في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وفق صيغة (16-11-3) التي جاءت لمرة واحدة ولا يمكن الاقتداء بها وان تصبح قاعدة مستمرة. أفضل ما يؤكد على صحة هذا التحليل البند الأول من اتفاق الدوحة حين نص: "... **علمًا بأن هذا هو الأسلوب الأمثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية**".

تم تجاوز عدد كبير من بنود اتفاق الطائف، ولا سيما الاصلاحية منها، وتمّ أيضًا تجاوزها وتعطيلها وتغييب ما رمى اليه نصًا وروحًا وذلك لمصالح سياسية معروفة لقوى الأمر الواقع في حينه.

الامل عدم تعطيل بعض البنود الاصلاحية المهمة في اتفاق الدوحة، ولأن ذلك مهم جدًا للديمقراطية اللبنانية الأعرق في المنطقة، ولكي تكون ديمقراطية أكثر رسوخًا، وأكثر قدرة على طمأنة جميع مكونات المجتمع اللبناني الى ان حقوقها مصانة، وان صيانة حقوقها هي من صلب هذه الديمقراطية.

ومن الاهمية تطبيق البنود الاصلاحية في الطائف، والبدء بتطبيق اتفاق الدوحة دون تشويه او اعاقة، انما ننتقل من جمهوريتين، هما جمهورية الاستقلال وجمهورية الوصاية، الى الجمهورية الثالثة، الجمهورية الديمقراطية البرلمانية، جمهورية التعدد والتنوّع والاستقرار، جمهورية التطوّر في الاتجاه الأكثر ارتقاء، والأكثر استجابة لحاجات الشعب اللبناني، والأكثر تعبيرًا عن

أن لبنان هو جزء من العالم العربي وأنه جزء في الوقت عينه من العالم المعاصر، ومن تحولاته، مسابقًا في ذلك العديد من أشقائه العرب[7].

3
اتفاق الدوحة في العلاقات الاقليمية والدولية

على مستوى القانون الدولي، لا يمكن اعتبار إعلان الدوحة اتفاقًا دوليًا بمفهوم المعاهدات الدولية، لاسيما اتفاقية فيينا المتعلقة بالمعاهدات لا من حيث التعريف، ولا الشكل ولا الاجراءات والمراحل التي تقطعها، ولا الصياغة ولا المفاعيل التي تنشأ بمعرض الاتفاقية الدولية[8].

فبيان الدوحة، هو تفاهم حاصل فيما بين فرقاء لبنانيين محدود الاطار، تنحصر مفاعيله على هؤلاء الفرقاء الحاضرين، ويمكن في هذا الإطار مقارنته مع بعض السوابق التي شهدها تاريخ لبنان الحديث، خاصة التفاهمات والاتفاقات التي حصلت خلال الصراع الدموي في البلاد، لاسيما لقاءات جنيف ولوزان 1984، وما درج على تسميته بالاتفاق الثلاثي الذي جرى في دمشق برعاية سورية سنة 1986، إنما لا يمكن بأي حال مقارنته باتفاق الطائف (وثيقة الوفاق الوطني لعام 1989) التي وضعت تفاهمًا اساسيًا يعهد لحل دائم، مع تعذر تنفيذ كامل بنود هذا الاتفاق، نتيجة عوامل اقليمية ودولية، ارتد اثرها السلبي على الواقع السياسي الداخلي.

---

[7]. كريم مروة، المركز العربي للمعلومات، 2008/6/8.
[8]. محمود رمضان، محاضرة في اوتيل كراون بلازا، تموز 2008.

4
اتفاق الدوحة في علم النزاعات

ان النزاعات والصراعات بين الجماعات والدول، وإيًا تكن اسباب النزاع وخلفياته، ومهما كانت حديّة الصراع، تعالج بطريقتين:

1. من خلال حرب تدوم فترة طويلة أو قصيرة وذلك حسب قدرات كلاً من المتنازعين، ينتج على اثرها غالب ومغلوب، فيفرض المنتصر رؤيته وسياسته على المغلوب، تكون نتيجته عادة تكوين نظام جديد على انقاض نظام قديم.

2. او من خلال مفاوضات او وساطة أو مساعي حميدة او حوار لحل النزاع.

ربما تكون تسوية الدوحة مزيجًا بين الطريقتين لأن قصر المدة بين احداث بيروت في 7 ايار 2008، وانسحاب المسلحين من بيروت، يجعل الاتفاق في الدوحة يميل الى الطريقة الثانية.

غالبية الاتفاقات بين اطراف متناقضة في العالم لا تحصل، الا بعد حرب ضروس أو اشتباكات. والتساؤل هنا، ومن منطلق انساني، لماذا الذهاب الى الحرب، طالما سيتبعها اتفاق سياسي والسلم، الا يمكن اختصار الطريق؟

والتساؤل نفسه ينطبق على حالة اتفاق الدوحة: ألم يكن بإستطاعة زعماء لبنان الاتفاق في بيروت قبل ان يسيل الدم في الشوارع؟ أم أن الدم بات رخيصًا بحيث لا يبالي أحد به؟ وثم من يتذكر اليوم خيرة شباب لبنان الذين قضوا في احداث ايار 2008؟ ولماذا قضوا؟ ولأجل أي قضية؟

مجتمعنا هو أمام تحدٍ، ولم يعد من الجائز وضع المسؤولية على الآخرين، فإما ان نتحمل مسؤولياتنا في المساهمة في بناء مجتمع لبناني ديمقراطي يحترم الحرية والتعدّد والرأي الآخر، وإما ان نبقى في دائرة التهلكة التي تأخذنا الى مزيد من التردي.

***

ربما كان المستفيد الأكبر مما حصل في الدوحة هو مشروع الدولة. فقد آلت الأمور، في أعقاب الحوادث الدامية في بيروت والجبل والشمال والبقاع وما سبقها من أحداث الى قبل سنة ونصف الى فوضى دستورية أو تعطيل دستوري تمثل بإقفال المؤسسات الدستورية في الدولة وشل حركتها. لذلك، فإن مشروع الدولة كفكرة ومفهوم وطموح، وطبعًا هو غيره كممارسة وتجسيد من جانب بعض أهل السلطة، يجب الدفع اكثر باتجاهه.

ابرز نتائج أو محصلات اتفاق الدوحة وما سيسجله التاريخ "للدوحة" انه اعاد الروح الى الحياة الديمقراطية السياسية في لبنان وأعاد النبض الى المؤسسات الدستورية وجنّب لبنان واللبنانيين الإنزلاق الى حرب داخلية دامية كانت لتدوم سنوات وتجر الخراب والدمار والقتلى والجرحى.

***

نشأت المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم منذ خمس وعشرين سنة، وما زالت مستمرة وبنشاط، وهو امر قلّما نجده عند مؤسسات مدنية وجمعيات مثيلاتها.

نشأت المؤسسة سنة 1987 من آلام الحروب في لبنان والحروب من اجل الآخرين... كان هدفها مساعدة المجتمع المدني وبناء السلم الاهلي الثابت. نفذت طوال هذه السنين عددًا كبيرًا من البرامج والنشاطات والمشاريع التي تخدم الانسان والمجتمع في لبنان.

من هذه البرامج المساعدة على بناء ثقافة السلام، وبرامج المواطنة والتربية المدنية، وبرامج بناء الذاكرة وبناء دولة الحق، وتطوير النظام والقانون والدستور والقضاء وبرامج خاصة بالحكمية وبدعم العمل البلدي وبقوانين الانتخاب وحقوق الانسان وبدعم وتمكين المرأة...

ما يميّز اسلوب عمل المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم هو ان كل برامجها واعمالها ونشاطاتها موثقة وتشكل مرجعًا اساسيًا للعديد من الباحثين والجامعيين وطلاب الجامعات في لبنان والعاملين الميدانيين.

يكمن سر نجاح المؤسسة واستمراريتها في جهود ونضال فريق عمل يتحلى بعزيمة كبرى ونخبة من الحقوقيين والمدافعين عن الديمقراطية والسلم الاهلي الثابت والميثاقية اللبنانية.

يدعو اتفاق الدوحة الى:

تعزيز سلطات الدولة على كافة اراضيها،

ويحذر من **استخدام السلاح** واللجوء الى العنف والاحتكام اليه،

ويدعو الى **تطبيق القانون** واحترام سيادة الدولة،

فهو يتطابق مع اتفاق الطائف لناحية تفعيل المؤسسات ودولة الحق.

يهدف برنامجنا الى دعم المجتمع الاهلي وبناء ذاكرة نستخلص منها العبر للمستقبل، وبشكل خاص للجيل الجديد، وتثمير الجهود التي بذلتها دولة قطر.

يتضح من خلال الحروب المتتالية في لبنان منذ 1840 وحتى يومنا اننا نعاني من قصر الذاكرة، فلا نلبث في كل مرّة ان نعود الى مغامرات سابقة ثم نندم.

من اهداف برنامجنا ايضًا:

نشر ثقافة ميثاقية لدى الجيل الجديد،

وتعزيز المنطق المؤسساتي،

وتسليط الضوء على الدور العربي كما حصل في اتفاق الدوحة.

متى كانت مواثيقنا ودستورنا في موضع تغيير دائم من وجهة نظر البعض، يعني ذلك اننا نعاني من مشكلة اساسية في بنيان الدولة، وفي حال كان لدينا خلل في مكان ما علينا كمجتمع وكاختصاصيين في مجال الشأن العام رفض هذا الخلل والعمل على ثبات مواثيقنا.

3

ثقافة المواطنة في سبيل الانتقال الديمقراطي*

محسن مرزوق**

تهدف الندوة الى البحث في أبعاد وسياقات وآفاق تطوير اتفاق الدوحة حول لبنان. ويعتبر اتفاق الدوحة ميثاقا هاما لسببين على الأقل:

1. أنه ساهم في مساعدة لبنان على **تجاوز خطر** محدق في ظرف سياسي خاص جدًا.

2. أنه عقد نتيجة **دور أساسي عربي**، قامت به قيادة دولة قطر مشكورة في سعيها وجهدها. وبالتالي كانت هناك امكانية للأطراف المحلية وعلى المستوى العربي بالوصول الى اتفاقيات تخص الأوضاع الداخلية وقابلة للتنفيذ.

على الرغم من الاهمية الكبرى لهذا الاتفاق، فإن ما نرغب في اتمامه مع المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم هو كيفية تجاوز الجانب الاستثنائي، أو اللحظة الاستثنائية، التي أنتجت هذا الاتفاق، أي تجاوز لحظة الهدنة إلى زمن تثبيت السلم في اتفاق الدوحة والنظر اليه من منظور القوى الديمقراطية العربية التي تعمل المؤسسة العربية للديمقراطية على ان تكون أداة إسناد استراتيجي لها.

كيف نستطيع البناء على هذه المواثيق – واتفاق الطائف هو أيضًا واحد منها – من أجل تطوير ثقافة ميثاقية تشكل احدى أسس المواطنية الحديثة؟ إن الاتفاقات التي تقيم حالة هدنة بين مجموعة من الأطراف، أو بين مجموعة من الجماعات، والتي تُبنى ليس فقط على أساس وحدة الفرد–المواطن إنما ايضًا على اساس وحدة الطائفة أو الثقافة أو القومية أو العرق...،

* النص هو موجز مداخلة شفوية ونقلاً عن آلة تسجيل خلال الندوة التي عقدت في فندق ميريديان – كومودور، بيروت، 2008/12/20.

** الأمين العام التنفيذي للمؤسسة العربية للديمقراطية.

يمكن لها ان تعبّر عن لحظات توازن قوى محددة بين الأطراف. لكن لو نظرنا إليها من منظور استراتيجي فالذي يهمنا هو كيفية البناء عليها من اجل تطوير ثقافة المواطنة، أي تجاوز لحظة الواقع statu quo، لحظة الهدنة، اللحظة الاستثنائية، إلى التوازن المستديم الذي يقوم على الآليات الديمقراطية.

هذا ما يهم في الأساس المؤسسة العربية للديمقراطية. الهدف اذا هو العمل من اجل آفاق أوسع، آفاق بناء مواطنية في سياق معقد في المنطقة العربية حيث لا يشكل الفرد المسؤول ذو الشخصية القانونية الوحدة الأساس في الاجتماع السياسي، إنما تنافسه وحدات أخرى ومكونات قبلية، قومية، عرقية، طائفية...

إن المواطنية الحديثة التي تكوّن الفرد المسؤول ذو الحقوق والواجبات والمندفع للمشاركة العامة، لا تستثني الانتماءات الجماعية، الثقافية أو العرقية أو الدينية... في أي بلد من البلدان، بل ترحب بها وترحب بالتنوع. لكن رغم هذه الاحتفالية فالوحدة الأساس للاجتماع السياسي في الدولة يجب أن تكون الشخصية القانونية للمواطن. هي الوحدة الأساس في العلاقة بين الكل العام الذي تمثله الدولة والمواطنين. فوحدة الفرد المواطن هي وحدة اساسية في المسؤولية السياسية والصلة الاجتماعية التي يبنى عليها السلم الاجتماعي.

والمواطنة ليست فقط وحدة سياسية، هي ايضًا وحدة اجتماعية. والمواطن ليس فقط وحدة سياسية انه ايضًا وحدة اجتماعية، وليس فقط شخصية قانونية. هو ايضًا مشارك اجتماعي في بناء الاساس المشترك وفي الاحتفال به وبالتنوع.

1
أسئلة جوهرية

من هذا المنظور لبنان بالنسبة لنا هو حالة مهمة جدًا لأنها ترتبط بواقع خاص في المنطقة العربية. ما نريد بحثه في المؤسسة العربية للديمقراطية هو هذه السجالية بين لحظتين او مسعيّين، بين الرغبة في مسار الانتقال الديمقراطي من جهة، وصعوبة بناء الدولة الوطنية نفسها، أي اننا نريد في آن ان نتحوّل بالنظام السياسي نحو الديمقراطية ونعود في الوقت نفسه لاعادة النظر في النظام ذاته متسائلين عن قضايا أولية مثل قضية الهوية.

ولا يخص هذا الوضع لبنان فقط. فهناك نقاش اليوم في الجزائر حول ما هي الجزائر، ومن هم الجزائريون، وفي العراق من هم العراقيون، وفي لبنان من هم اللبنانيون، وفي السودان من هم السودانيون...؟ وهناك أيضًا نقاش في الصومال: من هم الصوماليون؟ وفي جنوب المغرب هناك نقاش حول الصحراء الغربية...

هناك سجال في المنطقة بين هذين الجانبين أي بين سياق الانتقال الديمقراطي وسياق الدولة الوطنية. هذه المسألة هي على درجة بالغة الاهمية وتثير سؤالا محوريا: كيف يمكن التخطيط للانتقال الديمقراطي كمؤسسة عربية للديمقراطية في سياق يتميّز بالعجز عن تحديد ماهية الوطن والانتماء والمواطنة؟

ثم ما هي العلاقة بين الانتقال الديمقراطي وحل النزاعات، علمًا ان المسألة المواثقية مهمة جدًا لأن المنهجية المواثقية هي منهجية لمأسسة التسويات الاجتماعية حتى تصبح جزءًا من القانون الداخلي ويتم بذلك البناء عليها للتقدم؟

2
التغيير من خلال المجتمع كما هو ودون استيراد

للتعامل مع هذه الأسئلة من الضروري الانتباه للمسألة المنهجية. يجب أن نحسن طرح المشاكل من خلال استخراجها من الواقع الذي نطمح لتغييره لا من النماذج النظرية المستخرجة من سياقات أخرى.

عندما يعمل الفكر النخبوي الكسول على مفاهيم متخارجة سياقيا فهو يسقط في فخ الحديث عن التغيير النظري الخيالي. ولأن مشكلته مستخرجة من سياقات خارجية تبدو حلوله محتاجة لاستيراد عناصر التغيير من الخارج! لا بد تاليًا ان تكون المقاربات الفكرية والنظرية مقاربات في العلاقات الواقعية. فهدف المفاهيم هو وضعها دائما موضع اختبار وحتى نفي بمقارعتها بمشكلات واقعية جديدة ومختلفة.

يتطلب النموذج النظري الصافي اشخاصًا فاعلين اجتماعيين صافين، تجريديين غير واقعيين، في حين يجب ان لا ننسى ان قوى التغيير هم الناس الموجودون حاليًا والمتهمون بكونهم عراقيل أمام التغيير أي القوى الطائفية والعشائرية والدينية وغيرها... لن نستورد شعبنا من الخارج لنحرز التقدم! هؤلاء الناس هم انفسهم الذي سيغيّرون ويتغيرون من خلال التسويات، من خلال التفاوض والمآزق والتراكمات والمأسسة.

من جهة أخرى، في المسألة المنهجية ذاتها، يجب التمييز، نظريا على الأقل، بين مسارين متكاملين في البحث عن السلام: السلام السياسي والسلام الاجتماعي. يمكن للاصلاحات على المستوى السياسي الفوقي ان تكون مهمة، لكن يجب ان تكون ايضًا على مستوى بنية المجتمع نفسها أي عمل وديناميكية لاعادة اكتشاف الاساس المشترك.

كيف يمكن العمل على المستوى الاجتماعي لاعادة اكتشاف الاساس المشترك الذي يخلق النظام؟ في الحديث عن النظام الديمقراطي يقع التركيز أكثر على كلمة "ديمقراطي" وتنسى كلمة "نظام" التي تسبقها. نحتاج في البداية لنظام système فيه شيء مشترك. ومن ثم نتكلم عن شكل النظام. علينا إذن التفكير بما يمكن ان نقوم به عمليًا وبشكل حسي على مستوى

الواقع. فالعمل على المستوى الاجتماعي لبناء حركات مواطنة اجتماعية، هو من أدوار منظمات المجتمع المدني.

من هذا المنظور، اقترح مباشرة التفكير في تأسيس منتديات مواطنة Forum de citoyenneté على مستوى المدن، ثم على مستويات اضيق، على ان تصيغ هذه المنتديات ميثاقا للمواطنة، يشكل حدا أدني من بين جميع الأطراف، وتتم كتابته شرط ان تكون مرجعياته تلك اللحظات والرموز والأفكار التاريخية المهمة التي كانت لحظات مشتركة، بين مكونات المجتمع، لحظات وحدة، يتم تحديدها وصياغتها كمرجعية.

ويمكن ان تتشكل هذه المنتديات من مكونات مختلفة تمثل الجماعات والمنظمات والشخصيات الاعتبارية والإعلاميين والفنانين والأدباء....، فتكون بمثابة مجالس شعبية... تستطيع خلق ديناميكية مختلفة، ليست سياسية ولا حزبية بل تعمل على المستوى المحلي والاجتماعي وتقوم بأدوار اجتماعية وسياسية وثقافية وتنموية تساعد على إعادة بناء الكل الاجتماعي الوطني.

وستكون المؤسسة العربية للديمقراطية سعيدة جدا بدعم هذا النوع من العمل.

الباب الاول

البُعد التاريخي في اتفاق الدوحة

1

من وثيقة الوفاق الوطني – الطائف الى اتفاق الدوحة (2008/5/21)

هل يبلغ اللبنانيون سن الرشد ميثاقيًا؟

انطوان نصري مسرّه

"التوافقية كما في الطائف والدستور..."
الرئيس نبيه بري، **العواصف**، 2008/10/24
و**الحياة النيابية**، المجلد 69، كانون الأول 2008، ص 137–139

ان تاريخ لبنان السياسي والدستوري هو ثمرة مواثيق اتخذت في تاريخ لبنان تعابير مختلفة (تنظيمات، عاميات، ميثاق 1943، الوثيقة الدستورية، وثيقة الطائف، اتفاق الدوحة...) للدلالة على منهجية في البناء القومي من خلال سياسة تسوية وعلى مضمون ومرتكزات الكيان اللبناني. لكن البحوث الدستورية اللبنانية افتقرت غالبًا الى اطار منهجي ومقارن في سبيل تصنيف المواثيق وتحديد مكانتها في النظام اللبناني وشروط فعاليتها وثباتها.

في تحليل لميثاق 1943 كما لوثيقة الوفاق الوطني–الطائف ولاتفاق الدوحة تعتمد مقاربات قد تنسجم مع قواعد تفسير قانون خاص، كقانون التجارة او الاجور، ولكن بمعزل عن النظرية الدستورية المقارنة والخبرة اللبنانية بالذات. ليس الهدف علميًا فقط بل عمليًا ايضًا لان تجاهل ماهية المواثيق في العلم الدستوري له تداعيات سلبية في الثقافة السياسية السائدة وفي التعبئة السياسية والسلم الاهلي والاستقرار.

***

ينطلق برنامج المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم بالتعاون مع المؤسسة العربية للديمقراطية من مقاربة علمية وتطبيقية في آن.

اتفاق الدوحة هو امتداد تطبيقي لوثيقة الوفاق الوطني–الطائف ويحمل صفة اعلانية واجرائية déclarative وليست انشائية constitutive بخاصة من خلال تركيزه على خمس نقاط:

1. الرعاية العربية بخاصة "الاتفاق الذي تم بين الفرقاء اللبنانيين برعاية اللجنة العربية، في بيروت بتاريخ 2008/5/15 الذي هو جزء لا يتجزأ من هذا الاعلان".

2. التركيز على مرجعية اتفاق الطائف: "التزامهم (اللبنانيين) مبادئ الدستور اللبناني **واتفاق الطائف**".

3. اتفاق الاطراف "على ان يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني الى الانعقاد طبقًا للقواعد المتبعة خلال 24 ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيسًا للجمهورية، علمًا بأن هذا هو **الاسلوب الامثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية**".

يتضح من النص ان السند الدستوري هو "**هذه** الظروف الاستثنائية" وتاليًا الاقرار بعدم تحويل بعض بنود الاتفاق الى قواعد ثابتة في الحكم. ويمتد الطابع الاستثنائي على المرشح "التوافقي" و"تشكيل حكومة وحدة وطنية" وتعهد "الاطراف بمقتضي هذا الاتفاق **بعدم الاستقالة او اعاقة لعمل الحكومة**".

ان تعهد "الاطراف"، بعد مرحلة من تعطيل المؤسسات وبعد فراغ في رئاسة الجمهورية، بعدم الاستقالة يندرج في اطار "**هذه** الظروف الاستثنائية". يربط هذا البند الاطراف فقط في مرحلة محددة وفي الحكومة حصرًا التي سيتم تشكيلها. لا يؤسس هذا البند لقواعد دستورية ثابتة. رُبط موضوع "عدم الاستقالة" في اطار عدم "اعاقة العمل الحكومي" وليس للحد بشكل دائم من حرية الوزير في البقاء او الاستقالة.

وضع اتفاق الدوحة في ظروف حيث مورس "تعطيل" المؤسسات مع "تنظير" لهذا التعطيل في سبيل شرعنته وتحويل بعض جوانبه الى قواعد ثابتة في الحكم، خلافًا لمضمون المادة 65 من الدستور. بعد الاتفاق، وانتخابات رئاسة الجمهورية، وتأليف حكومة وحدة وطنية، ظهرت مساع لتعطيل اتفاق الدوحة. ورد في كلام مسؤول سابق ان "حكومة الوحدة الوطنية كانت شهدت استقالة عدد من الوزراء لو لم يكن اتفاق الدوحة يمنع عليهم ذلك"[1]. وطرح موضوع "توسيع طاولة الحوار" في رئاسة الجمهورية. ورد خلال جلسة الحوار في رئاسة الجمهورية في 2008/11/5:

"رد التوسيع استنادًا الى معطيات عدة من ابرزها **تثبيت اتفاق الدوحة للمشاركين الـ 14 في الحوار** (...) وعدم جدوى التوسيع. (...) وتفويض الى رئيس الجمهورية مسألة اجراء المشاورات اللازمة في اتصالات بعيدة عن الاضواء للبحث في امكان ايجاد حل (...). من غير الممكن (...) القبول بفرض امر جديد هو نتيجة احداث 7 ايار وخصوصًا في ضوء **الاتفاق الذي حصل في الدوحة والذي لا يجوز بعده أي اجتهاد**"[2].

في سبيل مقاومة استراتيجية تعطيل شدد الرئيس نبيه بري في مستهل كلمة في مهرجان ان التوافقية هي "توافقية الطائف والدستور":

"بعد ان عبر لبنان معمودية النار الى استعادة وفاقه في الدوحة، وبعد ان عاد وسلك طريق الديمقراطية التوافقية **كما في الطائف والدستور** (...)، اهلاً بكم في لبنان حديقة الحرية ومشتل الارز الخالد وبيت القصيد"[3].

اما موضوع قانون الانتخاب في اتفاق الدوحة فورد في سبيل معالجة الظرف الاستثنائي. قانون الانتخاب ليس بندًا ميثاقيًا بالرغم من اهميته، حيث ان قوانين الانتخاب هي بطبيعتها قابلة للتغيير ويقتضي تغييرها بعد عدة دورات انتخابية لان ثباتها قد يخلق مرشحين خبراء في الماكينة الانتخابية ينجحون ليس بفضل شعبيتهم، بل بفضل خبرتهم في هذه الماكينة.

---

1. **النهار**، 2008/11/6.
2. **النهار**، 2008/11/6، ص 21.
3. مهرجان لبنان السنوي للشعر العربي، **العواصف**، 2008/10/24، ص 3، **والحياة النيابية**، المجلد 69، كانون الاول 2008، ص 137-139.

4. "حظر اللجوء الى استخدام السلاح او العنف او الاحتكام اليه في ما قد يطرأ من خلافات ايًا كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان بما يضمن عدم الخروج عن **عقد الشراكة الوطنية** (...)"

5. "حصر السلطة الامنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة (...) وتطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية (...)"

***

تكمن الاشكالية في الثقافة القانونية في لبنان – ويستغل البعض هذه الاشكالية في التعبئة السياسية – في حين ان قواعد التفسير للمواثيق والدساتير تختلف عن قواعد تفسير قانون اجور او عقد بيع او قانون جزائي، على الاقل في ما يتعلق بثلاث قضايا:

1. التحديد الحصري لمضمون المواثيق فلا نُدخل في هذا المضمون كل الشؤون.
2. مفهوم الظروف الاستثنائية.
3. مبدأ تسيير المؤسسات والزاميته والذي ليس له مقابل مطلق في تفسير القانون الخاص. انه التراث البحثي والاختباري للمؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم التي، في مختلف انشطتها منذ اكثر من عشرين سنة، تؤكد على ضرورة عدم المس بالمواثيق،

1. ضرورة **التمييز** بين **الميثاق** الذي يحدد مبادئ عامة واستنادًا الى النظرية العامة المقارنة في البناء القومي،

والدستور الذي يجسد المبادئ في نصوص قانونية اجرائية ويحدد اصولاً اجرائية للتعديل دون المس بالمواثيق أو "التعهدات الوطنية"، حسب تعبير لادمون رباط في دراسته التحليلية عن مقدمة وثيقة الوفاق الوطني[4]،

والحكمية gouvernance أي الممارسة الفعلية للحكم ومن القيّمين على الشأن العام والتي قد تكون منسجمة أو لا تكون مع المواثيق والدستور.

---

[4]. ادمون رباط، **مقدمة الدستور اللبناني**، بيروت، دار النهار، "وثائق"، تقديم بشاره منسى، 2004، 84 ص، ص 22.

2. الحاجة الى بناء **ثقافة المواثيق** في لبنان، انطلاقًا من الخبرة اللبنانية والدراسات التاريخية المقارنة، وذلك عملاً بقول الرئيس رشيد كرامي سنة 1976 وخلال السجال حول ميثاق 1943: "لنعمل لما يغنيه ولا يلغيه".

اما في ما يتعلق بالدستور في نصوصه الاجرائية وسبل التعديل وضرورتها ومضمونها... فليس للمؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم أي موقف مسبق، الا ضرورة التقيّد بالأصول الدستورية الاجرائية.

يندرج اتفاق الدوحة في اطار المواثيق اللبنانية ومفهوم المواثيق في الدراسات التاريخية والدستورية المقارنة، في سبيل السلم الأهلي وتسيير المؤسسات، وفي سياق المبادرة العربية والتضامن العربي في ظروف داخلية واقليمية ضاغطة.

اتفاق الدوحة، كما وثيقة الوفاق الوطني–الطائف، هو حدث تاريخي تأسيسي يحتاج الى سياق **ثقافي**، والى **دعم** المجتمع الاهلي، والى **ذاكرة** تستخلص منه العبر للمستقبل، بخاصة **للجيل الجديد**، وعلى مستوى الجهود التي بذلت من قبل دولة قطر **وتثميرًا** لهذه الجهود.

سبق للمؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم ان انشأت منذ 1997 "مرصدًا للسلم الاهلي والذاكرة في لبنان" وصدر بشأنه جزءان[5].

وأصدرت كتابًا وثائقيًا بعنوان: **جذور وثيقة الوفاق الوطني – الطائف والتعديلات الدستورية سنة 1990**[6]. وحاز العضو المؤسس ومنسق البرامج في المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم جائزة الرئيس الياس الهراوي: "لبنان الميثاق" في 2007/7/11. وشارك منسق البرامج في اطار "اللقاء اللبناني للحوار" و"الفريق العربي للحوار الاسلامي–المسيحي" في برنامج: "وثيقة الوفاق الوطني–الطائف: التعريف والتفسير والتطبيق[7]". وكان لهذا العمل تأثير في مختلف المناطق في لبنان في سبيل حماية وثيقة الطائف والتمسك بها.

---

[5]. انطوان مسرّه (اشراف)، **مرصد السلم الاهلي والذاكرة في لبنان**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، بيروت، المكتبة الشرقية، جزءان، 2004 و2008.

[6]. انطوان مسرّه، **جذور وثيقة الوفاق الوطني-الطائف والتعديلات الدستورية سنة 1990**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، المكتبة الشرقية، 2007، 600 ص.

[7]. انطوان مسرّه وسليمان تقي الدين (اشراف)، **وثيقة الوفاق الوطني-الطائف: التعريف والتفسير والتطبيق**، بيروت، اللقاء اللبناني للحوار ومنتدى التنمية والثقافة والحوار، 2007، 300 ص.

***

ابرز اهداف برنامج المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم بالتعاون مع المؤسسة العربية للديمقراطية خمسة:

1. **التعريف والتفسير:** اتفاق الدوحة – كما وثيقة الوفاق الوطني – الطائف "لم يقرأ ولم يفهم جيدًا" حسب قول الرئيس حسين الحسيني بشأن اتفاق الطائف[8].
2. **حماية وضمانة واستمرارية:** تأمين الاستمرارية لاتفاق الدوحة بصفته ملازمًا للسلم الأهلي.
3. **نشر ثقافة ميثاقية لدى الجيل الجديد:** عاش الجيل الجديد في لبنان نزاعات وصراعات داخلية واقليمية. الحاجة ماسة الى ابراز الانجازات المشتركة في التراث اللبناني وثوابت قواعد الحكم الأساسية.
4. **تعزيز المنطق المؤسساتي:** تعرضت المؤسسات في لبنان لمخططات داخلية وخارجية في الاختراق والتعطيل واعاد اتفاق الدوحة الى الحياة العامة اللبنانية منطق المؤسسات الناظمة للشأن العام وللمعالجة السلمية للنزاعات.
5. **الدور العربي:** في خضم مساعي تفشيل المبادرات العربية ووضع العراقيل تجاه هذه المبادرات تكمن أهمية اتفاق الدوحة في تعزيز المؤسسات العربية، واهمها جامعة الدول العربية، ومؤازرتها بالمساعي الحميدة كما حصل من خلال دولة قطر في اتفاق الدوحة.

***

[8]. خلال الندوة 14 لـ برنامج "مرصد الديمقراطية في لبنان" في مؤسسة جوزف ولور مغيزل بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي وتنسيق انطوان مسرّه، 2002/11/29.

ابرز النتائج المرجوة خمسة:

1. الثقافة الميثاقية: تدعيم الثقافة الميثاقية التي تتعرض الى نقض وتهديدات من قبل جيل جديد يجهل هذا التاريخ ومن قبل جهات داخلية وخارجية.

2. مقاومة الاستعمال الآداتي للقانون والدستور instrumental approach لصالح **المفهوم المعياري** للقانون والدستور normative approach وذلك بعد سنوات من الاحتلال والحروب والعدالة الاستنسابية في لبنان، ومن خلال فاعلين في العمل الحقوقي والديمقراطي.

3. تعميم المبادئ العامة حول **فاعلية المواثيق** لدى المشرّعين والجمعيات الاهلية ومن خلال مناهج التعليم في المدارس والجامعات.

4. التأثير على **السلطات الناظمة للمعايير**، بخاصة المجلس النيابي ومجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية والمجلس الدستوري ومجلس القضاء الأعلى... حيث ان اتفاق الدوحة اعاد تسيير المؤسسات وتفعيل دورها.

5. توفير **مادة اصيلة** ومستخرجة من الواقع اللبناني وصالحة للتعميم والتدريب حول مرتكزات السلم الأهلي وشروطه في لبنان والمنطقة العربية من خلال الوساطة السلمية وليس النزاعات المسلحة.

1
نشوء الامم بالمواثيق وبالتوبة القومية

يمكن التمييز بين نمطين في نشوء الامم، اما بالحديد والنار كما تعممه بعض المؤلفات في البناء القومي واما بالمواثيق اثر تجارب مأساوية في الاستقواء الداخلي وفي استحالة الانتصار او كلفته. ان الدول التي اعتبرت اساسًا في البناء القومي بالمواثيق هي الديمقراطيات الاوروبية الصغرى ولبنان.

لا يرتبط استقرار أي تسوية او نهائيتها باطار قانوني، بل بالثقافة السياسية وخصوصًا بالذاكرة الجماعية. يمكن اعطاء أمثلة على ذلك في يوغوسلافيا واسبانيا وايرلندا الشمالية وسويسرا.

ان النمط الميثاقي في البناء القومي في لبنان هو واقع حتمي. الخيار أو الرهان الوحيد هي أن يكون هذا النمط اما نمط سلم وحضارة واما نمط حرب دائمة. المدرسة العقلانية في السياسة اللبنانية تبحث في الشؤون اللبنانية ضمن هذا الاطار.

تساعد المعرفة العلمية لسياق نشوء الامم على تصحيح المسلمات التي اتخذت معايير مطلقة وطبقت من دون تبصر في دراسة ومعالجة مشاكل العديد من المجتمعات المتنوعة في بنيتها الاجتماعية. تكتسب الابحاث المقارنة في هذا المجال أهمية قصوى بالنسبة إلى هذه المجتمعات التي ما تزال تقرأ تاريخها بنظارات لا تنسجم مع نمطها الذاتي في التطوير، فيصبح التاريخ في هذه المجتمعات عامل اغتراب ويتم التعامل مع مشكلات المجتمع بشكل يثير النزاعات بدلاً من احتوائها.

تتحول المواثيق إلى ثوابت في مبادئها الاساسية اذا ما تناقلت الشعوب في ذاكرتها الجماعية عبثية الحروب الداخلية وأرست طقوسًا للذكرى من دون انتصارية ولا تفاخر، بل تعبيرًا عن توبة قومية رادعة.

بالرغم من رسوخ التقاليد في الاحتواء التفاوضي للنزاعات اختتامًا لتجارب مريرة، رفض المنظرون اللبنانيون طويلاً مفهوم التسوية: "لا غالب ولا مغلوب" و "عفى الله عما مضى"، باحثين عن حلول جذرية.

1. عملية الامتداد بين المركز والاطراف: ان الندوة التي عقدتها الاونيسكو في سريسي لاسال Cerisy-la-salle في فرنسا، بين 7 و 14 آب 1970 حول "البناء القومي في مجتمعات مختلفة" تشكل منطلقًا لدراسة انماط البناء القومي[9]. كان الرأي السائد وما يزال، لدى الباحثين المتأثرين بالثقافة القانونية والتاريخية للمجتمعات الغربية الكبرى، ان الامم تبنى بالحديد والنار انطلاقًا من مركز يمتد بالقوة إلى الاطراف على نمط الوحدة الايطالية والوحدة الالمانية، وكان لنظرية المركز والاطراف ونظرية التعبئة الاجتماعية تأثير بالغ في البحث حول البناء القومي. يتمحور التحليل حول تشكيل مركز بواسطة مساحة جغرافية أو سلالة حاكمة أو طبقة اجتماعية

9. *L'édification nationale dans diverses régions*, no spécial de la *Revue internationale des sciences sociales* (RISS), Unesco, XXIII, 3, 1971, 365-481.

حاكمة. يمتد هذا المركز إلى الاطراف بواسطة ممارسة السلطة واتخاذ القرارات، وتمتد كذلك الاطراف إلى المركز بواسطة مطالبها الموجهة إلى السلطة المركزية. انها عملية تفاعل بين المركز وردات فعل الاطراف تربط بينها التقاليد والبنيات الوسيطة[10].

طغى نموذج المركز والاطراف على ابحاث ندوة الاونيسكو كنموذج معياري واستنتاجي. لكن التساؤلات التي طرحت تتعلق باحتمالية وجود عدة مراكز وبالعلاقة بينها وبدرجة التجانس الاجتماعي والثقافي التي يفترضها المركز ليكون مقبولاً كاطار شرعي للسلطة، وبالتالي يحظى بالولاء. عندما لا يتوفر التجانس، أو عندما يجابه المركز مناعة من مراكز اقليمية تعتبر نفسها منافسة أو مضادة، هل يمكن اعتبار المركز مركزًا؟ اعطيت امثلة على ذلك في كندا (الكنديون الانكليز والكنديون الفرنسيون)، وفي بلجيكا (الفالون والفلامان)، وفي اسبانيا (الكاستيلان واللاكاستيلان)، وفي بعض بلدان اميركا اللاتينية التي تظهر ثنائية وتمحورا بالنسبة إلى مراكز السلطة أو الشرعية. تطرح تساؤلات في حال تمييز المركز السياسي عن المركز الاقتصادي وتواجدهما في مساحتين جغرافيتين متميزتين. تظهر هذه الحالة في جزر فيدجي حيث يميل توازن القوى لصالح الفيدجيين الاصليين. لكن الفيدجيين الهنود يمسكون بالاقتصاد، خصوصًا اقتصاد قصب السكر في الشمال غرب مدينة ليفو City-Levu، أهم جزء في ارخبيل فيدجي، حيث لهم في هذه الجزيرة ودائع ضخمة في المصارف[11].

تصبح المشكلة اخطر عندما يكون المركز الاقتصادي خارج مساحة الدولة مثلاً، ويتمتع بقدرة مالية تفوق قدرة المركز السياسي ذات الاستقلالية الشكلية. في هذه الحالة، كما هو الواقع في اميركا اللاتينية وافريقيا وبعض البلدان الاسيوية، يمكن التساؤل عن مكان وجود المركز

---

[10]. Stein Rokkan, "Models and Methods in the Comparative Study of Nation-Building", in *Acta Sociologica*, vol. XII, no 2, 1969.

- Edward Shils, "Center and Periphery. The Logic of Personal Knowledge: Essays Presented to Michael Palanyi on his Seventieth Birthday", London, 1961.
- Rinhard Bendix, *Nation-Building and Citizenship: Studies of our Changing Social Order*, New York, Wiley, 1964.
- S.N. Eisenstads, *Modernization*: *Protest and Change*, Englewood Cliffs (N.J.), Prentice-Hall, 1966.

[11]. Frédéric Bobin, "Fidji: Esquisse d'un compromis aux dépens de la communauté indienne", *Le Monde*, 20 mai 1987, p. 5.

الفعلي. ولهذا لا يمكن تجميد نظرية المركز والاطراف واضفاء استمرارية لها. يشدد جوزي سيلفا ميشلينا على ضرورة الاخذ بالاعتبار، في كل دراسة مقارنة حول نشوء الامم، تطور المميزات الطبقية للنخبة الحاكمة[12]. ويوضح ناجدان باسيك، في دراسته حول البلقان، ضرورة رصد الطبقات الفاعلة وتحديد بنيتها الاجتماعية ودوافعها وتحالفاتها والتمييز بين وضع الطبقات الاجتماعية. ففي فرنسا والمانيا مثلاً، كانت البورجوازية عامل اندماج. بينما في النمسا والمجر ويوغوسلافيا، حالت البورجوازية دون الاندماج، وتولى الحزب الشيوعي التحرير[13].

2. المركز: محور جغرافي واطار تفاوضي: تظهر بعض الحالات، خصوصًا في الهند، الحاجة إلى مركز لا يكون فقط ذا طابع جغرافي بل ايضًا اطار تنظيم سياسي له القدرة على التفاوض مع مراكز عديدة وسطية تشكل المكان الفعلي في صياغة المؤسسات وتبلور المصالح[14]. يفترض وجود شبكة المراكز هذه ادراك الاندماج الوطني، لا كعملية مركزية وخطية، بل كنتيجة لتفاعلات متشابكة بين مراكز ثقافية تحتفظ بذاتيتها، ومركز سياسي يعلو على هذه الذاتيات، أي حدا من الديمقراطية لا كخيار ايديولوجي، بل كضرورة عملية تفرز بتطورها عوامل ومفاهيم جديدة. يفقد مفهوم المركز في هذه الحالة معناه الجغرافي، ويكتسب معنى سياسيًا مرتبطًا بتفوق حزب او تحالف او قائد. ويفقد كذلك مفهوم الاطراف معناه الجغرافي ليكتسب معنى اجتماعيًا يشمل الطبقات والقبائل المغبونة أو المعزولة، ويفقد تاليًا مفهوم الامة معنى الوحدة الثقافية التي كان اساسًا لولادة الشعور القومي في العديد من مناطق اوروبا. تتحدد عندئذ الامة بوجود دولة تعلو على العصبيات وقادرة على صيانة الوحدة، بفضل صفتها التمثيلية ورموزها الجامعة واحترامها للثقافات التحتية الوسيطة. يتوفر في هذه الحالة مركز اكثر مركزية من كل المراكز الاخرى، يكتسب قوته من سلطته المعترف بها من الجميع. ان النخب السياسية والثقافية

---

[12] . José A. Silva Michelena, "Création d'Etats et formation des nations en Amérique latine", in *RISS, op. cit.*, 412-427.

[13]. Naidan Pasic, "La formation des nations dans les Balkans et chez les Slaves du Sud", *RISS, op. cit*., 428-449.

[14]. Rajni Kothari, "Introduction: La formation des nations, ses constantes et ses variables", in *RISS , op. cit*., 367-383.

ضمن هذا المركز، هي عوامل ديناميكية ومستقلة، وليست ادوات آلية ومجرد صورة لتوجهات فئات الشعب.

في حين قامت الدولتان الايطالية والالمانية على الاخضاع والتوحيد القسري يبيّن هانس دالدر ان الدولتين السويسرية والهولندية قامتا كليا على القبول المتبادل، وعلى التسوية بسبب عدة عوامل، منها أولاً احتفاظ عدد كبير من الدوقيات والاسقفيات والمقاطعات والمدن والكانتونات والاقاليم بادارة واسعة، بسبب وجودها في اطراف الامبراطورية الرومانية المقدسة. في حين تحولت الممالك السلالية الاخرى، كفرنسا واسبانيا والمملكة المتحدة والدول الاسكندنافية، إلى دول مركزية قوية. وأدى ثانيًا اختراق طرق المواصلات الاوروبية إلى ازدهار المدن التجارية، دون ان تستطيع أي مدينة تأدية وظيفة المدينة العاصمة للبلد بكامله، أي ان تقوم بوظيفة العاصمة القومية. والسبب هو انه لم تنم ملكية الاراضي الواسعة في أي من الدولتين، وعمل نظام المراعي القروية في سويسرا على الاكتفاء الذاتي. ساعد على تشكيل دول وأمم في اوروبا عدد السكان الضئيل نسبيًا، والتجانس الثقافي والمرونة الناتجة عن الحروب السلالية والتوازن الدولي للقوى، ووجود طبقة فلاحية واسعة تساعد على تعبئة الموارد وامكانية احتواء ازمات الانماء تدريجيًا. يتوفر تشابه بين سويسرا والاراضي المنخفضة حيث قامت الدولة بفضل عمليات موسعة من التسويات[15]. ان التسميات في تاريخ سويسرا متعددة لسياسة التسوية، وهي المواثيق والتحالف وجمعية التحالف Pacte, alliance, diète, covenant والتسميات في تاريخ لبنان، هي ميثاق وتنظيمات واتفاقات وعاميات. لا شك ان الوحدة السويسرية والوحدة الهولندية قامتا بالمقاومة المسلحة وبعد حروب قاسية ضد التفكك الداخلي. لذلك لا يمكننا القول ان الامة السويسرية او الهولندية نشأت من تجمع الفئات الطوعي الصرف.

---

[15]. Hans Daalder, "La formation des nations par consociatio: Le cas des Pays-Bas et de la Suisse", *RISS, op.cit.*, 384-399.

- Id., "Consociationalism, Center and Periphery in the Netherlands", *ap*. Per Torsvik (ed), *Mobilization Center-Periphery Structures and Nation-Building*, Reklametrykk A. S. Bergen, Universitets-forlaget, 1981, 181-240.

- Id., "Countries in Comparative European Politics", Text of the Stein Rokkan Lecture, European Consortium for Political Research, Joint Session of Workshops, Gothenburg, 4 April 1986, 23 p.

ان الدول التي اعتبرت اساسًا كنماذج في البناء القومي بالمواثيق، هي الديمقراطيات الاوروبية الاربع الصغرى (سويسرا، النمسا، البلاد المنخفضة وبلجيكا)، ولبنان[16]. لقد شعرت الدول الاربع الاوروبية الصغرى بدرجات مختلفة، بأثر حرب الثلاثين سنة، وبالتسوية الدينية التي وضعتها معاهدة وستفاليا. يشير جرهارد لهمبروخ إلى ان المعاهدة نصت صراحة على ازالة اللامساواة بالاتفاق الرضائي لا بتصويت الاكثرية، استنادًا إلى المبدأ التالي: يتم احتواء النزاعات بالاتفاق الرضائي دون الاخذ بالاعتبار اكثرية الاصوات[17].

3. المأزق القومي وسياسة التسوية: تتصف هذه البلدان بسياسة التسوية في حقول واشكال ومجالات عديدة. ان التسوية في علم السياسة الحديث Politics of accommodation[18]، هي اللجوء إلى التفاوض بدلاً من العنف لاحتواء النزاعات، عندما يكون التفاوض اقل كلفة واكثر نفعًا، او عندما يفشل العنف في حل المشكلة بتحقيق مبدأ "كل شيء للرابح"، وتستعمل عبارات مختلفة في هذا المعنى، مثل logrolling وpackage deal، كما تستعمل في النمسا عبارة Junktim [19]. وتعني كلمة logrolling نقل الاخشاب بواسطة المجاري المائية. انها ايضا لعبة توازن بين شخصين، ان فقد احدهما التوازن كانت النتيجة سقوط

---

[16]. Gerhard Lehmbruch, "A non-Competitive Pattern of Conflict Management in Liberal Democracies: The Cases of Switzerland, Austria and Lebanon", Paper to the VIIth Conference of the International Political Science Association, Bruxelles, 1967.
- Antoine N. Messarra, "Le pacte national: un vouloir-vivre en commun ou un régime confessionnel?", *L'Orient-Le Jour*, supplément no 23, 20 nov. 1971.

[17] . Gerhard Lehmbruch, *Proporzdemokratie. Politisches System und Politische kultur in der Schweiz und in Osterreich*, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), Tubingen, 1967, 58 p., pp. 7-8.

ان الجملة باللاتينية هي التالية:
Sola amicabilis compositio lites dirimat non attenta votorum pluralitate.
يراجع ايضًا:
- *Treaty of Westphalia*, Munster, October 24, 1648, *ap*. Fred L. Israel (ed), *Major Peace Treaties of Modern History 1648-1967*, New York, Chelsea House Publishers in association with McGraw-Hill Book Co., vol. I, 7-49.

[18]. Lehmbruch, *Proporzdemokratie*, *op. cit., 26-29*

[19] . Arend Lijphart, *The Politics of Accomodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands*, 2nd ed., Berkeley, University of California Press, 1975, 232 p.

الاثنين معًا. وتعني في علم السياسة تبادل المصالح، والعمل على المحافظة عليها للتوازن بين الفئات.

ان سياق البناء القومي في المجتمع الميثاقي، خلافًا للأنظمة التنافسية، هو نتيجة مأزق، أي الوصول إلى الطريق المسدود بالنسبة إلى كل فريق من أفرقاء النزاع، اذا ما استمر مصرًا على التوصل إلى نتيجة تتوافق مع اهدافه، أي على "حل" حاسم وجذري بفضل انتصار عسكري. ولكن في وضع تبين من تجاربه المتكررة والمأساوية انه يستحيل الانتصار، يمكن استمرار المأزق المشترك، كما هي الحال في ايرلندا الشمالية وافريقيا الجنوبية والسودان وقبرص. واستمرار المأزق المكلف والمضر بمصالح الافرقاء، يحمل هؤلاء على اللجوء إلى الاتفاق الرضائي *amicabilis compositio* من اجل تسوية مقبولة، تكون أدنى كلفة من التوقف في الطريق المسدود وأكثر منفعة.

ما هي ميزات التفاوض في المجتمع الميثاقي؟ يمكن الجزم بانه لو توافر الوفاق، لما كان هذا المجتمع نزاعيًا. ولا عيب في القول ان المجتمع الميثاقي هو مجتمع لا وفاقي بدرجات مختلفة بحسب درجات التنوع اذا اخذ القادة بقواعد تنظيمية اساسية تنسجم و"تطلعاتهم". ويمكن الكلام عن ديمقراطية دون وفاق في بعض الديمقراطيات المتنوعة البنية[20]. فالبحث عن وفاق شامل في مجتمع متنوع، انطلاقًا من مفهوم البناء القومي، كالبحث عن شيء غير موجود. اذ ليس الوفاق في المجتمع الميثاقي قواعد قانونية وتنظيمية، بل مصالح وطرق عيش مشتركة وثوابت تاريخية وتقاليد في التسامح واحتواء النزاعات. ان عدم التوصل رسميًا إلى بلورة وفاق مؤسسي، يعود إلى الاعتماد على بنيات نظرية فوقية، والى تجاهل الثوابت التاريخية وطرق العيش المشتركة. والبحث عن وفاق ايديولوجي الطابع محكوم عليه بالفشل أو بتعميق الهوة بين المواطنين، عكس البحث عن الوفاق الحياتي القائم على المصالح المشتركة التي تفوق عناصر التجزئة، كذلك البحث عن الهوية الثقافية بمفهوم العلوم الاجتماعية، أي مجموعة القيم والمعتقدات والافكار السائدة وطرق العيش والانماط السلوكية. لذا، عندما يجتمع أهل الفكر في المجتمعات التي تبدو منقسمة عقائديًا في الصراع، تبرز وحدة ثقافية جامعة تعلو فوق الانقسامات

---

[20]. Karl von Vorys, *Democracy without Consensus: Communalism and Political Stability in Malaysia*, Princeton, Princeton University Press, 1975.

المسيسة. وقد اتضح ذلك في تاريخ النمسا، حيث كانت الثقافة ومجموعة الارث الفكري النمساوي عاملاً بارزًا في التوحيد، كتراث ثقافي مشترك[21]. وظهر ذلك في مؤتمر الكتاب اليوغوسلافيين، فترة اشتدت بعض النزاعات العقائدية القومية[22].

في لبنان، يمكن البحث عن الوفاق الحياتي في الندوات الفكرية التي تعقد على ارضه وخارجه، وفي المنافع المشتركة والمتبادلة لمختلف الطوائف في مرفأ بيروت، حتى في أشد الاحداث عنفًا، كذلك في تعاونهم لتسهيل الانتقال من منطقة إلى أخرى، وفي استمرار التعامل التجاري ضمن مؤسسات طوعية ومصلحية متعددة الطوائف. ان القواسم المشتركة متوافرة على هذا المستوى. لكن، اذا طلب من كل فريق التعبير عن "تطلعاته"، بحسب التعبير المتداول، في شأن ايديولوجيات تتناقلها قيادات سياسية، فليس هناك بالضرورة قاسم مشترك. كتب أحد المحللين، عندما تدنى سعر صرف الليرة اللبنانية وتفاقمت الازمة الاجتماعية، مقالاً بعنوان: "الجوع آت ليوحدكم". اما التنظير الذي يتجاهل المجتمع فانه يتضمن توجهًا توتاليتاريًا بالغ الخطورة في الهيمنة والنتائج العملية.

4. انماط التسوية: ما هي طبيعة التسوية التفاوضية حسب نمطي البناء القومي؟ تتم التسوية في الانظمة التنافسية ضمن سلَّم افضليات مشتركة للافرقاء. من هذا المنطلق، طرح منظرون في لبنان صيغا ومشاريع لما يسمى اصلاحات على اساس استخلاص "قاسم مشترك" أو "حل وسط"، ربما يقلل من طموحاتهم، ولكنه لا يناقضها تمامًا. وجرى الحديث خلال 19975–1990 عن قواسم مشتركة وقواعد للوفاق، بناء على مفهوم للتفاوض ضمن سلم الطريق "الوسطي" لافضليات كل فريق. في مجتمع ميثاقي يتخطى مرحلة تاريخية صعبة، ليس ثمة "حل وسط" ولا "قواسم مشتركة" ولا "انصاف حلول"، أي وسطية لطروحات كل فريق وغير متناقضة مع جوهر اهدافه. في مجتمع متنوع (ونأخذ أمثلة على ذلك الديمقراطيات الاوروبية الصغرى وكينيا والسودان ويوغوسلافيا السابقة وقبرص، ولبنان في مجمل تاريخه السياسي) يتمحور

---

[21]. Felix Kreissler, *Histoire de l'Autriche*, Paris, P.U.F., "Que sais-je?", no 222, 1977, 128 p., p. 70.

[22] . Paul Yankovitch, "Les écrivains s'insurgent contre l'absolutisme non éclairé", in *Le Monde*, 23 avril 1985, p. 9.

التفاوض ضمن افضليات متباعدة وغير متلاقية كالمطالبة بالغاء الطائفية السياسية أو بتطبيق الشريعة الاسلامية، أو مطالبة فريق بمنصب رئاسة الجمهورية أو الوزارة، ومطالبة فريق آخر بالمنصب ذاته. أو كما حدث سنة 1943، اذ كانت بعض الفئات تطمح إلى الوحدة السورية أو العربية، وفئات أخرى تريد الطابع المسيحي للبنان وضمان الدول الغربية لدوام استقلاله، بحسب الادراك السياسي السائد. ليس ميثاق 1943 "حلا وسطًا" يعطي هذا الفريق وذاك جزءًا مما يريد، ولا هو نصف حل يعطي الفريقين نصف ما يبتغيان ويقبلان به شاكرين. فهذا النمط في التسوية التاريخية للبناء القومي لا يشكل قاسمًا مشتركًا ولا حلاً وسطًا ولا نصف حل، بل هو الحد الادنى المقبول الذي لا ينسجم في العمق مع رغبات كل فريق، أو الحل الوحيد الذي يوفق بين مصالح كل مجموعة والمصالح المشتركة. ولم يختلف الامر في كل المواثيق عبر تاريخ لبنان السياسي، اذ وضع بروتوكول 1861 جانبًا مطالب الموارنة ومطالب الدروز وأوجد نظام الحد الأدنى، فلم يرض أحد من المسيحيين أو الدروز، ولم يلائم تمامًا مصالح الامبراطورية العثمانية والدول الاوروبية. بل ان كل الافرقاء خسروا شيئًا كانوا حاصلين عليه، ولم يحققوا الغاية التي كانوا يسعون اليها. لكن البروتوكول كان الاتفاق الوحيد الممكن، لانه لم يكرس انتصار فريق على فريق آخر، وانقذ "ماء الوجه لدى الجميع"، على حد ما كتبه احد القناصل الاوروبيين سنة 1861، وذكره الدكتور باسم الجسر. يقول الدكتور سليم الحص في ذكرى 13 نيسان: "بعد سنوات من الصراع المدمِّر، بقي الناس فريقين: فريق لا يستطيع ان يعطي وفريق لا يستطيع ان يأخذ. فمن دفع غاليًا من أجل ان يأخذ بات قاصرًا عن الرضى بالقليل مما يعرض عليه"[23].

من الطبيعي، اذا، ان يعتبر الناس تسوية 1943 ممقوتة، كذلك التسويات التالية، الا اذا حصل تغيير في الثقافة السياسية السائدة حول البناء القومي وسياق نشوء الامم، في اتجاه اعمق في السلوك السياسي. يستنتج من ذلك انه يستحيل مع أية صيغة ماضية أو مستقبلية في لبنان، ارضاء ما يريده كل فريق. وبالتالي لا مجال للخروج من المأزق الناتج عن استحالة الانتصار أو استحالة الانفصال بعد حروب طويلة ومأسوية، الا بتخطي اهداف ومبتغيات كل فريق، لتعذر اعتماد مبدأ "كل شيء للرابح". من هنا ندرك مغزى بيان كاظم الصلح في الثلاثينات

---

[23]. سليم الحص، "ساعة الحقيقة"، **السفير**، 13 نيسان 1987.

بعنوان: "بين الاتصال والانفصال"، وهو أهم وثيقة في الميثاق الوطني[24]. وندرك ايضًا ما تردد في مؤتمر لوزان ان هناك "حسابات خاطئة".

لا شك في ان "سلبيتين لا تكونان امة"، وفق ما قال جورج نقاش[25]. لكن تنازلات متبادلة تبنى بعض الامم. فالميثاق الوطني سنة 1943 هو بناء قومي ناتج عن تنازلات متبادلة ومقبولة. وليس قاسمًا مشتركًا أو حلا وسطًا يتلاقى حوله الافرقاء ضمن سلم افضليات مشتركة، بل انه الحد الأدنى المقبول. ويفهم من هنا سبب اعتبار تسوية 1943 "فاسدة"، بغض النظر عن محتواها وفاعليتها كتسوية يمكن ان توفر طموحات اللبنانيين وتطلعاتهم، وبغض النظر ايضًا عن مدى ديمقراطية هذه "التطلعات".

5. المصيبتان في المجتمع الميثاقي: ما هو مصير هذه "التطلعات" بالنسبة إلى وطن "متطور" و "عصري"، وبحسب الشعارات المتداولة؟ تبدو هذه "الطموحات" بريئة ظاهريًا ولكن تحقيقها في مجتمع ميثاقي يؤدي إلى قهر وهيمنة، او حتى ابادة. نعتمد هنا مبدأ اوسكار وايلد Oscar Wilde القائل ان في الحياة مصيبتين اثنتين: ان لا تحصل على ما تريد او ان تحصل على ما تريد! اذا حصل كل فريق على ما يريد، تشرذم الوطن إلى دويلات أو زال او انتفت الديمقراطية عنه نتيجة وجود غالب ومغلوب، واذا لم يحصل كل فريق على ما يريد، زاد الشعور بالغبن المولد للنزاعات. الخيار الديمقراطي في مجتمع ميثاقي، ليس بين الحلول الجذرية وانصاف الحلول، بل بين عدم الحل والاتفاق على الحد الأدنى المقبول. فكل من ذهب إلى لوزان من القيادات اللبنانية ليأخذ كل شيء جاء بلا شيء. انه "انتصار سلبي"، بحسب قول احد المشاركين.

يرفض اللبنانيون على المستوى النظري "انصاف الحلول"، وهم في الوقت نفسه اشد تسوية في شؤون الدولة والجيش والشرعية، حيث لا مجال للمساومة من دون تهديد للوطن.

---

[24]. كاظم الصلح، "بين الاتصال والانفصال" في كتاب: باسم الجسر، **ميثاق 1943**، بيروت، دار النهار للنشر، 1978، 522 ص، 466-478.

[25]. Georges Naccache, "Deux négations ne font pas une nation!", in *L'Orient*, 10 mars 1949, reproduit dans: Georges Naccache, *Un rêve libanais 1943-1972*, Beyrouth, FMA, 1983, 277 p., 52-58.

والتسوية في مجتمع ميثاقي يتوخى الاستقرار، تتم بين المجموعات، لا بين المجموعات والدولة وعلى حساب الدولة، ايا كان نوع هذه التسوية. ان الخطر الذي يهدد انظمة المشاركة هو التمادي في المساومة في امور هي بطبيعتها غير قابلة للتسوية. فكما ان الديمقراطية، بحسب نظرية ارسطو، تحمل جذور تحولها إلى ديماغوجية، والاريستوقراطية إلى اوليغرشية، والمونارشية إلى طغيان، يمكن القول ان الميثاقية تحمل في ذاتها بذور انحلال الدولة في حال التمادي في التسوية اللامحدودة.

اصبحت عبارة تسوية في القاموس اللبناني مبتذلة، بينما هي عبارة ذات أسس في الانظمة الميثاقية. انها تتم بوسيلتين: اما بتفويض القرارات إلى عدد ضئيل من القيادات الاساسية التي تسمى الاقطاب، واما بتجميع امور متنازع عليها والاتفاق عليها في صفقة متكاملة Package deal. يواجه النظام معضلة في الحالات التي تكون فيها طبيعة القرارات ثنائية ويتوجب اتخاذ القرار بشأنها بكلمة من اثنتين: نعم أو لا. تعطي الممارسة السياسية اللبنانية مثالاً مأساويًا للتسويات في قضايا غير قابلة للتسوية ومرتبطة بالسيادة، وهي في جوهرها، كما هو مدرج في كل دساتير العالم، "مطلقة" وغير قابلة "للتجزئة" أو "التنازل" (المادتان 1 و 2 من الدستور اللبناني).

جرت تسويات منذ 1943 في قضايا السيادة، نعدد منها جميع انماط الوصايات المنافية اصلا لميثاق جامعة الدول العربية، والتساهل في دخول الاجانب وتملكهم للاراضي في لبنان، والتداول العلني بما يمس معنويات الجيش، حافظ السيادة الوطنية، بحجة التوازن او عدمه. وبلغت التسوية "السيادية" ذروتها سنة 1969، اذ فقدت الدولة صفتها كدولة صاحبة "احتكار القوة المنظمة".

والمدلول اللبناني للسيادة والاستقلال في الذهنية كثير الالتباس، اذ نقرأ في الكتب المدرسية عبارات مثل: "استقلال تام"، "استقلال ناجز" و "سيادة تامة" كأن الاستقلال يمكن ان يكون نصفيًا او ربعيًا! لكن الرأي الذي يريد "الانتهاء من سياسة التسويات" يخطئ اذا ما حدد مجالات التسوية وحدودها، أي خطوطها الحمر في نظام تفاوضي من طبيعته.

6. حدود اللاتسوية: يمكن تحديد مواضيع السيادة غير القابلة للتسوية بالتالي:

1. لبنان في حدوده الدولية (المادة الاولى من الدستور)، مما يعني رفض التنازل عن الاراضي وكذلك أي اجتزاء يحقق توازنًا ديمغرافيًا افضل لبعض الفئات، وكذلك العدول عن احلام التصغير والتكبير.

2. عروبة لبنان المستقلة التي هي "خيار حر"، مما يناقض اية وصاية مباشرة أو غير مباشرة عليه.

3. معنويات الجيش وكرامته ايا كان الخلل، وخصوصًا اذا كان هناك خلل، لان التداول العلني حول ضعف الجيوش يشجع العناصر الداخلية والخارجية على تنفيذ اهدافها.

4. خضوع جميع الاجانب – اخوانا كانوا أو اصدقاء – للقوانين اللبنانية، اذ ان الاجنبي، من منطلق السيادة هو كل شخص غير لبناني.

5. الاستعانة بالجيش لردع مخاطر امنية داخلية أو خارجية ضمن حدود (ولا نقول "شروط") قابلة للتوضيح، ولكن دون المس بالمبدأ.

6. حصر تملك الاجانب للاراضي اللبنانية، وحصر منح الجنسية اللبنانية، وكذلك اقامة الاجانب وعددهم.

7. التعبير عن السيادة في العلاقات الخارجية بصوت واحد، لا بسبب تفوق فريق على آخر، بل بسبب مطلقية السيادة التي لا تتحمل الثنائية ولا التجزئة، ومنعًا لأي استغلال خارجي قد يضعف موقف السلطة. ولهذا خول الدستور رئيس الجمهورية الحق في التفاوض مع الخارج (المادة 53)، بغض النظر عن التكوين الطائفي للسلطة الاجرائية. وعندما نقول ان التعبير عن السيادة يجب أن يتم بصوت واحد، لا نحدد حتمًا أي صوت، بل نؤكد على مطلقية التعبير بصوت واحد. ان حجة المشاركة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة تقف عند حدود السيادة والا تحولت المشاركة الى "مشاكسة".

8. العمل بمبدأ سيادة القانون في جميع الامور التي لا تحتمل تأويلاً أو اجتهادًا، لان القاعدة الحقوقية رمز سيادة الدولة داخليًا وخارجيًا.

9. منع نشاط الاحزاب ذات الارتباط الخارجي تمويلاً.

الا ان قضية السيادة (المادة الاولى من الدستور) لا يمكن النظر اليها بمعزل عن ارتباط جميع اللبنانيين بالدولة اللبنانية والكيان اللبناني وتركيبته الاجتماعية. ان الجدل خلال

سنوات الحروب منذ 1975، حول الشرعية، افضل عبرة للبنانيين كي يتفقوا على مفهوم جامع للشرعية اللبنانية.

ان مبدأ الفيتو المتبادل – وهو أحد المرتكزات الاساسية في الأنظمة التوافقية، ويهدف اساسًا إلى الحفاظ على حقوق الاقلية ضد طغيان قاعدة الاكثرية المجردة – يجب أن يقف عند حدود السيادة. لذا يفترض ان تكتسب الحدود التي ذكرناها شرعية في الادراك الجماعي، ولدى جميع اللبنانيين وقياداتهم، بعد التجربة التاريخية المستمرة منذ العثمانيين.

لا امكانية لصياغة أي لبنان، موحدًا كان أو مقسمًا، فدراليًا أو كانتونيًا، لا طائفيًا أو طائفيًا... لا مع جيل قديم ولا مع جيل جديد، اذ دامت المنطلقات من مقاييس بناء قومي تخطته المقارنة ولا ينطبق على لبنان ولا على بلدان اخرى اوروبية وغير اوروبية. اما الانطلاق من نظرية جامعة فانه يؤدي بالعكس إلى سلوك اكثر عقلانية وأكثر فاعلية، من نتائجه تخطي الوفاق إلى ابعد منه، أي الحفاظ على الوطن. ان البلدان الشبيهة بلبنان هي في حاجة إلى ولاءات فوقية overarching loyalties واضحة الأسس في الادراك الجماعي، وناتجة عن تجارب تاريخية مستمرة. فعندما تتعارض مصلحة الوطن مع "الشقيق" أو "الام الحنون" أو "الحليف" أو "القضية"، وعندما يشكل التناقض في هذا الموضوع انقسامًا داخليًا يهدد وحدة البلد، يجب تقديم الولاءات الفوقية على أي اعتبار آخر، من دون البحث في من هو على حق ومن هو على خطأ، اذ يجب الا تسمو أية قضية على تضامن اللبنانيين، الذي هو ولاء فوقي بدونه تتهدد السيادة. ما يحتاج اليه مجتمع ميثاقي بعد سنوات من الحروب، هو درجة عالية جدًا من الوفاق على الحاجة إلى ايجاد وفاق. كان الرئيس شهاب يقول: "ان مقياس الوطنية هو الوحدة الوطنية". ويدخل في هذا الاطار ما قاله الرئيس سليمان فرنجية: "وطني دائمًا على حق". انه الوفاق على الوطن.

7. التوبة القومية وطقوس الذاكرة: كيف تصبح التسوية في المجتمع الميثاقي نهائية، أي لا ظرفية ولا تكتيكية تمهد لجولة جديدة من العنف وقلب موازين القوى؟ لا يرتبط استقرار أي تسوية أو نهائيتها باطار قانوني، بل بالثقافة السياسية وسبل انتقالها من جيل إلى جيل، خصوصًا بالذاكرة الجماعية، أي بالادراك النفسي ومجموعة خبرات الماضي الجماعية ورموزها وطقوسها المتناقلة عبر عوامل التنشئة، والتي تؤثر على السلوك الاجتماعي. ونعني بالطقوس،

الافعال الشعائرية والرموز المقننة التي يمكن تبادلها وانتقالها من جيل إلى جيل، والتي تضبط العلاقات السائدة في المجتمع. يتطلب ذلك تنمية الابحاث في السيكولوجية التاريخية، أي في دراسة النماذج السلوكية الفردية والجماعية على ضوء قيم ورموز الماضي والخبرات الفردية والجماعية. ان خمسة قرون من تجارب "الانتصار الفخ"، أو الانتصارات الانتحارية، او الانتصارات المجيرة خارجيًا، او الانتصارات التي انتهت باغتيال اصحابها، او الانتصارات "التي يسرقها الغير من ايدي اللبنانيين"، وعلى كل حال، ان الانتصارات المستحيلة كافية لبلورة ذاكرة جماعية تنتقل بالتنشئة، عبر اساتذة التاريخ، فيما لو اعتمدوا لها منطلقات اقل ايديولوجية واكثر انسجامًا مع مناهج البحث.

يمكن ان تكون المواثيق مرحلية وتكتيكية، استعدادًا لجولة عنف اخرى في ظروف داخلية واقليمية اكثر ملاءمة، تحقق الحلم بالانتصار أو بالتجانس الشامل. ويمكن ان تكون المواثيق ثابتة في مبادئها عندما تشكل تجارب الماضي في ذاكرة الشعوب رادعًا يحول دون تعبئة المواطنين في نزاعات داخلية متجددة. فكما ان بعض الشعوب تتميز بافتخارها بانتمائها القومي، فان المجتمعات الميثاقية المستقرة تتميز بتوبتها القومية، أي بادراكها الصريح والحاد فيتذكر اخطاء الماضي الانقسامية، اخطار الانخراط في نزاعات الآخرين أو من أجلهم. يترجم هذا الادراك في مختلف طقوس ورموز الماضي باحتفالات ومهرجانات ومناسبات وانصاب تذكارية تعبر عن فوائد التضامن ومآسي الانشقاق. ويترجم ايضًا في محتوى كتب التاريخ المدرسية اذا ما وصفت حروب الماضي، ليس فقط في اسبابها ومسبّبيها، بل خصوصًا في كلفة الانشقاقات بالنسبة إلى مصالح الجميع.

8. التضامن البرازيلي والتوبة الاسبانية: في الساحة العامة في غوبيانيا Goiania عاصمة مقاطعة غوبياس Goias في الوسط الغربي من البرازيل، حيث شيدت شمالاً العاصمة الكبرى برازيليا، ينتصب تمثال تذكاري لبناء المدينة منذ حوالي نصف قرن، يمثل ثلاثة رجال من البرونز يرفعون معًا حجرًا ضخمًا. وبما ان كلا من الثلاثة يتميز بثياب خاصة. يقتضي الاقتراب من النصب للملاحظة بانهم: هندي، واسود، وابيض. لا شك في ان هناك انصابًا اخرى مماثلة في كل انحاء البرازيل، تعبر عن قناعة عامة يتناقلها ملاكو الاراضي وترسخها كتب التاريخ

والثقافة المتداولة، ومفادها ان بناء البرازيل يعود إلى تضامن ثلاثة اعراق: الهنود او السكان الاصليون، والسود القادمون من افريقيا، والبيض القادمون من البرتغال، بدءًا من السنة 1500 م.

وفي اسبانيا، يخلد الاسبان ذكرى الحرب الاهلية التي استمرت من شباط 1936 إلى اول نيسان 1939 وحصدت اكثر من نصف مليون قتيل، من دون مهرجانات انتصارية. كتب رئيس تحرير في جريدتين متعارضتين في اسبانيا: El Pais لليسار الوسطي و ABC لليمين، افتتاحيتين بذات العنوان التالي: "لن تتكرر" وذلك بمناسبة الذكرى الخمسين لما اعتبره البعض انقلابًا وما اعتبره البعض الآخر انتفاضة قومية. "لن تتكرر" تعبر عن شعور الغالبية العظمى من الاسبان خلال ما اسمته الاذاعة الاسبانية "الذكرى المشؤومة". كان يوم 18 تموز 1986 في اسبانيا يوما بلا حدث، ولا مناظرات ولا انفعالات. فمنذ اكثر من عشر سنوات شطب الاسبان صفحة من الماضي كي تصبح الديمقراطية ممكنة. ما الفائدة من ايقاظ الشياطين الراقدة؟ لا الذين يهمهم نسيان الماضي المؤلم، ولا الذين يستحيل عليهم النسيان، لهم مصلحة باحياء الذكرى بغير مظاهر التوبة. بعض الحالمين فقط "احيوا" الذكرى المشؤومة، فاجتمعوا ليلا في ساحة الاسكوريال بالقرب من دير فيليب الثاني القديم، ليستمعوا إلى رئيسهم بلاس بينار Blas Pinar ينشد ميزات الانقلاب الذي انتهى بحمام من الدم.

وكتبت جريدة *El Alcazar* الناطقة بلسان اقلية هامشية من الاسبان، اكثرهم من الشبان الذي لم يعيشوا الحرب الاهلية: "في 18 تموز 1936، نشأ في اسبانيا كل ما هو عظمة خلال خمسين سنة". وباستثناء البعض من رجال السياسة، كان معظمهم في غاية التحفظ. اما الحكومة الاشتراكية، فقد اصدرت بيانا مقتضبا نص على ما يلي: "ليست الحرب الاهلية حدثا للذكرى، لانها حرب تقاتل بين الاخوة. انها جزء من تاريخ الاسبان وذاكرتهم وتجربتهم الجماعية، ولكن لا جذور حية لها في اسبانيا اليوم، المرتكزة على الحرية والتسامح". وكتبت جريدة *El Pais* في افتتاحيتها بتاريخ 18 تموز 1986: "ابدا للموت، وابدا لتسلط القوة على المنطق من اجل استغلال الشبان والضمائر والمثل. ابدا للمقاتلين المخلصين المبعوثين من السماء او من جهنم. ابدا للدوغماتية وللتعصب". وجاء في افتتاحية جريدة *ABC*: "لقد سيطرت اسبانيا المتجسدة والمنفتحة، على الآفات الثلاث، أي القبلية السياسية، والظلم الاجتماعي، والتخلف الثقافي، تلك الآفات التي اغرقت اسبانيا منذ خمسين سنة في الحرب الاهلية". وكتبت مجلة

Cambio 16 في افتتاحيتها: "يزداد يوما بعد يوم عدد الاسبان الذين لا يعرفون من حرب آبائهم الا ما يسمعونه من هؤلاء الآباء، ويزداد عدد الذين لا يجدون اثرًا لحروب اجدادهم الا في كتب التاريخ. فالزمن يقهر كل شيء حتى الحقد"[26]. وجاء في خطاب الملك جوان كارلوس في مناسبة افتتاح العقد التشريعي في 28 تموز 1986: "كل اسباني مقتنع في اعماق نفسه اننا تخطينا كل اشكال التعصب، وانه انفتح امامنا عهد الوفاق الوطني بعد النزاعات الطويلة التي نتجت عن الثنائية المأسوية والتاريخية بين اسبانيتين. ان التعبير الاهم للعصرنة اليوم، بالنسبة إلى الاسبان، هو ان يتفاهموا"[27].

9. صيف المهرجانات في ايرلندا الشمالية: في فصل الصيف، تحدث في ايرلندا الشمالية اضطرابات. ففي تموز، تصادف ذكرى انتصارات غليوم دورانج على الكاثوليك في القرن السابع عشر. وفي شهر آب، تصادف ذكرى "السجن دون محاكمة"، وهو قرار اتخذته لندن سنة 1971، وقضى بتوقيف وسجن كل شخص متهم باحداث اضطرابات، إلى أجل غير محدود ومن دون محاكمة. هذا التدبير الغي سنة 1975، لكنه ظل مناسبة لمهرجانات ذكرى في الاحياء الكاثوليكية بالرغم من استمرارية النزاع ومأزقه منذ اندلاعه سنة 1968. فالحركات البروتستانتية الوحدوية والموالية، خصوصًا حركة اورانج، تنظم كل سنة استعراضات في مختلف المناطق احتفالاً بذكرى انتصار الجنود البروتستانت بقيادة غليوم دورانج سنة 1690، على الفرق الكاثوليكية بقيادة جاك الثاني. هذا الفولكلور يتكرر منذ ثلاثة قرون تقريبًا. ويتخذ كل سنة معنى خاصًا يربطه بالاحداث. فسنة 1986، كان المهرجان مناسبة للحملة على الاتفاق البريطاني–الايرلندي الذي يعطي حكومة دوبلن حق المراقبة على شؤون المقاطعة. أما الكاثوليك فيستغلون المناسبة ليمجدوا شهداءهم، وان كان ذلك يهدد بوقوع المزيد من الشهداء. ان لهذه اللقاءات مع التاريخ صفة الطقوس، وتسبقها تعبئة واسعة تنذر بالاضطرابات. اما الهدف من هذه الاحتفالات فهو جعل النفوس مشحونة عند المتعصبين من كل طائفة، اذ يجب ان يظل البروتستانت في

---

[26] . "Espagne: L'anniversaire du début de la guerre civile: Jamais plus", *Le Monde*, 20-21 juil. 1986, p. 2.

[27]. *Le Monde*, 30 juil. 1986, Aussi: Guy Hermet, *L'Espagne au vingtième siècle*, Paris, P.U.F., 1986.

حال تخوف تجاه احتمالية "خيانة" من لندن، ويجب ان يظل الكاثوليك رافضين لمصيبتهم ومقتنعين بشرعية دفاعهم المسلح ضد العدو الاستعماري[28].

ان المجتمعات التي عرفت حروبًا داخلية في تاريخها، هي بحاجة إلى ركود في مشاعرها بعد الاضطرابات الدامية. عرفت كولومبيا حربين اهليتين في حقبة نصف قرن حصدت آلاف القتلى، كان آخرها حرب المحافظين والاحرار المعروفة باسم "العنف" والتي دامت من 1948 إلى 1953. وللخروج من هذا المأزق، عقد التجمعان التقليديان في كولومبيا ميثاقا يحقق تناوبهما على رئاسة السلطة وتقاسم السلطات الوزارية بالتساوي. وقد أهملت هذه التسوية قوى فاعلة أخرى تظهر منذ ربع قرن بشكل حرب عصابات تسيطر عليها الحركة الشيوعية وانضم اليها المسيحيون بقيادة الاب Camillo Tores الذي مات سنة 1966 اثناء معركة ترمز إلى تلاقي الصليب والبندقية. وظل هاجس السلطة حماية وحدة البلاد[29]. انه الهاجس نفسه في اندونيسيا التي تحتل المرتبة الخامسة بعدد سكانها (185 مليون نسمة) الموزعين على اربعة عشر الفا من الجزر تتعايش فيها خمسة أديان رسمية، ويتحدث السكان أكثر من مئتي لهجة، اضافة إلى اللغة الرسمية. ان مبدأي التعاون: الـ Gotong Rojong والـ Pantjasila، هما من صلب فلسفة النظام[30].

ان قراءة تاريخ سويسرا المدرسي تترك صدمة نفسية تجاه احتمالية تكرار تجارب الماضي الانقسامية، وبالمقابل تترك ادراكًا حسيًا واختباريًا بمنافع التضامن[31]. يفسر هذا الادراك رفض السويسريين بنسبة ثلاثة ناخبين من أصل أربعة، وفي كل الكانتونات وبالرغم من الحملة الاعلامية الرسمية، انضمام سويسرا إلى الامم المتحدة في استفتاء 16 آذار 1986[32]. لا شك ان

---

[28]. حول تاريخ النزاع في ايرلندا الشمالية:

Le Monde, 10, 11,12, 13 août 1985; *Le Monde*, 17-18 nov. 1985

Francis Cornu, "Incidents lors des parades orangistes. La poudrière de l'Ulster", *Le Monde*, 15 juil. 1986.

[29] . Jean-Pierre Clerc, "Jean-Paul II en Colombie: Une Eglise paisible dans un pays tourmenté", *Le Monde*, 1 juil. 1986.

[30] . Jean Bruhat, *Histoire de l'Indonésie*, Paris, P.U.F., "Que sais-je?" no 801, 1976, 128 p.

[31] . Antoine Messarra, "L'enseignement de l'histoire dans les sociétés plurales: L'exemple de la Suisse", in *Le Bulletin Pédagogique*, no 3, nov. 1984, pp. 17-40.

[32] . *Le Monde*, 14 et 18 mars 1986

سويسرا ليست جزيرة، وانه يجب ان تتكيف مع التغيرات في العالم حسبما جاء في التبرير الحكومي. كانت نتيجة الاستفتاء السلبية مستغربة، لكن تفسيرها نفسي، اذ ان السويسريين يخشون، بتأثير من تجاربهم التاريخية، الانزلاق في خلافات الآخرين، فشاركوا بنسبة عالية في الاستفتاء تزيد عن 50%، خلافًا للاستشارات الانتخابية الاخرى. في كانتون فريبورغ، أجمع المواطنون تقريبًا على الرفض بالرغم من موافقة البرلمان والاحزاب الثلاثة الكبرى على مشروع الانضمام. ولم تؤثر حملات ما يسمى بالتوعية والتعقل والتعليقات الصحفية على سلوك المقترعين الذين ترعبهم انقسامات الماضي ومداخلات الخارج، فكان جوابهم: "من أين يأتي اللاجئون السياسيون القادمون إلى سويسرا؟ اليس من بلدان اعضاء في الامم المتحدة؟" ان دولا محايدة أخرى تنافس سويسرا في الوساطات منذ 1955، منها النمسا والسويد وايرلندا وفنلندا، وتوفر هذه البلدان قبعات زرقاء ومفاوضين. لكن التوبة القومية في سويسرا، لا مثيل لها في أي بلد آخر. ثم بعد تكرار الاستفتاء وافق السويسريون على الانضمام الى الامم المتحدة.

لا يضاهي السويسريين في فكرة التضامن الا الارمن الذين يحفظون ذاكرة الماضي ويخشون الانزلاق في صراعاته. فعندما توالت الانتفاضات في لبنان، قال لي خاتشيك بابيكيان وهو من كبار الحكماء: "لقد بدأت هجرتنا بانتفاضات متلاحقة، لن ننخرط في سلسلة انتفاضات لتهجيرنا من جديد". ان دعم الطائفة الارمنية المستمر للمؤسسات الشرعية كضمانة لوجود كل الاقليات في لبنان، هو نابع من التجربة التاريخية، ومن الادراك الواقعي والعقلاني لمفهوم الولاء. ان مهرجانات الذكرى الارمنية تعبر عن أحزان الماضي والتطلع إلى المستقبل. يقول البطريرك كاركين: "طالما هناك أرمن سيتذكرون دائمًا يوم 24 نيسان 1915، حيث غرق شعب كامل في الويلات. لقد مر اثنان وسبعون عامًا على ذلك اليوم، وما زلنا نتذكر شهداءنا. انه يوم مشؤوم، يوم صلاة وذكرى. لا نذكر ذلك كتعبير عن معرفة تاريخية، بل كحدث يؤثر في أعماق وجوديتنا... انه شعب يعيش ذكرى شهدائه المقدسة بروح من الامل وبنظرة مستقبلية (...) ان ما تعلمناه من صفحات تاريخنا، هو أن الابادة تصبح ممكنة عندما تترادف مع ابادة الارض. ان

الهجرة تحمل بذور ابادة الارض Terrocide"[33]. ينشد الارمن في المناسبات الوطنية اغنية لخورين ناربي Khoren Narbi تعود إلى سنة 1890 للمجاهدين الارمن تحتوي على الابيات التالية:

لا يا اخوة، لا امل من الغرباء
لا تديروا انظاركم إلى الجوانب الرحبة (...)
لماذا تخدعون دائمًا (...)
اعلم ان حملكم ثقيل، ايها الارمن
ولكن هل تتوهمون بان يحمله الغرباء (...)"[34]

معنى الاغنية عدم الاتكال على الغير والاتكال على الذات والثقة بين المواطنين وانماء الثقة الداخلية والتضامن بدلاً من الاستقواء بالخارج. يقول المناظرون في المدارس: الصغار لا يلعبون مع الكبار. لبنان كبير في دوره ولكنه صغير في اللعبة الدولية.

ليست الذاكرة للانتقام والتحدي من اجل المزيد من الانقسام. ان سلوكًا كهذا، هو، حسب قول الدكتور ملحم شاوول، شبيه بسلوك زوجين يستمران في سرد اخبار مغامراتهما السابقة التي يستحيل عليهما احياءها، فلا يستعيدان الماضي ويخسران الحاضر والمستقبل. ان الحروب في لبنان منذ 1975، عبأت مؤرخين يسعون إلى احياء الاحقاد وطمس الايجابيات. يقول سمير فرنجية في هذا الشأن: "أفرزت كل طائفة اختصاصيين في شؤون الماضي يبحثون بدقة عن كل ضربة كف جرت من مئات السنين، ويجمعونها في كتب ووثائق تثبت لمن يحتاج إلى اثبات ان العيش المشترك مبدأ خاطئ وخطير يجب التخلي عنه، ولو بالقوة اذا اضطر الامر"[35].

---

[33] . "Sa sainteté Catholicos Karékine II nous parle du génocide dans la lumière de la résurrection", Interview avec Sonia Nigolian, *La Revue du Liban*, nº 1431, 25 avril – 2 mai 1987.

[34]. Non, mon frère, mon frère
N'aie pas d'espoir dans l'étranger.
(Wotsh yekhpayr wotsh
Odameren shiga huis).

[35] . سمير فرنجية، "من الانقسام إلى الانفصام"، **السفير**، 13 نيسان 1987.

ان لبنان المستقبل بحاجة إلى زرع انصاب تذكارية في مختلف انحاء البلاد، تعبر عن التمسك بالاستقلال والدفاع عنه والشهادة له، لا بالانتصارية والمهرجانات، بل بالتوبة القومية. ليست الحرب الداخلية في المجتمع الميثاقي الا خشبة الخلاص الانانية والمؤقتة والمفخخة لكل طائفة. فقضية الوحدة هي تاليًا في صلب التاريخ لا كمسلمات أو كمعطى، بل كتحد دائم ونتيجة تجربة مستمرة وصراع داخلي، ولا كحل ثابت يمكن الاستفادة منه بدون جهد. يتطلب السلم الاهلي الدائم، او الوعي الوطني، او التوبة القومية، يقظة دائمة وعملاً مستمرًا، لأن العنف هو من صلب التاريخ، كذلك السعي إلى تخطيه او حصر كلفته. ان الاستقرار في المجتمع المتنوع هو وليد الارادة الحازمة لتخطي منطق الحقد، والديبلوماسية تسعى إلى اقفال ابواب الحرب. ليست السياسة حلا للخلافات، بل وسيلة لاحتوائها وضبطها في متطلبات أسمى. لا يتوفر أبدا ضمان النجاح، لأن التاريخ مزيج من الفشل والنجاح تجاه عنف بنيوي في المجتمع. كل الانظمة السياسية معرضة للتهديد في استقرارها. انه من العبثية الحكم عليها بجردات محاسبية للازمات والثورات والحروب التي تجابهها. فالسلطة فيها ان لعبت دور المهدئ، فهي ليست استسلامية، لأنه يقتضي ان تبقى فوق الصراعات الفئوية وأقوى منها، لا ان تكون اداة فاعلة من فاعلي الصراع. لا يمكن تاليًا تخطي موضوع الحروب الداخلية الا في البحث الهادئ حول نشوء ومشاريع مختلف الأنظمة التي جابهتها. كل قوى النزاع التي لا تبالي بوحدة وطنية يسعى اليها غالبية اللبنانيين، تبدو وكأن لا مشروعًا سياسيًا لها قابلاً للاعلان، حتى لتعبئة الناس من اجل تنفيذه، بينما تبرز الشرعية كقوة وحيدة قادرة على تخطي النزاعات.

لكن وحدة لبنان ليست حقيقة في ذاكرة اللبنانيين الجماعية، لعدم توفر الصورة التاريخية لهذه الوحدة التدريجية في التاريخ لكل مساحة لبنان. يبدو من كتب التاريخ المدرسي ان ربط الولايات بأخرى عملية مزاجية، أو نتيجة سياسة "توسع بالقوة لتوحيد لبنان خلال عهد فخر الدين"، أو نتيجة قرار خارجي، من دون ذكر الأسس التحتية الاجتماعية والاقتصادية والمصلحية، وكذلك المبادرات اللبنانية لمصلحة لبنان الكبير. لا تميز كتب التاريخ المدرسي بين سياسة بعض الامراء التوسعية بالقوة، وسياسة الوحدة التي تفرض انضمامًا إلى شرعية واحدة. تبدو في النهاية خريطة لبنان في التاريخ كعملية "خربطة" دائمة ومزاجية، من دون ابراز قنوات الوصل التدريجية على مختلف الصعد لغاية اعلان لبنان الكبير في حدوده الحاضرة. يجب

الانطلاق من جغرافية لبنان المحددة في الدستور، وكتابة تاريخ كل لبنان، في ولاياته ومقاطعاته المتناحرة وتحت حكم خارجي، لغاية اعلان لبنان الكبير سنة 1920، ودستور 1926، وميثاق 1943. كل ذلك كنمط ميثاقي في البناء القومي شبيه بنمط البناء القومي في سويسرا، وخصوصًا في البلاد المنخفضة[36].

ان لبنان التاريخي مؤلف من عدة ولايات خاضعة للحكم العثماني، انضمت تدريجيًا إلى بعضها البعض، احيانًا بارادة خارجية وبدافع المصالح، إلى ان تكرس هذا التكوين في اعلان لبنان الكبير سنة 1920، ومن ثم في الدستور اللبناني سنة 1926، وفي الميثاق الوطني سنة 1943. يشبه هذا النمط في الوحدة الوطنية والبناء القومي النمط الميثاقي لسويسرا والبلاد المنخفضة وبعض البلدان الاخرى التي تم بناؤها، لا "بالحديد والنار"، حسب مؤلفات في الوطنية، ابتداء من مركز يمتد بالعنف إلى الاطراف، بل بتوافق وتنازلات متبادلة كحل وحيد ممكن، اقل كلفة واكثر نفعا للمجموعات القومية او الاتنية او الطائفية أو اللغوية التي يتألف منها المجتمع. اما ادخال الوحدة الايطالية والوحدة الالمانية في صلب برامج البكالوريا من دون غيرهما، كنمط وحيد في البناء القومي، فهو مظهر من الثقافة اللبنانية المغتربة التي تتنافى مع التاريخ اللبناني ومع نظرة البناء القومي في البحث التاريخي المقارن في هذا السياق الاصيل لتاريخ لبنان، لم يكتب بعد تاريخ **كل لبنان** في تواصل كل الأجزاء منذ القدم وصولاً الى لبنان الكبير.

ان الغياب التام لمفاهيم التسوية والتفاوض والائتلاف في كتب التاريخ المدرسي، بالرغم من غنى التاريخ اللبناني بها، هو سبب تقييم بعض اللبنانيين للعنف في بناء الاوطان وتوجههم الانتصاري. ان كتب التاريخ المدرسي ملأى بالعبارات التي تقيم العنف. فلماذا لا تخصص المؤلفات المدرسية اكثر من بضعة اسطر (في بعضها يوجد سطران فقط) للميثاق الوطني، وقبله لعامية انطلياس ولائتلاف الكتائب والنجادة سنة 1943، بينما تخصص صفحات للعنف المولد للعنف؟ يمكن نقد الميثاق الوطني، ولكنه تاريخيًا مساوٍ في أهميته لحقبة من تاريخ لبنان السياسي، للوحدة الالمانية والوحدة الايطالية اللتين تدرسان بالتفصيل.

ان النمط الميثاقي في البناء القومي في لبنان هو واقع حتمي. والخيار أو الرهان الوحيد، هو أن يكون هذا النمط اما نمط سلم وحضارة، واما نمط حرب دائمة. فالمدرسة العقلانية

---

[36] . Yves Gazaux, *Naissance des Pays-Bas*, Paris, Albin Michel, 1983, 350 p.

في السياسة اللبنانية تبحث في الشؤون اللبنانية ضمن هذا الاطار، وهي تجابه التيارات الانفعالية والارادية والانتصارية والاستعراضية التي تبحث عن بنيان ما تحلم به خارج تاريخ لبنان والاصالة اللبنانية. ولماذا الشهداء والضحايا؟ يموت الشهداء والضحايا في المجتمع الميثاقي لا لشرذمة الوطن، بل للدفاع عنه والابقاء عليه، فيتعظ بعدهم من يتعظ في توبة قومية ثابتة والا تكون تضحيتهم عبثية كالحروب التي التهمتهم أو التي اضطروا إلى الانسياق فيها[37].

جاء في مقدمة شرعة الاونيسكو: "ان الحروب تنشأ في النفوس، ولذلك يقتضي وضع الحماية في النفوس من اجل السلام". يحتم هذا الشرط التوجهات التالية:

1. انماء الدراسات المقارنة في لبنان حول **البناء القومي بالمواثيق**، وحول طبيعة هذه المواثيق وسياسة التسوية التفاوضية في نشوء المجتمعات ذات البنية المتنوعة. فتصبح النظرة إلى المواثيق في تاريخ لبنان أكثر انطباقًا على العلوم الانسانية الحديثة، وينتهج اللبنانيون تفسيرًا علميًا لمواثيقهم خارج الشعارات السطحية حول الميثاق الوطني وموته ودفنه ووثيقة الوفاق الوطني أو وثيقة الطائف، وسلوكًا عقلانيًا في احتواء النزاعات.

2. انماء الدراسات في **علم النفس التاريخي**، من اجل ادراك نفسي واقعي لتاريخ لبنان، اذ ليس التاريخ سردًا وتوثيقًا وأرشفة فحسب، بل قراءة وادراكًا ايضًا، مما يفترض تحليلاً نفسانيًا لادراك اللبنانيين لتاريخهم بشكل كامل، دون اجتزاء اقسام منه انطلاقًا من عقد نفسية أو احلام انتحارية او ايديولوجيات فوقية، علّى هذا التحليل يحرر من العقد والاوهام. يقول احد المؤلفين حول تاريخ النمسا: "ان اسباب عجز الاحزاب والايديولوجيين في التفكير كنمساويين، كامنة في الماضي. فالناطقون بالالمانية الذين اعتادوا على تأدية الدور المساند لدولة الهابسبورغ، لم يخطر على بالهم العدول عن الامتيازات التي يوفرها لهم هذا الوضع"[38].

---

[37]. انطوان نصري مسرّه، "ثقافة الوحدة الوطنية في المجتمع المتنوع: الحالة اللبنانية"، **المستقبل العربي**، عدد 101، تموز 1987، ص 125-143.

[38]. Felix Kreissler, *Histoire de l'Autriche*, Paris, P.U.F., "Que sais-je?" n° 222, 1977, 128 p., p. 82.

Jacques Droz (études réunies par), *Les historiens des pays successeurs sur l'Autriche-Hongrie* (historiographie autrichienne, historiographie tchèque, historiens hongrois,

لكن ترجمة هذه الدراسات في علم النفس التاريخي تربويًا وعلى المستوى الجماعي، لا يمكن ان تنحصر في ثقافة محض معرفية. فهذه الترجمة تفترض صدمة نفسية Traumatisme متناقلة بين الاجيال تتحول إلى سلوك. ان المثقف يمكن ان يكون شريرًا وانفعاليًا. ويجب الاقرار ان الثقافة عاجزة، تجاه الشهوات والمصالح البشرية، عن توفير المشاعر الانسانية. فالندرة من الاشخاص يتخطون شهواتهم، وهم قلة في ميزان المصالح. ان فتح مدرسة لا يقفل سجنًا، والثقافة المعرفية لا تؤثر على الغرائز التي لم تتغير في جوهرها منذ آلاف السنين. فالتغيير ينحصر غالبًا في التقنية. التنافس على السلطة بين البشر هو صراع بين اغنياء لا يحتاجون إلى شيء. اما الجامعيون، فيبدون بعيدين عن الصراع بينما المنافسة والحسد في العالم الجامعي على اشدهما. ان التربية في لبنان، غالبًا ما تنقل ثقافة تلقينية لا تؤثر على السلوك، الا في مجال جعل المواطن متقبلاً للافكار المسبقة والمتداولة في السوق السياسية حول الاديان والهويات والمواطنية والطوائف والحمايات والصداقات. والسلم الاهلي الدائم يفترض بناء الانسان استنادًا إلى المعارف الحديثة، لا إلى الاكتفاء بالتعميمات حول العيش المشترك.

3. اجراء **عملية توثيقية** للحروب في لبنان، لا من حيث "البحث بدقة عن كل ضربة كف جرت من مئات السنين"[39]، بل من حيث النصوص والتجارب والطقوس المعبرة عن توبة قومية تتناقلها الاجيال. قال أحد المندوبين لممثلي المقاطعات المتحدة الهولندية: "سنوقع السلم عندكم، لكم وبدونكم". هذا ما حصل فعلا في معاهدة اوترخت Utrecht سنة 1713[40]، وهذا ما يمكن حصوله في لبنان على انقاض الوطن والمواطنين.

2
أربع مراحل في ميثاق لبنان:

---

historiens transylvains roumains), no spécial *d'Austriaca* (Cahiers universitaires d'information sur l'Autriche), no 18, mai 1984, 9-123.
Joelle Kuntz, *L'histoire suisse en un clin d'œil*, Genève, Le Temps éditions, Editions Zoe, 2006, 190 p.

[39]. تعبير لسمير فرنجية في نقد ايديولوجيات التاريخ، المرجع المذكور.

[40]."On signera la paix chez vous, pour vous et sans vous", *ap.* Maurice Braure, *Histoire des Pays-Bas*, Paris, P.U.F., "Que sais-je?", nº 490, 1974, 128 p.

ولادة وطفولة ومراهقة... وبلوغ
هل يبلغ اللبنانيون اليوم سن الرشد ميثاقيًا؟*

الحكم الميثاقي هو الذي يعتمد ويطبق المبدأ: اجمع تسد، أي نقيض المقولة الرومانية: فرِّق تسُد *divide ut imperes*.

وان تكون ميثاقيًا فانت لست وحدك.

والميثاقي لا يتكلم فقط في الميثاق، بل يجمع الناس حوله ومعه في توجهات واعمال وبرامج.

تبوأ الرئيس الياس الهراوي رئاسة الجمهورية ليختتم حروبًا لبنانية ومتعددة الجنسيات في 1975–1990 وهي حروب سعت لضرب الميثاق اللبناني.

واشرف الرئيس الياس الهراوي على انطلاقة وثيقة الوفاق الوطني –الطائف وعلى تحمل أوائل أعبائها في سبيل ميثاقية لبنانية أكثر أصالة وتجذرًا.

تتحقق الأصالة والتجذر ليس فقط من خلال ممارسات حقوقية ودستورية، بل ايضًا من خلال مسار "خطة النهوض التربوي" التي حرص الرئيس الهراوي على انطلاقها ومتابعتها، تجاه تحديات القرن الواحد والعشرين وتجاه إشكاليات الإدارة الديمقراطية للتنوع في عصر تنامي الهويات الفردية والجماعية وامتداد حروب إرهابية بديلة عن الحروب النظامية التقليدية.

في تموز 1994 كان البروفسور منير ابو عسلي عميدًا لكلية الطب ودعاه الرئيس الياس الهراوي ليتولى رئاسة المركز التربوي للبحوث والانماء في سبيل "اعمار الانسان"، حسب تعبير الرئيس الهراوي. يقول منير ابو عسلي:

"بداية احترت في الامر ثم قبلت. وفي آب 1994 عينت رئيسًا للمركز التربوي للبحوث والانماء وكان عندئذ مخايل الضاهر وزيرًا للتربية. الخطة التربوية التي وضعت سابقًا اثارت كثيرًا من الاعتراضات لانها افتقرت الى المشاركة. وجدت من الاستحالة الاستمرار في هذا الجو ورأيت

---

*. بعض الاقسام من هذا الجزء هي نقلاً عن مداخلة المؤلف خلال منحه جائزة الرئيس الياس الهراوي: لبنان الميثاق، قصر اليونسكو، 2007/7/8.

انه من المستحسن تجميع الكل في سبيل تعريف وسلوك ينبع من القناعة لانه لا ينجح المشروع دون مشاركة.

"الفت لجنة مصغرة من 10 اشخاص. وضعنا الهيكلية. وفي حزيران 1995 دعيت كل الفاعليات الى مناقشة عامة لهذه الهيكلية. وفي تشرين الثاني 1995 اقر مجلس الوزراء الخطة بعد موافقة كل الاطراف ونقابة المعلمين في سبيل وضع المناهج. فتحنا الباب للمشاركة في وضع البرامج: 450 شخصًا شاركوا من مختلف القطاعات. انجزوا عملاً جماعيًا. الخبرات السابقة لم توصل الى هذه النتيجة.

"لدى كل مشكلة كنت اتصل واقابل رئيس الجمهورية الياس الهراوي والرئيس بري والرئيس الحريري، مع العلم انه مشروع الرئيس الهراوي. انتهت المناهج في آب 1996 ووزعت على اكثر من مئة مؤسسة كبرى والنقابات والوزارات المعنية لاخذ الرأي واعتمدنا الملاحظات.

"في اذار 1997 صدرت المناهج وبخاصة منهج التربية المدنية وكذلك الاهداف العامة للتاريخ وتم اقرارها في جلسة واحدة[41]، بخاصة لدى ارتياح رئاسة مجلس شورى الدولة ورئيسه جوزف شاوول لان المشروع هو ثمرة مشاورات.

"صدرت في جلسة 1997/3/27 وتم تأليف لجنة للتعليم الديني. رئيس الحكومة رفيق الحريري جمّد موضوع الغاء التعليم الديني فأصر الرئيس الهراوي على ادراج الثقافة الدينية في البرامج. واذكر ان الرئيس الهراوي غضب وقتها وارسل مشروعه الشهير حول الزواج المدني الاختياري.

---

41. **مناهج التعليم العام وأهدافها**، مرسوم رقم 10227 تاريخ 1997/5/8، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والانماء، بيروت، مطبعة صادر، 1997، 832 ص.
__، تعميم رقم 36/م/98 تاريخ 1998/7/1: تفاصيل محتوى منهج مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية، **الجريدة الرسمية**، عدد 37، 1998/8/18، 32 ص.
__، تحديد أهداف ومناهج مادة التاريخ في مراحل التعليم العام ما قبل الجامعي، المرسوم رقم 3175 تاريخ 2000/6/8، **الجريدة الرسمية**، عدد 27، تاريخ 2000/6/22، ص 2114-2195.
__، رد المركز التربوي للبحوث والانماء على وقف تطبيق مرسوم مناهج "التاريخ"، **النهار**، 2001/11/5.
__، انطوان مسرّه، "لا نحتاج الى مؤرخين قضاة بل الى مؤرخين محاسبين"، **النهار**، 2009/2/2 و: "كيف يكون التاريخ تعليمًا للسياسة"، **النهار**، 2008/9/23.

"في **1996/1/9** شارك الرئيس الهراوي شخصيًا في رعاية ورشة المناهج، وحضر الحريري وبري ورعى الاحتفال لدى صدور الكتاب، واطلقت كتب التربية المدنية. يعتبر الرئيس الهراوي انه من اهم انجازات عهده.

"ما حصل في ما بعد هو عملية اجهاض للحلم التربوي الذي راود اللبنانيين خلال 30 سنة".

***

لم يطل الزمن، بعد ترك الرئيس الياس الهراوي قصر بعبدا، ليدرك اللبنانيون حجم التدهور في قيم الجمهورية في لبنان ومدى الانفصام بين شعار الوحدة الوطنية وواقع الاستتباع والخروج عن ثقافة الوحدة الوطنية والمواثيق.

لنذكر بشكل خاص الصفحات الاولى في كتاب كميل منسى: الياس الهراوي: **عودة الجمهورية من الدويلات الى الدولة**[42]. يرد وصف تفصيلي ودقيق لسياق وصول الرئيس الياس الهراوي، فعليًا، الى قصر بعبدا مع حرصه على التفاوض والمعالجة العقلانية لواقع الانقسام الحاد. هذا الوصف هو نموذج لدراسة سياق التقرير في الواقع اللبناني وكلفته. نعرف من خلال هذه الصفحات كيف ان غيره سعى لقطف ثمار القرار، ولكن دون تحمل مسؤولية الصنع والكلفة. كان الرئيس الهراوي وحده في القرارات الصعبة والصعبة جدًا.

توجه الرئيس الهراوي في تشرين الأول 1990 الى اللبنانيين بالقول: "**كونوا مع لبنان حتى يكون لبنان لكم ومعكم**". وتسلم كما يقول ويكرر "**وطنًا من الماضي**" (ص 624) ليسلم "**وطنًا يمشي نحو المستقبل**" (ص 626). وهو يحذِّر بالقول: "**لا تقبلوا الا بتطبيق الدستور والقوانين**" (ص 627). والرئيس الياس الهراوي هو الذي دعم خطة النهوض التربوي، انسجامًا مع وثيقة الوفاق الوطني ويقول: "**أؤكد لكم ان الانتقال من عقلية الحرب الى عقلية السلام الوطني يكتمل بعمل الجميع على بناء ثقافة السلام الوطني**" (ص 627)[43].

***

---

[42]. كميل منسى، **الياس الهراوي: عودة الجمهورية من الدويلات الى الدولة**، بيروت، دار النهار، 2002، 704 ص.

[43]. الياس الهراوي، **لبنان من المحنة الى السلام: كلمات ومواقف** 1989-1995)، بيروت دار الاندلس، جزءان، 1995 وجزء 3: **ارساء دولة المؤسسات واعادة الاعمار** (1995-1998)، بيروت، 1998.

مضمون الميثاق المتعلق بعلاقات لبنان الخارجية لم يُطبق بثبات. خُرق الميثاق باستمرار، بخاصة منذ 1958، وخرج اللبنانيون عن موجباته، علنًا او ضمنًا، في حروب داخلية وخارجية باردة او ساخنة وقاتلة، ومن خلال تحالفات تحت تسميات براقة أخوية وقومية وعروبية ووطنية ولا وطنية.

وحمل اللبنانيون شعارات الوحدة الوطنية والدعوة اليها والى الحوار في حين ان المشكلة ليست غالبًا في علاقات داخلية بل في خيانات وتحالفات سياسية وعسكرية مع أعداء وأشقاء وأخوة وأولاد عم وأقرباء فعليين او مشبوهين. لم يَحْمِ اللبنانيون لبنان ولم يحافظوا على استقلاله واغرقوا الخارج في المستنقع. الأعداء يشكون كلفة اجتياحهم لبنان، والفلسطينيون نادمون من انزلاقهم في متاهات لبنان الداخلية، وسوريا تُمنِّن حول تضحياتها في لبنان... متى نجنِّب الأعداء والأخوة والأشقاء الكلفة والتضحيات؟

استقلال لبنان الثاني الذي بزغ بعد العملية الحربية الارهابية في اغتيال الرئيس رفيق الحريري وفي انتفاضة الاستقلال وربيع بيروت هو عودة الى كامل مضمون الميثاق اللبناني في شقيه الداخلي والخارجي. انه توبة قومية جامعة ورادعة في سبيل إقفال لبنان الساحة والرصيف بالمعنى الفرنسي السلبي trottoir واعتماد مبدأ: **لبنان أولاً... وأخيرًا**.

الثقافة الميثاقية المتجددة هي **انعزالية تقدمية: انعزالية** في الحرص على التضامن الداخلي والتمسك بميثاق لبنان كقضية لا تعلو عليها اية قضية أخرى، والانعزالية هذه (وهي ليست انعزالية الحرب) هي قمة التقدمية لانها توفر الصورة الحضارية والديمقراطية للعلاقات المسيحية والإسلامية، والصورة المستنيرة لحقيقة الإسلام، وهي تُجنب العرب الانقسامات والانحراف في حروب طائفية واتنية، وهي نقيض النموذج الصهيوني، وهي التعبير عن لبنان الدور والرسالة. لم يوفر أي مجتمع عربي، عمليًا، نموذجًا في عروبة ديمقراطية. اما لبنان، بالرغم من الحروب والشوائب والعثرات، فهو في تماسكه ووحدته وميثاقيته الصورة الحضارية والديمقراطية لمستقبل العرب ووحدتهم الاشمل.

لن نتلقن تاليًا بعد اليوم دروسًا من احد، في العروبة والقومية والصمود والتصدي والمقاومة. لبنان هو الدرس والنموذج في حال اقفل اللبنانيون لبنان الساحة.

هل حان الزمن لنقتنع ونعمل كأحرار بلغوا سن الرشد الميثاقي؟ هذا الإرث أسس له رجالات الاستقلال الأول وترسخ بشهادات قيادات سياسية وفكرية. نبلغ سن الرشد الميثاقي عندما نستحق شهداءَنا. ومن يبلغ سن الرشد الميثاقي يتابع، ولا يعود الى الوراء من خلال مساومات جديدة حول السيادة.

1. معنى الميثاق: عهد ووثائق وثبات: الميثاق لُغةً اسم مشتق من فعل وَثِق. ورد في **لسان العرب** لابن منظور: "وثق به يثق... وثاقة وثقة ائتمنه، وانا أثق به وهو موثوق به، وهي موثوق بها وهم موثوق بهم".

الميثاق هو العهد الذي يأخذه المرء على نفسه ويؤكده بان يوثق نفسه به وهو يتصف بصفة الدوام. وردت عبارة "الميثاق" في القرآن في ثلاثة أماكن[44]، بمعنى عهد بالامان، والحجة والرباط الملزمين الزامًا دائمًا لا لأجل معلوم، أي العهد الذي يتصف بصفة الدوام والذي يأخذه فرد على نفسه او يأخذه شعب على نفسه بعد ان رضي فيه وقبل به واقتنع وآمن.

من هنا كان الميثاق ملزمًا رابطًا لمن أخذه على نفسه ربطًا يتصف بصفة الدوام ولا يجوز نقضه بوجه من الوجوه. انه ليس معاهدة بين طرفين تزول مفاعيلها بزوال سبب عقدها. العقد او الاتفاق او المعاهدة يمكن ان تكون ناتجة عن تكتيك سياسي ما، او استراتيجية ما، كما يمكن ان تكون ناتجة عن صفقة ما، تجارية كانت هذه الصفقة ام سياسية، اما الميثاق فلا. الميثاق، كما يقول سامي مكارم، هو "نتيجة حتمية لحال طبيعية دائمة ولحقيقة أصيلة لازمة ولواقع راسخ مقيم لا طارئ ولا عارض"[45]. ويستفاد من قول القرآن "قوم بينكم وبينهم ميثاق" (سورة النساء)، حسب الدكتور علي فياض، "ما يجمع الناس في مجال جغرافي محدد".

مواثيق لبنان عديدة، من ميثاق 1943 وقبله وبعده: عامية انطلياس (1840) وميثاق عبد الحميد كرامي (1949/3/10)، وميثاق يوسف السودا، وميثاق جبيل (1975/9/21)...

---

[44]. سورة النساء (4): 90-92؛ وسورة الانفال (8): 72؛ وسورة يوسف (12): 66؛ كذلك سورة البقرة (2): 27.

[45]. سامي مكارم، "الميثاق: عهد ووثاق"، في كتاب: انطوان مسرّه (إشراف)، **مواطن الغد**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، 3 أجزاء، 1995-1997، الجزء 1، ص 207-216.

الوثيقة التأسيسية هي لكاظم الصلح: "مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان" (1936) وهي العريضة التي تقدم بها" مؤتمر الساحل" الذي عقد في منزل سليم علي سلام[46].

يجسد الرئيس الياس الهراوي الحكمة في مفهومها القديم sagesse/sapientia التي تعني ذكاء ممزوجًا بالخبرة. وتعني ايضًا الحذر prudence والحكمة في إدارة الدولة[47]. انها حكمة الاباء المؤسسيين للميثاق اللبناني من كاظم الصلح، الى رياض الصلح وبشاره الخوري وميشال شيحا... ومن يسميهم حسن صعب في دراسة سنة 1965: "المدرسة العقلانية في السياسة اللبنانية"[48].

عبّرت جموع الناس الاحرار – وليس الجماهير – عن الميثاق اللبناني في انتفاضة الاستقلال او ربيع بيروت – ولا يُختزل هذا الربيع بأرقام وتواريخ – وبخاصة من خلال قسم جبران تويني الذي يخشى نسيانه لولا وروده يوميًا في اعلى **النهار**، ولولا الحاجة اليه يوميًا في الأيام الصعبة:

"نقسم بالله العظيم
مسلمين ومسيحيين
ان نبقى موحدين
الى أبد الآبدين
دفاعًا عن لبنان العظيم".

2. تصنيف المواثيق في العلوم التاريخية والدستورية المقارنة: تتطلب الدراسات في قضايا لبنان علمًا ومنهجية، ولكنها تتطلب أيضًا بعدًا إنسانيًا وعالميًا يتعدى لبنان ويدخل في عمق التجربة الإنسانية في التفاعل الثقافي وتأمين المصلحة العامة التي تحقق الانسجام بين

---

[46]. منشور في كتاب: باسم الجسر، **ميثاق 1943**، بيروت، دار النهار للنشر، 1978، 522 ص، وفي كتاب غسان تويني مع فارس ساسين ونواف سلام، **كتاب الاستقلال** (بالصور والوثائق)، بيروت، دار النهار، طبعة ثالثة، 2001، 328 ص، ص 297-304.

[47]."منى الهراوي تتحدث عن عهد زوجها: 9 حكم وانجازات ومحطات ندم وعبر"، **النهار**، 2006/9/5.

[48]. Hassan Saab, "The Rationalist School in Lebanese Politics", *ap*. Leonard Binder (ed.), *Politics in Lebanon*, New York-London-Sydney, John Wiley, 1966, 345 p., pp. 271-282.

الوحدة والتنوع. تتطلب الدراسات اللبنانية درجة عالية من الإبداع خارج المنمطات السائدة. عندما كنت طالبًا في السنة الأولى حقوق سنة 1959 في جامعة القديس يوسف نلت ارفع علامة في القانون الدستوري. لكني منذ ذلك الوقت شعرت ان ما تعلمته مفيد، ولكنه لا يتعلق بالحالة اللبنانية وبدأت التوسع في البحث معتمدًا سبيلاً آخر.

لبنان هو في صلب ثلاث قضايا كبرى معاصرة:

1. قضايا السياسة الدولية المتعلقة بمكانة **الدول الصغرى** في النظام الدولي والإقليمي،
2. القضايا السياسية المتعلقة **بفعالية** الأنظمة القائمة على المشاركة في الحكم،
3. القضايا المتعلقة بالعلاقات بين **الأديان** وفعالية الحوار بينها.

الكلام التالي للبابا عن لبنان: "لبنان هو اكثر من بلد، انه رسالة ومثال للشرق والغرب"[49] والذي نقوله ونكرره، أيًا كانت طوائفُنا وتوجهاتنا، له منطق ونتائج وثقافة وسلوكيات. يُخشى تحول عبارة "هو أكثر من بلد انه رسالة" الى مجرد شعار. المطلوب مقاربة الموضوع في اطار عالمي. يتجه العالم اليوم، بسبب انتشار العصرنة، نحو تنامي الهويّات والانتماءات والعصبيات، وفي الوقت نفسه نحو مزيد من عالمية السوق والمصالح المتشابكة والمشتركة.

استُنفد منذ السبعينات البحث في قضايا لبنانية عديدة حسب مناهج ومقاربات رائجة. وعلى افتراض ان هذه المقاربات صائبة فأنها لم تعط نتيجة. لماذا لا نسعى باعتماد مقاربات أخرى سعيًا الى التجديد او على الأقل سعيًا الى الفعالية؟ ما نكرره في لبنان منذ العشرينات حول الهوية والطائفية والعلمانية والاندماج والتعددية... تخطاه الزمن. المطلوب مقاربة الموضوع وتشعباته من منطلق التجربة اللبنانية، والتطورات العالمية، وتطور العلوم الإنسانية المقارنة. وشعارات قديمة لم تعد بريئة: انها تتناقض مع التجربة اللبنانية المعيوشة، ومع معاناة اللبنانيين طوال سنوات الحروب، وهي قد تزعزع الثقة بالمستقبل.

يبدو اننا لم ندرك تمامًا جوهر المواثيق. العيش المشترك هو القضية اللبنانية الأولى، لا تعلو عليها أية قضية أخرى داخلية او خارجية مهما سمت. لهذه القضية بُعْد حضاري ومسكوني في المنطقة، وهذه القضية مرادفة لوجود لبنان واستمراريته وللوجه الحضاري للإسلام والمسيحية

---

[49]. يوحنا بولس الثاني، **نداء الى جميع اساقفة الكنيسة الكاثوليكية حول الوضع في لبنان**، 1989/9/7.

وللعروبة الديمقراطية بعكس بعض التنظير خلال الحروب في لبنان منذ 1975 حول "التمايز الوطني" والسخرية من لبنان "كمختبر للفاتيكان". يحتاج لبنان الى إعادة الاعتبار لمفهوم المواثيق، استنادًا الى التجربة التاريخية اللبنانية والدراسات الدستورية المقارنة. ان إحياء الثقافة الميثاقية وتجديدها وتعميقها وبرمجة تنميتها، خاصة بالنسبة الى الجيل الجديد من اللبنانيين، شرط أساسي في إعادة بناء لبنان.

يقوم الميثاق اللبناني على التوازن، أي على نبذ الهيمنة والتسلط والاستقواء، مما يضمن الممارسة الديمقراطية للحكم. المواثيق اللبنانية هي ثمرة اختبار تاريخي ومعاناة ومأزق الاستقواء. وتطرح الميثاقية في لبنان تساؤلات حول ميزات التفاوض وعوائق التقرير وحدود التسوية في قضايا السيادة وأهمية احترام المواثيق في الثقافة المدنية.

ما هو الحد الفاصل بين المطالبة بالتغيير وضرورة احترام المواثيق؟ ليس النظام اللبناني مجرد مواد دستورية، بل قِيَم ومبادئ ورموز في العلاقة بين المواطنين تفترض حدًا أدنى من الاحترام حرصًا على هذه العلاقة. الميثاق هو كالعَلَم الوطني رمز يحترمه المواطنون، لا لأنه إصلاحي او غير إصلاحي، بل لأنه عهد ووثاق.

كما ان بعض الشعوب تتميز بافتخارها بانتمائها القومي، **فإن المجتمعات الميثاقية المستقرة تتميز بتوبتها القومية، أي بإدراكها الصريح والحاد لأخطاء الماضي الانقسامية وكلفة النزاعات وأخطار الانخراط في نزاعات الآخرين.** يُتَرجم هذا الإدراك في مختلف طقوس ورموز الذاكرة باحتفالات ومهرجانات ومناسبات وأنصاب تذكارية تعبر عن فوائد التضامن ومآسي الانشقاق وكلفته.

ان النمط الميثاقي اللبناني في البناء القومي هو واقع حتمي. والخيار او الرهان الوحيد، هو ان يكون هذا النمط اما نمط سلم وحضارة، واما نمط حروب متكررة. المدرسة العقلانية في السياسة اللبنانية تبحث في الشؤون اللبنانية ضمن هذا الإطار، وهي تجابه التيارات الانفعالية والإرادية والانتصارية والاستعراضية التي تبحث عن بنيان ما تحلم به خارج تاريخ لبنان والأصالة اللبنانية. يموت الشهداء والضحايا في المجتمع الميثاقي لا لشرذمة الوطن، بل للدفاع عنه والإبقاء عليه، فيتعظ بعدهم من يتعظ في توبة قومية رادعة وثابتة، والا تكون تضحيتُهم عبثية كالحروب التي ألتهمتهم او التي اضطروا الى الانسياق فيها.

3. مضمون المواثيق اللبنانية: يتضمن الميثاق اللبناني المبادئ الثلاثة التالية التي تستخلص من مجمل الوثائق التاريخية، منذ بيان كاظم الصلح سنة 1936 لغاية وثيقة الوفاق الوطني–الطائف تاريخ 1989/11/5:

– **عيش مشترك:** أي لا وطن مسيحي، ولا وطن إسلامي، ولا تقسيم ولا فرز في كيانات طائفية منفصلة على أسس جغرافية.

– **ضمانات** لكل الأقليات الكبرى والصغرى: تشمل هذه الضمانات الحريات، بخاصة في مجالي الأحوال الشخصية والتعليم (المادتان 9 و10 من الدستور) وفي المشاركة الديمقراطية في الحكم. قد تتنوع أشكال هذه المشاركة ولذا يقتضي عدم الخلط بين الميثاق الوطني و"الطائفية".

– **عروبة مستقلة:** ترد دائمًا في الوثائق الميثاقية عروبة لبنان ملتصقة ومشترطة باستقلال لبنان وسيادته. وهذا هو بيت القصيد ومكمن المعضلات، بخاصة خلال أزمات 1958 و1969 و1973 وحروب 1975–1990، والحالة الراهنة في لبنان بعد انسحاب سوريا عسكريًا من لبنان.

لبنان وطن صعب، يتطلب درجة عالية من الحكمة السياسية، ولكنه وطن غير مصطنع في مكوناته وشوائبه وغير مستحيل. حياة وكتابات ومواقف الامام موسى الصدر مرجع أساسي في الميثاقية اللبنانية. من أقوال الامام الصدر: "ان التعايش ليس ملكًا للبنانيين ولكنه امانة بيد اللبنانيين ومسؤولياتهم وواجبهم وليس حقهم فحسب".

نفتقر في لبنان الى رؤية واضحة حول التغيير في المجتمع اللبناني فنقِّدس ونجمِّد ما هو قابل للتغيير، وعلى العكس نسعى الى تغيير ما يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

الطائفية أساسًا مشكلة عربية شاملة. تعاني كل الأنظمة العربية معضلة المساواة والمشاركة. سعى لبنان بوسائل عديدة في تاريخه الى تأمين مشاركة تفتقر إليها، بدرجات متفاوتة، كل الأنظمة العربية. كلما تطورت الأنظمة العربية نحو مزيد من المساواة والمشاركة،

وتخطت حكم الدين الواحد او الطائفة الواحدة، وتطورت نحو الدولة المدنية، نصوصًا وممارسة، كلما توافرت أجواء أفضل في لبنان من اجل مزيد من التغيير.

الحاجة الجديدة هي أن يترافق ميثاق 1989 مع منهج علمي متجدد في تفسير ما حصل وحكمة سياسية وثقافة مدنية أصيلة في إدراك جوهر المواثيق في تاريخ لبنان. فهل يكون ميثاق 1989 ميثاقنا الأخير نعمل جميعًا على ما "يغنيه ولا يلغيه"، حسب قول رشيد كرامي سنة 1976؟

4. مؤشرات الميثاق اللبناني: أنشأنا "المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم" سنة 1987 للإفادة من غنى التجربة اللبنانية ومن أجل تحويل سلبيات الحروب المتعددة الجنسيات في لبنان الى ايجابيات في بناء الذاكرة الجماعية والمجتمع المدني ومناعته. وخلقت المؤسسة تعابير ومفاهيم أصبحت ملكًا عامًا: الحق في الذاكرة، العبور الى الدولة، التوبة القومية، مدرسة الناس، هوية المعاناة، قراءة الحرب في ما بعد الحرب، الكلفة، الدراسة المحاسبية للشؤون العامة... وانطلقت من ضرورة بناء ثقافة مدنية متميزة عن سجال المتنازعين المتحالفين.

وعملنا على تنفيذ مشروع: "جيل النهوض: تربية متجددة لشباب لبنان اليوم" في المكتب التربوي لراهبات القلبين الاقدسين وعلى المستوى الوطني، بالتعاون مع الأخت لويز ماري شدياق وعبدو قاعي وباحثين ومربين من كل المناطق اللبنانية، من اجل بناء ثقافة مدنية لصالح الجيل الجديد[50].

كيف لا نعود الى المعابر؟ ليس في لبنان سؤال أهم من هذا. انها ورشة بحثية شاملة في كل العلوم الإنسانية من منطلقات أصيلة متجددة واختبارية، دستوريًا واجتماعيًا وتربويًا وثقافيًا بشكل عام.

---

[50]. Louise-Marie Chidiac, Abdo Kahi, Antoine Messarra (dir.), *La génération de la relève* (Une pédagogie nouvelle pour la jeunesse libanaise de notre temps), Beyrouth, Publications du Bureau Pédagogique des Saints-Cœurs, Librairie Orientale, 1989, vol. 1, XX +456 p. ; vol. 2 : *La pédagogie du civisme*, 1992, XX + 456 p. ; vol. 3 : *La pédagogie éthique*, 1993, XXIV + 504 p. ; vol. 4 : *Le conseil pédagogique ou la démocratie à l'école*, 1995, 376 p.

يُخشى أن تمر التجربة التي عشناها في 1975–1990 والأوضاع الحالية، وهي أليمة وغنية في آن، من دون فائدة. ما يوجز الحرب في لبنان هي المعابر. ما كتب حول الحروب في لبنان منذ 1975 مهم على المستوى الجامعي وهو أصيل. اما تاريخ المعابر فقد يولد عند الناس صدمة نفسية، بالمعنى الفرويدي، بحيث أنه إذا حاول أحد في المستقبل أن ينصُبَ معبرًا في الحي، ينتفض الناس ويمنعونه من إقامته. الناس تصاب بالنسيان. بعض الأحداث ضرورية لبناء الذاكرة فتتناقلها الاجيال... كي لا نعود الى المعابر.

في سبيل انتقال الميثاق اللبناني من مجرد المبدأ او الشعار الى التطبيق وضعنا "مؤشرات ميثاق العيش المشترك" وهي تشمل حوالي مئة مؤشر لدراسة مدى تراجع او ثبات او تقدم العيش المشترك في لبنان. ويصدر عن المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم تقرير سنوي حول المسار الميثاقي في لبنان[51].

5. هل بلغنا سن الرشد الميثاقي او ميثاق السيادة؟ مشكلة الميثاق الكبرى منذ 1943، وخلافًا لكل الآباء المؤسسين دون استثناء، ليست في المشاركة في السلطة والتوازن بين الطوائف وقاعدة التخصيص او الصلاحيات...، بل في خرق بند السيادة اللبنانية من اللبنانيين أنفسهم ومن الأعداء والأشقاء والأقرباء والجيران البعيدين والقريبين...، في حين ان مبدأ "العروبة المستقلة" هو أساسي في الميثاق اللبناني. يقول القاضي عباس الحلبي خلال ندوة حوار عقدت في سويسرا في 22–2007/6/24: "كل اللبنانيين، في ازمنة مختلفة، وبدرجات متفاوتة، لوثوا أيديهم في السيادة اللبنانية".

لا يستطيع لبنان – ولا يجوز – ان يخرج من جغرافيته ولكن ما زال بعضهم يرفض ان يتعلم **من** التاريخ وليس **في** التاريخ. سنة 1958 حصلت أحداث بسبب خرق السيادة، وسنة 1969 حين وضعت اتفاقية القاهرة خُرق الميثاق، وخلال 1975–1990 تحول لبنان الى ساحة، ثم من خلال وثيقة الوفاق الوطني–الطائف حصلت مساومة على السيادة من خلال البند المبهم

---

[51]. انطوان مسرّه، "مؤشرات ميثاق العيش المشترك"، في كتاب: انطوان مسرّه (اشراف)، **مرصد السلم الأهلي والذاكرة**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، 2004، ص 21-31.

المتعلق بإعادة انتشار الجيش السوري من لبنان... ومنذ اغتيال الرئيس الحريري تتالت الانتهاكات في مواجهة انتفاضة الاستقلال وربيع بيروت.

حيث ان السيادة ثنائية الطابع، والقرار بشأنها هو بنعم او لا، فهي لا تحتمل المساومة او التنازل. عانى لبنان من التسوية دون حدود، والى درجة المساومة، في شؤون السيادة. ووُجِدَ لبنان غالبًا بسبب الضغوط الخارجية والاستتباع الداخلي في وضع حيث الخيار بين السيئ والأسوأ، فاختار غالبًا السيئ لتجنب الأسوأ. في حديث بين سيدتين قالت الأولى: التسوية هي التي أوصلتنا الى هذه الحالة. فأجابتها أخرى: لولا التسوية لكانت حالتنا أسوأ!

6. أربع مراحل عمرية في الميثاق – مرّ الميثاق اللبناني في أربع مراحل عمرية. المرحلة الحالية ومنذ انتفاضة الاستقلال هي التي ستحسم مستقبله واستمراريته:

– **مرحلة المخاض:** تبرز المواثيق منذ المماليك ولغاية ميثاق 1943. الوثيقة المعبّرة في هذه المرحلة هي لكاظم الصلح: "مشكلة الاتصال والانفصال" (1936).

– **مرحلة الطفولة او ميثاق 1943:** تمتد هذه المرحلة من 1943 الى 1968 وهي فترة سلمية نسبيًا.

– **مرحلة المراهقة:** انها تمتد من اتفاق القاهرة (1969) الى اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 2005/2/14. تتصف هذه المرحلة بمجموعة مساومات على السيادة في اتفاقية القاهرة (1969)، وما تبعها من اتفاقات مع الفلسطينيين (1973)، والحروب المتعددة الجنسيات في لبنان (1975–1990)، والمساومة في البند المتعلق بانسحاب الجيش السوري من لبنان (او عدم انسحابه) بموجب وثيقة الوفاق الوطني–الطائف، وتوغل أجهزة الاستخبارات اللبنانية–السورية في كل مفاصل الحكم والمجتمع (1990–2005) والاتفاقات اللبنانية–السورية ولغاية اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 2005/2/14.

– **مرحلة الرشد:** وهي تمتد من محورية اغتيال الرئيس رفيق الحريري وانتفاضة الاستقلال وربيع بيروت وتداعيات ذلك لغاية اليوم، مترافقة مع سلسلة اغتيالات وتهديدات. الحدثان البارزان في ميثاق السيادة هما انتشار الجيش في جنوب لبنان ومواجهة الجيش اللبناني للمنظمات الإرهابية في نهر البارد في الشمال. كان ذلك "محظرًا" على الجيش وكان مرفوضًا

انتشاره على الحدود الجنوبية وتراكمت سابقًا المساومات على المتمردين على السلطة في المخيمات والمربعات الخارجة عن القانون.

في السيادة غالب ومغلوب. الغالب الذي يساوم او يضطر للمساومة في السيادة سيكون مغلوبًا لصالح قوة وقوى اكبر منه وسيعيد لعبة الغالب والمغلوب التي توهم الاستفادة منها والتلاعب بواسطتها.

هل نبلغ اليوم بعد وثيقة الوفاق الوطني–الطائف واتفاق الدوحة سن الرشد الميثاقية؟

2

دعم الثوابت الدستورية

طوني عطاالله*

كرس إتفاق الدوحة عهدًا جديدًا من المصالحة والتفاهم في لبنان. وأعاد الاعتبار الى لبنان وطن الرسالة لا ساحة لحروب أهلية أو داخلية مع امتدادات خارجية. ووضع حدًا للمظاهر المسلّحة وعودة الحياة الطبيعية الى بيروت وسائر المناطق التي شهدت استباحة مسلّحة.

هذا الإتفاق هو إنجاز وطني وعربي في آن: لبناني–لبناني تم التوصل إليه برعاية دولة عربية شقيقة هي قطر وبمساعدة أمين عام الجامعة العربية، ذلك أن الأمور في لبنان وصلت الى حافة حرب داخلية جديدة جاء الإتفاق ليقطع عليها الطريق مما شكّل تحولاً إيجابيًا في مسار الأحداث اللبنانية.

يحتاج هذا الإتفاق تاليًا الى تعزيز مناخات التفاهمات الإقليمية والدولية أو الوقاية وتحصين الداخل من صراعات الخارج كي لا تتجمد مضامين الإتفاق.

ثمة إيجابيات واضحة من الإتفاق، تتمثل في وقف إنزلاق بلاد الأرز الى هوة الحرب الأهلية مجددًا. وهو خطر كان شبه مؤكد بعد أن تقاطع الإحتقان المذهبي– الطائفي الداخلي اللبناني مع إحتقان آخر إقليمي – دولي بالغ الحدة.

***

1. دعم وتحصين: ما كُتب ونشر حول ايجابيات إتفاق الدوحة يفوق ما نشر حول مساوئه. يحتاج هذا الإتفاق الى دعم وتحصين في إطار تنمية الإهتمام بثقافة المواثيق ودعمها، ويُشكل إتفاق الطائف (1989) مرجعية إستند إليه إتفاق الدوحة ولا يتعارض معه.

* استاذ في الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، عضو الهيئة الادارية في الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية، باحث ومنسق برامج في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم.

الحاجة الى رصد وتوثيق أبرز الكتابات حول إتفاق الدوحة والتأييد الواسع الذي قارب الإجماع لدى مختلف الفئات والتيارات والأحزاب السياسية في لبنان، والحكومات في الخارج.

لكن إتفاق الدوحة رغم موجة التأييد لم يُقرأ ولم يُفهم بعد، ولم يُخضع للتحليل العلمي. وما كُتب بشأنه من تحليلات هي إعلامية أكثر منها علمية.

من هنا الحاجة الى تعميق الإدراك العام بأهمية هذا الإتفاق بعيدًا عن حسابات الربح والخسارة لهذا الطرف أو ذاك، إذ يُعد الإتفاق مكسبًا لجميع اللبنانيين من منطلقات المصلحة العامة. يقول الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي: "إتفاق الدوحة إنتصار للحوار والطرفان رابحان" ("النهار، 2008/6/7، ص 1).

يحتاج الإتفاق الى إنتاج وجمع دراسات وأبحاث داعمة له خاصةً وأن سياق الأحداث وتطوراتها منذ إعلان الإتفاق طغت على الإتفاق نفسه.

2. تسيير المؤسسات: عانى لبنان قبل إتفاق الدوحة من فرز وإستقطاب سياسي حاد، بسبب إنشطاره نصفين بين محورين متواجهين. تعرّض عمل الحكومة للعرقلة بسبب إنسحاب الوزراء الشيعة منها، وتوقف برلمانه عن العمل، ومنع إنتخاب رئيس فيه لمدة ستة أشهر، ثم جاء الإنفجار الأمني في 7 أيار 2008 ليهدد بقلب التوازن الداخلي ومحاولات عبثية لتحقيق غلبة سياسية – عسكرية واضحة بدعم خارجي.

3. قواعد حقوقية ناظمة: ابرز اتفاق الدوحة قاعدة حقوقية مرتكزة على مبدأ استمرارية عمل مجلس الوزراء بنصه على تعهدات بعدم عرقلة او اعاقة عمل الحكومة او شل قراراتها.

وفي السياق نفسه، شكل اتفاق الدوحة مدخلاً لاعادة تكوين السلطة واعادة عمل المؤسسات لاسيما مع اعادة انتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد تفريغ دام نحو ستة اشهر، واعادة تشكيل حكومة جديدة سُمّيت "حكومة وحدة وطنية"، واقرار قانون انتخاب جديد يعتمد على القضاء دائرة انتخابية وصولاً الى اجراء الانتخابات النيابية في ربيع 2009 مع نهاية ولاية المجلس النيابي. علمًا بأن اتفاق الدوحة لا يتعارض مع تطوير الادارة والتقنيات الانتخابية من اجل عدالة التمثيل النيابي وصحته، بما فيها اشراك المغتربين اللبنانيين في الخارج انتخابًا وتمثيلاً وتنقية مرسوم المجنسين من الشوائب.

في المحصلة يطرح اتفاق الدوحة سؤالاً محوريًا حول دور المؤسسات الدستورية ودور القواعد الحقوقية في انتظام الحياة السياسية ودور دولة الحق وعدم سقوطها عند امتحان النزاع بحيث تبقى في حاجة الى مرجعية خارجية دائمة على رغم الفارق الكبير بين مرجعية الدوحة المسهلة باعتبارها على مسافة واحدة من جميع الافرقاء اللبنانيين، وبين مرجعية الوصاية ما بين 1976–2005. وهذا السؤال يكمن الجواب عنه في فلسفة الدستور والمواثيق في تاريخ لبنان ودور المجلس الدستوري والمؤسسات الدستورية ومرجعية الدستور ووثيقة الوفاق الوطني.

4. العودة الى الثوابت: من الاسئلة التي يطرحها اتفاق الدوحة: هل يجري تطبيق المادة 65 من الدستور والتي تنحصر فيها فقط كل روحية النظام الائتلافي في لبنان؟ من جهة اخرى، هل ألغى اتفاق الدوحة ديمقراطية انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان؟ وهل الحوار الوطني هو محصور في القيادات التي التقت في الدوحة ام هو حوار القواعد الشعبية ومتانة النسيج الاجتماعي وشبكة العلاقات بين اللبنانيين؟

5. حظر اللجوء الى السلاح داخليًا: من المواضيع التي يبرزها اتفاق الدوحة مسألة احتواء السلاح غير الشرعي والاستراتيجية الدفاعية والامنية الوطنية كي لا يسقط هذا السلاح مجددًا في الداخل اللبناني، وكي لا يظل سيفًا فوق رؤوس معارضيه بعد سقوط منطق تعايش الدولة ونقيضها على ارض واحدة انطلاقًا من المبدأ المعمول به في جميع دول العالم حيث السلطة تحتكر القوة المنظمة.

6. تسوية عربية بدعم دولة قطر: في ابعاده الخارجية، اتفاق الدوحة هو تسوية لبنانية بمساعدة دولة قطر الشقيقة في الحالة الراهنة للجامعة العربية وهو يمثل اختبارًا لصحة المعادلة القائلة بعدم قدرة المنطقة على تحمل انفجار مذهبي في لبنان كونه يعني خطر امتداده الى دول اخرى في المنطقة. نجحت دولة قطر حيث عجزت دول كبيرة في الشرق الاوسط وخارجه، فولد في عاصمتها الدوحة الاتفاق اللبناني–اللبناني وتنفس اللبنانيون والعرب بعض الصعداء.

7. بداية نهوض: يحتاج اتفاق الدوحة الى توصيف. ليس هو مجرد حل لنزاع وازمة دامت 18 شهرًا بل – يقتضي ان يكون – بداية لنهوض الدولة اللبنانية بمؤسساتها الدستورية.

***

يظهر من خلال الوثائق التي قمنا بجمعها والتي تتناول اتفاق الدوحة، ان هذا الاتفاق ليس اتفاقًا عابرًا، بل هو اتفاق تاريخي يدخل في اطار مسار تاريخي في ممارسة سياسة تسوية *Politics of compromise*. لوعدنا بالذاكرة الى زمن الحروب في لبنان والتي امتدت لخمس عشرة سنة، نجد ان اللبنانيين عقدوا على المستوى الرسمي اتفاقيات سلام بالعشرات، بعضها نجح وبعضها فشل، ومن بينها اتفاق الطائف. حتى ان اللبنانيين حققوا ارقامًا قياسية في صنع التسويات.

تبين ان اللبنانيين لا يتعلمون **من** التاريخ، فهم في كل مرة يعيدون التجربة والاختبار والمعاناة! اتى اتفاق الدوحة عقب احداث دامية سقط ضحيتها عشرات المواطنين ومئات الجرحى وادت الى دمار اقتصادي. نستخلص من ذلك ان اللبنانيين لا يتعلمون **من** التاريخ بل يصنعون مواثيقهم **في** التاريخ. لم نستخلص بعد من تاريخنا فلسفة وطنية تدعم المواثيق والاستقلال والمقاومة والاستقرار والتضامن... لبناء هذه الفلسفة الوطنية لا بد من تغيير النظرة الدونية للمواثيق في الادراك الجماعي. يستلزم ذلك اعادة الاعتبار لمفهوم التسوية. صحيح ان اللبنانيين يقومون بالتسوية، الا انهم ينظرون اليها على انها عمل منقوص.

أمَّن اتفاق الدوحة نوعًا من التوازن. ومع ذلك ما زال البعض يتكلم عن غالب ومغلوب، علمًا انه يقوم على قاعدة لا غالب ولا مغلوب كما اشار امير قطر حين قال: "الغالب هو لبنان والمغلوب هو الفتنة". قدّم اتفاق الدوحة نظرة جديدة مفادها انه لا يهم من انتصر او من تنازل، ولو عن حقوق مشروعة لمصلحة التضامن، انما ما يهم هو ان نتائجه اسفرت عن تبدد الاجواء السلبية في البلد.

اتفاق الدوحة هو حلقة في مسار التسوية الطويل. تندرج عامية انطلياس في هذا الاطار، والميثاق الوطني 1943، والوثيقة الدستورية 1976 في عهد الرئيس سليمان فرنجية، ومبادئ الوثائق الاربعة عشرة التي صيغت في عهد الرئيس الياس سركيس، ومؤتمري جنيف ولوزان 1983–1984، وتوقيع الاتفاق الثلاثي، واعمال اللجان الوزارية العربية التي سبقت اتفاق الطائف... حتى ان اتفاق الدوحة كانت له مصادر.

وفي مسار التسوية في السنوات 2005–2008 في لبنان يندرج لقاء مون بيلوران Mont Pélerin في سويسرا الذي دعت اليه وزارة الخارجية وجمعية Association Asdeam

suisse pour le dialogue euro-arabo-musulman صيف 2007[1]، وكذلك لقاءات Saint-Cloud التي دعا اليها برنار كوشنير الذي زار لبنان سبع مرات قبل وبعد الفراغ الرئاسي بهدف البحث عن معالجة للازمة، كما جولات الامين العام للجامعة العربية عمر موسى على القيادات اللبنانية، اضافة الى لقاءات الحوار اللبناني التي انطلقت في آذار 2006 وتوقفت مع حرب تموز 2006 وبسبب الخلافات، واتفاق فينيسيا الذي سبق اتفاق الدوحة بأسبوع تقريبًا.

***

تمكنت دولة قطر من انجاح التسوية بفضل ادارتها للاجتماعات بحزم بحيث مُنع استخدام الهواتف الخليوية، وحُصر الرد بمهلة وجيزة لا تتعدى الدقيقتين، ولم يسمح بالادلاء بتصاريح او بتسريبات للاعلام، ذلك ان كل تسوية تفترض سرية في المذاكرة فلا تقع مواقف الاطراف تحت ضغط ومزايدات.

اظهر اتفاق الدوحة ان اللبنانيين لم يتعبوا من التفاوض والتفاهم حول قضاياهم الداخلية، وانهم ما زالوا قادرين على التوصل الى تسوية الخلاف الداخلي بدلاً من وضع انفسهم في مواجهة عبثية. اهم ما حققه اتفاق الدوحة هو انه اعاد الوضع في لبنان الى موضع هو اكثر قابلية للسيطرة يعتمد الوسائل الدستورية بدلاً من الانزلاق الى العنف.

يتبين من خلال توثيق الاحداث ان قاعدة الفيتو المبتادل غير مفهومة من قبل وسائل الاعلام. دخل اتفاق الدوحة حيز التطبيق من خلال الآلية الدستورية بعد موافقة مجلس النواب، وهو كان قبل ذلك مجرد اجتماع عقد في الخارج بدون صيغة دستورية، ولكنه يلزم اطرافه. شروط عمل الحكومة الائتلافية محددة حصرًا في المادة 65 من الدستور اللبناني.

ظهرت بعض المبادئ في اتفاق الدوحة، اضافة الى كون التعايش المسيحي–الاسلامي هو السائد فيه. من هذه المبادئ عقد الشراكة الوطنية التي يفرضها العيش الوطني على مستوى السلطة.

---

[1]. Synthèses des trois rencontres : A. Messarra, in *L'Orient-Le Jour*, 30/5/2007 ; 2/7/2007 ; 30/10/2007.

برز مبدأ ثان في اتفاق الدوحة وهو من الثوابت في لبنان ويتمثل بقواعد الائتلاف الحكومية، ومبدأ ثالث وهو استمرارية عمل المؤسسات، ومبدأ رابع وهو تثبيت مرجعية عروبة لبنان. يحتاج اتفاق الدوحة الى الدعم والتحصين.

3

تاريخية إتفاق الدوحة

طوني عطاالله*

ليس اتفاق الدوحة حدثاً من جملة أحداث أخرى حصلت في تاريخ لبنان في شكل عابر. انه يقع في إطار مسار تاريخي في ممارسة سياسة التسوية، وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أنه خلال 15 عاماً من سنوات النزاع تمّ الإتفاق على أكثر من تسع إتفاقات سلام تمّ التوصل إليها على المستوى الرسمي. وحقق اللبنانيون ارقاماً قياسية في التسويات، وبعضها تمت الموافقة عليها خلال سنوات 1975–1989، من دون ان تؤدي إلى وضع حدٍ للنزاعات المسلحة.

إتفاق الدوحة 2008 هو حدث في التاريخ جاء بفعل التجربة والإختبار والمعاناة. قيمة هذه الوثيقة وما ورد فيها تؤكد على تاريخيتها، ومن العبث محاولة تجاوزها. فالممارسة السياسية والمصطلحات والخطاب المتداول لم يعد يحتمل المعاني التي كانت رائجة قبل توقيع هذه الوثيقة.

هذا الميثاق هو إتفاق ولد بعد إمتداد النار في الشارع، وبعد مشاريع عبثية حيث ترافقت الرغبة في الخروج من الأزمة مع الخوف من العودة إلى الإقتتال الداخلي. هذا الميثاق هو داخلي ودولي ككل المواثيق في تاريخ لبنان، مع مداخلات إيجابية أو سلبية من الاعداء والأشقاء وأبناء العم...

يُشكل إتفاق الدوحة (2008) آخر المواثيق اللبنانية في سياق مسار تاريخي حافل بالنزاعات والتسويات والوساطة والتوازن والتفاهم والائتلاف ومختلف المصطلحات والأوصاف المشابهة المستعملة في تاريخ لبنان. فهل يكون هذا الإتفاق، الميثاق الأخير بين اللبنانيين ولصالح الجيل الجديد؟

* استاذ في الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، عضو الهيئة الادارية في الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية، باحث ومنسق في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم.

هل عدل اللبنانيون فعلاً عن المغامرات، والتجارب والاوهام؟ وهل ثمة شيء لم يُختبر بعد في لبنان طيلة 15 عاماً من الحروب، أو بالأحرى طوال أكثر من خمسة قرون من التاريخ اللبناني؟ وهل من مغامرات جديدة في التقسيم، في الدويلات داخل الدولة، والهيمنة الداخلية المستحيلة، والانتصارات المفخخة، والإحتلال الاسرائيلي، أو الوحدة الانصهارية؟

لكن اللبنانيين عامةً لم يتعلموا بعد، ولم يستخلصوا من تاريخهم العريق فلسفةً وطنية تدعم إستقلالهم ومقاومتهم وصمودهم واستقرار بلدهم والتضامن بينهم، بل على العكس إستمروا غالباً في المجازفة بالمصير من خلال إعادة إنتاج صراعات وتعبئة نزاعية وعدم الإدراك بالمخاطر الخارجية وفي إستعادة لبنان الساحة أحياناً. ولا يبدو بأن حكمة لبنانية توطدت لدى كل اللبنانيين كثمرة إتعاظ واختبار تاريخي لبناني طويل، بل يتبيّن أن بعض مناهج تدريس القانون الدستوري لا تبدو بريئة لأنها تنشر الاغتراب الثقافي والتفكك وتأجج الخلاف تحت ستار خطاب وحدوي، أو إندماجي أو حتى تحديثي.

1
إتفاق الدوحة: إعادة الاعتبار لمفهوم التسوية

يحتاج اللبنانيون خاصةً إلى تغيير نظرتهم الدونية إلى مفهوم التسوية وإعادة الإعتبار لسبل تدبير النزاعات وتعزيز ثقافة المواثيق والمناعة. كيف يكون ذلك، ما دامت برامج تعليم التاريخ التي وضعت في المركز التربوي للبحوث والإنماء بين سنوات 1996 و2000 وصدرت في الجريدة الرسمية بعد موافقة مجلس الوزراء مجتمعاً، تمّ وقف تنفيذها بمجرّد قرار عن وزير تربية؟

شكل إتفاق الدوحة إنطلاقة جديدة للتفاوض بين الأقطاب اللبنانيين، أثمرت عن معالجة سلمية للنزاع. ان محاولة تطبيق قاعدة الغالب والمغلوب تنهي لبنان وتودي بدوره كمكان جامع للحوار والمشاركة بين الطوائف في الحكم. يشدد أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في الجلسة الإفتتاحة لمؤتمر الحوار الوطني الذي إستضافته الدوحة في ايار 2008، ورعته

القيادة القطرية بالتعاون مع جامعة الدول العربية بأن لبنان "تقوم حياته على التراضي"[1]. ويؤكد أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، أن الإتفاق يقوم على قاعدة "لا غالب ولا مغلوب"، وتحدث عن "يوم تاريخي" للبنان في توقيع الإتفاق، الذي يُمثل "وثيقة تعطي وثبة جديدة للبنان".

يشدد النائب سعد الحريري: "لقد طوينا صفحة جديدة ويجب أن نبدأ بالمصالحة الوطنية رغم أن الجراح عميقة، ولكن نأمل في أن تندمل. طوى لبنان صفحة من تاريخه".

وتوضح جريدة "السفير" أن هذا الإتفاق (الدوحة) يمكن أن يتحوّل إلى إتفاق صلب. وهو يُرسي توازناً في إطار صيغة "لا غالب ولا مغلوب".

قيل الكثير، تعليقا أو تقييما لهذا الاتفاق "التاريخي" الذي تحقق في الدوحة. وإستحق القادة اللبنانيون تهنئة العالم عليه، والدول العربية أيضاً التي رعته أو سهلته. ليس المهم، من "انتصر" او من "تنازل" ربما عن حقوق مشروعة لمصلحة التضامن، ما دامت النتائج الاولى لهذا الاتفاق أثمرت عن إنفراج الأجواء السلبية وتراجع التصعيد في المواقف الداخلية، وعودة المؤسسات الدستورية اللبنانية الى عملها بعد شلل طويل، وعودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، الى دورانها الطبيعي[2].

2
الائتلافية في البناء القومي

إتفاق الدوحة هو آخر ميثاق في البناء القومي في لبنان في سياق مسار تاريخي من المواثيق إثر تجارب مأسوية في الإستقواء الداخلي وإستحالة الإنتصار أو كلفته. وهو آخر مطاف الحوارات والمؤتمرات والعاميات التي جمعت زعماء لبنانيين، وأدت إلى تغليب منطق التسوية التفاوضية، والإحتواء الديمقراطي للنزاعات بالطرق السلمية.

---

[1]. كلمة سمو أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في الجلسة الإفتتاحة لمؤتمر الحوار الوطني الذي إستضافته الدوحة، أيار 2008.

[2] . باسم الجسر، "إتفاق الدوحة: حل نزاع أم بداية قيام الدولة الحديثة؟"، **الشرق الأوسط**، 2008/5/27.

إنه الحلقة الأخيرة في سياق مسار ممتد من الحوار حول سياسة تفاوضية بدأت قديماً **بعامية إنطلياس** 1840، مروراً **بالميثاق الوطني** 1943، وتواصلت في التاريخ المعاصر منذ 1976 مع **الوثيقة الدستورية** التي أعلنها الرئيس سليمان فرنجية وتضمنت اقتراحات للإصلاح السياسي وتعزيز قواعد المشاركة (شباط 1976). ثم تبعها إعلان **مبادئ الوفاق الـ14** إبان عهد الرئيس الياس سركيس، شارك فيها بشير الجميّل عام 1978 و1979. ثم **مؤتمري لوزان وجنيف** (سويسرا) عامي 1983 و1984 بعد الأحداث التي عصفت بلبنان من حرب الجبل والضاحية إلى إنتفاضة 6 شباط 1984. ثم توقيع **الاتفاق الثلاثي** عام 1985 بين قادة الميليشيات الرئيسية. **فأوراق السفيرة الاميركية** ايبريل غلاسبي التي كانت تتنقل بين بيروت ودمشق وواشنطن والرياض، وصولاً إلى **أعمال اللجنة السداسية العربية**، ثم **اللجنة الثلاثية** التي كللتها القمة العربية وأوصلت إلى **اتفاق الطائف** عام 1989، وإنتهاءً **بإتفاق الدوحة** في 21 أيار 2008 بفضل الجهود المكثفة لأمير قطر ورئيس وزرائه، والأمين العام لجامعة الدول العربية لحل الأزمة الناجمة عن إجتياح بيروت ومحاولة إجتياح الجبل في 7–12 أيار 2008 وأثمرت عن إنعقاد مؤتمر في العاصمة القطرية والتوصل إلى هذا الإتفاق.

اللبنانيون منغمسون في التسوية، يتأرجحون ما بين حافتين تنتقل بهم ما بين التسوية والمساومة، وبالعكس. من المفيد جمع كل الإتفاقات الداخلية التي حققها المتفاوضون اللبنانيون على المستوى الرسمي منذ 1975 وحتى 2009، أو إكمال ما بدأه بعض الباحثين في جمع تلك الإتفاقات التي أُنجزت طوال سنوات الحرب، للوقوف على حجم النقاط المتفق عليها بالإضافة إلى النقاط النزاعية.

3
مصادر إتفاق الدوحة

يظهر بوضوح أن إتفاق الدوحة لم يولد في الدوحة لكنه أُعلن من الدوحة. يُشكل إتفاق الدوحة إمتداداً للحوار الذي بدأ في بيروت في آذار 2006، قبل أن يتوقف بفعل تراكم الخلافات بين قطبي السلطة. وما عجزت عن تحقيقه جلسات الحوار في لبنان، أمكن لمؤتمر الدوحة النجاح في التوصل إلى تسوية تاريخية.

تكمن مصادر إتفاق الدوحة تالياً في عدد آخر من اللقاءات والإتفاقات والجهود التي وظفت في مجال إحتواء الأزمة، وسبقت الوصول إلى إتفاق الدوحة، ولا يمكن إغفالها لأنها شكلت أساساً داعماً لإتفاق الدوحة، الذي إعتبر بدوره أنه تتويج لها. ورغم أن المشاركين اللبنانيين في الدوحة لم يستندوا في مضمون الاتفاق على ما تم مناقشته في مون بيلران (سويسرا) أو في سان كلو (فرنسا) من لقاءات سبقت الدوحة، أو من جولات الأمين العام للجامعة العربية على القيادات اللبنانية ولقاءات الحوار اللبناني (آذار 2006) وإتفاق "الفينيسيا"، بل استوحوا من كل هذه الحوارات منهجيتها واستفادوا من أجوائها التي قد تكون قد سهلت التوصل إلى اتفاق الدوحة. وأبرز هذه الحوارات هي:

1. لقاء وحوار "مون بيلران" نسبة إلى المنتجع السويسري (في ضواحي برن العاصمة بتاريخ 17–19 آب 2007): إستضاف اللقاء محادثات، بدعم ومشاركة من الحكومة السويسرية (ممثلة بالمبعوث السويسري السفير ديدييه بفيرتر ومساعده كيم ستزلر والسفير السويسري في بيروت فرنسوا باراس والوسيط السويسري جوليان هوتنيجر) وبالتعاون مع "الجمعية السويسرية للحوار الأوروبي–العربي–الإسلامي" (ممثلة بحسان غزيري وإيف بيسون)[3]. وذكّرت سويسرا، إثر توقيع إتفاق الدوحة، وبعدما أشادت بأي تحرّك "يسمح بوضع حدٍ للأزمة السياسية في لبنان، بأن

[3]. ومشاركة المحاورين اللبنانيين الذين يمثلون طيفاً من التنوع السياسي والثقافي اللبناني تعبيراً عن أحزاب ومجتمع مدني وهم: علي فياض، عارف العبد، غالب محمصاني، عباس الحلبي، فريد الخازن، غسان مخيبر، رلى نور الدين، جوزيف نعمه، انطوان مسرة ورغيد الصلح.

"الحوار اللبناني في سويسرا تمخض عن وثيقة توافق"[4]، وأن الحكومة السويسرية "دعمت مبادرات مختلفة لتشجيع الإستقرار في بلاد الأرز".

يُشدد السيد إيف بيسون، نائب رئيس "الجمعية السويسرية للحوار الأوروبي–العربي – الإسلامي[5]، أن اتفاق الدوحة "نوع من التتويج لمحادثات مون بيلران بمعنى ما"، مُشددا في المقابل على "أن المشاركين اللبنانيين لم يستندوا في مضمون الاتفاق على ما تم مناقشته في سويسرا، بل استوحوا من حوار "مون بيلران" منهجيته واستفادوا من أجوائه التي قد تكون قد سهلت التوصل إلى اتفاق الدوحة".

2. لقاءات سان كلو–فرنسا (14–15 تموز 2007): دعت إليها الخارجية الفرنسية حيث جرى لقاء تحاوري بين ممثلين للأطراف اللبنانيين، بمشاركة أكثر من 30 مندوباً بينهم وزراء ونواب يمثلون الأطراف اللبنانيين الذين سبق أن شاركوا في الحوار في لبنان، بالإضافة إلى ممثلين للمجتمع المدني[6].

وظفت فرنسا الكثير من الجهود من أجل البحث عن حلٍ للأزمة اللبنانية. وقام لهذه الغاية رئيس الديبلوماسية الفرنسية وزير الخارجية برنارد كوشنير بسبع زيارات إلى لبنان في غضون ستة أشهر قبيل وبعد حصول الشغور الرئاسي في تشرين الثاني 2007.

ان التدقيق في بنود إتفاق الدوحة يسمح بإستنتاج أن البنود الثلاثة الرئيسية فيه، وهي تشكيل حكومة "وحدة وطنية" والإتفاق على قانون الإنتخابات النيابية وإنتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً توافقياً للجمهورية، كانت هي نفسها محور المبادرات العربية والفرنسية لشهور خلت قبل الإتفاق[7].

---

[4]. بيان الجمعية السويسرية للحوار الأوروبي–العربي–الإسلامي، 2007/8/28.

[5] . مقابلة مع Suisse Info بتاريخ 2008/5/23.

[6]. "مؤتمرات الحوار من جنيف إلى الدوحة"، **النهار**، 2008/5/17، ص 3.

[7]. R. Maghari, "Liban: une paix durable ou une accalmie temporaire?', *Actualité Politique,* 22 mai 2008.

3. جولات الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى على القيادات اللبنانية: كل المسؤولين في لبنان كانوا يبحثون عن مخرج من الأزمة المستجدة التي استمرت منذ 2005. كل فريق كان يستنفر أنصاره، وفي الوقت نفسه ينتظر مبادرة إنقاذية من الجامعة العربية التي تقدمت بخطة من ست نقاط لم يعارضها أي طرف. قام الأمين العام بجولات عدة على القيادات اللبنانية من خلال زيارات متكررة قام بها قبل وبعد حصول الشغور الرئاسي في محاولة للبحث عن حل.

4. لقاءات الحوار اللبناني (منذ آذار 2006): بدأ الحوار الوطني اللبناني في آذار 2006، بدعوة من رئيس مجلس النواب نبيه بري، وشاركت فيه 14 شخصية لبنانية من رؤساء الكتل الممثلة في المجلس النيابي، مما أتاح للمسؤولين اللبنانيين الإلتقاء للمرة الأولى بعد الحرب الداخلية (1975–1990) في غياب جهات خارجية راعية. ثم إنقطع الحوار في صيف 2006، بعد 12 جولة تم خلالها الإتفاق على نقاط مشتركة بالرغم من تعثر الحوار عند مسألة سلاح "حزب الله"[8]. وتوقفت جلسات الحوار مع إندلاع حرب 12 تموز 2006، ثم إستؤنف في 16 أيار 2008 في الدوحة في إطار تصور جديد لتوزيع السلطات من خلال حكومة وحدة وطنية.

5. إتفاق الفينيسيا (أو إتفاق بيروت، 2008/5/15): سبق سفر القيادات اللبنانية إلى قطر للتفاوض حول إتفاق الدوحة، وصول أعضاء اللجنة الوزارية العربية وأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى المكلفين إيجاد حل للازمة في لبنان. وبعد يومين من عمل اللجنة أُعلنت خلال مؤتمر صحفي، عن إتفاق "الفينيسيا"، نسبة إلى الفندق الذي أُعلن منه في بيروت، تمّ التوصل إليه بين قطبي السلطة. وشكّل أحد المصادر المباشرة لإتفاق الدوحة.

جاء في إعلان الإتفاق الذي تلاه رئيس اللجنة رئيس مجلس الوزراء القطري وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في حضور الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، الآتي[9]:

---

[8]. "مؤتمرات الحوار من جنيف إلى الدوحة"، **النهار**، 2008/5/17، ص 3.

[9]. نشرة الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية، 2008/5/15، الساعة 17،54 GMT على موقعها الألكتروني: http://www.nna-leb.gov.lb/

"بناء على دعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الذي سوف يفتتح جلسات الحوار الوطني في الدوحة غدا يوم 16 أيار/ مايو 2008، ويرأسه صاحب المعالي الشيخ محمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس الوزراء – وزير الخارجية، ويشارك فيه السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية ومعالي الوزراء أعضاء اللجنة العربية التي حضرت الى بيروت خلال الفترة من 14 الى 16 من الشهر الجاري، نعلن الاتفاق التالي:

" **إعلان اتفاق برعاية جامعة الدول العربية لمعالجة الأزمة اللبنانية**

تنفيذا لقرار مجلس وزراء الخارجية في جامعة الدول العربية في 2008/5/11 في شأن احتواء الأزمة اللبنانية، قامت اللجنة الوزارية بالتوجه الى بيروت من 14 الى 2008/5/16 ولقاء القيادات اللبنانية لمناقشة الوضع في لبنان والاتفاق على التنفيذ العاجل للمبادرة العربية والاحاطة بالوضع الخطير الذي يهدد البلاد. وفي ضوء المشاورات التي أجرتها اللجنة، وانطلاقا من مبادىء الدستور اللبناني واتفاق الطائف، تم الاتفاق على ما يلي:

1. عودة الأمور الى ما كانت عليه قبل الأحداث الأخيرة في 2008/5/5.

أ- الترحيب في هذا الاطار بقرار الحكومة الاستجابة لاقتراح قيادة الجيش في شأن القرارين المتعلقين بجهاز أمن المطار وشبكة الاتصالات التابعة لـ "حزب الله".

ب- الانهاء الفوري للمظاهر المسلحة بكافة صورها، والسحب الكامل للمسلحين من الشوارع وفتح الطرقات والمنافذ البرية ومطار رفيق الحريري الدولي ومرفأ بيروت.

ج- عودة الحياة الطبيعية وتولي الجيش مسؤولية الحفاظ على الأمن والسلم الأهلي وتأمين عمل المؤسسات العامة والخاصة.

2. الموافقة على استئناف الحوار الوطني على مستوى القيادات والعمل على بناء الثقة بين الفرقاء، وفق جدول الأعمال التالي:

- حكومة الوحدة الوطنية.
- قانون الانتخابات الجديد.

على أن يتوج الاتفاق بإنهاء الاعتصام في وسط بيروت عشية انتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية.

3. يبدأ الحوار فور صدور هذا الاعلان وتنفيذ البند الأول في الدوحة يوم الجمعة 2008/5/16 برعاية الجامعة العربية على أن يستمر في شكل متواصل ومكثف حتى التوصل الى الاتفاق.

4. تتعهد الأطراف بالامتناع عن أو العودة الى استخدام السلاح والعنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

5. إطلاق الحوار حول تعزيز سلطة الدولة اللبنانية على كافة أراضيها وعلاقتها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية بما يضمن أمن الدولة والمواطنين. ويطلق هذا الحوار، ويستكمل برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية.

6. تلتزم القيادات السياسية وقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي والمذهبي على الفور.

7. يكون لكل بند من بنود هذا الاتفاق ووفقا لنصوصه نفس القوة والمفعول ويلتزم الفرقاء التزاما كاملا تطبيقها جميعا".

4
دور الديبلوماسية القطرية وكيف نجح الرهان القطري؟

إتفاق الدوحة هو دلالة على نجاح رهان دول الإعتدال العربي بالتمسك بالسياسة التفاوضية في حل الأزمات اللبنانية. والذاكرة التاريخية تحفظ لدولة قطر وقيادتها الدور الإيجابي في دعم لبنان، الذي يُمثل أحدى المسائل العربية الشائكة.

قُطْر فاعل رئيسي في إحياء دور جامعة الدول العربية. أعاد إتفاق الدوحة الإعتبار إلى العمل العربي المشترك، بفضل نجاح اللجنة الوزارية العربية، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، والتي كلّفتها الجامعة العربية بمساعدة لبنان. نجحت اللجنة في نزع صاعق أزمة كانت مرشحة للتفاقم والتحوّل حرباً داخلية جديدة، فابتعد شبح الحرب.

لم يكن الوصول إلى هذا الاتفاق سهلاً، رغم أن الفرقاء اللبنانيين حضروا إلى الدوحة بطائرة واحدة[10] واحتواهم مكان واحد، في فندق شيراتون–الدوحة، حيث مكثوا خمسة أيام تاريخية عصيبة. كان يتابعها الشعب اللبناني والعالم بدقة وإهتمام، في مشاورات شاقة ومباحثات مضنية تخللتها عثرات وصعوبات استوجبت تدخل أمير دولة قطر سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني شخصياً في أكثر من مناسبة حتى تم إنقاذ الحوار الوطني اللبناني بعد أن كاد يرجع إلى نقطة الصفر ويصل إلى حافة اليأس وينقطع كل أمل في أي حل. لكن بفضل وعي القيادات لمسؤولياتها وحنكة القيادة القطرية تحقق ما يشبه المعجزة فاستحقت أصحاب الرعاية والمجتمعون الإشادة والتهاني والتبريك، بينما عمت موجة الفرح الشعب اللبناني وإنفرجت أساريره.

1. كيف نجح الرهان القطري؟ وما هي العوامل التي ساعدت على "اجتراح المعجزة" بحسب تعبير رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه برّي؟

---

[10]. "طائرة قطرية نقلت القادة واللجنة العربية"، **النهار**، 2008/5/17، ص 3.

يوضح الكاتب والصحافي القطري عبد الحميد الأنصاري[11] مزايا بارزة تتصف بها الديبلوماسية القطرية بقوله:

"1. تقوم الدبلوماسية القطرية على ركيزتين أساسيتين "العقلانية" و"الواقعية" كمنهج استراتيجي في العلاقات الدولية، وهو يتيح لقطر أن تكون على مقربة من مختلف الأطراف السياسية والإقليمية والدولية فتكسب ثقتها وتتمتع بالمصداقية ومن ثم تستطيع قطر أن تستثمر هذه العلاقة المتميزة في بذل المساعي الحميدة وتقريب وجهات النظر بما يحقق حل الأزمات وخدمة السلام والاستقرار(...).

هذا ما عبر عنه نبيه بري في خطابه للأمير "شكراً لقطر شكراً لأميرها الذي كفكف دموع الأيامى واليتامى وأعاد البناء ودعم المقاومة، فشكراً ثم شكراً لأنك الآن أيضاً تواسي وتؤاسي ليس أهل الجنوب فقط إنما كل بيت في لبنان" مثلما عبر عنه رئيس مجلس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة "إن ما قامت به قطر سيبقى يذكره اللبنانيون بضمائرهم، بعيونهم، بأهدابهم".

2. ان تحقيق النجاحات على مستوى العلاقات الخارجية ما هو إلا انعكاس صادق لمجمل نجاحات الداخل لأن المصداقية الخارجية لا تأتي إلا ببناء مصداقية داخلية عبر انجازات محققة وملموسة. استطاعت قطر تحقيق سلسلة من الإصلاحات الداخلية تمثلت في إصلاحات سياسية متوازنة وإصلاحات اجتماعية متدرجة ومنضبطة وإصلاحات اقتصادية مدروسة وإصلاحات تعليمية وتشريحية متطورة.

3. لقد أصبحت قطر رقماً مهماً في السياسة الدولية والجميع اليوم يخطبون ودها ويطلبون وساطتها، وهذا يثبت أن الدول لا تقاس بحجم مواردها ولا سكانها ولا مساحتها ولكن بدورها البنّاء ومساهمتها الخارجية الإيجابية وإداراتها السياسية السليمة وحسن توظيفها لمواردها

---

[11] . عبد الحميد الأنصاري (كاتب قطري)، "كيف نجح الرهان القطري على إتفاق الدوحة"، الموقع الرسمي الألكتروني للدكتورة ندى سليمان المطوع، 2008/5/26،
www.nadamutawa.com/ArticleDetails.aspx?d=45، والمقال نشر أيضاً في **البيان** الإماراتية، ايار/ مايو 2008.

وثروتها البشرية وأيضاً حسن استثمار علاقات التحالف والشراكة والصداقة بالأطراف الدولية المختلفة بما يعود بالنفع على شعبها والشعوب الأخرى.

استطاعت قطر عبر صيغة نموذجية لعلاقاتها بالدول الكبرى، وبخاصة أميركا من ناحية، أن تحتفظ بعلاقات متميزة، أيضاً، بالدول المناوئة لأميركا وأن تحتضن، كذلك، أطرافاً ورموزاً وشخصيات مناهضة لأميركا من ناحية أخرى. وهذا مكّنها من أن تلعب دور الوسيط الخيّر بمهارة عالية، ولذلك قالوا: حيثما تتأزم الأمور فقطر هي المؤهلة للحل.

4. مارست الدبلوماسية القطرية تكتيكاً ذكياً، فبعد أن ضمنت موافقة الأكثرية على مبادرة اللجنة العربية، أمهلت المعارضة 24 ساعة لحسم خيارين: قبول الصفقة كلها أو رفضها كلها، ولم تكتف بذلك بل اتصلت بالأطراف الإقليمية المؤثرة على المعارضة طلبا لعونها، وهكذا لم تجد المعارضة مفراً من القبول، لأن الرفض يعني تعريضها للغضب الشعبي العام اللبناني والعربي والإسلامي فضلاً عن انكشافها سياسياً أمام أنظار العالم".

2. منهجية ضبط الإجتماعات (أسلوب صارم وعلاج بالصدمات): في مجال آخر، يكشف الكاتب في صحيفة **السفير** معتز ميداني وقائع من حوارات الدوحة تظهر كيفية قيام رئيس الوزراء القطري بضبط إجتماعات الدوحة للحيلولة دون تحولها إلى جلسات حوار على طريقة بعض جلسات الحوار في لبنان بحيث تتحول إلى سجالات. ويُشير إلى "إصرار قطر على السرعة في الإنجاز في مواجهة تعقيدات الموضوع الإنتخابي"[12]. ويصف "العلاج بالصدمات" الذي قامت به القيادة القطرية تجنباً لملهاة السجال. ينقل الكاتب عن أحد أعضاء اللجنة الوزارية العربية الذين شاركوا في مداولات مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة، اسلوب تعاطي اللجنة، ملاحظاً "الاسلوب الصارم" الذي أُديرت به نقاشات المؤتمر حول "طاولة مستديرة تفادياً للإحراج في توزيع الكراسي وشاغليها".

ويضيف ميداني: "ما إن كانت بوادر سجال تلوح في الأفق حتى كان رئيس الجلسة الشيخ حمد بن جاسم يتدخل طالباً ممن يريد الكلام أن يوجه حديثه إليه مباشرة وألا تتجاوز

---

[12]. معتز ميداني، "إصرار قطري على السرعة في الإنجاز في مواجهة تعقيدات في الموضوع الإنتخابي: مؤتمر الدوحة للحوار الوطني اللبناني–علاج بالصدمات"، **السفير**، 2008/5/19.

المداخلات المدة المحددة لها، أي دقيقتين لكل مداخلة". ولدى "طرح المسائل الحساسة على طاولة الحوار، في جلستها الأولى، والمسألة الأشد حساسية بالطبع هي مسألة السلاح بشقيه، أي سلاح المقاومة، وايضاً سلاح الأطراف الحزبية الحليفة لها، مما أضفى سخونة على الجلسة دفعت الشيخ حمد بن جاسم إلى التدخل سريعاً قبل أن يطول السجال حول هذا الأمر فطلب ممن يتحدث توجيه حديثه إليه، لا أن يردّ كل متحدث على الآخر مباشرة، مع التقيّد بفترة الدقيقتين. وأُتيحت لكل من الطرفين (أقطاب الأكثرية والمعارضة) فرصة الرد لمرّة واحدة".

يُستخلص من وقائع الإجتماعات مسلكية القيادة التي تميزت بها الإدارة القطرية. يقول ميداني: "في الموضوع الحكومي، بادر الجانب القطري إلى الإعلان عن لجنة عربية برئاسة الشيخ حمد بن جاسم تتولى إجراء الإتصالات الجانبية مع الطرفين تمهيداً للوصول إلى صيغة يقبل بها الطرفان. أما بالنسبة لاعتماد قانون جديد للإنتخاب فتشكلت لجنة من الطرفين للإتفاق على هذا القانون. وفي ختام هذه الجلسة كانت صدمة أخرى تمثلت في الطلب من جميع الحضور الإلتزام بعدم الإدلاء بتصريحات، وكذلك الإلتزام بعدم تسريب معلومات عما دار في الجلسة إلى الإعلاميين"[13].

تنسجم هذه الحكمة والحنكة السياسية التي تتحلى بها القيادة القطرية مع طبيعة النظام اللبناني. وتتطلب الصفقة إعتماد مبدأ سرية المذاكرة للحؤول دون أن يؤدي تحوّل مواقف القيادات المشاركة في التسوية إلى خط الإعتدال تحت ضغط الشارع ومزايداته.

---

[13]. المرجع نفسه.

5
لماذا لم يوّقع إتفاق الدوحة من قبل؟

لماذا لم يكن ممكناً توقيع إتفاق الدوحة من قبل وتقصير عمر أزمة بدل تركها تمتد 18 شهراً؟ هذا الإتفاق لم يتم توقيعه من قَبل لأسباب عدة، أبرزها:

1. ان لبنان لم يكن وصل بعد إلى حافة إختبار القوة والعنف بين الأطراف المتنازعة في الموالاة والمعارضة[14].

2. تخلي الأكثرية عن موقفها الرافض إعطاء الأقلية ثلث عدد المقاعد الوزارية زائداً واحد والذي تعتبره بأنه يُمثل الثلث "الضامن" أو "المشارك" أو حتى "المعطل" بحسب التسمية الأصلية التي إستخدمتها المعارضة. أدت موافقة الأكثرية على القبول بتنازلات من النوع الذي يُسهل الحل إلى إيجاد ظروف ملائمة بالإضافة إلى مناخات أخرى أقليمية ساعدت على إتمام الإتفاق.

3. تجربة حصول تنازلات متبادلة من الطرفين بعد نماذج مريرة في الإستقواء لا تزال ماثلة في ذاكرة اللبنانيين من الحروب الماضية. والصورة الشائعة لدى اللبنانيين بأن الأوطان لا تُبنى إلا بالقوة الحربية وبالانتصار العسكري، لا يمكن تعميمها، لأن التجربة المعاشة في الحروب ما بين 1975 و1990، بالإضافة إلى تجربة العديد من الدول، تُثبت أن بناء الأوطان ليس حتماً بالحديد والنار وسفك الدماء، بل أيضاً بفضل قبول متبادل وتفاوض: إما بسبب استحالة الانتصار العسكري، أو بسبب الكلفة الباهظة لهذا الانتصار حتى بالنسبة إلى المنتصر نفسه.

4. قيام ظروف موضوعية على الأرض نتيجة عدم تمكن حزب الله وحلفائه من حسم المعركة عسكريا وسياسيا على الرغم من الانتشار العسكري الذي قام به، مما حتم العودة إلى الإتفاق.

---

14. « L'accord de Doha n'aborde pas la question clé du désarmement du Hezbollah », *Le Monde*, 21/5/2008, interview avec Elizabeth Picard, propos recueillis par François Béguin.

5. ترافق الإتفاق مع توافر ظروف إقليمية ودولية تسعى إلى عدم تفجير الوضع في منطقة الشرق الأوسط انطلاقا من لبنان بالنظر إلى المفاوضات الدائرة على أكثر من محور إقليمي، وهذه من جملة أمور أدت إلى إنتاج الاتفاق الذي ولد في الدوحة برعاية قطر.

هذه المعادلة لم تكن تصح دائماً في مختلف الظروف والأوضاع. إذ عرف لبنان خلال تاريخه الحديث مراحل صعبة ووجد نفسه مرغماً، بسبب ضغوط خارجية على القبول بتسويات تمسّ سيادته واستقلاله. تعرّض استقلال لبنان للخطر عام 1969، وأُجبرت السلطة المركزية بعد ستة أشهر من الأزمة الوزارية على توقيع "اتفاق القاهرة" الذي يُعدّ بمثابة تسوية على السيادة أدت إلى إيجاد دولة داخل الدولة[15].

يحتاج اللبنانيون تالياً إلى نبذ ثقافة النزاعات، وإدراك كلفتها الباهظة على وحدتهم الداخلية ومصالحهم المشتركة، حيث هذه الثقافة بالذات لا تليق بكل الجهود التي وظفوها من أجل إيجاد الحلول لصراعاتهم المتكررة بين حين وآخر. ويحتاج اللبنانيون ايضاً إلى العدول عن الفتن والحروب، وإلى إنتهاج سياسة لبنان أولاً، ليس بسبب مغالاتهم وتعلّقهم بالسلام، بل لأن كل الإنتصارات في تاريخ لبنان، كانت تُجيّر للخارج أو يسرقها الغير من أيدي اللبنانيين.

وضع إتفاق الدوحة حداً لأزمة إستمرت بالتفاقم سنة ونصف السنة، وأبعد شبح الحرب الداخلية عن لبنان فأدخله في مرحلة نقاهة حيث خطت الموالاة والمعارضة نحو إعادة التعاون وتسيير شؤون الدولة. بموجب الإتفاق أُعيد إنتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد تفريغ دستوري في سدة الرئاسة دام نحو ستة أشهر. وأُعيد تشكيل حكومة ائتلافية جديدة سُميت "حكومة وحدة وطنية" جاءت بتركيبتها لتُمثل مختلف الأطراف ولا تضر بأي واحدة منها[16].

---

[15]. Farid el-Khazen, *The Breakdown of the State in Lebanon (1967-1976)*, Cambridge, Harvard University Press, 2000, 400 p.

[16] . Mouna Naïm, "Le Liban après l'accord de Doha", *Le Monde*, 24 mai 2008.

6
هل إتفاق الدوحة هو حل كامل أم نصف حل أم هو حل ناقص؟

هذا الإتفاق هو تسوية، ليس نصف حل أو حلاً ناقصاً، بل يسمح لقطبي السلطة في آن في الحصول على مكاسب أبرزها:

نالت المعارضة ما كانت تطالب به بثلث الاعضاء في الحكومة، رغم أن الإتفاق يتضمن تخفيفاً لهذا المبدأ بنصه على تعهد كل الأطراف بعدم الإستقالة أو عرقلة العمل الحكومي. بالإضافة إلى أن النظام السياسي اللبناني الذي يُصنف بأنه برلماني، وتوافقي حسب المعنى الحصري الوارد في المادة 65 من الدستور واستنادًا الى العِلْم الدستوري الحديث والمقارن، يخضع لقواعد حقوقية ناظمة. وإلا فالتمادي في ممارسات خارجة عن الدستور قد يؤدي الى مزيد من التطييف وتعطيل النظام وجعله غير قابل للحكم. ان مفهوم "توافقياً" هو حصراً ما ورد في المادة 65 من الدستور حول إتخاذ القرارات بالأكثرية الموصوفة في بعض الشؤون حصراً[17].

من جهتها حصلت الأكثرية على تعهد في متن الإتفاق ينص على الإلتزام بعدم اللجوء إلى السلاح لتحقيق أهداف أو مكاسب سياسية، رغم أن الواقع يُضعف من هذا التعهد مع إستمرار وجود السلاح بين أيدي فئة معارضة وعدم الإنتهاء منه وتسليمه للدولة.

من المكاسب المشتركة، أن إتفاق الدوحة ردم الهوة الفاصلة بين الأطراف المتنازعة في لبنان، ويُعدُّ بمثابة إنتصار للجميع.

أبرز ما يمكن إستخلاصه من إتفاق الدوحة هو أنه إتفاق إرتبط إسمه بنجاح الوحدة الوطنية وبتوفر درجة من المناعة اللبنانية حيال مخاطر الإنزلاق إلى حروب عبثية جديدة. شكّل

---

[17]. تظهر قراءة الفقرة الخامسة من المادة 65 من التعديلات الدستورية الصادرة في 1990/9/21 أن مجلس الوزراء: "يتخذ قراراته **توافقيًا**. فإذا تعذر ذلك فبالتصويت ، ويتخذ قراراته بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية، فإنها تحتاج إلى موافقة **ثلثي** عدد أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي: تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى أو ما يعادلها، إعادة النظر في التقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قانون الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء".

إتفاق الدوحة إطاراً واقياً من الحرب الداخلية، في حين أن إتفاق الطائف جاء كإطار لإخراج لبنان من حروب إستمرت نحو سبع عشرة سنة.

منذ الإعلان عن إتفاق الدوحة في 2008/5/21، بدأت المعارضة بإزالة وتفكيك المخيّم الذي أقامته منذ الأول من كانون الأول 2006 وسط بيروت. هذا الإتفاق أنهى عاماً ونصف من الشلل السياسي، وموجة عنف بدأت في بعض شوارع العاصمة والجبل والبقاع وأدت إلى مقتل حوالى 65 مواطناً ووقوع عشرات الجرحى، وقطعت الطرق الرئيسية لاسيما المؤدية إلى المرافق الحيوية وبينها مطار بيروت الدولي. جاء الإتفاق ليبعد شبح الحرب الداخلية عن لبنان.

أُسس التسوية الجديدة التي أخرجت لبنان من محنته، ليست هي ذاتها التي تضمنها "اتفاق الطائف" عام 1989 ولا تتناقض معها، بل على العكس نص إتفاق الدوحة على مرجعية إتفاق الطائف وفي إنسجام تام معه، رغم ان الظروف الدولية والاقليمية بين الإتفاقين لم تكن هي نفسها. ولا تلك التي وضعت حدا لما سُمي بـ "ثورة 1958". ولكن أوجه التشابه بين كل تلك التسويات التاريخية ملموسة، وابرزها ثلاثة:

اولاً: صيغة "لا غالب ولا مغلوب".

ثانياً: وصول الافرقاء اللبنانيين المتنازعين إلى طريق مسدود، سياسياً وميدانياً، بسبب إستحالة الإنتصار العسكري وكلفته الباهظة.

ثالثاً: توفر ظروف اقليمية ودولية مشجعة أو مؤيدة لإنهاء النزاع في لبنان، لأسباب مختلفة، وربما متضاربة. وفي مطلق الأحوال كان تضارب المصالح الدولية والإقليمية هذه المرة في مصلحة لبنان خلافاً لمرات سابقة خلال سنوات 1975–1990 حيث كان التضارب يؤدي إلى تأجيج الصراع الداخلي المسلّح.

7
إتفاق الدوحة: أطراف ومضمون

من هم الأطراف الموقعون على إتفاق الدوحة؟ وضع الإتفاق تفاهم قادة قوى قطبي السلطة. وتألفت قوى الأكثرية من تيار "المستقبل" بقيادة رئيسه النائب سعد الحريري (علماً بأن رئيس الحكومة فؤاد السنيورة ينتمي إلى التيار نفسه)، والحزب التقدمي الإشتراكي بقيادة النائب وليد جنبلاط، و"القوات اللبنانية" بقيادة الدكتور سمير جعجع، وحزب الكتائب اللبنانية برئاسة رئيسه الشيخ أمين الجميّل.

أما المعارضة فتألفت من "حزب الله" الذي يقوده أمينه العام الشيخ حسن نصرالله ممثلاً برئيس كتلته النيابية النائب محمد رعد، وحركة "أمل" برئاسة رئيس المجلس النيابي نبيه بري، و"التيار الوطني الحر" بقيادة النائب ميشال عون، وكتلة نواب زحلة ممثلة برئيسها النائب الياس سكاف، وحزب الطاشناق ممثلاً بالنائب هاكوب بقرادونيان، ونائب المتن ميشال المر.

1. ما هو مضمون إتفاق الدوحة؟ نتيجة لأعمال المؤتمر وما دار من مشاورات ولقاءات ثنائية وجماعية اجرتها رئاسة اللجنة الوزارية العربية واعضاؤها مع كل الافرقاء المشاركين في هذا المؤتمر، تم الاتفاق على الآتي[18]:

"**أولاً:** اتفق الافرقاء على ان يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني الى الانعقاد، طبقاً للقواعد المتبعة خلال 24 ساعة، من اجل انتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، علماً ان هذا هو الاسلوب الأمثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية.

ثانياً: تشكيل حكومة وحدة وطنية من 30 وزيراً توزعوا على أساس 16 للغالبية، و11 للمعارضة، و3 للرئيس. ويتعهد كل الافرقاء، بمقتضى هذا الاتفاق، عدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

---

[18] . **الصحف اللبنانية**، 2008/5/22.

ثالثاً: اعتماد القضاء طبقاً لقانون 1960 دائرة انتخابية في لبنان، بحيث يبقى قضاءا مرجعيون– حاصبيا دائرة انتخابية واحدة، كذلك بعلبك– الهرمل، والبقاع الغربي– راشيا. وفي ما يتعلق ببيروت، فتُقسَّم كالآتي:

1– الدائرة الاولى: الاشرفية– الرميل– الصيفي.

2– الدائرة الثانية: الباشورة– المدور– المرفأ.

3– الدائرة الثالثة: ميناء الحصن– عين المريسة– المزرعة– المصيطبة– رأس بيروت– زقاق البلاط.

الموافقة على إحالة البنود الاصلاحية الواردة في اقتراح القانون المحال على مجلس النواب، والذي أعدته اللجنة الوطنية لإعداد قانون الانتخاب برئاسة الوزير فؤاد بطرس لمناقشته ودرسه وفقاً للأصول المتبعة.

رابعاً: تنفيذاً لنص اتفاق بيروت المشار إليه، وبصفة خاصة ما جاء في الفقرتين 4 و5 اللتين نصتا على:

4. تعهد الافرقاء الامتناع عن العودة الى استخدام السلاح او العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

5. اطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كل اراضيها وعلاقاتها بمختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية، بما يضمن أمن الدولة والمواطنين".

وبذلك تم اطلاق الحوار في الدوحة حول تعزيز سلطات الدولة طبقا للفقرة 5 من اتفاق بيروت. وتم الاتفاق على الآتي:

– حظر اللجوء الى استخدام السلاح أو العنف أو الاحتكام إليه في ما قد يطرأ من خلافات، أياً تكن، وتحت أي ظرف كان، بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معاً في إطار نظام ديموقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين في يد الدولة، بما يشكل ضماناً لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الاهلي لكل اللبنانيين. ويتعهد كل الافرقاء ذلك.

– تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كل المناطق اللبنانية، بحيث لا تكون هناك مناطق يلوذ اليها الفارون من وجه العدالة، احتراماً لسيادة القانون، وتقديم كل من يرتكب جرائم او مخالفات الى القضاء اللبناني.

– ويتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وبمشاركة الجامعة العربية، وبما يعزز الثقة بين اللبنانيين.

خامساً: إعادة تأكيد التزام القيادات السياسية اللبنانية وقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الفور.

– وتتولى اللجنة الوزارية العربية إيداع هذا الاتفاق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية بمجرد توقيعه

– وقعت هذا الاتفاق القيادات السياسية اللبنانية المشاركة في المؤتمر في مدينة الدوحة، في اليوم الحادي والعشرين من شهر أيار سنة 2008، في حضور رئيس اللجنة الوزارية العربية واعضائها".

يمكن إختصار مضمون الإتفاق بالبنود التنفيذية الآتية:

– توجيه دعوة إلى مجلس النواب في الساعات الأربع والعشرين على توقيعه، من أجل إنتخاب رئيس للجمهورية هو قائد الجيش آنذاك العماد ميشال سليمان.

– تشكيل حكومة وحدة وطنية تتألف من 30 وزيراً تضم 16 وزيراً للأكثرية و11 للمعارضة وثلاثة يسميهم رئيس الجمهورية.

– تتعهد الأطراف المشاركة في الإتفاق بعدم شلّ العمل الحكومي أو الإستقالة، أي التخلّي عن إستراتيجية التعطيل التي مارستها قوى المعارضة من خلال إنسحاب الوزراء الشيعة الستة من الحكومة.

– الإمتناع عن الإحتكام إلى السلاح لتحقيق أهداف أو غايات سياسية.

– إعتماد قانون الإنتخاب لعام 1960 والذي لم يكن قيد التطبيق من أجل إجراء الإنتخابات عام 2009، مع بعض التعديلات المتعلقة خاصةً بالدوائر الإنتخابية في بيروت التي تتمثل بـ 19 نائباً من أصل 128 نائباً في البرلمان.

– يتولى رئيس الجمهورية قيادة الحوار الوطني برعايته من أجل بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية.

– وضع كافة القوى الأمنية والعسكرية بين أيدي الدولة كاملة.

– إمتناع المسؤولين اللبنانيين كافةً عن إستخدام لغة التصعيد والإحتقان السياسي.

2. الطابع المتوازن لإتفاق الدوحة: يضمن الإتفاق تشكيل حكومة "وحدة وطنية" تتألف من 30 وزيراً. وذكرت جميع التحليلات الصحافية خطأً أن المعارضة تتمتع فيها بحق النقض أو "الفيتو". ولكن هل قاعدة "الفيتو" هي فعلاً دون قواعد أو معايير؟ ويضمن الإتفاق تالياً رضا قوى المعارضة بحصولها على 11 وزيراً من 30، أي على ثلث عدد المقاعد زائد واحد. إعتُبر حصول المعارضة على هذا المطلب بأنه "تنازل من الحكومة"، رغم أن التنازل في نظام يقوم أساساً على التسوية التفاوضية هو لمصلحة التضامن بين الأطراف والمصلحة العامة بصورة خاصة، وليس حتماً تعبيراً عن غالب ومغلوب. وقضى الإتفاق بمنح قوى الأكثرية 16 وزيراً، والثلاثة الباقون هم حصة رئيس الجمهورية.

نالت الأكثرية في الإتفاق تعهد الأطراف المشاركة في إتفاق الدوحة بعدم شل العمل الحكومي أو الإستقالة، أي التخلّي عن إستراتيجية التعطيل التي مارستها قوى المعارضة من خلال إنسحاب الوزراء الشيعة الستة من الحكومة منذ سنة ونصف.

يعيد الإتفاق تأهيل القانون الإنتخابي لعام 1960، مع تعديلات تتعلق بدوائر بيروت الثلاث لإجراء الإنتخابات كي تُجرى الإنتخابات على أساسه عام 2009. وكانت هذه النقطة موضع نزاع إلى ان تمّ حسمها. وإتفق تالياً على إحالة البنود الإصلاحية الواردة في مشروع قانون اللجنة الوطنية برئاسة الوزير السابق فؤاد بطرس على مجلس النواب لدرسها وفقاً للأصول المتبعة.

يُحظر الإتفاق خاصةً الإحتكام إلى السلاح لتحقيق أهداف أو غايات سياسية. ويُشدد على تركيز السلطة بين أيدي الدولة وحدها من خلال "وضع كافة القوى الأمنية والعسكرية بين أيدي الدولة كاملة". ولكن في الواقع بين أيدي أي دولة توضع؟

المعروف أن "حزب الله" لم يُسلّم يوماً سلاحه للدولة، ورفض مرة أخرى في الدوحة التفاوض على مصير هذا السلاح. بل تمّ الإبقاء على منطق "الدولة داخل الدولة"، مما قد يُعرقل في المستقبل تنفيذ كامل بنود إتفاق الدوحة. وينص الإتفاق في إثنين من بنوده على تسهيل نشر سلطة الدولة على مختلف المناطق اللبنانية. لكن من الناحية الواقعية، تبقى هذه المسألة مرتبطة بإرادة الفئات التي تملك السلاح، ومنها داخلية تتمثل في "حزب الله" وأخرى تتمثل بالوجود الفلسطيني المسلّح في المخيمات.

النقطة الأخيرة التي تُميز اتفاق الدوحة، هو تأكيد إلتزام المسؤولين اللبنانيين كافةً بالإمتناع عن إستخدام لغة التصعيد والإحتقان السياسي. ويشمل ذلك بالطبع وقف التحريض السياسي أو المذهبي على الفور.

ويُلاحظ الطابع المتوازن لتسوية الدوحة: تركيبة الحكومة وصيغة قانون الإنتخاب جرى حسمهما لصالح القوى المعارضة، مما يعكس ميزان القوى الجديد على أثر المواجهات التي حصلت في بيروت ما بين 7 و12 أيار 2008. وفي المقابل، أمكن للأكثرية أن تنتزع من الأقلية ثلاث أوراق هي إنتخاب رئيس الجمهورية والإمتناع عن الإستقالة من الحكومة أو عرقلة أعمالها وحظر الإحتكام إلى السلاح لغايات وأهداف سياسية. علماً أن السلاح هو مسألة خلافية بين الطرفين.

لم تتمخض التسوية عن رابح أو خاسر، بل خرج الفريقان منتصرين وعادت الأوضاع الداخلية في لبنان إلى نقطة أكثر قابلية للسيطرة مما كان سائداً خلال مرحلة الإضطراب الأمني، وبخاصةً لممارسة وسائل سياسية أكثر من الإنزلاق إلى صراع مسلّح، برعاية رئيس الجمهورية، الأمر الذي يعيد إطلاق العمل بالبنود الدستورية التي عطلتها الأزمة.

بموجب الدستور، يرمز رئيس الجمهورية إلى وحدة الدولة، وله مهمة أساسية في حماية الدستور، والإستقلال والسيادة الوطنية. تنص المادة 49 من الدستور بأن:

"رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. يرأس المجلس الأعلى للدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء".

وظيفة رئيس الجمهورية الجديدة بعد التعديلات التي أُدخلت على المادة 49 من الدستور باعتباره الحامي الأول لمبدأ الشرعية القانونية. انها وظيفة عظمى، غير فخرية، تتخطى في آن: دوره كحَكَم للجميع، والصلاحيات الصغيرة لأنها الأساس الشرعي للصلاحيات وممارستها. مع المادة 49 الجديدة، فإن الرئيس الجديد لا ينتزع صلاحيات ولا يسمح بانتزاعها من أحد، بل هو الضامن والحامي لممارستها. وهي وظيفة خصَّ بها الدستور رئيس الجمهورية واستثنى سائر السلطات الحكومية من تأدية القسم الدستوري.

8
ما هي النتائج المباشرة للإتفاق؟ وماذا كان يمكن أن يحصل لو إستمر التصعيد الشارعي؟

أولاً: إنتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية. هذا القرار تمّ الإتفاق عليه منذ زمن. لكن المعارضة كانت تعطي تفسيراً للنصاب يجعل منه نصاباً موصوفاً بأكثرية الثلثين وتستفيد من هذا التفسير بالإمتناع عن إكمال النصاب الذي تفرضه لجلسة الإنتخاب، مما يؤدي إلى تعطيلها. وهذا التعطيل لم يكن سببه رفض المعارضة للمرشح الرئاسي العماد ميشال سليمان، بل تأكيداً لعدم موافقتها على توزيع المراكز الوزارية في الحكومة وسعياً منها للحصول على الثلث في الحكومة.

جرى تأجيل جلسة إنتخاب رئيس جديد للجمهورية 19 مرّة منذ أيلول 2007، مما فاقم من حجم الأزمة التي تفجرت عام 2006 مع إستقالة ستة وزراء شيعة من حكومة الرئيس فؤاد السنيورة.

ثانياً: لم تفضِ استراتيجية التعطيل إلى شلل وتفريغ دائم، وتكونت من خلال الوقائع المتراكمة مجموعة حقائق أهمها: ظهور حرص واضح على الوحدة هي تعبير عن الإرادة في

العيش المشترك برغم وجود محاولات خارجية مضادة من أجل تفكيكها، واستمرار دور بعض القيادات مقبولاً في حدّه الأدنى من الجميع رغم كل الخلافات القانونية، وعلى الشرعية عامة. يضاف إلى هاتين المسلمتين أن أيًا من المسؤولين أو الأطراف المتنازعة لم يكن بمقدوره الانفصال أو الانعزال الكلي عن الآخرين بالرغم من المفارقات بينهم. لذلك فرضت العودة إلى التعاون نفسها على جميع الخيارات الأخرى. ولم تستطع أحداث أيار 2008 أن تتجاوز خطوطًا حمرًا بل ثبّتتها. ولم يحمل سياق الأحداث على نقض الثوابت اللبنانية، بل فقط إلى جمود في التفسير بحيث أظهر لبنان مرّة جديدة، أنه بلد الطوائف، ولازمتها المؤسسات السياسية والمغالاة في تفسير قواعد التوافقية، وأن حكم لبنان يتخطى المبدأ الأكثري الصرف.

ثالثاً: ثلاث خيارات كانت تفرض نفسها في حال إستمرار الخلاف والتصعيد الشارعي وهي: تواصل الأزمة الراهنة، إستمرار العنف، أو الوصول إلى تسوية مقبولة من كافة الأطراف. وبعد أشهر من المراوحة والتخبط في الأزمة، والتي إستتبعها إنزلاق نحو العنف ذات الطابع المذهبي لعدة أيام لم تتجاوز الأسبوع. إختار لبنان أخيراً التسوية. وفي سبيل تأمين التوازن وضمان إنتخاب الرئيس ميشال سليمان، أُعطيت الأقلية ثلث المقاعد الوزارية زائداً واحد.

وللأسف سبق الوصول إلى التسوية وإتفاق الدوحة، إختبار قوة سعى من خلاله كل طرف إلى إقامة توازن قوى لمصلحته وفي سبيل الدخول في المفاوضات. وإذا كان كل فريق إمتنع خلال ايام العنف عن تجاوز بعض الخطوط الحمر، إلا أن شبح الحرب الداخلية كان مخيماً بقوة فوق رؤوس اللبنانيين.

9
جهل مفهوم الفيتو المتبادل

جميع التحليلات الصحافية ومجمل ما صدر في الإعلام حول تفسير حق الفيتو في النظام اللبناني، تبيّن أنه ينطوي على فهم خاطئ لقاعدة الأكثرية الموصوفة. جرى تفسير هذا الحق بأن الأقلية، وعمادها "حزب الله"، وافقت على وضع حد لمقاطعتها جلسة إنتخاب رئيس الجمهورية، مقابل حصولها على حكومة وحدة وطنية.

وتأكيداً لهذا الفهم الخاطئ، جرى تفسير الثلث في إحدى وسائل الإعلام بالآتي: "إذا حاولت الحكومة محاكمة قتلة الرئيس رفيق الحريري، سيضع "حزب الله" فيتو. وإذا عاودت الحديث عن نزع السلاح من ميليشياته أو ميليشيات صديقة، يمارس الحزب حق النقض. وإذا حاولت البحث في نزع شبكة إتصالات الحزب، إستعمل هذا الأخير الفيتو...". وذُكر أيضاً أن هذا "الفيتو يمنح الحزب حصانة تامة تجاه أي محاسبة محتملة".

لا شك أن إتفاق الطائف والتعديلات التي أُدخلت بموجبه على الدستور اللبناني، تتضمن قاعدة الفيتو لكن التفسير الحصري لها يكمن في مضمون المادة 65 من الدستور حصراً. وإتفاق الدوحة لا يرقى إلى مستوى قوة النص الملزم الوارد في الدستور، ولا ينطوي هذا الإتفاق تالياً على أي تعديل لبنود الدستور.

1. هل من رابح أو خاسر في هذا الإتفاق؟ رحبّت كل من إيران وسوريا والمملكة العربية السعودية ومصر والولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وأمين عام الأمم المتحدة وغيرها من دول العالم بإتفاق الدوحة الذي حظي بموجة تأييد دولي جامع. وحيّا الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي جهود أمير قطر وذكّر بأن فرنسا وظفت الكثير من الجهود من أجل البحث عن حلٍ للأزمة اللبنانية. وقام لهذه الغاية رئيس الديبلوماسية الفرنسية وزير الخارجية برنارد كوشنير بسبع زيارات إلى لبنان في غضون ستة أشهر قبيل وبعد حصول الشغور الرئاسي.

ونجحت جهود الوساطة التي قادتها دولة قطر بالتعاون مع جامعة الدول العربية في إيجاد مخرج من الأزمة، وإعادة التوازن الداخلي على قاعدة لا غالب ولا مغلوب[19]. ولكن هل كل الأطراف خرجت فعلاً راضية عن الإتفاق؟

هذا السؤال يمكن الردّ عليه بالإيجاب إذا إعتبرنا أن لبنان لامس الحرب الداخلية في أيار 2008. حظيت التسوية التي تمّ الإتفاق عليها بموافقة كل الأطراف اللبنانية، وسمحت بإحتواء الأزمة والتصعيد، وخاصةً في وضع حدٍ لشهور من الشغور في رئاسة الجمهورية، وتعطيل إجتماعات مجلس النواب وإعاقة عمل الحكومة، ومؤسسات أخرى بينها شل عمل

[19] . R. Maghari, ‘‘Accord trouvé à Doha pour régler les conflits interlibanais », *Actualité Politique,* 21 mai 2008.

المجلس الدستوري. سبق ذلك تراجع الحكومة عن قراريها بإقالة رئيس جهاز أمن المطار وقطع شبكة إتصالات "حزب الله"[20].

2. ما هي المسائل التي ما تزال عالقة؟ لا يعالج إتفاق الدوحة سلاح "حزب الله" الذي يحتفظ بترسانة تحت عنوان مقاومة إسرائيل التي إنسحبت عام 2000 من جنوب لبنان وأبقت على إحتلالها لمزارع شبعا وتلال كفرشوبا، مما مكّن الحزب من الإبقاء على سلاحه. ثم إستعمله في حرب تموز 2006 في مواجهة إسرائيل. مع التشديد بأن الحزب أكد مراراً أن هذا السلاح لن يُستعمل في الداخل ضد لبنانيين... إلى أن جاء 7 أيار 2008 عندما حصلت مواجهات داخلية. ويبقى "حزب الله" اليوم الحزب الوحيد الذي يملك ترسانة أسلحة في لبنان. ويؤمل أن يُقفل إتفاق الدوحة لبنان الساحة الجاهزة لخدمة نزاعات وحروب من أجل الآخرين.

3. البعد الحقوقي للإتفاق: لا يمكن القول أن إتفاق الدوحة يؤسس لنظام حكم فريد من نوعه في العالم، أو غريب عن التفكير العقلاني. يتضمن إتفاق الدوحة نقاطاً واضحة وأخرى هي مكامن نقص تُختصر بالآتي:

1. إنه إتفاق مكتوب بالمعنى الحقوقي، وفي متناول الجميع. وبقدر ما هو وضعي كنص، فإن إتفاق الدوحة، وعلى غرار إتفاق الطائف الذي سبقه، لم يُقرأ ولم يُفهم بعد من قبل علماء السياسة والدستور والإختصاصيين الحقوقيين الذين لم يسعوا إلى توضيح مضامينه تعزيزاً لشرعية الإتفاق في الإدراك اللبناني العام. وعلى الأقل لفهم خطوات متابعة تنفيذ الإتفاق في المرحلة التي تلت توقيعه مباشرة وما بعدها في الزمن الراهن.

ان اتفاق الدوحة مثل إتفاق الطائف، هما خلافاً لميثاق 1943 الذي يعتبره البعض بأنه "غير موجود" أو ان عقده تمّ "بين شخصين". لكن ميثاق 1989 وميثاق 2008 ليسا أقل عرضة للإختلاف حول تفسير طبيعتهما.

---

[20]. الصحف اللبنانية، 2008/5/15.

2. ان البحوث التاريخية لم تُضِء بعد على النص الحقوقي للإتفاق لتلافي ثغرات مستقبلية في الممارسة قد يكون الإتفاق أغفلها. مع الإشارة هنا إلى أن الإيديولوجيا السائدة في لبنان هي أكثر إرتباطاً بالحق المكتوب وبدرجة أقل بالعرف رغم أولوية هذا الأخير في إطار النظام السياسي اللبناني.

3. ان الحرية الإطلاقية الممنوحة للأحزاب والقوى السياسية وللصحافة في مناقشة إتفاق الدوحة وأُسس النظام السياسي، دون بوصلة حقوقية دستورية ميثاقية، يمكن أن تقود على المدى البعيد إلى إفقاد مرتكزات الإتفاق شرعيتها.

4. عدم إيلاء ثقافة المواثيق الإهتمام اللازم في المجتمع اللبناني. والحاجة إلى ثقافة ميثاقية تكون مرتكزاً للحياة السياسية، خاصةً من خلال برامج التعليم والتربية المدنية والتاريخ من أجل تعزيز شرعية النظام وإستقراره.

5. ان توضيح إتفاق الدوحة ليست له أهداف سوى خلق مساحة تفكير سياسي حقوقي وتوجيه النقاش نحو طرق تحليل أكثر عملانية.

4. مرجعية إتفاق الدوحة: ينص إتفاق الدوحة على ثلاث مرجعيات هي الآتية:

1. العيش المشترك (الميثاق الوطني) والسلم الأهلي.
2. الدستور.
3. إتفاق الطائف.

يقتضي التمييز بين إتفاق الدوحة الذي يُمثل تنظيمات أو ترتيبات محددة وظرفية وبين الميثاق الوطني الذي يُترجم ثوابت تاريخية للنظام السياسي اللبناني. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الثابت الوحيد هو الميثاق الوطني، لكن طرق تنظيم هذا الميثاق تختلف ما بين 1943 و1989 و2008[21].

---

[21]. طوني عطاالله، **التضامن الوزاري: دراسة حالة في النزاع والتسوية في الانظمة الائتلافية** (حالة الحكومة الرابعة والسبعين 1984–1988)، بيروت، المكتبة الشرقية، 1997، 224 ص.

– عصام نعمه اسماعيل، **اتفاق الدوحة** (اقرار الاتفاق، قيمته القانونية، صلته بالمواثيق السابقة)، بيروت، رشاد برس، 2009، 128 ص.

10
الاستنتاجات البارزة حول إتفاق الدوحة

1. معالجة سلمية: كرس إتفاق الدوحة عهداً جديداً من المصالحة والتفاهم في لبنان. وأعاد الإعتبار إلى لبنان وطن الرسالة لا "ساحة" لحروب أهلية أو داخلية مع إمتدادات خارجية.

ووضع حداً للمظاهر المسلّحة وعودة الحياة الطبيعية إلى بيروت وسائر المناطق التي شهدت إستباحة مسلّحة.

هذا الإتفاق هو إنجاز وطني وعربي في آن: لبناني–لبناني تم التوصل إليه برعاية دولة عربية شقيقة هي قطر وبمساعدة أمين عام الجامعة العربية، ذلك أن الأمور في لبنان وصلت إلى حافة "حرب داخلية" جديدة. جاء الإتفاق ليقطع عليها الطريق مما شكّل تحولاً إيجابياً في مسار الأحداث اللبنانية.

يحتاج هذا الإتفاق تالياً إلى تعزيز مناخات التفاهمات الإقليمية والدولية أو الوقاية وتحصين الداخل من صراعات الخارج كي لا تتجمد مضامين هذا الإتفاق.

ثمة إيجابيات واضحة من الإتفاق، تتمّثل في وقف إنزلاق بلاد الأرز إلى هوة الحرب الاهلية مجدداً. وهو خطر كان شبه مؤكد بعد أن تقاطع الإحتقان المذهبي – الطائفي الداخلي اللبناني مع إحتقان آخر إقليمي – دولي بالغ الحدة، خاصة ما بين السعودية وإيران.

2. دعم وتحصين: ما كُتب ونشر حول إيجابيات إتفاق الدوحة يفوق ما نشر حول مساوئه. يحتاج هذا الإتفاق إلى دعم وتحصين في إطار تنمية الإهتمام بثقافة المواثيق ودعمها، ويُشكل إتفاق الطائف (1989) مرجعية إستند إليه إتفاق الدوحة ولا تعارض معه.

الحاجة إلى رصد وتوثيق كل أو أبرز الكتابات حول إتفاق الدوحة والتأييد الواسع الذي قارب الإجماع لدى مختلف الفئات والتيارات والأحزاب السياسية في لبنان، والحكومات في الخارج. لكن إتفاق الدوحة رغم موجة التأييد لم يُقرأ ولم يُفهم بعد.

من هنا الحاجة إلى تعميق الإدراك العام بأهمية هذا الإتفاق بعيداً عن حسابات الربح والخسارة لهذا الطرف أو ذاك، إذ يُعد الإتفاق مكسباً لجميع اللبنانيين من منطلقات المصلحة العامة. يقول الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي: "إتفاق الدوحة إنتصار للحوار والطرفان رابحان"[22].

يحتاج الإتفاق إلى إنتاج وجمع دراسات وأبحاث داعمة له خاصةً وأن سياق الأحداث وتطوراتها منذ إعلان الإتفاق طغت على الإتفاق نفسه.

3. تسيير المؤسسات: عانى لبنان قبل إتفاق الدوحة من فرز وإستقطاب سياسي حاد، بسبب إنشطاره نصفين بين محورين متواجهين. تعرّض عمل الحكومة للعرقلة بسبب إنسحاب الوزراء الشيعة منها، وتوقف برلمانه عن العمل، ومنع إنتخاب رئيس فيه لمدة ستة أشهر، ثم جاء الإنفجار الأمني في 7 أيار 2008 ليهدد بقلب التوازن الداخلي ومحاولات عبثية لتحقيق غلبة سياسية– عسكرية واضحة بدعم من الخارج.

4. قواعد حقوقية ناظمة: أبرز إتفاق الدوحة قاعدة حقوقية مرتكزة على مبدأ إستمرارية عمل مجلس الوزراء بنصه على تعهدات بعدم عرقلة أو إعاقة عمل الحكومة أو شل قراراتها.

وفي السياق نفسه، شكّل إتفاق الدوحة مدخلاً لإعادة تكوين السلطة وإعادة عمل المؤسسات لاسيما مع إعادة إنتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد تفريغ دام نحو ستة أشهر، وإعادة تشكيل حكومة جديدة سُميت "حكومة وحدة وطنية"، وإقرار قانون إنتخاب جديد يعتمد على القضاء دائرة إنتخابية وصولاً إلى إجراء الإنتخابات النيابية في ربيع 2009 مع نهاية ولاية المجلس النيابي الحالي. علماً بأن إتفاق الدوحة لا يتعارض مع تطوير الإدارة والتقنيات الإنتخابية من أجل عدالة التمثيل النيابي وصحته، بما فيها إشراك المغتربين اللبنانيين في الخارج إنتخاباً وتمثيلاً وتنقية مرسوم المجنسين من الشوائب.

---

[22] . **النهار**، 2008/6/7، ص 1.

في المحصلة يطرح إتفاق الدوحة سؤالاً محورياً حول دور المؤسسات الدستورية ودور القواعد الحقوقية في إنتظام الحياة السياسية ودور دولة الحق وعدم سقوطها عند إمتحان النزاع بحيث تبقى في حاجة إلى مرجعية خارجية دائمة على رغم الفارق الكبير بين مرجعية الدوحة المسهلة بإعتبارها على مسافة واحدة من جميع الأفرقاء اللبنانيين، وبين مرجعية الوصاية السابقة ما بين 1976–2005. وهذا السؤال يكمن الجواب عنه في فلسفة الدستور والمواثيق في تاريخ لبنان ودور المجلس الدستوري والمؤسسات الدستورية ومرجعية الدستور ووثيقة الوفاق الوطني.

5. العودة الى الثوابت: من الأسئلة التي يطرحها إتفاق الدوحة: هل يجري تطبيق المادة 65 من الدستور والتي تنحصر فيها فقط كل روحية النظام الائتلافي في لبنان؟ إذا تمّ تطبيق بنود في ميثاق 1989 بينها وضع نظام داخلي لمجلس الوزراء، وضمان استقلالية القضاء،... خاصة العودة إلى إستعمال الدستور كمرجع، يزول الكثير من الإلتباس والخلط في المفاهيم. من جهة أخرى، هل ألغى إتفاق الدوحة ديمقراطية إنتخاب رئيس الجمهورية في لبنان؟ وهل الحوار الوطني هو محصور في القيادات التي إلتقت في الدوحة أم هو حوار القواعد الشعبية ومتانة النسيج الإجتماعي وشبكة العلاقات بين اللبنانيين؟

6. خطر اللجوء الى السلاح داخليًا: من المواضيع التي يبرزها إتفاق الدوحة مسألة إحتواء السلاح غير الشرعي والأستراتيجية الدفاعية الوطنية كي لا يسقط هذا السلاح مجدداً في الداخل اللبناني، وكي لا يظل سيفاً فوق رؤوس معارضيه بعد سقوط منطق تعايش الدولة ونقيضها على أرضٍ واحدة وإنطلاقاً من المبدأ المعمول به في جميع دول العالم حيث الدولة تحتكر القوة المنظمة.

7. **تسوية عربية بدعم دولة قطر:** في أبعاده الخارجية، إتفاق الدوحة هو تسوية لبنانية بمساعدة دولة قطر الشقيقة في الحالة الراهنة للجامعة العربية وهو يُمثل إختباراً لصحة المعادلة القائلة بعدم قدرة المنطقة على تحمّل إنفجار مذهبي في لبنان كونه يعني خطر إمتداده إلى دول

أخرى في المنطقة. نجحت دولة قطر الصغيرة حيث عجزت دول كبيرة في الشرق الأوسط وخارجه، فولد في عاصمتها **الدوحة الإتفاق** اللبناني–اللبناني وتنفّس اللبنانيون والعرب الصعداء.

8. بداية نهوض: ليس اتفاق الدوحة مجرّد حل لنزاع وأزمة دامت 18 شهراً بل – يقتضي ان يكون – بداية لنهوض الدولة اللبنانية بمؤسساتها الدستورية. "**هذا هو الاسلوب الأمثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية**". ان البحوث حول دينامية التغيير في الأنظمة القائمة على المشاركة في الحكم بحاجة إلى دراسة حالات وجهود تنظيرية لإغناء هذه الأنظمة وقبل اتخاذ أي موقف مسبق مؤيد لهذه الدينامية أو لتلك. ونسأل تحديداً: ما هي أدوات التغيير؟ هل عن طريق الغلبة؟ أم الإكراه؟ من خارج النظام والقانون أم من خلال ما رسمه الدستور؟ فضلاً عن ذلك، يقتضي العدول عن الحديث عن واقع الطوائف وكأننا امام عيب وراثي: المسؤولية تتحملها الطبقة السياسية.

يحتاج لبنان إلى صداقات لا إلى تحالفات أو محاور، وإلى العيش معاً إلى جانب دول العالم لا إلى التساكن مع أيٍ منها في محور أو حلف أو جبهة. الميثاق الوحيد للبنان هو ميثاقه الداخلي الذي يوحد كلمة أبنائه وموقفهم وقرارهم، وليست الحاجة إلى أحلاف أو محاور خارجية.

جدول زمني بأبرز أحداث أيار– تموز 2008 في لبنان

أيار

7. الإتحاد العمالي يعلن وقف التظاهر وتحركاته الشارعية للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور.
المعارضة تنفذ إعتصاماً مفتوحاً. بيروت تحت النار والحصار.
عناصر ميليشياوية مسلحة تقطع الطرق في معظم المناطق اللبنانية مستخدمةً الإطارات المشتعلة وأكوام من الحجارة والأتربة.
قطع الطريق المؤدية إلى مطار بيروت الدولي.
"حزب الله" يقطع طريق المطار ويدخل في حرب شوارع في العاصمة.
والمفتي قباني يدعوه إلى سحب مسلّحيه تمسكاً بوحدة المسلمين.

8. إستعادة فصول من الرعب المذهبي والميليشياوي في بيروت. قوى ميليشياوية تهاجم مراكز "تيار المستقبل" ووسائل إعلامه في بيروت وفردان ورأس النبع. ومسلّحون يحتلون تلفزيون "المستقبل" ويقطعون البث ويجبرون الموظفين على مغادرة عملهم. مهاجمة مركز صحيفة "المستقبل" وإجبارها على عدم الصدور، وإحراق مبنى الأرشيف التابع لها.

9. السعودية ومصر تدعوان لإجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب لبحث الوضع في لبنان.
إتصالات مع طهران ودمشق لتطويق التداعيات.
تدمير منهجي لمؤسسات الحريري في بيروت والمسلّحون في الشوارع بعد توقف الإشتباكات.

10. الإشتباكات تمتد من بيروت إلى البقاع والشمال.
معارك عنيفة في الجبل. وجنبلاط يتفق مع إرسلان على التسيق مع نصرالله والجيش لمعالجة السلاح والإنتشار.
لجنة وزارية عربية برئاسة قطر إلى بيروت خلال ساعات لجمع قادة الموالاة والمعارضة.

13. التأجيل الـ 19 للجلسة الإنتخابية الرئاسية في لبنان.

جنبلاط يُشدد على صمود بيروت والجبل.

إنحسار العاصفة عشية وصول اللجنة العربية إلى بيروت. والجيش يُنذر بالقوة إعتباراً من اليوم لمنع المظاهر المسلّحة.

دمشق حمّلت حكومة السنيورة مسؤولية التصعيد والمواجهات. وإسرائيل تستبعد أي تدخل لها في لبنان.

الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية تُلقي تبعة العنف على "حزب الله". موسكو تُندد بـ"الإنقلاب".

روما ترفض "الدولة ضمن الدولة" والرياض تُحذر.

15. اللجنة العربية تُعاين مظاهر سيطرة "حزب الله" وتلتقي اليوم نصرالله.

الحكومة تتراجع عن القرارين تمهيداً لفك العصيان.

والدوحة تستضيف الحوار بعد الإتفاق على جدول الأعمال.

16. القادة اللبنانيون سافروا على متن طائرات قطرية.

أمير قطر يفتتح مؤتمر الحوار اللبناني في الدوحة لإنهاء الأزمة بين الموالاة والمعارضة.

17. زعماء لبنان يواصلون أعمال حوارهم الوطني في قطر.

18. دولة قطر واللجنة الوزارية العربية تكثفان جهودهما للحيلولة دون فشل مؤتمر الحوار اللبناني.

19. صيغة لحكومة 16–11–3 وإنتخاب فوري لرئيس الجمهورية.

21. قطر: مبروك الإتفاق للبنان.

مجلس النواب ينتخب الأحد 25 أيار العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية.
إقرار تقسيمات دوائر بيروت الإنتخابية: 10 للمزرعة، 5 للأشرفية، 4 للباشورة.

22. فور إعلان الرئيس نبيه بري بإسم المعارضة رفع الإعتصام المستمر منذ 18 شهراً من الوسط التجاري:
بيروت تتحرر من الإعتصام والبورصة تقفز ورياح الإنفراج تعد بموسم إصطياف مزدهر.
إتفاق الدوحة يُكرّس توازن المكاسب والتنازلات.
العماد ميشال سليمان الرئيس الـ 12 الأحد 25 أيار بأوسع إجماع سياسي.

23. صفير يعتبر إتفاق الدوحة "خيراً من الفوضى".
جلسة الأحد الإنتخابية تتحول مهرجاناً عربياً ودولياً.
وسط بيروت يستعيد حيويته والاستعدادات مستمرة لانتخاب رئيس للجمهورية الاحد.

26. أمير قطر أمام مجلس النواب اللبناني: "الغالب لبنان والمغلوب الفتنة".
118 صوتاً و9 مخالفين الرئيس سليمان بقوة الوفاق وأوسع دعم خارجي.
التوازن برنامج العهد الجديد.

28. الأكثرية تُرشح السنيورة لرئاسة حكومة "وفاق الدوحة".

تموز

11. تشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان تضم 30 وزيراً:
16 للموالاة، 11 للمعارضة، و3 لرئيس الجمهورية.

4

هدنة بمثابة مصالحة*

عبد الوهاب بدرخان**

كانت الازمة اللبنانية (2006–2008)، الاخيرة في السلسلة، والاولى بخطورتها الفائقة منذ توقيع اتفاق الطائف (1989) الذي انهى الحرب الاهلية (بدءًا من 1975)، بدأت عمليًا لحظة اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري (14 شباط/فبراير 2005) وتعقدت مع انسحاب الجيش السوري والتقدم نحو انشاء المحكمة ذات الطابع الدولي لمحاكمة قتلة الحريري ورفاقه.

1
تفاقم الأزمة واتصالات اقليمية ودولية

تفاقمت الأزمة خلال حرب صيف 2006 وبالاخص غداة صدور القرار 1701 عن مجلس الامن الدولي الذي تضمن موعدًا محددًا لوقف اطلاق النار. تحولت عندئذ الازمة الى ازمة حكم وازمة مؤسسات وازمة ثقة بين الاطراف السياسية، تخللها صراع مذهبي سني – شيعي مع اشتداد الضغط في الشارع لاسقاط حكومة فؤاد السنيورة، وبالطبع برز تهديد واضح بإمكان تجدد الحرب الاهلية بشكل او بآخر. وعلى رغم ان الازمة لم تفقد طابعها السياسي الا ان احداث 7 ايار / مايو 2008 حسمتها "عسكريًا" عندما اجتاح مقاتلو "حزب الله" العاصمة بيروت برفقة عناصر من حركة "امل" والحزب القومي السوري الاجتماعي وحزب البعث وتنظيمات سياسية اخرى...

---

* صحافي، مشارك في اجتماعات الدوحة.

** النص هو موجز مداخلة شفوية ونقلاً عن آلة تسجيل خلال الندوة التي عقدت في فندق ميريديان – كومودور، في 2008/12/20، والعناوين الفرعية الداخلية وضعتها هيئة التحرير.

على هذه الخلفية الخطيرة والمعقدة بدا "اتفاق الدوحة" (21 ايار /مايو 2008) انجازًا مهمًا كان لا بد منه، اولاً لتجاوز احداث السابع من ايار، وخصوصًا لتجاوز الجمود الذي انعكس على الحكم والاقتصاد كما على حياة المواطنين، بعد الشلل الذي اصاب نشاط الحكومة والمجلس النيابي، وبسبب تعذر انتخاب رئيس جديد للجمهورية، كذلك بعدما بدت الازمة قابلة للتمديد الى حين انتهاء ولاية المجلس النيابي (ربيع 2009) ليدخل البلد في حال فوضى لا افق لها.

انبثقت فكرة عقد "مؤتمر الحوار" في العاصمة القطرية من حال العجز التي فرضها الخلاف بين السعودية ومصر من جهة وسوريا من جهة اخرى. لم تكن سوريا قادرة على القيام بوساطة بين الاطراف اللبنانية، كونها طرفًا في الازمة، ولم تكن السعودية او مصر قادرة على مثل هذا الدور لان سوريا وحلفاءها اللبنانيين يرفضون وساطتهما. اما الوساطة الفرنسية فاستخدمت فقط كوسيلة لاحياء العلاقة بين باريس ودمشق، ولم تكن مؤهلة لبلورة حل تحديدًا لانه لم تكن قد بُنيت ثقة كافية بين فرنسا وسوريا. وبعد احداث السابع من ايار 2008 تولد وضع كان يجب التعامل معه بسرعة وفاعلية، لذلك استعيض عن الصيغ التقليدية المعروفة للوساطات العربية بصيغة جديدة تضم عمليًا كل دول الجامعة العربية (ممثلة بثماني دول منها) مع الاستجابة لاستعداد دولة قطر لاستضافة الحوار والقيام بالوساطة تحت سلطة الجامعة العربية.

وقبل ان تتقدم قطر بمبادرتها كانت قيادتها اجرت اتصالات واسعة، اقليمية (سوريا وايران من جهة، السعودية ومصر من جهة اخرى) ودولية (الولايات المتحدة وفرنسا)، لتحصل على ضمانات اولية بأن مسعاها لن يتعرض لمساع جانبية التفافية، بل طلبت دعم جهدها خصوصًا انها كانت المرة الاولى التي تتولى فيها مهمة بهذه الدقة والحساسية. ولعل ما ساعد الدوحة في مبادرتها هذه انها كانت قبل شهور (ايلول/ سبتمبر 2007) قد انهت خصومة طالت بضعة اعوام مع السعودية، وتتمتع بعلاقة طبيعية مع مصر وايران وعلاقة خاصة مع سوريا وفرنسا والولايات المتحدة، ويمكن اضافة اتصالاتها المستمرة مع اسرائيل اذا كان لهذه الاخيرة ان تلعب دورًا سلبيًا بعرقلة حل الازمة اللبنانية.

مع ذلك فإن الضمانات الاولية والمبدئية، برغم اهميتها، لم تكن لتعني ان الاتفاق بات في متناول المعنيين في الدوحة. وفي أي حال كان معروفًا ان الحوار لن ينطلق من فراغ او من نقطة الصفر، اذ ان الجولات الحكومية التي قام بها الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى

تمكنت من انجاز خطوتين. الاولى: رصد كل الافكار المطروحة لمعالجة كل خلاف. والثانية: رصد نقاط التوافق الممكنة وحصرها. وهو ما جرى التعبير عنه في البيانات الصادرة عن الاجتماعات الطارئة التي عقدها وزراء الخارجية العرب للبحث في الوضع اللبناني. لذلك كانت لدى الوفد العربي برئاسة رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، حين وصل الى بيروت بعد يومين من انتهاء احداث ايار 2008، ورقة اولية جاهزة عرضها على مختلف الاطراف مرفقة بالدعوة الى الدوحة لاستكمال الحوار وانجاز الاتفاق.

2
بيان بيروت

شكل "بيان بيروت" نوعًا من المسودة للاتفاق، لكنه ركز خصوصًا على انهاء مظاهر التوتر. وبدا مفهومًا ان الموافقة على ذلك البيان والاستعداد للسفر الى الدوحة يعنيان الاتجاه نحو حل ينهي هذا الفصل من الازمة. وكان واضحًا ايضًا ان احداث ايار اسفرت عن نتيجتين: اولاهما، ان فريق الاكثرية الذي كان خسر "معركة القرارين" (اللذين اتخذتهما الحكومة بشأن شبكة الهاتف الخاصة التي انشأها حزب الله ويديرها، وبمسألة امن المطار) اصبح مستعدًا لتقديم التنازل الاساسي الذي رفضه سابقًا (اعطاء المعارضة الثلث في تركيبة مجلس الوزراء). والثانية، ان الطرف الرئيسي في المعارضة (حزب الله) كان راغبًا في تجاوز سريع لاحداث بيروت، ولذلك تدخل مرتين خلال مناقشات "بيان بيروت" للضغط على حليفه (التيار الوطني الحر) لتجاوز اعتراضاته على صياغة البند المتعلق بانتخاب العماد ميشال سليمان رئيسًا للجمهورية، وكذلك البند المتعلق بقانون الانتخابات. وكان "تيار" العماد ميشال عون سعى الى بند عام عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية من دون تحديد الاسم.

3
افتتاح مؤتمر الدوحة

لم يتح لشخصيات "14 آذار" و"8 آذار" ان يروا بعضهم بعضًا الا بعد وصولهم الى فندق "شيراتون" الذي اعد لاستقبالهم مع وفودهم. وامام القاعة التي خصصت لافتتاح مؤتمر الحوار صافح امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني اقطاب الفريقين مرحبًا، وامكن له ان يتعرف الى حقيقة انهم لا يريدون ان يتصافحوا او يتبادلوا أي كلام. لذا دخل الجميع الى القاعة لافتتاح اقتصر على كلمة مقتضبة للشيخ حمد حرص فيها على مخاطبة الجهات الاقليمية المعنية بالحدث قائلاً ان قطر بلد صغير يدرك حجمه، لكنه يريد ان يكون فضاء للتلاقي والتوافق، ملمحًا الى ان استضافة الحوار لا تعني التدخل فيه. كان القطريون حريصين على تأكيد وقوفهم على مسافة واحدة من الجميع، وهو ما نجحوا فيه الى حد كبير على رغم ان صداقاتهم وعلاقاتهم في الدبلوماسية اليومية كانت تصنفهم اقرب الى هذا الفريق او ذاك.

في اليوم التالي، السبت 17 ايار 2008، عقدت جلسة اولى واخيرة ضمت جميع اقطاب الحوار (في حضور الوزراء العرب الثمانية والامين العام للجامعة)، فعرض كل منهم هواجسه واولوياته. ومن هذه الجلسة امكن استخلاص تركيز فريق "14 آذار" على ضرورة ان يضمن أي اتفاق عدم اللجوء الى السلاح لحسم أي خلاف سياسي، اما فريق "8 آذار" فشدد على ضرورة تلبية مطلبه لـ "تصويب" الوضع الحكومي كي تصبح الحكومة اكثر تمثيلاً وتوازنًا. ووافق الجميع على تشكيل وفد مفاوض لكل فريق للبحث في كل بند على حدة: السلاح الشرعي وغير الشرعي، انتخاب رئيس الجمهورية، تشكيل حكومة وحدة وطنية، قانون الانتخابات، الحوار الوطني.

4
التفاوض والمخارج

كانت التوقعات الاولية قدرت امكان التوصل الى اتفاق خلال يومين، لكنه تطلب في النهاية يومين اضافيين، ومرّ الحوار بلحظات توتر جعلت المراقبين يتحسبون لاحتمالات الفشل. كان الامر يتعلق بمناورات وتفصيلات داخل غرف التفاوض الذي كان يدور في حضور الوزراء العرب، ودائمًا برئاسة قطر والجامعة العربية. بعد مرور اليومين الاولين غادر معظم الوزراء لكنهم ابقوا ممثلين عنهم. كان رؤساء الوفود يلازمون غرفهم انتظارًا لانتهاء جولات التفاوض، ثم يجتمعون في جناح احدهم لتحليل ما تم التوصل اليه، الذي لا يلبث ان يظهر في ردود الفعل التي كانت تخرج بسرعة الى الكاميرات الجاهزة للنقل الفوري المباشر.

***

مضى **اليومان الاولان** في جدل حول المقايضة بين موضوع السلاح و"الثلث" في الحكومة. لم تكن الاكثرية مستعدة للتنازل قبل الحصول على التزام واضح بشأن تحريم استخدام السلاح في الصراعات السياسية الداخلية، على ان يكون ذلك موثقًا في صلب الاتفاق وجزءًا لا يتجزأ منه. ولم تكن المعارضة مستعدة للقبول بأكثر مما اعطاه نص "بيان بيروت" الذي دعا الى حصر المهمات الامنية والعسكرية بالدولة. وحاولت المعارضة استبعاد موضوع السلاح معتبرة انه حسم قبل الوصول الى الدوحة. وفيما كانت اللجنة الوزارية تتداول في صيغة توفيقية لهذا الخلاف الذي بدا محوريًا، خرج العديد من وجوه "8 آذار" بهجمات اعلامية تتهم فريق "14 آذار" بالسعي الى افشال الحوار والتهرب من "دفع ثمن الهزيمة" التي لحقت به في احداث ايار 2008 في بيروت. وكان مسؤولون في "حزب الله" رأس الحربة لتلك الهجمات مستعيدين لغة التهديد وعدم السماح بالمس بسلاح المقاومة.

لكن اللجنة الوزارية استطاعت ايجاد مخرج، اذ اعتبرت ان مسألة تحريم استخدام السلاح بضمانٍ من الجامعة العربية هي عمليًا المكسب الوحيد الذي تتوقعه من حوار الدوحة، خصوصًا ان جرح استباحة بيروت كان لا يزال ساخنًا وعميقًا، فضلاً عن ان مبدأ تحريم استخدام السلاح غير الشرعي يحظى بتفهم وتأييد عربيين ودوليين. وما لبث حزب الله ان رضخ لهذه

الصيغة، خصوصًا انها ارتبطت بالحصول على "الثلث" الذي تحوّل الى عنوان رئيسي لانتصاره السياسي. لكن انقلابه من الهجوم الى الموافقة ارتبط ايضًا باتصال مع قيادته في بيروت، التي كانت بدورها على اتصال بطهران ودمشق، اللتين كانتا ايضًا على اتصال باللجنة العربية وعلى الاخص بالرئاسة القطرية للحوار.

***

في **اليوم الثالث** كان قانون الانتخاب محور التفاوض، وكان هناك خياران على الطاولة. الاول هو قانون 1960 الذي يعتمد القضاء دائرة انتخابية، والمشروع المتقدم الذي يعرف اختصارًا بـ "مشروع فؤاد بطرس". وكان هذا المشروع يحتاج الى تشاور قد يطول. لم يكن مرفوضًا ولا مقبولاً، لكنه لم يعرض للنقاش سابقًا سعيًا الى التوافق عليه. لذلك سرعان ما ظهر اتجاه للسير بقانون 1960، فمن جهة كانت المعارضة ابدت مرارًا موافقتها على معاودة اعتماده، ومن جهة اخرى مالت الاكثرية الى قبوله ارضاء للبطريرك نصرالله صفير الذي اعتبره صالحًا للحصول على تمثيل صحيح لجميع الطوائف ولا سيما المسيحية. وكان معلومًا ان هناك اطرافًا في المعارضة لا يناسبها هذا القانون، لكن كانت هناك اطراف اكثر في الاكثرية تتخوف منه. الا ان الظروف قادت الى اعتماده باعتبار ان التوافق على قانون الانتخاب كان من شروط أي اتفاق لحل الازمة.

خلال التفاوض على آلية تطبيق هذا القانون برزت فورًا مشكلة دوائر بيروت الثلاث، وظهرت ايضًا ضرورة التوافق على تقسيماتها الجغرافية وكيفية تمثيل كل منها. وكان واضحًا ان "حزب الله" لا يريد تعقيد الحل، خصوصًا ان الجانب الآخر لوح بأنه اذا كان هناك اصرارًا على صيغة تستهدف ضرب "تيار المستقبل" فإنه سيطالب بإعادة النظر في دوائر في الجنوب والبقاع حيث تم دمج اقضية في دائرة واحدة (بعلبك والهرمل، مرجعيون وحاصبيا...). لكن "حزب الله" ترك لممثلي التيار العوني خوض "معركة بيروت" كونه اعتبر نفسه معنيًا بالتمثيل المسيحي فيها وسعى الى تقسيم للمناطق يسهّل تأمين الفوز لمرشحيه فيها. وكانت عقدة بيروت منذ مساء اليوم الثاني للحوار، وساد جو من القلق على مصير الحوار نفسه. فالتيار العوني الذي اعتبر انه قدم تنازلاً في موافقته على العماد ميشال سليمان مرشحًا وحيدًا للرئاسة، يريد ان يكسب هذه النقطة في قانون الانتخاب.

استباقًا للتعقيدات اضطر امير قطر للتدخل شخصيًا فاجتمع الى ممثلي الطرفين لاقناعهم بأن لا يعرضوا الاتفاق للخطر، واقترح عليهم مخرجًا من خيارين: اما متابعة التفاوض وصولاً الى توافق على دوائر بيروت، واما التوافق على تأجيل هذا البند الى ما بعد انتخاب رئيس الجمهورية وبالتالي استكمال النقاش في مجلس النواب حول "مشروع فؤاد بطرس". لكن مفاوضات اليوم الثالث غاصت في صيغ عدة من دون التوصل الى حل، ما انعكس توترًا واستياء خصوصًا لدى الجانب القطري (والعربي) الذي لم يرَ في هذا الخلاف التفصيلي مبررًا كافيًا لتأخير الاتفاق. كما شاعت مشاعر الشك بأن التعنت ربما يخفي نيات بإفشال مؤتمر الحوار نفسه.

***

في **اليوم الرابع والاخير** للمؤتمر، وبعد جولة تفاوض جديدة اظهرت عدم تحرك الموقف العوني في حين ابدى ممثلو "تيار المستقبل" مرونة في التعامل مع الصيغ المطروحة، بادرت اللجنة الوزارية العربية الى خطوة حاسمة اذ عقد وزير الشؤون الخارجية القطري احمد بن عبدالله آل محمود مؤتمرًا صحافيًا عاجلاً وادلى ببيان مقتضب اعلن فيه ان اللجنة العربية قدمت الى طرفي الحوار اقتراحين لحل عقدة قانون الانتخاب ليصار الى الاتفاق على احداهما. وقال ان احد الطرفين "طلب المزيد من الوقت" لدرس الاقتراحين، وان اللجنة وافقت على امهال هذا الطرف اربعًا وعشرين ساعة. لم يكن هناك شك في ان هذا الطرف هو المعارضة، كما لم يكن هناك شك في ان اللجنة العربية وبالاخص الجانب القطري اعتبر ان البحث استُنفِد ولم يعد هناك مجال للمماطلة. وبالفعل استشعرت المعارضة ان اللجنة العربية ارادت احراجها.

5
اتصالات

في الساعات التي تلت هذا البيان اشتغلت الاتصالات بين الدوحة والعديد من العواصم، خصوصًا دمشق وطهران. وفي غضون ذلك كان امير قطر قصد السعودية لحضور القمة التشاورية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي، وقيل انه سينتهز الفرصة للتشاور مع العاهل السعودي في ما توصل اليه حوار اللبنانيين في الدوحة. لكن ما نقل عنه لاحقًا افاد بأن الموضوع لم يطرح وان القمة الخليجية ناقشت جدول اعمال يتعلق تحديدًا بشؤون خليجية.

اما الاتصالات الاخرى التي تولاها رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم فلم تخلُ من الاستغراب والعتاب، اذ ان المهلة التي حددت للمعارضة احرجت ايضًا دمشق وطهران اللتين تمنتا ان لا تصرّ اللجنة العربية على شرطها، لكن المسؤول القطري شرح الاسباب التي دفعت اللجنة الى هذه الخطوة وطلب مساعدة الايرانيين والسوريين.

ما حصل لاحقًا دلّ الى ان الاتصالات فعلت فعلها، فعندما دعيت لجنة التفاوض حول قانون الانتخاب الى اجتماع نحو السادسة مساء الثلثاء 2008/5/20، لوحظ ان وفد المعارضة ضم للمرة الاولى ممثلاً عن "حزب الله" هو النائب محمد فنيش. بادر الشيخ حمد بن جاسم الى سؤال وفد المعارضة اذا كان حسم موقفه بالنسبة الى أي من الاقتراحين قوبل باحتجاج على المهلة التي حددت فردّ بأنه لن يدخل في جدل وانما يريد ان يعرف الجواب. عندئذ تحدث فنيش معلنًا الموافقة على الاقتراح المتعلق بتقسيم دوائر بيروت. ولما سئل وفد الاكثرية اجاب انه موافق على الاقتراح. وهكذا اعتبرت اللجنة العربية ان لديها اتفاقًا، وانها بالتالي انجزت عملها. الا ان ممثل "التيار الوطني الحر" ابدى مجددًا رفضه للاقتراح واعتبرت اللجنة ان هذا الاعتراض يمكن ان يعالج اما بمشاورات داخل اطراف المعارضة، او بحوار بين اللجنة ورئيس التيار. لكن الاخير اشهر رفضًا قاطعًا، ولم يغير موقفه الا بعد جلسة طويلة مع الامير حمد بن خليفه الذي كان قد عاد من السعودية وانتقل الى مقر المؤتمر بعدما علم ان "عقدة عون" تحتاج الى تذليل.

كانت تلك المرة الثانية التي اضطر فيها امير قطر للتدخل شخصيًا، وبخصوص البند ذاته (قانون الانتخاب). وفي هذه المرة كان الامير متشجعًا بأن ثمة اتفاقًا قد انجز اخيرًا. لذلك

استمع الى الشروح التي قدمها العماد عون لوجهة نظره، ولم يتدخل في التفاصيل، الا انه استفهم عنها كونها تتعلق باسماء احياء ومناطق في بيروت كان عون يصرّ على استقطاعها لضمها الى الدائرة الاولى. وفي النهاية وضع امير قطر العماد عون امام الخيار: اما ان يكون معرقل الاتفاق واما ان يكون عراب الاتفاق، مع ما يعنيه ذلك في حال استمرار الرفض من انكشاف المسؤولية عن فشل الحوار، او العكس أي ذيوع تسهيل التوقيع على الاتفاق.

***

طوال ايام الحوار تفادى اقطاب المعارضة والاكثرية بعضهم بعضًا على رغم وجودهم جميعًا في فندق واحد، الا انهم لم يقيموا فيه متجاورين بل توزعوا على الطوابق. وبعد الجلسة التمهيدية الاولى لم يلتق الاقطاب الا في مناسبة واحدة عندما اجتمعوا مع امير قطر في جناحه الخاص. وخلال هذا الاجتماع طُلِب من الجميع عدم حمل هواتفهم الجوالة. وفيما لزم رؤساء وفود المعارضة غرفهم وكانوا يلتقون للتشاور في جناح رئيس المجلس النيابي نبيه بري، كان اقطاب الاكثرية يمضون معظم الوقت في بهو الفندق تاركين الامر لخلية عمل ادارها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة برفقة مساعديه ومندوبين عن اطراف الاكثرية كافة.

لم تحصل مصافحات بين الاقطاب وغير الاقطاب الا بعد انتهاء الجلسة الرسمية للتوقيع واعلان الاتفاق. لكنها لم تكن مصافحات مصالحة بل هدنة، لان الخلافات انتقلت الى داخل "حكومة الوحدة الوطنية" كما سميت.

5

من لبنان الى محيطه واعماقه ومنها اليه:

تجديد التواطؤ اللبناني على لبنان ميثاقي

السيد هاني فحص

لم يعد واقعيًا الحديث عن اكثرية اسلامية مقابل اكثرية مسيحية في لبنان، فقد اصبح هناك ثلاثية اكثرية بدل الثنائية التاريخية، وعليه فاللبنانيون الآن وحتى الشروع في تجديد انجاز المشروع الوطني للدولة، عبر اعادة رسم الكيان جغرافيًا وسياسيًا على صعوبة ذلك وتعقيداته التي تأتي مما قد يترتب على المسلك البراغماتي الغربي (الفرنسي–الامريكي خصوصًا) من تواطؤات تعيد التفويض الى سوريا في لبنان مع تغيير محتمل، كما تقول الانباء من اجواء فريق اوباما، يؤدي – أي التغيير المحتمل – الى تشكيل اطار امريكي سوري مشترك، ينتج عموميات التوجه العملي في لبنان مع ابقاء الشأن التنفيذي والتفاصيل الى الجانب السوري، الأمر الذي لا يجد فيه الامريكي كما لم يكن يجد خطورة، بينما يرى فريق واسع من اللبنانيين أنه الأخطر على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية في لبنان كما دلت التجربة السابقة، خاصة وأنه يمكن ان يكرس حزب الله كمواز للدولة فعليًا ولأمد طويل في حال استمرت الأطراف اللبنانية المتقابلة متناغمة مع الخارج في إعاقة أو تأجيل بناء الدولة المنشودة على أساس تسوية تاريخية أعمق من التسويات التي تتم وكأنها محطات للاستراحة ريثما ينفجر الصراع لاحقًا وبناء على موجبات دولية أو اقليمية مشوبة بشيء ما من اللبنانية.

1
الوحدة الوطنية: حالة انجاز

لأن الوحدة الوطنية في لبنان لم تكن ناجزة بل في حالة انجاز على الرغم من طول الفرصة التي توفرت من 1920 حتى 1943 اول مرة تحت ظل الانتداب وان كانت النواة وقتها قد تشكلت ومن 1943 الاستقلال الى 1975 ثم كانت النواة قد اكتسبت كثيرًا من اللحم وكثيرًا من الشحم ايضًا، اما اللحم فقد جاء من انخراط المجتمع في بناء الوطن مستفيدًا من الدولة كثيرًا لدى المسيحيين والسنة، وقليلاً لدى الشيعة بسبب الثنائية المسيحية السنية على ارجحية مسيحية، ولكن الشحم لم يلبث ان تزايد في جسم كل الأطراف، اقصد الشحم الوطني الذي ساخ عام 1975 لأسباب اجتماعية وسياسية وطنية واسباب طائفية حيث حولت الطوائف الوجود الفلسطيني في لبنان والذي كان ممنوعًا عليه التمركز خارج لبنان (سوريا والأردن) الى بؤرة لاسقاط وتضخيم مخاوفها مسيحيًا أو مطامحها في المشاركة اسلاميًا، حيث انضاف الشيعة الى السنة في هذا السياق بعد ان كان السنة قد حسنوا وضعهم منذ 1958 وتحت ظل الناصرية ولأن الشيعة كانوا جغرافيًا معنيين بالمقاومة وأقل عناية بالدولة لغيابها النسبي والمتكرر استظلوا المقاومة وعندما لاح لهم ان حمل المقاومة باهظ وقد يضيع المطالب تصدى الامام الصدر الى تأسيس حركة المحرومين وحركة امل بالسياسة والعسكر لتكون رافعة مستقبلية الى النصيب المرتجى من الدولة...

هذا في حين بقي الدروز على مكانهم أي التحرك المزدوج في اتجاه الأحزاب والطوائف الاسلامية في حالات الضعف الدرزي والعودة الى الدرزية في حالات القوة الدرزية على كل حال فإن الحركة السياسية من ضمن حالة التعدد أو الثنائية بين السنة والموارنة معضودة بهامشية الباقين تم ترسيخ الكيان الذي داخل تشكيله شيء من الاصطناع. لتعود هذه الحركة فتظهر وكأنها مشروع تصديع على اساس ان من يبنى بامكانه اكثر من غيره ان يهدم. السؤال الآن... وامام ما أنتجه الحراك السالف تحت ظل الدولة وضدها، واذ لم تبق الاكثرية منقسمة عموديًا بين مسلمين ومسيحيين، بل أفقيًا الى سنة وشيعة ومسيحيين ما أعطى الدروز فرصة ان يتحركوا متجاوزين عددهم الى دورهم... السؤال هل تصلح التحالفات الطائفية بين السنة المنقسمين جزئيًا

والمسيحيين المنقسمين كليًا والشيعة الموحدين بنحو ما واضطرارًا والدروز المتوحدين ريثما يذهب الخطر عنهم... هل تصلح هذه التحالفات لاعادة بناء الوفاق أو الوحدة الوطنية على اساس المواطنة؟

2
واقع الطوائف

في لبنان مسلمون سنة ومسلمون شيعة ومسيحيون... اكثريتهم مارونية ولكنهم مسيحيون تجمعهم مخاطر اسلامية عامة وشيعية خاصة محتملة، من دون ان تخلو صفوفهم من انقسامات طويلة تزيد من مساحة الاخطار المحتملة لما تدخله على الصف المسيحي من اسباب الضعف بسبب التجائها الى حاملي المشروعات التي تقوم ولو مداورة على ضرورة الغاء المكوّن المسيحي للبنان بتهميشه واحتوائه من خلال استغلال التعارضات القديمة والمستجدة في صفوفه.

هذا في حين ان الاقليات المسيحية (كاثوليك واورثوذكس وغيرهم) مرهونة بالحراك الماروني، شاءت ام أبت، وفي حين يبقى الدروز عرضة لتجاذبات متعارضة بين وليد جنبلاط وخياراته السابقة الصعبة وطلال ارسلان وخياراته التي جعلها السابع من ايار 2008 سهلة بما عناه للدروز جميعًا من ضرورة وحدة درزية تحميهم مترددة في الشكل والمضمون على اشكاليات تنتظر موسم الانتخابات النيابية واستكمال دورة المصالحات الداخلية.

هذا الواقع قد يشجع الأطراف الأكثرية على الاستئثار والغلبة حفظًا لوجودها ودورها المتعاظم أو طمعًا بالمزيد من المصالح المتحققة ولو عنوة كما في حالة معينة،. هذا مع عدم الاعتبار بالماضي الماروني أو المسيحي الاستئثاري الذي انعكس وبالاً على المستأثر والمستأثر عليه. والذي من شأنه الآن ان يحول أي مستأثر مهما كثر عدده وامتدت الأعماق العربية والاقليمية المساندة له الى اقلية اقليمية محاصرة ومعزولة.

تقديري انه اذا ما جرت الأمور من دون حصول تفاهم ايراني امريكي من اجل ايران بصرف النظر عن مصلحة الشيعة في البلاد العربية ومن خلالهم وعلى ظهورهم، فإن الأعماق الايرانية والعراقية لشيعة لبنان، لن تكون ضمانة لسلامتهم في محيط عربي سني يعاني حالة

تشييع تتسع تدريجيًا بسبب الانطلاقة الايرانية المستقوية بحزب الله ووهج التحرير وبالمال وضعف الآخرين وغير ذلك تقابلها حركة تسنين بطيئة ومتعثرة وأقرب الى كونها ردة فعل. وهذا المحيط العربي معني بطمأنة السنة في لبنان بما يقتضي ذلك من مرور بالشأن المسيحي (التيار العوني) لصالح قسم من المسيحيين وقسم من السنة الذين خسروا مواقعهم بسبب ضخامة المشروع والدور الحريري الذي لم يمت مع الحريري وان كان قد تراجع الى حد ما فإنه أصبح اشد صلابة داخلية بسبب التعصيب الذي نتج عن ايصال الانقسام السياسي الطائفي بين السنة والشيعة الى الواقع الاجتماعي واليومي.

هذا حصل ويحصل في ظل تردد وارتباك وانحيازات سنية معلنة كما في (قطر) وظاهرة وغير معروف باطنها كما في سورية الى غياب مغربي عام مخترق بالانحياز الجزائري الى الصف السوري الايراني وضعف مصري وتردد سعودي.

وعليه، فقد لا يكون المدى أو العمق العربي ضامنًا لسلامة السنة قياسًا على ما حدث خلال الفترة الماضية من اغتيال الحريري حتى الآن، خاصة وان هناك نمطًا من العلائق والوقائع والمصالح العربية الايرانية تجعل المسألة أشد تعقيدًا (ايران، الامارات وقطر مثلاً) ما يعني انه ليس مفيدًا أو صحيحًا ذلك التبسيط السني للمسالة والمراهنة السنية اللبنانية التامة على الحماية العربية في واقع عربي منقسم بحدة تغري الشيعة بمحاولة الاحتياط من الغلبة السنية عليهم بتأسيس أو توسيع شراكة مسيحية تقع تحت اغراء القوة الايرانية والمال الايراني الاكثر تنظيمًا والأحسن ادارة من المال العربي الفوضوي. الى ذلك فإن الواقع السني يغري ايران بتنشيط مداور للتقابل بين السنة والشيعة على المستوى الاقليمي وصولاً الى باكستان، خاصة بعد سلامة المشروع النووي الايراني المفترضة أو المتوقعة والتي لم يحدث حتى الآن ما يدل على معارضة أميركية جادة لها، وبعد فشل العرب في احتواء الصراع الفلسطيني والكلام عن مشروع يجدد مشروع ايغال آلون في حل المسألة الفلسطينية بإعادة غزة الى مصر واعادة الضفة الى الاردن الذي يشترط شكلاً ولو أوليًا لحكم ذاتي فلسطيني ولو محدود جدًا يتخذ مدخلاً لطرح كونفدرالية توظف المال والعمالة الفلسطينية في مشروعات استثمار اردنية يتقاطع فيها المال العربي والاردني والدولي ويمكن اضافة المال الايراني اليه خاصة بعدما دخل الاردن قبل سنوات ثم تعثر ثم عاد ليجري من خلال اتفاقيات اقتصادية ابرمت خلال اشهر مضت في خريف 2008 وصرح

بعدها وزير الاقتصاد الاردني بأن ايران بلد قوي وغني ولا يمكن صرف النظر عن امكانيات الاستفادة من قوته وماله، يأتي هذا مشفوعًا بالتحالف الروسي الايراني القطري حول الغاز، وبلجنة التنسيق التي خرجت الى الضوء بين دولة الامارات وايران خلال زيارة وزير الخارجية الاماراتي الشيخ عبد الله بن زايد الى طهران اواخر تشرين الاول 2008 مع الاتفاق شبه المعلن على عدم تفجير مسألة الجزر مع اعادة ربطها بامارة الشارقة اولاً وراس الخيمة ثانيًا، أي الاستعفاء المركزي من المسؤولية خوفًا من ايران وطمعًا بها: أكثر من ثلاثمئة مليار دولار حجم الاستثمارات الايرانية الخاصة والحكومية في الامارات حتى اواخر 2007.

هذا مع التفاهم على جعل اتفاقية 1971 بين الشاه والشيخ زايد سقفًا محتملاً للحل مع ايمان الطرفين ضمنًا بأنه غير مرشح لأن يصبح واقعًا ولا فائدة منه الا تجميد الصراع وقطع الطريق على الضغط العربي على الامارات.

كما لن يكون بإمكان المدى الاوروبي او الغربي شبه المسيحي المنقسم على اساس التعارض في انظمة المصالح وقوة أو هامشية المواقع مع اسباب أخرى، ان يشكل ضامنًا لسلامة الطرف المسيحي اللبناني، ما قد يبرر – كما حصل – لأي حساسية مسيحية مختلفة مع المسيحية التاريخية (الكتائب – القوات – الأحرار) ان تبحث عن سلامتها أو مصلحتها في تحالفات أخرى شيعية اساسًا وسنية معارضة للأفق الحريري فرعًا (التيار العوني).

هذا يعني ان الضمان للجميع مجتمعين ومتفرقين يكمن في عدم اهمال العدد وعدم الركون اليه في نفس الوقت... فالتناقص المسيحي في لبنان مشفوعًا بالانقسام المسيحي الحاد، يهدد الكيان وجودًا ومعنى ودورًا ولن تشكل العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وسورية بداية لحمايته بل قد تكون بداية لتجديد الوصاية بشكل أكثر تعقيدًا وقبولاً لدى الغرب وخاصة فرنسا التي تعتبر نفسها صاحبة هذا الانجاز بتفويض من امريكا التي اتهمتها فرنسا سابقًا بتخريب كل مبادراتها في اتجاه العلاقات السورية اللبنانية، على اساس ان واشنطن تسمح لأي طرف غربي بالتعاطي مع الشأن اللبناني والسوري والشرق أوسطي عمومًا ضمن أجندة امريكية، لتعود واشنطن فتحصر هذا الشأن فيها وتفرض اجندتها بالتواطؤ الذي ليس في اطاره من محرمات الا الكيان الصهيوني المرشح الى تفاهم عميق مع سوريا او انفجار عظيم تكون سورية في نهايته هي الخاسر الأكبر لتشكل خسارتها ضمانة لأمان اسرائيل وأمنها وفرض تسويتها.

3
العدد وفاعليته الحقيقية

لا يمكن اهمال العدد ولا الركون اليه لأن فعاليته الحقيقية تأتي من خارجه وفي حين انه ليس هناك مشروع سني ولا مسيحي للبنان والاثنان يمانعان أو يتماهى بعض منهما مع المشروع الشيعي فإن ايران تفكر بالشيعة في البلاد العربية بأسلوب جديد طبقته عمليًا في لبنان ونجحت من بوابة المقاومة مدعومة بالمال والتشابك الايراني مع المصالح الخليجية والمخاوف الخليجية معًا. هذا الأسلوب يقوم على اساس ان الشيعة في البلاد العربية اقليات مأزومة وانفعالية وردود افعالها سريعة وغير فاعلة وعليه فلا بد من استبعاد العقل الشيعي العربي عن التفكير بمصير الشيعة وايكال ذلك الى الايرانيين حصريًا. على أنه لا يمكن المساواة في العمل وفي احتمال النتائج بين كل البلاد التي يدخل الشيعة اقلية أو اكثرية في تكوين اجتماعها العام. ولذلك فالأجندة الايرانية لها سلم اولويات وقد بدأت من لبنان لتمر من دون اندفاعات في بقية الدول ومع اندفاعة ملجومة إلى أن يأتي الوقت المناسب في البحرين مع التركيز على العراق الذي هو المحور الذي تدور عليه شبكة من العلاقات والمعطيات التاريخية والجغرافية والاقتصادية والاتنية والدينية والمذهبية، ما يعني انه وبعد حرب العراق الأولى على ايران بذريعة المطامع الايرانية في العراق يمكن ان تشن ايران على العراق حربًا اخرى ولعلها قد بدأت تشنها من لحظة بدء التفاهم مع الامريكان على اسقاط النظام ليبدأ الصراع الايراني الامريكي على العراق مستغلاً المقاومة والارهاب والاصطفاف المذهبي والمال والنفوذ والاختراق الأمني والسياسي للأحزاب مع العامل المساعد الأكبر وهو الحماقات الامريكية في العراق والتي وضع اساسها بريمر ولم يستطع خلفاؤه ان يعدلوا جذريًا في وضعها.

وعليه، فمن غير المستحسن او المجدي أن لا يلتفت اللبنانيون الى اعماق شركائهم ومن غير المجدي او المنطقي ان يتيقنوا من ان الشروط الداخلية اللبنانية هي اساس لتأثير هذه الأعماق في الواقع اللبناني.

وفي المدى البعيد والعميق ومن اجل ان يبقى لبنان بتميزه ورسالته المهددة بالتمزيق بالتناغم بين الداخل والخارج، لا بد من اعادة العدد الى سياق الاحتكام لأفكار وقيم الدور الوطني

للأكثريات المتعارضة والمتداخلة والذي يشكل مدخلاً عمليًا لترجيح الدور الاقلوي على اعداد الاقليات بدل استفزاز الاقليات واستتباعها واحتوائها بما يحولها الى قوة تفجيرية يتعدى حجمها واثرها العدد ليصبح احيانًا فوق قدرة الاكثرية على التأثير والسيطرة... هنا لا بد من الانتباه الى ان حال الارثوذكس بعد انتصار الارثوذكسية في روسيا وغيرها قد تبدل واصبحت اعماقها اقدر على التواصل والتأثير، كما ان الفاتيكان عمق الكاثوليك اكثر من غيرهم لم يصور رحبًا واصبح يحمل مشروعًا دينيًا مسيحيًا لا يشكل الحوار نصابه الأعظم بل هو اداة من ادواته بعدما اصبح مسؤول الشؤون العقيدية بابا لروما بما يتمتع به من ثقافة عامة ومسيحية وفلسفية كلاسيكية واسعة ونازعة الى التمايز، والدروز بتوزعهم الاقلوي على فلسطين ولبنان وسورية واضطرارهم الى المشاكسة حفظًا للوجود هم احتمال تقويض لأي مشروع لا يأخذهم في اعتباره. ويمكنهم من دور يفوق عددهم.

ان اعماق المسلمين والمسيحيين العربية والاقليمية والعالمية يمكن توظيفها ايجابيًا بوضع شروط عليها، على ان أي شرط يوضع، لا تأتي قوته من الغرض الذي يغري به أو نتيجة رجحان كفة طرف على طرف من حيث موازين أو معادلات القوة سلاحًا ومالاً وعددًا ونفوذًا. بل يأتي مثلاً في الحالة الشيعية اللبنانية وغيرها من التفاهم الشيعي مع ايران بحيث يصبح دور الشيعة هو دور القناة اللبنانية أو العراقية أو العربية عمومًا على ايران، والقناة الايرانية على العرب عمومًا. وهذا شرط ان يذهب الشيعة الى ايران مفوضين وطنيًا بذلك ومتوافقين على ان كل تفاهم خاضع للرقابة والحوار وان المشاركة فيه هي الضمان حتى لا يتحول الى استقواء شيعي بايران تلزمها بالا تتعامل مع بعض الشيعة أو بعض السنة أو بعض الموارنة أو أبعاض الطوائف الآخرى وتمكنها من احراج الأبعاض المتبقية بحيث تضطر هذه الابعاض الى الاذعان والالتحاق تحت ذريعة تقع موقع الضرورة في الحفاظ على وحدة الطائفة وسلامها الداخلي – الحالة الدرزية مثالاً في لبنان – ولعله من اهم المحفزات على هذا التصور لتحويله الى واقع هو كسر القوقعة الطائفية او المذهبية بعبور الحدود على مثال ما بدأ ويمكن ان يستكمل من تواصل سني لبناني بقبول أو تشجيع عربي، بين السنة في لبنان والشيعة في العراق على مستوى الدولة والتشكيلات السياسية والمرجعية، والذي اذا ما تحول الى اسهام لبناني جدي في اعمار العراق ومحفز للاستثمار العربي فيه، ولم يتم استخدامه للإستقواء من فريق على فريق، باعتبار ان هذا

الاستقواء على خطورته سوف يحرج الطرف المستقوى به أي شيعة العراق ليعود فيغلق خط السير ويختار التراجع الفاجع... هذا امر كان من المفروض ان يطمئن الطرف الايراني ويريحه في لبنان وفي العراق، لا أن يراه وكأنه تجاوز أو اختراق سني للصف الشيعي من خلال العراق على حساب ايران... وفي نفس الوقت كان يمكن للعلاقة الوثيقة بين ايران والتيار الوطني الحر في لبنان والتي توجت بزيارة العماد ميشال عون الى طهران وعودته منها مزهوا بما رأى وسمع من وعود بالدعم والتأييد بكل الوسائل الممكنة... كان يمكن لهذه العلاقة ان تكون مكملة بخطوة سعد الحريري وفؤاد السنيوره بعده نحو العراق، بدل ان تبدو وكأنها رد عليها أو انها مشروع ابطال للمحور السني اللبناني الشيعي العراقي بالمحور الماروني اللبناني مع الشيعي الايراني. ويمكن للسنة في لبنان ان يكونوا القناة الموصلة الى التفاهم الوطني الجامع والضامن مع المملكة العربية السعودية ومصر وسائر الدول العربية السنية المعنية امتدادًا الى الدول الاسلامية غير العربية من تركيا الى باكستان وبتفويض ومشاركة وطنية تشترط المراقبة والتوافق والحوار.

كما يمكن للمسيحيين ان يلعبوا دورًا مركبًا لأنهم مؤهلون لأن يكونوا شهودًا على الحالة الاسلامية في لبنان ولها، عربيًا واسلاميًا ودوليًا، بما يفضي الى علاج دائم للعلاقة السنية الشيعية بما ينعكس عمليًا وايجابيًا على الحالة المسيحية والدور المسيحي في لبنان والذي لا بد ان يؤثر ايجابيًا على الأوضاع القلة والمتوترة والمحمّلة بمخاطر عظمى بين المسيحيين والمسلمين في كل الأقطار العربية والاسلامية التي فيها اقليات مسيحية من دون استثناء. آخر مؤشرات الخطر جاءت مما حصل لمسيحيي الموصل في العراق وامتداد هذا الجوء الموبوء الى الهند هذه المرة بعد باكستان في الماضي القريب نسبيًا. ولا ننسَ أندونيسيا ونيجريا وكوسوفو والبوسنة والسودان...

ان الاستقواء بالعدد والركون اليه والتسمر عنده مسلك شديد الخطورة على الجميع، ولا يمكن ان تعالج مساوئه بالقفز فوق لبنان الى العمق المسيحي العربي مسيحيًا أو الشيعي العربي والاقليمي أو السني العربي والاقليمي وهنا يصبح العدد دالاً ومؤشرًا اذا ما انتبهنا الى ان الشيعة لا يزيد عددهم في مجموع البلاد العربية كما في مجموع البلاد الاسلامية على 10% وكذلك المسيحيون بالنسبة الى البلاد العربية التي تتناقص اعدادهم فيها باستمرار ولأسباب ذاتية وموضوعية معروفة... ولأسباب صهيونية في فلسطين التي نزلت نسبة المسيحيين فيها من

20% الى 2% وأصبح عددهم في القدس اقل من خمسة آلاف بعدما كان عددهم عام 1967 خمسين ألفًا ما يعني انه كان من المفروض ان يصبح عددهم ربع مليون نسمة... واذا خلت القدس من المسيحيين فأين تصبح عاصمة الروح والذاكرة والثقافة المسيحية!!!

وتبعًا، ليست الأكثرية السنية في معزل عن مخاطر او سلبيات الاستقواء بالعدد في عمقها العربي والاسلامي، لأن ذلك غير متيسر دائمًا وهو معقد وملغوم بالخلافات والحساسيات العربية والإسلامية التي تجعل دولاً عربية أو اسلامية تسعى الى الانتقام او النكاية بدولة أخرى او الحفاظ على مصالحها الحقيقية أو المفترضة بالانحياز الى طرف غير اسلامي أو غير سني... وهذا ينعكس في العادة سلبًا على اوضاع السنة في لبنان ويمتد أثره السلبي الى البلاد العربية من خلال حصر الصراع أو السجال فيه بحيث لا يتبقى من التضامن السني العربي والاقليمي مع السنة في لبنان سوى قليل أو كثير من مراهم الخير والاحسان الذي لا يعالج الأزمة وقد يكون من مظاهر اعادة تركيب ثنائية شيعية مسيحية في وجه الاستقواء السني أو ثنائية شيعية سنية تحت المظلة الشيعية في وجه السنة الذين يسعون بدورهم الى تركيب ثنائية سنية مسيحية ممكنة وثنائية شيعية سنية محتملة ولكنها في غاية الصعوبة بسبب هيمنة السائد الشيعي الذي ساد عندما قاوم وحرر ومنّى الشيعة بنهاية عهدا التهميش وبداية الامساك بزمام الدولة ليساعده في ذلك دعم مالي ايراني سخي فعلاً ولكن اداءه المنظم مبكرًا أدى الى مزيد من ارتباك العلاقة العربية السنية بلبنان اضافة الى ارتباكها التاريخي الذي يعود الى اسباب ايجابية وسلبية، الايجابية هي غياب المشروع الطائفي السني من البرنامج السني العربي للبنان من دون ان يعني ذلك ترجيح غير السنة على السنة في التعاطف والتعاون العربي معهم...

وأما السلبي فهو ان عقل المال العربي في لبنان كان وما يزال ريعيًا لا تنمويًا وإن كان سعد الحريري أخيرًا قد شرع بالانتباه الى هذه المسألة. في حين جمع المال الايراني بين الريعية والتنموية المحكومة بالزبائنية السياسية التي تحول دون دخولها العميق في دورة الانتاج الوطني لتثريه وتحمي موقعها فيه ومن هنا تأتي احتمالاتها السلبية على الشيعة في لبنان وعلى لبنان ولكنها على الرغم من ذلك أنجزت الحالة العصبية اللازمة لعدم بروز أي تيار شيعي معارض رغم وجود افراده على الأرض وعدم قلتهم. غير أنهم لا يلتقون على اطروحة ايجابية أو مشروع مشترك بل يلتقون على السلب والضيق والشكوى من الهيمنة والاختزال واصرار من يريدون

التحالف معهم على اخذهم بالتقسيط. هذا مع ملاحظة ان الثنائية المسيحية السنية التي تركبت مع القوات والكتائب والاحرار والكتلة الوطنية اكملت لدى حساسيات مسيحية معينة متهمة المسيحية أو المارونية السياسية بالخروج من حال المتبوئ الى حال التابع للشيعة كما هو حال التيار الوطني الحر وللسنة كما هو حال مسيحيي 14 آذار وقد حصل ذلك في ظروف كانت تقول للجميع بأن الثنائية المسيحية – السنية في اطار الدولة بناءً وادارة واستثمارًا كما حصل منذ الاستقلال الى بداية الحرب عام 1975 وان بأرجحية مسيحية، لم تعد ممكنة لأن العالم قد تغير بتغيير انظمة مصالحة وقد عرف الجميع مشروع الغرب لترحيل المسيحيين الى اوستراليا خلال حرب السنتين... الى ذلك، فإن لبنان لم يعد يحتمل نظام الثنائيات فهي ضارة به وتشكل مناخًا لاعادة انتاج الأزمات والحروب ومفاقمتها، أي انها وبال على اطرافها...

واذا ما كان الشيعة قد ردوا على التهميش الذي يمكن رده الى اسبابه التاريخية وتفهمه من دون نسيان انه كان هناك مبالغة لدى الثنائية السنية المسيحية في الاطمئنان الى مسلكها في فرض المزيد من التهميش للشيعة على الرغم من انخراطهم في مشروع الدولة ومنذ ان تكونت تحت الانتداب وبعد الاستقلال على قلة نصيبهم منها، ما عوضوه انهماكًا نشطًا ببناء لبنان واعماره، وقد كان كل ذلك مقدمة لتأسيس حركة المحرومين المطلبية الوطنية، أي الهادفة الى تحقيق مطالب الشيعة من منظور وطني سلميًا... والتي توقفت عن المطالبة عندما ادرك موسى الصدر ان الخطر اصبح محدقًا بالدولة، بأساس الدولة ووجودها وبأساس الكيان تبعًا لذلك. فكف عن المطالبة، وركز على حماية وجود الدولة وتأجيل محاسبتها على قصورها وتقصيرها وصب اهتمامه على الجيش ودوره على الساحة اللبنانية وصولاً الى الجنوب، ليعود الشيعة بعده فيدخلوا بقوة وتوسعة في ادارة الدولة ولكن من خلال شراكتهم في الحروب الداخلية ليستكمل حزب الله هذا الدخول بما يتعدى المطالب الشيعية الاصلية، من خلال الحرب ضد العدو أولاً ما انتهى الى التحرير واستخدام النتائج في الصراع الداخلي من موقع القوة والتمكّن من المشاركة الراجحة والمرجحة من بناء مؤسسات الدولة من رئاسة الجمهورية الى شكل الوزارة ومضمونها الى تسمية المسؤولين في مواقع حساسة من بنية السلطة.

4

التفاهمات اللبنانية– اللبنانية وتداعياتها

بناءً منا على ما ذكرنا، تصبح التفاهمات اللبنانية–اللبنانية هي شرط التفاهمات اللبنانية العربية والاقليمية والدولية كما هي هذه التفاهمات المتعددة شرط للتفاهمات اللبنانية.

وهذه التفاهمات إنما تضعها القوى الراهنة في لبنان مع القوى الراهنة في العرب والمسلمين والعالم من السعودية الى مصر الى تركيا الى ايران الى فرنسا والولايات المتحدة. وهي التي تؤسس لاعادة بناء الدولة تحت سقف القانون والحقوق العامة والفردية وتضع المسألة الطائفية على طريق التطور من داخلها تمهيدًا لتجديد الطبقة السياسية بأجيال أقل مسؤولية عن الأخطاء وتحملاً للماضي وأكثر استشرافًا وقدرة ولياقة على طرح أسئلة المستقبل الصعبة والتي لا يمكن الجواب عليها الا معًا ومن خلال الانخراط في عملية تنمية شاملة على ايقاع العولمة وازمات النظام العالمي الحالي من دون حل محتمل وواضح المعالم، وعلى اساس ان التنمية ثقافة والثقافة تنمية وهما لا تتمان الا من خلال العيش المشترك ومجال العمل المشترك الذي يكشف القيم المشتركة ويرسخها ويرفع العملية التنموية من حصرية التملك والثروة الى فضاء الادارة العلمية الحضارية المركبة من العلم والأمانة والرؤية والرأي والحرية والضرورة والتضامن والاختيار والتعدد والوحدة شأن المشروع الذي دشنه رفيق الحريري بشروطه العلمية والسياسية البراغماتية المضبوطة بأهداف وطنية وشروطه العربية والدولية وتوقف باغتياله وان كان قد عاد بالإصرار على الاستمرار الى شيء من حيويته وحركته كما حصل تمامًا لمشروع النهوض الماليزي الذي انتكس لأسباب مركبة من الخارج والداخل ومن الخارج اكثر ولكنه لم يسقط وهو يتابع مسيرته ببطء ولكنه بطء عميق ودؤوب.

وهنا لا بد من التأكيد انه لا بد من تجديد التواطؤ اللبناني على لبنان ميثاقي مصان بالدستور خاصة بعدما استكمل المسلمون وعيهم بالكيان وان كان هذا الوعي يتعرض لهزات عنيفة ورياح تأتي من الذاكرة ومن الخارج... كما استكمل المسيحيون أو اعادوا وعيهم بعروبتهم أو بالعربية بمعناها الثقافي الجامع.

نلاحظ انه في حالات الصدام التي سلفت، كان الأداء العربي خلافيًا متعارضًا وقلقًا، والسبب هو ان القوى الفاعلة تاريخيًا (مصر والسعودية) لم يعد بإمكانها ولم تعد تريد وان ارادت

فإنها ترتبك بسبب سوء العلاقة مع من تختلف معهم (حزب الله مثلاً) وعدم الانسجام مع اطروحات من يظهر انهم يتفقون معها (14 آذار في لبنان) لاستغراقهم في مشروعاتهم الخاصة وحساسياتهم وعقدتهم من الماضي السوري في لبنان، ما دفعت ثمنه السعودية مختارة أو على مضض في حرية سوريا ومبالغاتها في اظهار العداء للمملكة مدعومة بموقف (اوروبي) فرنسي خاصة، في حين ان مصر تبدي مزيدًا من الحيرة لتعود الى محاولة الوسطية والتوازن فتبدو وكأنها اقتربت اكثر ممن يعارضونها أي جماعة (8 آذار) في المضمون. من هنا شكلت حركة المصالحة في لبنان، جاذبًا للسعودية ومصر وعدد من الدول العربية. ما ظهر من مشاركة 12 وفد رسمي في افتتاح مسجد محمد الأمين في بيروت برعاية الشيخ سعد الحريري، وما قيل من كلام عربي متوازن ومشجع على التسوية والوحدة مؤملاً بلبنان خيرًا، خاصة كلمة وزير الأوقاف السعودي وكلمة مفتي مصر علي جمعة وشيخ الازهر الطنطاوي.

مع العلم ان هناك رأيًا يقول بأن هذه المصالحة سببها لدى الطرفين ضرورة التهدئة الاجتماعية واستحداث محطة هادئة حتى لا تنفجر التوترات اليومية بشكل تصعب السيطرة عليها، انتظارًا للمستجدات الاقليمية والدولية التي سوف تترتب على انتخاب اوباما، وما يلحق ذلك من تنافس على صياغة تفاهمات مع الطرف الامريكي تشجع مسار التسوية او تحقق شيئًا من الغلبة لطرف على طرف حيث ينتظر الجميع انتقالاً من التوتر المكشوف والغزل الخفي بين ايران وواشنطن، الى مستوى العمل المشترك في المنطقة، من ايران الى العراق الى الخليج الى لبنان، الذي يبدو ان الامر قد اصبح اشد قربًا فيه الى اعادة تفويض سوريا به، بأسلوب مختلف نوعًا عن الماضي طبقًا للتطورات والمعطيات المستجدة ما يعني ان الاداء الغربي هو كما كان محكوم بأنظمة مصالح غربية من دون ان تكون المسألة اخلاقية كما يبدو في ردود افعال اللبنانيين في الاكثرية والاقلية.

3
التفويض القطري

من هنا كان تفويض قطر من خلال اعدادها للتلاؤم مع حزب الله منذ حرب تموز 2006 الى مؤتمر الدوحة الذي شعرت فيه الاكثرية ان الغرب قد باع جزءًا منها برضًا، او اذعان عربي. وهنا تستمر ايران كقوة صاعدة مع ملاحظة التناقضات الداخلية العميقة والتي بدأت تظهر للعلن في صفوف المحافظين بعد فشل احمدي نجاد الاقتصادي والاداري وهروبه الى المبالغة الايديولوجية الدينية للتغطية. هذا فضلاً عن اعادة الاعتبار شعبيًا الى التيار الاصلاحي الذي ادى الى احتمال قبول خاتمي بالترشح لرئاسة الجمهورية بعدما تمنع طويلاً عن ذلك على اساس ان الجمهور الايراني مع الاصلاحيين وان ذلك لا يظهر تمامًا في الانتخابات النيابية بسبب قوة وتدخل الاجهزة والمؤسسات المقبوض عليها من قبل المحافظين...

ولعله من هنا، أي من احتمال ترشح خاتمي واحتمال نجاحه جاء ترشح مهدي كروبي (المرشح السابق) الى الرئاسة منشقًا على الاصلاحيين وبدعم من بعض المحافظين لتشتيت اصوات الاصلاحيين. ايران قوة صاعدة اشكالية ولكن في جو من تراجع عربي وخوف عربي من ايران وطمع بها وخوف عربي من اميركا وطمع بها، ما قد يدفع ايران الى المزيد من الشغب الذي كان له مثال في حزب الله والموقف الشيعي مع تحالفاته في لبنان، مارًا بسوريا اذ كانت في غاية الضعف والحرج قبل حرب تموز ثم صبت كل نتائج هذه الحرب في الطاحونة السورية ما مكنها من ان تدخل المفاوضات غير الرسمية مع اسرائيل بقوة نسبية وبقبول ايراني يصل اثره الى حزب الله... ما قد يعني ان ايران قد توافق مبدئيًا على التوجه الامريكي المحتمل في نقل الصراع من الحوض الشرقي للبحر المتوسط الى حوض بحر قزوين بما يعني من مصالح وثروات (غاز ونفط) وتوترات اثنية ودينية ومذهبية وموروثات تاريخية تبدأ من تركيا وتمر بالعراق وباكستان وافغانستان والهند وروسيا وآسية الوسطى والقوقاز والقرم لتصل الى الصين قاطعة بذلك كل طريق الحرير الذي هو المشهد المستقبلي والذي يحتاج الى ادامة هذه التوترات وتعزيزها بسلاح نووي اضافي (ايران) حتى يكتمل توازن الرعب والانفجارات الدورية على مدى عشر سنوات الى عشرين، فترتب الولايات والغرب عمومًا على نتائجه نظامًا جديدًا لمصالحها بعد ان تكون منطقة حوض المتوسط قد هدأت واسرائيل قد امنت والنفط قد اصبح اقل خطورة. او ضرورة الا للصين حيث يصبح اقل صعوبة العمل على تخفيف سرعة نموها المطلوب على

اساس ليبيرالي ورأسمالي والذي يصبح مرفوضًا لانه يصبح مخيفًا اذا لم تمكن السيطرة عليه قياسًا على اليابان التي تكفلت الازمة الحالية العالمية بجعلها اكبر المتضررين خارج اميركا...

أليس من المناسب ان نصغي بانتباه الى الحاح حميد كرزاي رئيس افغانستان، بقبول وتوجيه امريكي، على الحوار مع طالبان؟ واذا ما تم الحوار ودخلت طالبان في الدولة، ألا يصبح من المنطقي أن تسرع وتيرة الحوار الايراني الامريكي أكثر؟ ما يعني انجاز تفاهمات مركبة تمر بنا جميعًا، كما مرت بالعراق وأفغانستان قبل الاحتلال... أما إذا لم ينجح الحوار واستطاعت طالبان ان تستفرد بأفغانستان، فإن المخاوف الإيرانية سوف تدفع طهران وواشنطن الى مزيد من التعاون والتفاهم.

وإذا كان كل ما قلناه من غير الوقائع المشهودة، هو احتمالات متفاوتة القوة والضعف، وموصولة بمعلومات قد تكون أكيدة وقد لا تكون، ألا يحق لنا أن نضيف احتمالاً معاكسًا لكل ما قلناه وقد يكون هو الأقوى، وهو أن اسرائيل أعطت أولوية لتدمير المشروع النووي الإيراني من وراء ظهر واشنطن التي لم ترضَ بذلك، وكانت تجربة جورجيا في هذا الإتجاه، وبعدها قررت اسرائيل ان لا تكف عن محاولاتها على أن تضع مشروعًا بديلاً وهو تنشيط الفتنة السنية الشيعية التي توسع مجالات تحكمها بكل بيادق المنطقة. ومحاورها المتصارعة.

ومن اندونيسيا الى بيشاور أو من طنجة الى جاكرتا مرورًا من المحيط الى الخليج... وهنا يغدو الصراع الايراني الباكستاني والايراني الأفغاني مثلاً امتدادًا الى كل مناطق السنة ضرورة اسرائيلية لا تتضرر منها امريكا، خاصة وان السلاح النووي الباكستاني جاهز بينما لا يتوقع المراقبون المدققون ان تمتلك ايران القنبلة النووية إلا إذا اتيح لها ان تضاعف من وتيرة تخصيبها لليورانيوم، واذا حصل فإن موعد امتلاك القنبلة هو عام 2015م في أقل تقدير ولن يكون بيد ايران سوى قنبلة واحدة لا تكفي لأي هجوم نووي سيكون الرد عليه من قبل أي دولة نووية واسرائيل خاصة أقوى تأثيرًا وردعًا ومن هنا لا ترى واشنطن ضرورة للهجوم الاسرائيلي على ايران وتوافق على تبني مسار الصدام السني الشيعي الذي يبدو لها مضمون النتائج أكثر خاصة مع ملاحظة بداياته المتنقلة بسرعة من مكان الى آخر في حين أن اسرائيل مضطرة الى استئذان واشنطن في أي هجوم، نظرًا لاضطرار طائراتها المهاجمة الى المرور في أجواء تدخل في نظام الأمن الامريكي... وعندما حاولت اسرائيل ان تتجاوز هذه العقبة، بإقامة قواعد عسكرية

في جورجيا قرب ايران (3 قواعد) وتنقل طائرات (F 16) اليها... كانت العملية الروسية والسيطرة على الطائرات والذخيرة العادية ونقلها الى واشنطن مباشرة.

الى ذلك فقد قامت اسرائيل بحساب دقيق لاحتمالات الرد النووي الايراني المستبعد الآن، والمحتمل ولو بعد عشر سنوات، فوجدت ان هناك معضلة سكانية بسبب الاختلاط الشديد بين الفلسطينيين واليهود ولا يمكن التمييز أو التحكم الدقيق بإحداثيات السلاح النووي. إلى ذلك، فإنه من شبه المستحيل ان يسلم الأقصى من أي ضربة نووية حتى لو كان نطاقها ضيقًا كل هذه المعضلات والتعقيدات تجعل إيران ملزمة بالانتباه الى المسألة الطائفية والسير في طريق التفاهم الإيراني العربي الاسلامي، من دون اكتفاء بعلاقة مع سورية لا تكفي في الحالة العربية أو علاقة مع قطر تقرب من المزاح الاستراتيجي، وتبقي السعودية ومصر بوابتي العالم العربي الإسلامي بدءًا من باكستان ومرورًا بكل الأقطار... وعليه فالتوتر السني الشيعي هو السلاح النووي الحقيقي الذي يمكن ان يقضي على كل شيء ويحول المنطقة كلها الى صحراء بشرية وحضارية قاحلة وهذا مصدر خطر نوعي اضافي على الوجود والحضور المسيحي في المشرق عمومًا والبلاد العربية خصوصًا، ولبنان بصورة أخص مع احتمال أن لا تسلم الأقليات الاثنية من شر هذا المصير.

4
لبنان... لسلامة الجميع

لبنانيًا، هذا يدعو الى الكف عن تبادل الكيد والنكاية من أجل اعادة هذا البلد مكانًا مثاليًا مفتوحًا للحوار بين الجميع ومنطلقًا تجريبيًا ملائمًا لإنتاج مشروع تسوية أو تسويات تطال كل شيء... وهذا يعني أن يكف اللبنانيون عن الخفة... ويسمعوا دعوة رئيس الجمهورية الى تقديم لبنان مضيفًا للحوار وأهله طلبًا لسلامة الجميع...

هل بإمكاننا بعد الطائف الذي طوفنا، أن نستثمر ما فيه من تحويل الدستور والميثاق من سياقين متوازيين الى أطروحة واحدة؟ هل بإمكاننا كلبنانيين أثبتنا أننا نتقن السجال والصراع كما نتقن العودة والحوار والإئتلاف وضع السلام الأهلي وتقديم الأمثولة التي يزداد الطلب عليها والحاجة اليها؟ أي الحاجة الى مصنع للمضادات الحيوية للفتنة والشقاق؟ هل نريد ذلك؟ هل نتواطأ مرة ثانية من اجل اعادة تشكيل لبنان الاجتماع على هاجس الدولة بواقعية تغييرية حكيمة

ومتروية، من خلال تسوية تاريخية كانت ثمرة تواطؤ واع في كتلة تاريخية بسعة لبنان وألوان طيفه المختلفة المؤتلفة؟ فأنجزنا استقلالنا معًا وتحاورنا وتساجلنا وتقاتلنا مرارًا لنعود فنكتشف دور ومعنى لبنان ونعود الى انجازه من دون وهم بخلوه من الاعطاب ومن نزوع كل أطرافه، او الأطراف الأكثرية فيه، الى مقدار من الغلبة، كانت تقر نظريًا أو بالتجربة أن الخطر على أي طرف غالب نسبيًا، هو ان يعتبر ذلك نهائيًا أو يعتبره الآخرون كذلك...

أن الذين وضعوا الميثاق الجامع وفصلوا عليه دستورًا أقصر من قامته، ولكنه دستور، لم يخترعوا شيئًا، بل كانت ميزتهم أنهم اكتشفوا لبنانهم، اكتشفوا الميثاق في البنية والثقافة المجتمعية اللبنانية. استقلالنا المفتوح دائمًا على الاستكمال، قد تم أو حصل في لحظة استخدمنا ذكاءنا فيها فاستثمرنا التناقضات المنفجرة بين الحلفاء آواخر الحرب الكونية الثانية لصالحنا... بينما يبدو الآن أننا ما زلنا مرشحين أن نكون وقودًا لحروب يمكن أن لا تكون تخصنا كثيرًا.

6

الميثاق: عهد ووثائق +

سامي مكارم*

A coller

* استاذ في الجامعة الاميركية في بيروت، عضو الهيئة التنفيذية في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم.

A coller

A coller

A coller

A coller

A coller

A coller

A coller

4

*

* نقلاً عن: غسان تويني مع فارس ساسين، **كتاب الاستقلال بالصور والوثائق**، بيروت، دار النهار، 1998، 328 ص، ص 297-304.

7

كيف نبني ثقافة المواثيق ونحترمها ونلتزم بها؟

مرغريت الحلو*

الثقافة وليدة المجتمع ونتاج تاريخه وخبراته وذاكرته. وهي ليست ثابتة بل ديناميكية متحركة قابلة للتغيير والتطوّر لتعكس التغيّرات والتطوّرات في المجتمع الذي تسود فيه. وحيث أنّ مفهوم التغيير (change) لا يفرض حتميّة الاتجاه في مسار محدّد (unidirectional) أي التطوّر نحو الأفضل، يمكن لعملية التغيير في أي من المجتمعات أن تشهد انتكاسات وتراجعات تؤثّر سلباً في محتوى ومقوّمات الثقافة السائدة فيه. وقد يؤدّي هذا، في ظل بعض الظروف النفسية والموضوعية، وانطلاقاً من الأثر المتبادل بين المجتمع والثقافة، كما دور هذه الأخيرة في تأطير أُسُس التعامل والعلاقات بين أبناء المجتمع، إلى أن تصبح الثقافة مصدر تهديد للمجتمع الذي تسود فيه بتحجّرها وانحرافها.

ويشكّل هذا أحد مصادر القلق لدى المراقبين والمهتمين بالشأن اللبناني وخاصةً بسلمه الأهلي. ففي ظل الانتكاسات الحادة التي شهدتها الساحة اللبنانية والتي أثّرت سلباً على الثقافة اللبنانية المنقسمة أساساً على خط الطائفة والمنطقة والعائلة، نجد إهمالاً رسمياً وأكاديمياً مستشرياً لعملية تأمين مستلزمات بناء ثقافة تقوم على احترام المواثيق التي وُجِدَت أساساً للتعاطي مع هذه الانقسامات والحدّ من آثارها السلبية على الوطن وشعبه وسلمه الأهلي. ومن هنا تنبع أهمية السؤال المطروح: كيف نبني ثقافة المواثيق ونحترمها ونلتزم بها؟

* استاذة في الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، عضو الهيئة الادارية في الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية.

1
أسس بناء الثقافة الميثاقية

تتطلّب عملية بناء ثقافة المواثيق تَوَفُّر مرتكزاتٍ أربعة:

أولها قناعة راسخة بضرورة اعتماد المواثيق أساساً للبناء القومي بدل الحديد والنار، وإعطاء الأولوية للشراكة في الحكم على الأرقام[1] والمواثيق ضرورة أساسية في المجتمعات التعدّدية وبخاصة منها المجتمعات غير المتجانسة (heterogeneous societies)، ذات الثقافات الفرعية النزاعية (conflictual sub-cultures)، إذا أريد لعملية البناء القومي الاستمرار والنجاح. إنّ التفريق بين المجتمع التعدّدي وغير المتجانس ضرورة منهجية، فالمجتمع غير المتجانس هو حتماً مجتمع تعدّدي، ولكن ليس كل مجتمع تعدّدي هو مجتمع غير متجانس. وللأسف لقد أغفل هذا التفريق في مقاربة الوضع اللبناني، مما أثّر في نوعية الطروحات والحلول المقترحة. تتضمّن المواثيق ثوابت ومبادئ عامة في العيش معاً، وتعكس عِبَراً مستقاة من تجارب تاريخية في النزاع والوفاق، غالباً مع تفاعلاتٍ إقليمية، توضع لتتعاطى مع المشاكل الأساسية التي قد تهدّد البناء القومي.

ثاني هذه المرتكزات هي ضرورة أن تحظى هذه المواثيق بدرجة عالية من الشرعية على الصعيدَين الشعبي والسياسي. ولا تأتي الشرعية الشعبية من العدم، بل هي نتيجة خبرات الشعب مع هذه المواثيق ولمسه للانعكاسات الإيجابية الناجمة عن احترامها والالتزام بها على حياته اليومية. أما الشرعية على صعيد الطبقة السياسية فتأتي نتيجة الالتزام المبني على قناعة راسخة بعدم جدوى الأساليب الأخرى، وبخاصة السلاح، في تغيير الوضع القائم وإحقاق نصر لفئة على حساب أخرى. كما هي نتيجة الحصانة ضد عدم الوقوع في فخ أي إغراءات لاستغلال الخلل في موازين قوى، قابلة للتغيّر في أي وقت، لتغيير المبادئ والثوابت هذه. ومن العوامل الأساسية أيضاً في توفير هذه الشرعية على الصعيدَين الشعبي والسياسي عامل الثقة بالآخر وغياب المخاوف المتبادلة أو الشعور بالغبن أكان هذا الشعور مبنيّ على أُسُس حقيقية أم وهمية.

---

[1]. أنطوان مسرّه، **النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني** (أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة)، المكتبة الشرقية، بيروت ،2005، ص 45-68.

أما الركيزة **الثالثة** فتتجلّى بضرورة العمل على توفير المستلزمات الأساسية لتطوير المواثيق، إن لم يكن من حيث مبادئها الأساسية، فأقلّه من حيث تطبيقاتها. والأهمية هنا هي لاليات حلّ النزاعات سلمياً عبر الحوار والتفاوض. والعمل على توفير هذه المستلزمات هو مسؤولية مشتركة بين المؤسسات السياسية والمجتمع المدني والنُخب الفكرية.

ورابعًا، يتطلّب نشوء ثقافة ميثاقية الاحترام الخارجي لهذه المواثيق، أو على الأقل تحصين الداخل للتقليل من إمكانيات التدخّل الخارجي لضرب التوازنات واللعب على الانقسامات. وهذه الركيزة الرابعة على أهميتها في جميع المجتمعات التعدّدية إلا أنها أكثر أهمية في المجتمعات غير المتجانسة خاصةً: 1) إذا كانت الفئات المكوّنة للمجتمع، كما هي الحال في لبنان، تعاني من عقدة عدم الشعور بالاكتمال إلا بامتدادات وولاءات خارجية، أكان هذا الخارج غرباً مسيحياً أو شرقاً مسلماً. أو 2) إذا تضمّن المجتمع ثقافات تقوم على استثناء الآخر (exclusionary political ideologies) أو اعتباره مواطناً من الدرجة الثانية.[2] ويبقى السؤال: هل توفّرت هذه الركائز على مدى سنوات الاستقلال أم لا؟ وما العمل لتوفيرها وبناء ثقافة المواثيق؟

2
العوامل المُعيقة لبلورة ثقافة ميثاقية في لبنان: 1943–2008

عكس الميثاق الوطني عام 1943 وجود ثقافة ميثاقية قوية وراسخة على مستوى قيادات الاستقلال. جاءت المبادئ والثوابت التي تضمّنها هذا الميثاق نتيجة فهم عميق لطبيعة المجتمع اللبناني منذ ما قبل إعلان دولة لبنان الكبير وقراءة معمّقة للتجارب التاريخية واستقاء العِبَر منها. لن ندخل هنا في مجال عرض هذه المبادئ وشرحها، ولكن نكتفي بالإشارة إلى العوامل التي

---

[2]- Walter Connor, "Nation-Building or Nation Destroying", *World Politics*,1969, pp.207-225، ومرغريت الحلو، "الديمقراطية التوافقية في المجتمعات غير المتجانسة: تقويم للتجربة اللبنانية"، في عمل جماعي حول "إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة: لبنان والعراق"، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2007.

عرقلَت استكمال مسيرة بناء ثقافة ميثاقية حقيقية وفعلية لكي نستطيع الانطلاق منها إلى تحديد الخطوات المطلوب اعتمادها لبناء ثقافة المواثيق.

حظي الميثاق الوطني وإن لفترة وجيزة بعد إعلانه بشرعية كبيرة على المستويَين الشعبي والسياسي. كان نتيجة إرادة داخلية، وتعبيراً صادقاً عن الإيمان بالمواثيق أسلوباً للبناء القومي. لكن ما لبث أن وقع لبنان في ما كان يخشاه ميشال شيحا من "أن تفقد الجمهورية الفتية ذاكرة مرتكزاتها التأسيسية... في حين أنّ روحية المؤسسات لا تقل أهمية عن النصوص".[3] نعم. لقد ابتدأ فقدان الذاكرة، بعد أقل من عقد، فتضافرت العوامل وتداخلت لتضرب مسماراً تلو الآخر في نعش الميثاق ومبادئه وثوابته. ولم تتوقف هذه العوامل مع انتهاء الحرب، ولكنها استمرت بعد التوصّل إلى ميثاق الوفاق الوطني وحتى اتفاق الدوحة.

من أهم هذه العوامل إدخال لبنان في المحاور الإقليمية والدولية وما شكّل هذا من نقض لمبدأ "لا شرق ولا غرب" الذي وُضِعَ كضمانة للطوائف ضد مشاريع تتخطّى حدود الوطن وتشكّل تهديداً له. وكانت هذه المرحلة الأولى من بداية سياسة الاستقواء بالخارج لتحقيق مطالب سياسية تتعارض ومبادئ الميثاق والتي لا زالت مستمرة حتى اليوم.

وفي ظل إهمال الطاقم السياسي وضع الآليات لبلورة مبادئ الميثاق، خاصةً في ما يتعلّق بحل النزاعات سلمياً وعبر التفاوض والمؤسسات، تفاقم موضوع الاستقواء بالخارج. فتحوّل مبدأ الفدرالية الشخصية إلى كونفدرالية طائفية، يقيم كل جزء منها علاقاته الخارجية بمعزلٍ عن الدولة. وبلغ هذا ذروته مطلع السبعينات وخلال الحرب، وما زلنا نشهده حتى اليوم.

ورغم أهمية ميثاق الوفاق الوطني والمبادئ والثوابت التي تضمّنها والتي عكست روحية الميثاق الوطني إلا أنه عانى من شائبتَين أساسيتَين:

أولاً: أنه كرّس الدور الخارجي في حلّ النزاعات الداخلية مع ما ينطوي عليه هذا من أخطاء في ظل الامتدادات والولاءات الخارجية للأفرقاء اللبنانيين. كما كرّس اتفاق الطائف الوصاية السورية على لبنان بمباركة دولية وإقليمية.

---

[3]- من مداخلة لـ جوزف مايلا في ذكرى ميشال شيحا:

Joseph Maila, "L'hommage à Michel Chiha: Le Liban, ce bateau ivre", *Le Monde Edition Proche-Orient*, 15 oct. 2004. 29 مقتبس نقلاً عن انطوان مسرّه، المرجع أعلاه، ص

ثانياً: أنه لم يعكس قناعة حقّة لدى الأفرقاء اللبنانيين بضرورة التخلّي عن السلاح ووقف الحرب بقدر ما عكس أمراً خارجياً بوقف الحرب إثر التغيّرات على الساحتَين الدولية والإقليمية والتي انتفت بنتيجتها الحاجة لأن يكون لبنان الساحة الأرخص لتنفيسٍ الاحتقانات وتصفية النزاعات الإقليمية. بمعنى آخر، لم تعكس عملية التوصّل إلى وثيقة الوفاق الوطني وجود ثقافة ميثاقية نابعة من قناعة داخلية شبيهة بتلك التي توفّرت عام 1943.

العامل الآخر الذي ساهم في إعاقة بلورة ثقافة المواثيق كان سوء تطبيق الطبقة السياسية لمبادئها (أكان ميثاق 1943 أو ميثاق الوفاق الوطني) وتجلّى هذا في: 1) غياب العمل الواعي والجاد لبناء الدولة القادرة على إحقاق التنمية المتوازنة؛ 2) الافتقار إلى النية في إصلاح القوانين لتعزيز المشاركة الحقيقية للشعب في العملية السياسية (وبخاصة قانون الانتخاب). ولقد أدّى هذا إلى إضعاف إيمان المواطن وقناعته بإيجابيات الدولة التي قامت على المواثيق وبالتالي لم تعزّز احترامه لها والحاجة اليها ومطالبة زعمائه الالتزام بها. هذا، بالإضافة إلى شبكات الزبائنية والمحسوبية داخل الطوائف، وإطاحتها بمبدأ المساواة في الفرص بين أبناء الطائفة الواحدة، أضعف شرعية دولة المواثيق وأحلّ محلّها نقمة لم تنصب للأسف على مَن هم السبب من داخل الطوائف في ما آلت إليه أحوال أتباعهم، بل انصبّت نقمة على "ميثاق" و"صيغة" و"آخر". والمعيار الوحيد لتحديد الآخر في بلدٍ كلبنان هو بلا شك معيار الانتماء الطائفي.

والأسباب وراء توجّه هذه النقمة في غير اتجاهها الصحيح عديدة وأهمها:

1. **ثقافة الضحية** المترسخة في ذهنية الشعب اللبناني تاريخياً (كما لدى الشعوب العربية)، والتي تمّ استغلالها على أحسن وجه من قِبَل زعماء الطوائف كما من قِبَل حلفائهم من الخارج. فاللبناني بالإجمال لا يحاول تحديد مسؤوليته في ما آل إليه أمره بل يبحث دوماً عن مَن يلومه. وأقرب كبش محرقة للوم هو "الآخر" في الداخل، والذي تمكّن بموجب ميثاق وصيغة... من التحكّم بِرِقاب الغير (أكان الماروني قبل الطائف أو السني والشيعي بعد الطائف...).

2. كون اللبناني بالإجمال على درجة عالية من **التسييس** من جهة، وعلى درجة متدنية من النضوج السياسي من جهةٍ أخرى. ومن بين المعايير المعتمدة لقياس مستوى هذا النضوج درجة المناعة ضد الشحن الطائفي والمناطقي، والمقدرة على المساءلة والمحاسبة خاصةً داخل

الطائفة، والتبعية العمياء للزعامات السياسية والطائفية مقابل خدمات محدودة وقصيرة الأمدّ (ومعظمها يقتصر على موسم الانتخابات).

3. غربة الطبقة الحاكمة عن **هموم المواطن** المعيشية والحياتية والتي زادت أوضاع المواطنين تفاقماً. ولكن للأسف وبدل أن يؤدّي الوجع المشترك إلى تعزيز الوحدة والتفاهم عبر حدود الطوائف، طُيِّفت القضايا المعيشية، وحلّت زعامات واحزاب طائفية مكان الدولة في تقديم أبسط الخدمات.

ساهم كل هذا في تعزيز العصبية والقوقعة الطائفية التي هي نقيض المبادئ التي تضمّنتها المواثيق الثلاث فأضعفت شرعيتها. كذلك أضعفت هذه الممارسات ثقة اللبنانيين بمدى التزام سياسييهم، وبخاصة زعماء الفريق "الآخر"، بمبادئ المواثيق. فكما أظهر استطلاع رأي أجرته الهيئة الاستشارية اللبنانية لاستطلاع الرأي (LOAC) مباشرةً بعد توقيع اتفاق الدوحة على عيّنة وطنية من 2400 مستطلع أنّ ما يفوق نصف العيّنة لا يتوقع أن يحترم القادة اللبنانيون اتفاق الدوحة دون رقابة خارجية.[4] فكيف نبني ثقافة المواثيق في ظلّ كل هذه العوامل المُضادة؟

3
مقترحات لبناء ثقافة المواثيق

تتطلب عملية بناء ثقافة المواثيق تضافُر الجهود على مستوياتٍ عدّة ومن مختلف القطاعات في المجتمع. فعلى الصعيد السياسي، مطلوب من القيادات السياسية التزاماً فعلياً بمبادئ المواثيق لا التزاماً يقتصر على الكلام والشعارات. كما مطلوبٌ منها إيلاء المصلحة العامة الأولوية على المصالح الآنية من خاصة وطائفية، والبدء بالتخطيط والعمل الواعي والجاد لعملية إصلاح شاملة يحدوها هدف أساسي ألا وهو تعزيز روابط المواطن بالدولة لإضفاء الشرعية الشعبية على دولة تقوم على المواثيق. لكن هذا المطلب قد يكون مثالياً أو مجرد دوران في حلقة مفرغة بما يفترضه من وجود طبقة سياسية منزهة عن الفساد والطائفية وتمتلك الإرادة

[4] -www.lebanese opinion.org/recentpolls.html

الحقة في التغيير. وهذا ما لا تدعمه التجربة. لذا من الضروري البحث عن آليات ومستويات أخرى لإحقاق التغيير المرجو. ولا بدّ هنا من التوجّه نحو المجتمع المدني.

شهدت الساحة اللبنانية تزايداً مهماً في عدد هيئات المجتمع المدني منذ مطلع التسعينات وتنوعاً في القضايا التي تعمل عليها. ولقد حظيت معظم الهيئات بدعمٍ من دولٍ ومؤسساتٍ مانحة وبخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. ووصل بعضها إلى درجةٍ عاليةٍ من المهنية والمقدرة على لعب دورٍ فاعلٍ على الساحة اللبنانية. هذه الطفرة، وبخاصة تعدّد الهيئات العاملة في المجال الواحد، عكست حيوية هذا المجتمع ووعي النخب الفكرية فيه للمشاكل التي يعاني منها المجتمع اللبناني على جميع الصعد. فصبّت جهودها للعمل على تغيير الأوضاع طامحةً الى الارتقاء بالشعب والوطن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً... ويشكل المجتمع المدني اليوم بتعدّد هيئاته وتنوّع مجالات عمله، بارقة الأمل في الظلمة السياسية السائدة. فإلى أي مدى يمكن الاعتماد عليه لبناء ثقافة المواثيق؟ وكيف؟

إنّ لتنامي عدد هيئات المجتمع المدني وتنوّع اختصاصاتها إيجابيات عديدة. إلا أنها لم تسلم من بعض الشوائب التي يجب التعاطي معها إنْ من قِبَل هذه الهيئات أو من قِبَل الدول والمؤسسات المانحة لتفعيل دور المجتمع المدني وتحسين أدائه.

في المقام الأول يأتي غياب الأُطُر الواضحة لعمل معظم هذه الهيئات. فرغم وضوح أهدافها القصيرة أو الطويلة الأجل، أكانت إصلاحاً أو توعيةً أو تمكيناً أو غيره من الأهداف، إلا أنها تضعه في إطارٍ شاملٍ أي الدمقرطة بالمطلق. ورغم أنّ المبادئ الديمقراطية عالمية بجوهرها، إلا أننا نؤمن أنّ تطبيقاتها لا بدّ وأن تتأثر بحاضنتها الاجتماعية والثقافية وبسلم القِيَم فيها. وهنا لا بدّ أن نشير إلى أنّ معظم الدول الناشطة في مجال دمقرطة العالم الثالث، ومنه لبنان، واجهت ولا زالت تواجه معضلة (Dilemma) الاختيار ما بين الاستقرار والديمقراطية. وفي أكثر من مكانٍ في العالم كان الخيار هو الاستقرار على حساب الممارسة الديمقراطية داخل بلدٍ ما. لذا لا بدّ للناشطين في هيئات المجتمع المدني أن يعوا أنّ هدف المواثيق في لبنان كان الاستقرار والتعايش السلمي بين أبنائه وإن كان ذلك عبر التنازل عن بعض مبادئ الديمقراطية المثلى. وهنا، نرى أنه من الضروري أن يبدأ هؤلاء بالتفريق بين ما هو مرغوب وما هو ممكن في الوضع اللبناني. وللقيام بهذا، يجب التعمّق أكثر في الفرق بين مفهومَي المجتمع التعدّدي

والمجتمع غير المتجانس وصلاحية كل من هذَين المفهومَين لوصف المجتمع اللبناني وأثر اعتماد كلٍ منهما على الخيارات المتعلقة بالأُسُس والمبادئ الفُضلى للبناء القومي.

ينطوي وصف المجتمع اللبناني بالمجتمع التعدّدي على تبسيط وانجرار وراء توصيف خارجي لوضع لبناني غير قادر على استيعاب دقته وتفاصيله. وهذا ما يؤثر سلباً في عملية تحديد المشاكل واقتراح الحلول. فالمجتمع غير المتجانس هو حتماً مجتمع تعدّدي ولكن ليس كل مجتمع تعدّدي مجتمعاً غير متجانسٍ. والمشاكل التي نجدها في المجتمعات التعددية المتجانسة تختلف كلياً عنها في المجتمعات غير المتجانسة خاصةً إذا كان عدم التجانس نابعاً من وجود عقيدة سياسية تقوم على استثناء الآخر exclusionary political ideology أو على الأقل تصنيف المواطنين. فالمخاوف المتبادلة، ومنها الخوف على البقاء والمصير، لا يمكن التعاطي معها بحلولٍ نجحت في خلفياتٍ ثقافية ودينية واجتماعية مختلفة.[5]

لا بدّ من دعوة هيئات المجتمع المدني إلى التمعّن بشعارٍ تؤكّد عليه المؤسسات والدول المانحة لدى تمويلها للمشاريع. هذا الشعار هو Local ownership أي الملكية المحلية وهو لا يعني فقط أن تتم الدراسات التي تعرض الأوضاع والمشاكل محلياً، بل أيضاً أن تبنى الاقتراحات والحلول على ضوء حاجات المجتمع. فلماذا يجري التمسّك في معظم الأحيان بالشق الأول من تعريف هذا الشعار ويتم إغفال الشق الثاني، والذي لا بد وأن يفعّل دور المجتمع المدني في تكريس وتعزيز ثقافة المواثيق إن مباشرةً أو بصورةٍ غير مباشرة (عبر المساعدة في بناء المستلزمات التي ذكرنا أعلاه)؟ هل هو محاولة إرضاء لمموّل المشروع، أم نتيجة قناعة بتطبيق المبادئ المستوردة والتي عادةً ما تكون مفصّلة على قياسٍ واحدٍ للجميع (one size fits all؟)

بناءً على هذا، نقترح لتفعيل دور المجتمع المدني في بناء ثقافة المواثيق أن تقوم الهيئات الرائدة في هذا المجال بالدعوة إلى لقاءاتٍ وورش عمل تجمع الناشطين في هيئات هذا المجتمع على اختلاف اهتماماتهم، وبدء حوار بنّاء حول هذه المواضيع. فالنية بالإصلاح (good will) متوافرة لدى الجميع ولكن المطلوب قيادة فكرية لرسم خارطة الطريق.

---

[5]. مرغريت الحلو، "الديمقراطية التوافقية في المجتمعات غير المتجانسة: تقويم للتجربة اللبنانية"، في كتاب: حسن كريم، مرغريت الحلو وغيرهم (عمل جماعي)، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2007، ص 29-55.

وفي هذا المجال، لا بدّ من التشديد على ضرورة التحذير من خطر الوقوع في فخ الاختزالية، أي تحميل "الطائفية السياسية" وزر جميع المشاكل في لبنان. إذ أنّ هذا يؤدّي إلى إغفال للآفات الأكثر ضرراً والتي تستخدم الطائفية السياسية غطاء لها. وهذا ما يلاحظه المراقب لدى حضوره أي نشاط تقيمه بعض هيئات المجتمع المدني. فإذا صدف ولم يذكر المحاضر "الطائفية السياسية" كأساس العلة لِما يجري بحثه من أوضاع ومشاكل أو كعقبة في طريق الحل... ينبري أحد الحضور ليشير إلى هذا وتتوالى التعليقات مندّدة ومطالبة بإلغاء الطائفية السياسية (ويكون المقصود بها إجمالاً صيغة الشراكة)! وهكذا يتم تجاهل العلل الأخرى. فالكل قادر على أن يفهم ويتفاعل مع الطائفية السياسية، ولومها مريح أكثر من الدخول في أمور أكثر تعقيداً كالطبقية والزبائنية والإقطاعية.

كذلك نرى أنه من الضروري التشديد على إشكالية أخرى ووضعها تحت المجهر للبحث بين الناشطين في المجتمع المدني. فرغم أنّ التوافقية ليست مرادفة للطائفية أساساً، كما تظهر تطبيقاتها في دولٍ أخرى على أُسُس مختلفة، لا بدّ وأن يطرح التساؤل حول مدى إمكانية فصلهما في الممارسة الفعلية في لبنان. والإجابة عن هذا السؤال بواقعية وموضوعية تتطلّب جرأة فكرية ومنهجية رصينة خاصةً وأنّ الإقرار بالولاءات التحتية هو في صلب وجوهر المبادئ التي قامت عليها المواثيق.

على صعيدٍ آخر، يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوراً فاعلاً في بناء المواثيق عبر العمل على إبقاء ذاكرة الحرب حية في أذهان الأجيال الصاعدة. إذ أنّ قصر الذاكرة لدى الشعوب في ما يتعلّق بتاريخها، وبخاصة تاريخ الحروب، يحدّ من إمكانية استقاء العِبَر وتجنُّب المحظور. ومن أساليب بناء الذاكرة الممكن اعتمادها:

– إعادة النظر بكُتُب التاريخ والتربية المدنية وضمان استخدام لغة حيادية وموضوعية في سرد الوقائع التاريخية خاصةً في ما يتعلّق منها بتاريخ الحروب والتشديد على نتائجها وانعكاساتها على جميع الصُعُد.

– إفراد فصول في هذه الكتب عن المواثيق ومبادئها والأسباب التاريخية والواقعية الداعية لها دون مواربة أو خجل في عرض خصائص وحقائق المجتمع كما هي وبشكلٍ موضوعي.

– تضمين هذه الكتب تعريفاً بالأديان وبقواسمها المشتركة.

– تحضير وتقديم النُسَخ البديلة لهذه الكتب والضغط على المؤسسات المعنيّة لتبنّيها خاصةً في ضوء ما شاب عملية إعادة النظر في مناهج التعليم والكتاب المدرسي من عمليات تسييس وتطييف إنْ لجهة تشكيل اللجان المولجة بهذه المهمة أو لجهة محتوى هذه الكُتُب.

– ممارسة الضغط لإدخال مواد إلزامية في جميع الاختصاصات ومؤسسات التعليم العالي الرسمي والخاص حول سُبُل حلّ النزاعات سلمياً (والتي لا تقتصر أهميتها على المجال السياسي) وحول تاريخ لبنان الحديث وأُسُس قيام الدولة.

– تشجيع القطاع الفني والإعلامي على إنتاج أفلام وثائقية عن الحرب وأكلافها وعن أهمية المواثيق في تجنّبها، لتستخدم كجزءٍ من عملية تدريس التاريخ والتربية المدنية في المؤسسات التربوية.

– التقدّم باقتراح لشركة سوليدير وبلدية بيروت لتخصيص قطعة أرض صغيرة في وسط بيروت لإقامة مجسّم للعاصمة أيام الحرب (بأبنيتها المهدّمة والتي نمت فيها الأشجار والقناصين على سطوحها...). لكي يتمكن اللبناني من المقارنة بين بيروت الحرب وبيروت السلم وتبقى الصور ماثلة في الأذهان وراسخة في اللاوعي. كذلك تشجيع البلديات في مراكز المحافظات على القيام بهكذا خطوة، كما فعلت برلين بالإبقاء على جزءٍ من جدارها الفاصل وعلى Charlie's Checkpoint وإقامة متحف فيها للإبقاء على ذاكرة الفصل ومآسيه.

ولضمان فعالية أكبر لهيئات المجتمع المدني في أداء عملها في بناء ثقافة المواثيق أو عبر مساعدتها في خلق الظروف المؤاتية لبناء شرعية شعبية للدولة القائمة على المواثيق، يجب أن يتمّ العمل على الأمور التالية:

– توسيع هيئات المجتمع المدني لقاعدتها أو امتدادها شعبياً لزيادة مقدرتها على التأثير على الصعيدَين الشعبي والسياسي. فلا يكفي أن تقوم بعض هذه الهيئات بتنظيم ورش عمل أو محاضرات على الصعيد المناطقي لفئات محدودة، يجب أيضاً حثّ الحضور على نشر ما وصله من معلوماتٍ خلال الأنشطة إلى زملاء في العمل أو جيران في الحي. وهذا أسلوب غير مكلف في إيصال الرسالة إلى أكبر عددٍ ممكن والذي يشكّل أهم أهداف الهيئات العاملة في مجال التوعية على سُبُل الإصلاح وأهميته.

– ضمان تضافر الجهود والدعم المتبادل. فالتنافس على المشاريع والتمويل لا يجب أن يؤثر سلباً على علاقات التعاون هذه.

– كذلك يجب العمل على ضمان حدّ أدنى من التنسيق لكي لا يهدر الوقت والجهد والمال (وهذا يقتضي قدراً من التنسيق أيضاً بين مصادر التمويل).

– يجب أن تحرص بعض هيئات المجتمع المدني على عدم الارتهان للسياسيين، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، لكي لا تصبح أبواقاً لهم وعقبة في سبيل الإصلاح.

***

نعتبر أنّ العمل الواعي والجاد من قِبَل المجتمع المدني هو الركيزة الأساسية اليوم في عملية بناء ثقافة المواثيق وتكريس مبادئها. فالمطلوب من هذه النخب أن تلعب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه النخبة السياسية في إنجاح الديمقراطية التوافقية، لا أن تصبح صورة عنها في إطلاق شعاراتٍ رنانة غير قابلة للتطبيق من جهة، وضرب جوهر المواثيق من جهةٍ أخرى. فهل هي على قدر هذا التحدّي؟

مراجع مختارة

أحمد بعلبكي، "أي مجتمع مدني في دولة التوافق الطائفي؟"، ورقة قُدِّمَت في مؤتمر العلمانيين في لبنان، بيروت، قصر الأونسكو، 5–6 أيار/مايو 2006.

عاطف عطيه، "من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني"، ورقة قُدِّمَت في مؤتمر العلمانيين في لبنان، بيروت، قصر الأونسكو، 5–6 أيار/مايو 2006.

حسن كريّم، مرغريت الحلو... (عمل جماعي) **اشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة: لبنان والعراق**، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2007.

انطوان نصري مسرّه (إشراف)، **تنمية المجتمع المدني في لبنان** (منظومة قِيَم ومبادرة وتواصل وتدريب)، بالتعاون مع مرسي كوربس إنترناشونال، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، 2000.

انطوان نصري مسرّه، النظرية **العامة في النظام الدستوري اللبناني: أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة**، المكتبة الشرقية، بيروت، 2005.

كمال المنّوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في العالم العربي"، **المستقبل العربي**، السنة 8، العدد 80، تشرين الأول/أكتوبر 1985.

Brown, Michael E., "The Causes of Internal Conflicts", *ap*. Michael E. Brown (et.al.) [eds], *Nationalism and Ethnic Conflict* (Mass.: MIT Press 1997).

Connor, Walter, "Nation-Building or Nation Destroying", *World Politics*, 1969.

Hanf, Theodor, "Education and Consociational Conflict Resolution in Plural Societies", ap. F. Van Zyl Slabert and Jiff Opland, eds., *South Africa: Dilemmas of Evolutionary Change*, Grahamstown: Institute of Social and Economic Research, Rhodes University, 1980.

Hanf, Theodor, *Coexistence in Wartime. Lebanon: Decline of a State and Rise of a Nation,* Center for Lebanese Studies and I.B. Tauris, 1993.

Kerr, Michael, *Imposing power-sharing: Conflict and Coexistence in Northern Ireland and Lebanon* (Irish Academic Press Dublin), Ireland, 2006.

Lewis, Bernard, *The Crisis of Islam: Holy War and Unholy Terror* (N.Y.: Random Houses), 2004.

Lijphart, Arend, "Consociational Democracy", *World Politics*, Vol.21, no.2, 1969.

Lijphart, Arend, *Democracy in Plural Societies: A Comparative Explanation*, New Haven and London. Yale University Press, 1977, and Arabic translation by Evelyne Abou Mitry Messarra, Beirut, Librairie Orientale, 1984, 226 p.

Lijphart, Arend, "Majority Rule versus Democracy in Deeply Divided Societies", in *Politikon*, Vol.4, no.2, December 1977.

Lijphart, Arend, *Democracy: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries*, New Haven and London. Yale University Press, 1982, and French translation by Evelyne Abou Mitry Messarra, Beirut, Librairie Orientale, 1986, 242 p.

Salibi, Kamal, *A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered*, London, N.Y., I.B. Taurus, 1998.

Seaver, Brenda M., "The Regional Sources of Power-Sharing Failure: The Case of Lebanon", *Political Science Quarterly* (Summer 2000), Vol.115, Issue 2, pp. 247-272.

Shehade, Nadim and Dana Haffar Mills (ed.) *Lebanon. A History of Conflict and Consensus,* Oxford, Center for Lebanese Studies, I.B. Tauris, 1988.

8

الميثاق عقد تأسيسي لكيان لبنان*

سليم صايغ**

اتفاق الدوحة واتفاق الطائف، كما مجمل الاتفاقات في لبنان، هما منتجان لما أسميناه عام 1943 الميثاق الوطني. وهو العقد التأسيسي للبنان وليس مجرد العقد الدستوري، بل عقد كياني ربط الشعب اللبناني بالارض وكان من مقومات الدولة اللبنانية.

هذا الميثاق هو في الاساس روح، علينا البحث عنه في النصوص لجمعه. قبل عام 1943 لم يكن هناك اعتراف بلبنان وطنًا نهائيًا، بل كان بالنسبة لكثيرين وطنًا مرحليًا او جزءًا من تركيبة اشمل. اسس الميثاق للبنان الوطن واعطاه مقومات وهي ان يكون في حالة حياد داخلي وخارجي عن الصراعات.

كان مبدأ الحياد مضمونًا في الميثاق وذلك قبل قيام دولة اسرائيل، ولكنه أصبح أكثر صعوبة بعد ولادتها. إلا ان لبنان لم يدخل في معادلة المحاور إلا لاحقًا. ونلاحظ أنه في كل مرة يخرج لبنان عن المعادلة الميثاقية التي اسست للتوافق في هذا الوطن يتعرض الكيان للاهتزاز، وهذا ما حصل خاصة عام 1958.

وكلما كان يدخل لبنان في محاور ايًا كان نوعها: ممانعة، صمود، تصدي، قومية، مقاومة الاستعمار، حلف اميركي، حلف بغداد... يتعرض الكيان اللبناني للاهتزاز وبالتالي يتعطل النظام.

---

* النص هو موجز مداخلة شفوية ونقلاً عن آلة تسجيل.

** مدير مركز "دراسة النزاعات وسبل حلها"، أستاذ في جامعات أوروبا ولبنان.

1
التمييز بين الميثاق والدستور

من المفضل الفصل في المقاربة بين **الميثاق** كعقد تأسيسي اساسي لكيان لبنان الوطن، وبين الصيغة او النظام او **الدستور** الذي قد يكون ويجب ان يكون متحركًا ومتغيّرًا في سبيل مواكبة تطلعات وآمال اللبنانيين.

ليس تأسيس الوطن مجرد عملية فلسفية او فكرية، بل يبنى على واقع وعلى ميزان قوى. وقد أتى الميثاق نتيجة ميزان وتوازن قوى.

نصت المادة 95 من الدستور على إلغاء الطائفية السياسية. في حين كام يُفترَض ان تتم معالجة الطائفية بطريقة مرحلية متحركة وان تخلق ديناميكية تفاعل بين الطوائف اللبنانية بما يؤسس مستقبليًا لمواطنية اكثر فاعلية.

عمليا، أسسنا وطنًا على ورق ولم نتمكن من خلق مواطنية صحيحة بسبب الزبائنية ضمن الطوائف وعبرها، التي عطلت النظام. كان يجدر بنا تخطي ميزان القوى عبر ديناميكية تفاعل بين الطوائف، الأمر الذي لم يحصل. استمرينا في مقاربة المنظومة السياسية بطريقة حسابية، أي ما يمكن ان يجنيه المسيحي وما يمكن ان يجنيه المسلم والمذاهب، ما سمي بالمحاصصة واقتسام قالب الحلوى، ولم نفكر بتكبير هذا القالب وفق علم التسوية والنزاعات الذي يقضي بدراسة كيفية خلق القيمة، قبل التفكير بكيفية تقاسمها: Création de la valeur avant la division de la valeur

لم يتمكن الدستور اللبناني من ان يخلق قيمة ذاتية للوطن اللبناني. واستمرت الطوائف اكبر من الدولة بمرجعياتها الخارجية واهمها القانونية والروحية او بمشاريعها.

يعيش لبنان اليوم في ازمة: اتفاق الطائف لم يطبق بكامله وقد انتقده بعض واضعيه، منهم د. جورج سعاده ود. ألبير منصور منذ خمسة عشر سنة. تكلم الرؤساء المتعاقبون جميعهم وبخاصة الرئيس ميشال سليمان حول ضرورة متابعة تطبيق الطائف. في الواقع، لا بدَّ من تفعيل الطائف وتصحيح المسار. حالت الوصاية دون تقديم اللبنانيين حلاً لنزاعاتهم بأنفسهم، حتى اننا بتنا نجهل كيفية حل مشاكلنا بعد ان اعتدنا اللجوء الى الشام لحل ازماتنا. بعد انسحاب الجيش السوري حصل استهداف منهجي للحكومة ادى الى تعطيل النظام.

امامنا اليوم فرصة تاريخية. ما زال الطائف والنظام الطوائفي الذي كرس فدرالية الطوائف وفدرالية امنية بحيث يتقاسم الجيش الامن مع غيره. هذا امر لم يحدث في التاريخ ولا في أي علم من العلوم الاجتماعية او السياسية، حتى انه كرس فدرالية شبه جغرافية عبر قانون انتخابات 1960. انتزع قانون القضاء على اساس تعزيز الطوائف وباسم الطوائف. نحن في واقع شرذمة.

ما يهمنا هو الكيان اكثر من الصيغة والنظام. ونرى أن الكيان والميثاق هما في خطر، وأن علينا العودة سريعًا الى روح الميثاق لتخطي هذه الشرذمة، وبناء ثقافة حوارية بين الطوائف اللبنانية وتأسيس العمل الديمقراطي. في هذا المجال أُخالف بعض المقاربات النظرية التي تدعو الى تحقيق العلمانية، هناك من يرفضها. وقد دعا رئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميل في الخمسينات وامام المطالبة بالدفاع عن المسيحيين، دعا الى الكلام عن الحريات في لبنان، لان في ذلك دفاع عن المسيحيين وعن كل الطوائف.

علينا تحرير الانسان في لبنان وليس الطائفة فقط. متى سعت الطائفة لقمع الانسان تصبح مجموعة توتاليتارية مخالفة لمبدأ الدين. في حين ينبغي ان تكون الطائفة وسيلة لتحرير الانسان. اليوم، تطالب الطائفة بضمانات وهي المعبر الوحيد عن تطلعات وآمال اللبنانيين. علينا التفكير بكيفية حمايتها وكيفية طمأنة المجموعات وكل واحدة منها تسعى للمحافظة على خصوصيتها، وتشعر بأنها اقلية وتخشى من الثقافة الهاجمة او التي تتأثر بالعدد او بقوى عظمى او بقوى اقليمية.

هويتنا في لبنان مركبة وليست احادية من إتنية واحدة او من طائفة واحدة. نحن عرب ولبنانيون ومسيحيون وفينيقيون... في آن. نفخر بهذه الهوية التي هي قوة لبنان وتعكس التنوع فيه. هناك العديد من الاجتهادات الدستورية في العالم، علينا التعلم منها.

نحن نؤيد ضمانة الحرية الفردية ايًا كان النظام السائد في لبنان، وعدم الاعتراف فقط بحريات جماعية تعبر عنها الطوائف. لا يمكن القبول بمبدأ فدرالية الطوائف كما هو اليوم، وليس هذا ما اراده الطائف، بل اراد توسيع مساحة المصلحة المشتركة في لبنان والوعي المواطني، ولكنه تقوقع في الطائفية لانها تخدم مصالح الزبائنية ومصالح الوصاية على لبنان. مشروعنا ديمقراطي. لا يمكن للبنان ان يكون غير ديمقراطي، فالديمقراطية هي تربية على المواطنية.

2
تحديد المفاهيم ولبنان الانفتاح

قبل التربية على الديمقراطية علينا تحديد المفاهيم، وذلك بغية توسيع اطار الشأن العام او المصلحة المشتركة في لبنان. ليست القضية مسألة ديمقراطية اكثرية او اقلية او توافقية... هذا يدخل في آلية اتخاذ القرار. من يطالب بالديمقراطية التوافقية مركزيًا يرفضها في الجامعات وفي البلديات...

كلنا نريد دولة مدنية. تحدث احد المشاركين عن طائفة الحق العام بحيث يحق للمواطن عدم ذكر طائفته على الهوية. صُورَ الطائف وكأنه مبني على ميزان قوى حيث خسر المسيحي الحرب فمُنِعَ من تشكيل الاحزاب ومن ابداء رأي قوي في المعادلة السياسية، وبقي مهجرًا وزج في السجن وغابت احزابه الكبرى. حيال ذلك قامت قيامة جميع الطوائف ورفضت إلغاء الطائفية السياسية على اعتبار انها الضامنة للجماعات.

من الضروري ان نصل الى الدولة المدنية. وهو تحد يواجه الدستوريين، الا انه لا يمكن إلغاء الطائفية السياسية ما لم تتوفر قناعات مشتركة وثقافة ديمقراطية، وما لم نقلع عن اعتبار الآخر خطرًا علينا.

لم يبنِ الاعتصام في وسط بيروت ثقافة مشتركة بين الشيعة والمسيحيين. كانت كل مجموعة رابضة في مخيم مستقل عن الآخر. كان هناك المخيم الاصفر والمخيم البرتقال... لم تدخل التعبئة في القناعات الاجتماعية، أي انها لم تترجم اجتماعيًا بل بقيت فوقية ومرتبطة بالمصلحة السياسية الآنية.

علينا طمأنة المجموعات. وذلك يكون من خلال اقناعهم بأنهم قادرون على ادارة شؤونهم بأنفسهم ودون شرذمة الدولة. لا بد من الانتقال الى مشروع الدولة اللبنانية الاندماجية Etat d'intégration عبر اعطاء الناس امكانية ادارة ذاتية. علينا اعطاء اللامركزية كل ابعادها الممكنة. لا يعني ذلك فدرالية سياسية. لا نعني باللامركزية اللامركزية الجغرافية وان

كانت لها ابعاد جغرافية. لا يجدر بنا هنا الحديث عن اقليات،إنما نتكلم في الاساس عن حرية الفرد.

طلب رئيس الجمهورية من وزير الداخلية المباشرة بوضع مشروع خاص باللامركزية المدنية، وهي لا تقتصر على نقل الادارات الرسمية الى المناطق. هذا لا يكفي لطمأنة الجماعات اللبنانية بأنها قادرة على المحافظة على هويتها وثقافتها ونمط تفكيرها.

يكون الحوار الوطني الحقيقي من خلال التفكير في كيفية المحافظة على مشروع لبنان الاندماجي كما كان عليه قبل الحرب، لبنان الانفتاح. الواقع اليوم كونفدرالي تقسيمي! في طرح اللامركزية الادارية لا بد من توفير امكانية وجود مجالس منتخبة ذات سلطات تشريعية محدودة على ان تكون مبنية على اساس النسبية.

***

لا يقوم لبنان الا بثقافة الحوار. اتمنى ان يكون المجتمع المدني فاعلاً في السياسة وليس ضدها وضد النخبة. من المفرح ان نرى بعض رموز المجتمع المدني في السلطة كالوزراء ابراهيم شمس الدين، زياد بارود، طارق متري... فهذه النخب تسمح في ما لو وصلت الى السلطة بتفعيل الحوار والتأسيس لمشروع تغييري في لبنان يتخطى الاطر الدستورية الجامدة التي تخدم مصالح من يتكلم باسم الطوائف وهم ابعد ما يكون عن الدين.

9

من وثيقة الطائف الى اتفاق الدوحة

باسم الجسر*

وضع ميثاق 1943 حدًا لخمسة وعشرين عامًا من انقسام سياسي–وطني–طائفي حول الكيان اللبناني. ووضع اتفاق الطائف حدا لحرب اهلية عصفت بلبنان طيلة خمسة عشرة عامًا. وجاء اتفاق الدوحة ليضع حدا لأزمة سياسية–وطنية عطلت عمل مؤسسات الدولة، لمدة سنتين.

القاسم المشترك بين هذه "المحطات التاريخية" هي"الميثاقية"، اي العرف السياسي التوافقي، المعطوف على الدستور اللبناني وتطبيقه في ممارسة الحكم. اما الصفة المشتركة بين هذه المواثيق الثلاثة، فهي انها، في آن معا، تكمل وتنقض بعضها البعض. وان انعكاساتها على الحكم لم تسهل حسن ممارسته بل عقدته. وانها لم تدفع بلبنان نحو الحكم الديموقراطي ولا اللبنانيين نحو المواطنية، بل اوغلته في متاهات الطائفية والمذهبية السياسية، وذلك بالرغم من انها شكلت معبرا لأخراج لبنان من ازمة حادة او محنة او حرب على اساس توازنات طائفية سياسية منطلقة من مبدأ "لا غالب و لا مغلوب" بين الطوائف.

1
ميثاق 1943

في الظروف التاريخية، الدولية والاقليمية، والاوضاع السياسية الداخلية، عام 1943، كان الاتفاق بين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح، على "الصيغة الوطنية الاستقلالية" التي عرفت بميثاق 1943 خطوة اساسية في تاريخ لبنان، اولا: لأنها مهدت لولادة وحدة وطنية بين

* دكتور في الحقوق، مدير سابق لمعهد العالم العربي، باريس.

المسلمين والمسيحيين، حول الكيان الوطني، وعلى اساس اعتراف المسلمين بالكيان الوطني اللبناني، وتخلي المسيحيين عن "الحماية" الاجنبية. وساعدت بالتالي على بلوغ الاستقلال.

لكن باستثناء الغاء المواد المتعلقة بالانتداب,لم يغيّر واضعُو ميثاق 1943 اي شيء في الدستور اللبناني الذي كان يعطي رئيس الجمهورية، المسيحي–الماروني، صلاحيات واسعة، تحولت، مع الوقت، الى "عقدة" وشكوى مستمرة عند الطوائف الاسلامية. وجاءت احداث 1958 لتؤكد على ان ميثاق 1943 والدستور اللبناني باتا بحاجة الى اعادة نظر او الى توضيحات حول نقطتين اساسيتين هما:1– سياسة لبنان الخارجية ومدى ونوعية التزام لبنان بعروبته، 2– اعادة النظر في صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية وتوازنها طائفيا. تأخرت اعادة النظر هذه الى 1989 (اي اتفاق الطائف) لثلاثة اسباب:1. الحرب في لبنان التي دامت 15 عاما، 2. عدم توفر الظروف الاقليمية والدولية التي تسمح بتعديل الدستور. 3. تمسك المسيحيين بدستور 1926 لاسيما بعد ثورة 1958 ورغم تغير التوازنات السكانية الطائفية في لبنان، لمصلحة المسلمين، والشيعة خصوصًا.

2
وثيقة الوفاق الوطني – الطائف

لم يخرج اتفاق الطائف عن روح ميثاق 1943. ولكنه جدد هذا الميثاق ووازنه واكمله.

الا انه، من جهة اخرى، ادخل تعديلات هامة على الدستور وغيّر أسس الحكم مقلصا من صلاحيات رئيس الجمهورية ومعززًا دور "مجلس الوزراء" (وليس رئيس مجلس الوزراء) ومن استقلالية ودور مجلس النواب (لا سيما في تمديد مدة رئيس المجلس من سنة الى اربع، والزامية الاستشارات النيابية لتكليف شخصية بتأليف الحكومة وشبه استحالة حل المجلس من قبل السلطة التنفيذية). تمشيًا مع الهدف البعيد لميثاق 1943، الواعد بتجاوز النظام الطائفي–السياسي في المستقبل، اورد اتفاق الطائف عدة مواد عملية تتعلق بتجاوز الطائفية كأنشاء الهيئة العليا المكلفة بذلك وانشاء مجلس للشيوخ وانتخاب مجلس نواب على اساس غير طائفي بالاضافة الى اللامركزية الادارية. وزيادة في تطمين المتخوفين من هذه التعديلات وضعت في

مقدمة اتفاق الطائف – وهو قاعدة الدستور اللبناني الجديد – عدة نصوص، منها ما يتعلق بأولوية الوفاق الوطني والمناصفة بين المسلمين والمسيحيين والنص الموازن بين "عروبة لبنان" و"ديمومة الكيان الوطني اللبناني"، ورفض توطين الفلسطينيين الذي يعتبره المسيحيون والشيعة اذا حصل مخلا بالتوازنات الطائفية والمذهبية لمصلحة السنة، بالإضافة الى مساسه باحد اهم حقوق الشعب الفلسطيني ومخالفًا لقرارات الامم المتحدة.

كان من المفترض بعد اتفاق الطائف الذي اقره النواب المجتمعون في مدينة "الطائف" وموافقة شبه اجماعية من قبل القوى والمرجعيات السياسية والدينية في لبنان وحظي بدعم دولي واقليمي ولاسيما اميركي–سعودي–سوري وانتخاب رئيس للجمهورية واسكات القوى الرافضة او المعارضة له بطريقة او بأخرى... كان من المفترض ان يتم تنفيذ "كل" بنود الاتفاق. ولكن ما حال دون ذلك يمكن تلخيصه بثلاثة عوائق:

1. استمرار الوجود العسكري السوري في لبنان 15 سنة خلافا لما جاء في الاتفاق وتحوله الى هيمنة سياسية وأمنية سورية وشبه المقاطعة المسيحية لصيغة دستور الطائف. وهي مقاطعة ذاتية احتجاجية، من جهة، ومفروضة من سوريا ايضا.
2. استمرار الاحتلال الاسرائيلي للشريط الحدودي وبالتالي شرعنة مقاومته وتحول حزب الله الذي استأثر بالمقاومة الى حزب متفوق بالسلاح على قدرات الدولة اللبنانية العسكرية وضاغط على الحكم اللبناني، بعد انسحاب القوات الاسرائيلية.
3. انقسام القوى السياسية في لبنان، الى معارضين ومؤيدين للوجود وللدور السوري في لبنان ولتحويل لبنان الى ساحة مواجهة بين المحورالسوري–الايراني المقاوم للمشاريع الاميركية والعربية للسلام مع اسرائيل.

لكن هذه الانقسامات والتجاذبات المعطلة لتنفيذ "كل" بنود اتفاق الطائف بقيت مغطاة بالدور الذي لعبه الرئيس رفيق الحريري خلال سنوات حكمه التسع. ولم تخرج الى العلن بل لم تنفجر الا بعد اغتياله عام 2005. كان رفيق الحريري يأخذ بصدره كل التناقضات التي تحكمت بتنفيذ اتفاق الطائف ويدور زواياها بنفوذه وعلاقاته العربية والدولية، ليتمكن من تنفيذ برنامجه العمراني والاقتصادي، مراهنًا على ان السلام في الشرق الاوسط آت بعد سنتين او ثلاث او عشر، وان بعض هذه التناقضات والعقبات سوف تزول مع الوقت ومع الاستقرار والازدهار. ولكن رهانات الحريري لم تتحقق كلها وكان رحيله الرهان الاكبر الذي خسره لبنان.

من هنا يمكن القول بان الحقبة التي امتدت من "ثورة الارز"، اي من عام 2005، وخروج القوات السورية من لبنان، الى اتفاق الدوحة، بل ويومنا هذا، انما كانت حقبة امتحان عملي لأتفاق الطائف والدستور اللبناني الجديد. وهو امتحان فشلت فيه جميع الاطراف السياسية الداخلية والخارجية. والا فلماذا كنا بحاجة الى اتفاق الدوحة للخروج من ازمة وطنية وميثاقية ودستورية، طائفية –مذهبية، كادت تصل بنا الى شبه حرب اهلية جديدة؟

لو قيض لأتفاق الطائف ان ينفذ بكامله، ربما لم نكن بحاجة الى اتفاق الدوحة الذي اعتبره البعض بمثابة تكريس لفشل اتفاق الطائف. واليوم ترتفع اصوات تطالب بتعديل اتفاق الطائف بدلا من المطالبة بتطبيقه كاملاً. بعضها بحجة انه قلص كثيرًا من صلاحيات رئيس الجمهورية ودوره في الحكم. ومنها سعيًا وراء أستبدال المناصفة بالمثالثة. كما ترتفع اصوات اخرى تحذّر من مس اتفاق الطائف لأن ذلك يعرض الوحدة الوطنية للخطر ويفتح باب المصير اللبناني على المجهول، مع العلم بان التجاذبات داخل مجلس الوزراء وفي المجلس النيابي وخارجهما والتهديد بالثلث والانسحاب، ان دلت على شيء فانما على ان روح وغاية اتفاق الدوحة قد نقضتا قبل ان يجف حبره.اما المطالبة بتعديل اتفاق الطائف، قبيل الانتخابات، فانها مؤشر بليغ على ان هذا الميثاق الوطني الجديد، لم يحل مشكلة الحكم في لبنان.

3
ميثاقية اتفاق الدوحة

ادخل اتفاق الدوحة، في نهاية الامر، الى نظام الحكم اللبناني وعلى مبدأ "الميثاقية التوافقية"، تعديلات كالثلث الحكومي، وتقسيم الدوائر الانتخابية، وتصنيف الوزارات وفرض قواعد لتأليف الحكومات، ناهيك باعتماد قانون للأنتخابات النيابية يناقض القانون الوارد في اتفاق الطائف.

تعددت وتنوعت العبارات السياسية التي تصف نظام الحكم اللبناني .قيل انه نظام "ديموقراطي برلماني". وقيل : نظام قريب من "النظام المجلسي" الذي عرفته الجمهورية الفرنسية الرابعة من حيث الاستشارات النيابية الالزامية لتأليف الحكومة. وقيل "نظام توافقي"، اي نظام حكم تتقدم فيه "الوحدة الوطنية "او "الوفاق الوطني"، في الاولوية بأسم الوفاق الوطني ,اي تمثيل كل الطوائف اللبنانية في الحكم. وصفت حكومة الرئيس السنيورة قبل الاخيرة باللاشرعية (من قبل رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي والمعارضة العونية–الشيعية) لأن الوزراء الشيعة انسحبوا منها مع العلم بأن استقالتهم لم تقبل وان بعضهم بقي ممارسا، على هواه، اعماله. ولم يكن بامكان رئيس الحكومة تعيين وزراء محلهم بعد استقالتهم. والسؤال هنا: لماذا يعتبر الوفاق الوطني مقصورًا على الطوائف الدينية والمذهبية؟ لماذا لا يشمل النقابات والمناطق والاحزاب غير الطائفية؟ وماذا اذا راحت الطوائف والاحزاب والنقابات تتبع هذا الاسلوب في تعطيل الحكم الديموقراطي البرلماني بأسم الوفاق وهل مفهوم "الجميع" يقتصر على الطوائف الثلاث الكبرى ؟ام يشمل الطوائف الخمس الاكثر عددا؟ام كل الطوائف اللبنانية الثمان عشر؟و ماذا عن المناطق ؟او لم ينسحب احد الوزراء من جلسة مجلس الوزراء لأن منطقته لم تمثل في تأليف لجنة الاشراف على الانتخابات اقتداء بسابقة اخرى؟

تأليف الحكومة على الشكل والاساس اللذين تألفت عليهما يشكل سابقة ، اذ بامكان الاقلية البرلمانية ان تعطل الحكم . كما اصبح بامكان اي طائفة، صغيرة او كبيرة، ان تطعن في شرعية الحكم بمجرد استنكاف ممثليها عن المشاركة في الحكومة.

ان الانتخابات النيابية القادمة، خلافا لما يقول او يؤمل البعض، لن تحسم النزاعات القائمة في لبنان، ايًا كان الفريق المنتصر فيها. ولن يكتب للبنان ان تستقر اوضاعه قبل حسم كل نزاعات الشرق الاوسط، وهي عديدة، ابتداء من النزاع العربي–الاسرائيلي وانتهاء بالنزاع الاميركي–الايراني، ومرورًا بالحرب على الارهاب و بتجدد النزاع السني–الشيعي في الشرق الاوسط. فلا النظام الديموقراطي البرلماني قابل للتطبيق الصحيح ولا مجال لتعديل الدستور او اتفاق الطائف في الاجواء السياسية –الوطنية الراهنة.

4
اكمال تطبيق اتفاق الطائف

قد يكون اكمال تطبيق اتفاق الطائف (اي مباشرة تأليف لجنة تجاوز الطائفية، وانشاء مجلس للشيوخ، وتعديل قانون الانتخابات على النحو الذي وضعته لجنة فؤاد بطرس، وتطبيق اللامركزية الادارية)، نافذة صغيرة في جدار المصير المسدود، كذلك انشاء لجنة برلمانية–قانونية مهمتها تفسير او توضيح بعض النقاط الغامضة في اتفاق الطائف والدستور او اقتراح قوانين تسهل تطبيقها.

والا فاننا، بعد الانتخابات، وأيًا كانت نتائجها، سوف نصل الى ازمة او محنة وطنية–سياسية جديدة، تتطلب اتفاقا جديدا يضاف الى اتفاق الدوحة واتفاق الطائف والدستور اللبناني والقرارات الدولية ويجعل من نظام الحكم اللبناني ...امرًا شبه مستحيل.

اثبت اتفاق الدوحة، ومن قبله اتفاق الطائف، ومن قبله ميثاق 1943، ان اللبنانيين كانوا ولا يزالون بحاجة الى وساطة خارجية، عربية او دولية، لكي يفضوا مشاكلهم السياسية ويحلوا نزاعاتهم الوطنية، وذلك بدلا من ان يحلوها بين بعضهم بالحوار وعلى اساس ديموقراطي. صحيح انه لا يوجد طائفة او فئة تشكل اكثرية سكانية تفرض خياراتها على الاقلية، وان التوافقية هي الفلسفة السياسية المساعدة على تعايش وتعاون الطوائف اللبنانية في الحكم. وان مبدأ لا غالب ولا مغلوب لا يخلو من الحكمة والواقعية. لكن ما تعرض له لبنان، منذ استقلاله، من محن

وازمات وحروب، ان دل على شيء فانما على ان المواثيق الطائفية التوافقية لم تعزز الدولة ومؤسساتها، ولا الوحدة الوطنية، ولا النظام الديموقراطي البرلماني، بل اضعفتها كلها.

هل كُتِبَ على اللبنانيين ان ينتظروا محنة او حربا جديدة كي يتفقوا على ميثاق او وثيقة وفاقية جديدة، تزيد النظام السياسي الطائفي تعقيدا وتوترات؟ ام ان تجاوز هذا النظام، تدريجيا، نحو نظام ديموقراطي برلماني مؤسساتي مدني اجتماعي انمائي، هو الحل الحقيقي؟ و لم لا يكون تنفيذ كل بنود الطائف هي بداية الطريق؟

الباب الثاني

البُعد المؤسساتي:

المؤسسات الدستورية واستمراريتها

10

العلاقة بين الميثاق والدستور في لبنان
على ضوء اتفاق الدوحة

انطوان سيف*

لم تستأثر مسألة المواثيق والاتفاقيات التي تعقدها الجماعات التي تتشارك في ما بينها في تأليف دولة، بالاهتمام المناسب لهذا النوع من التفاهمات الأساسية في الثقافة العربيَّة الحديثة. وحتَّى في لبنان الذي يُعتبر، بسبب بنيته الاجتماعية المتنوِّعة المذاهب الدينية التي تحوَّلت إلى طوائف أو كتل بشرية واعية لكيانها الاجتماعي الخاص بها وعاملة للدفاع عنه والمحافظة عليه، من أكثر المجتمعات العربيَّة حراكاً وديناميَّة، وتفجُّراً أيضاً، في التاريخ الحديث، لم يلتفت غالبيَّة مؤرِّخيه ومفكِّريه السياسيين كفاية وبعمق وتوسع إلى ما تقوم به المواثيق في فترات تاريخية متعاقبة، من دور محوري في رسم سلوك طوائفه وسياسة دولته المشكَّلة منها، ، باستثناء بعض الاهتمامات النادرة والتي، على ندرتها، لا تكسر هذه القاعدة العامة.

ظلَّت مدرسة تأريخ الحوادث العامَّة القابلة للمعاينة، أو التاريخ الحدَثي، هي المهيمنة في الأبحاث الأكاديمية حول العلاقات بين الجماعات المتعايشة والمتنازعة في ما بينها، التي كانت تُقارَب دائماً "كأحداث تشويش" مَرضي على مسار الدولة "الطبيعي". وبموازاة ذلك، ظلت كليات الحقوق والعلوم السياسيّة في مختلف الجامعات في لبنان والعالم العربي تولي النصوص والمواد القانونية قيمة أوَّلية وشبه وحيدة في "الحكم"، انطلاقاً من اجتهاد في تفسير هذه النصوص، على الأزمات الداخلية بوصفها، في الأساس، أزمات دستورية، بأسبابها وبطرق علاجها، مسيئةً قيمة القواعد الميثاقية، أو "روح" المواثيق، التي كانت في الأصل مؤسِّسة لشرعيَّة الدستور والقوانين المنبثقة عنه، وشرعية استمراره.

* استاذ في الجامعة اللبنانية، عضو في الحركة الثقافية انطلياس والمؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم.

يمكن النظر إلى هذا الإهمال المعرفي كظاهرة تغوص جذورها في تراث ثقافي عربي لم يختبر، للساعة، سوى سلطة الدولة المركزية الاوتوقراطية كمحور أساس للحراك الاجتماعي.

فعلى الرغم من وعود "النهضة" العربية التي أكملت قرنها الثاني على وقع السؤال المحَوري: لماذا هم تقدموا ولا يزالون يتقدَّمون، بينما نحن لا نزال متأخرين عاجزين عن اللحاق بهم؟، وعلى الرغم من "الإنجازات الجزئية" التي تحققت هنا وهناك بمستويات "حديثة" متفاوتة، فإن نموذج الدولة الأوتوقراطية، بمختلف أشكالها، التي تُرى على نموذجها كل المقاربات السياسية، بما فيها تلك التي تدرس مجتمعات وأنظمة دول مختلفة، ما زال الحاضر شبه الأوحد في الأذهان.

ولبنان، من هذه الناحية، لا يمثّل ببنيته الاجتماعية التعددية استثناء مطلقاً، بل مفارقة نوعية ونسبيَّة، في محيطه العربي وفي العالم. والمفارقة النسبية هذه قائمة أساساً على تقارُب ديمغرافي بين مكوِّناته الاجتماعية (الكتلتين البشريتين الاسلامية والمسيحية وطوائفهما)، وهي التي أدَّت إلى تركيب دولته على نسق تنوُّع جماعاته. هذا الجانب الطائفي ما فتئ يطغى على كل ما عداه من تنوُّعات، غير طائفية، موجودة فاعلة في إطار هذه البنية اللبنانية. فهذا النسق، المعترف بوجوده بشكل واسع ولكن من غير القدرة على تجاهل تنوعات أخرى فاعلة، بات يُعرف باسم "النظام الطائفي" الذي يحمَّل دائماً مسؤولية كل النزاعات والحروب الداخلية التي تنتهي دائماً بمفارقة، هي التأكيد على ضرورة استمراره بقواعده العامة المعتمدة والمدوَّنة بنصوص دستورية واضحة. على الرغم من النزاعات الدامية بين الطوائف المشكِّلة لهذا النظام الطائفي، فإنه استمرّ بمواد دستوره الاساسية، بعد تعديل بعضها صراحةً أحياناً (كما في اتفاق الطائف عام 1989) او من دون أيّ تعديل أحياناً أخرى (كما في اتفاق الدوحة، عام 2008)، ولكن من غير المسّ بالأسس التي يقوم عليها بناؤه الطائفي!

المفارقة الكبرى هي ان هذا النظام السياسي اللبناني الطوائفي، الذي تعلن كل القوى السياسية اللبنانية الحاكمة بأحكامه رفضَها العلنيّ له واعتباره مؤقتاً، وسعيها تالياً، كما تزعم، إلى استبداله بنظام (بأنظمة؟) أكثر عدلاً "وعصرية"، خرج دائماً من كل أزماته ظافراً، مدعماً دوماً، وعلى يد هذه القوى عينها، بمواثيق واتفاقات "وطنية" جديدة!

يمكن لمراقب محايد أن يتساءَل: من أين إذاً يستمد هذا النظام، الذي لا عصبيَّة علنيَّة حوله، صلابتَه؟ وما الذي يجعله عاتياً على كل تغيُّر، أو اندثار، على الرغم من الامتعاض العلني منه، وتحميله مسؤولية كل ما يجري في لبنان من نزاعات وحروب؟

ذاك هو السؤال المحوري الذي يتأطر حوله الفكر السياسي في لبنان: فكر الجماعات الحاكمة، وفكر تلك التي لم تفز بنصيبها من الحكم، كما فكر الأفراد المتفرِّدين الذين لا يُعدَمون في مطلق الأحوال وسائل التعبير عن مواقفهم الرافضة لهذا النظام في وسائل الإعلام المتنوعة من مقروء ومسموع ومرئي، هذا الفكر المتعدد الاتجاهات السياسية والموزَّعة توزيعاً غير عادل على الطوائف والأحزاب والجماعات اللبنانية.

ولئن بدا هذا السؤال، إنْ قُدِّم مقتضباً على هذا النحو، أشبه بشعار، فإن الإجابات عليه تمثِّل فعلاً قاعدة الصخب السياسي النظري الإعلامي الذي يعتوِر الحياة السياسية في لبنان، والتي تشي، خلف ما تعلنه بالأقوال والمواقف، بمواقع التحالفات والخصومات والعدائيات والاستحكامات.

على الرغم من عدم تحكُّمها التام المطلق بالحراك السياسي، وتحكّمها على الخصوص بأزماته التي غالباً ما تجنح إلى الاقتتال المحدود أو الموسَّع، فإنَّ ما يسمَّى بالنزاعات المتجدِّدة دائماً بين الطوائف، "المتوافقة" أصلاً على تشكيل النظام السياسي اللبناني وتالياً على بقائه واستمراره، تطرح خارج أرضها – أو تهمل أو تفسد– الوظيفةَ الأساسية لسياسة الدولة التي ينبغي أن تُعنى، من حيث المبدأ والضرورة، بتوفير وسائل سدّ حاجات الناس المعيشية والأمنيَّة، وان تقوم، من غير انقطاع، بإصلاح مؤسساتها الرسمية لتظل قادرة على القيام بمهامها العامة، غير الطائفية، على الوجه الأفضل.

إلاَّ أن النزاعات بين هذه الجماعات، إذ هي "حروب صغيرة" (بحسب التسمية التي أعطاها لها عنوان فيلم مارون بغدادي) – على الرغم من الحجم الكبير لمآسيها– تبقى، كالحروب الكبيرة، نتيجة قرارات متهوِّرة ورهانات موهومة، تنطلق من خليط من المعارف الخاطئة حول الذات وحول الآخر، تترعرع في ظل جهل بعبَر التاريخ وبقيمة السلام وأخلاقيات الحفاظ عليه وتقنيات صونه، التقنيات التي تقوم بالضرورة على احترام مواثيق سابقة يتم فيها بصراحة التعهُّد

بالامتناع عن اللجوء إلى العنف والسلاح، وباعتماد الحوار والتفاوض لفض النزاعات، أو استيعابها.

فبالإضافة إلى استسهال الانزلاق نحو المآسي الإنسانية المتنوّعة، والانحطاط الأخلاقي الملازم لها، الناجمة عن النزاعات (بين أحزاب منتمية إلى طوائف لبنانية)، ثمة من الباحثين اللبنانيين من أظهرَ، بمقاييس كميَّة، الكلفةَ المادية الباهظة لهذه الأعمال العنفية التي تفضح الجهل الكبير بالشأن العام عند فَعَلَتها، وبالتالي خطأ كل رهان عليها. فالنزاعات المسلَّحة هي على العموم نتاج جهل أو تنكُّر لثقافة التوافق، أو الثقافة الميثاقية، التي لها في تاريخ لبنان الحديث تراث غنيّ غالباً ما تمَّت إساءة قدره، ليس فقط لأنه يذكِّر بالانقسامات ووقائعها المأساوية، بل لأنه، بحسب المدرسة الوضعيَّة في علم السياسة المهيمنة بمنهجيَّاتها المختزَلة على ثقافة كليات الحقوق في لبنان والعالم العربي على حد سواء، يتنافى مع فكرة الدولة الموحَّدة، التي يجب ان تكون متعالية على مكوّناتها الاجتماعية (الطوائف) ومعبِّرة، فَرَضاً، عن شعب موحَّد عن طريق "الانصهار" (والعبارة ذكرَها الدستور اللبناني نفسه) في وحدة وطنية تعتبر التنوُّع الاجتماعي وثقافاته الفرعيَّة، انقساماً وشرذمةً. لذا لا تكون الحرياتُ العامة والديمقراطية، والمعارِضة لسياسة سلطة الدولة، بالنسبة لأولئك الذين يرفضون الأخذ بالتنوع الطائفي ومستلزماته السياسية، في مرتبة أولية من هرميَّة القيم السياسية ومن منهجية مقاربتها على حد سواء.

لئن كان هذا النموذج للفكر السياسي شائعاً في بيئات لم تعرف فعلياً سوى نمط واحد من الأنظمة السياسية وأدبيَّاتها المشيدة به، فإن البنية الاجتماعية – السياسية اللبنانية قدَّمت، بخلاف ذلك، تجارب تاريخية مخالفة في العمل السياسي: فالنظام السياسي اللبناني (المؤلف من 18 طائفة معترف بها) القائم أساساً على "ميثاق" يقضي بتوزيع المناصب السياسية العليا، والوظائف الكبرى أيضاً، في الدولة على الطوائف المشاركة في السلطة بحسب حصص متفق عليها، قائم أيضاً وخصوصاً على دستور (هو من أقدم الدساتير الوضعية في العالم الثالث، وبين الكثير من الدول المعاصرة) يقدّم القواعد الوضعية لهذا "الميثاق" الذي يصعب "توثيقه" بغير لغة المبادئ العامَّة المكثَّفة والمقتضبة التي تترك للذاكرة، ذاكرة القلة القائدة وخيالها الوطني، مجالاً فسيحاً للزهو باستيداع ما يمكن اعتباره من ملحقاته. ولئن كانت "وقائعها" في الذاكرة، تتآكلها على

كرّ السنين عاتيات الزمان، بسبب افتقارها إلى نص واضح، فذلك لا يمحو "وقع الميثاق" الأساسي في النفوس، ولا وقع "المواثيق" اللاحقة أيضاً التي "لا تلغيه بل تغنيه".

1
الميثاقية والدستورية

ثمة اتجاهات "وضعية" في الفكر السياسي اللبناني تذهب إلى حدّ إنكار وجود "ميثاق" وطني كقاعدة للدستور اللبناني. وتعتبر "فكرة" الميثاق ذريعة مبتدَعة لا قيمة سياسية راهنة لها، تبغي، بالحقيقة، "تعليق" العمل بالدستور وأحكامه الواضحة!

تنطلق هذه "الرؤية" من اعتبار ما يسمَّى المواثيق "الوطنية" مجرَّد مساومات معتمدة من الطبقة السياسيَّة في لبنان، المدعوم كل طرف منها بقوى ودول خارجية تبغي في المطاف الأخير صدّ كل مناسبة لتطوير النظام السياسي باتجاهات غير طائفية. وتذهب إلى حد رؤية تناقض جوهري بين فكرة الميثاق وفكرة الدستور. فحيث، برأيها، يتم اللجوء إلى المواثيق، يبدأ في الآن ذاته تعطيل الدستور وشلّ عمل الدولة!

إلاَّ أن هذه الرؤية الحريصة على اعتبار الدستور الرمز الأوحد والأساس لوحدة الدولة، تنطلق أيضاً وخصوصاً من مسلّمات مبسَّطة وغير واقعية تقوم على إساءة قدر دور البنية الاجتماعية السياسية التعدُّدية الطوائفية للبنان التي كانت على الدوام "قابعة"، وغالباً مضمرة، في كل مظاهر حراك سياسته الداخلية. فإن "عامّية انطلياس"، عامّية 1840، تمت بين ممثلي طوائف لبنانية، أو قوى سياسية، غير مشاركة آنذاك في السلطة السياسية، لا بل مناوئة للاستبداد الأميري بالسلطة. وثمة "عاميات" أخرى سابقة لها حصلت في أوائل القرن التاسع عشر في مناطق مختلفة من جبل لبنان. هذا التجاهل غالباً ما يفضي، ليس فقط إلى جهل ميكانيسم السياسة اللبنانية عن طريق إسقاط أفكار "وحدوية" كلّيانية، واستبدادية، على وضع مختلف، بل إلى السقوط في أحكام تقييمية أخلاقية على "الطبقة" السياسية ومواقفها. وان الضعف المزمن لفعالية مثل هذه الاتجاهات في الحياة السياسية اللبنانية لا يعود إلى غاياتها السياسية "السامية"

لإرساء الدولة المدنية والعلمانية والوافرة الديمقراطية، بل يكمن في رسم "خريطة الطريق" الموصلة إلى هذه الدولة، أو السائرة سريعاً باتجاهها، التي تحظى بالطبع بإجماع "غير طائفي" مفترض.

وإذ أنَّ المواثيق غالباً ما تكون عرضة للاستغلال السهل من قبل بعض "المتوافقين" لجهة توزيع الحصص في المؤسسات الرسمية، السياسية والإدارية على السواء، من أفرقاء دون آخرين، أو من آخرين من الطائفة عينها، بحيث يبدو أي اعتراض لاحق على سوء الاختيار أو سوء التصرُّف السياسي والإداري (الفساد) وكأنه إعادة إذكاء لأجواء النزاعات التي تمّ تجاوزها بصعوبة ومكابدة، فإن هذا "الفساد"، الذي يتَّخذ طابع "الزبائنية"، المناهضة للدستورية الصارمة، والذي يحظى من أركان النظام القائم "بحماية" شبه رسميَّة، ليس على الحقيقة وبالضرورة ملازماً جوهرياً للنظام التوافقي الطائفي، كما يزعم البعض. تجدر الإشارة هنا، على سبيل التذكير، إلى أن الأنظمة السياسية في العالم التي تأسست على التوافقية، وعددها أكبر مما كان يُتصور سابقاً، تجاوزت الكثير من مظاهر الفساد الرسمي فيها، وغالباً أكثر من العديد من الأنظمة غير التوافقية.

إن النزاعات المسلَّحة بين الجماعات المتجاورة والمتداخلة في حياتها اليومية، غالباً ما تنشأ من مخاوف متوهَّمة واتهامات بعضها لبعضها الآخر بتجاوز "روح" الميثاق الأساسي، أو بتجاوز الاتفاق الأخير المنعقد في ما بينها، أو الاتهام بالاستئثار بأكثر من المتفق عليه في السلطة. أما الحياة اليومية فغالباً ما تجعل قواعد هذه المخاوف والاتهامات نظرية، فضلاً عن أن الاعتراض على عمل السلطة السياسية، بصرف النظر عمَّن يستأثر بها، يتخذ دوماً مظهراً قانونياً ودستورياً غير فئوي، وكذلك الرد على هذا الاعتراض، الأمر الذي يجعل المقياس ما فوق الطائفي في العمل السياسي عنصراً أساسياً لا يمكن استبعاده. هذا يعني أن الميثاقية لا تعطّل التطوُّر السياسي باتجاه "مواطنيَّة" عامَّة للأفراد، وهي تقوم مبدئياً على تأكيد فكرة الصالح العام. و"وحدة" الدولة التوافقية المركزية، تقوم أولاً على إقامة العدل بين الطوائف وعلى إنصاف كل المنتمين إليها بلا استثناء، وأنظمتها الوضعية لا يمكنها التنكُّر للعدالة بين الأفراد، ومن غير الالتفات إلى انتمائهم الفئوي الطائفي. هذا التنكُّر، في حال حصوله، لا يتمّ إلاَّ عن طريق تجاوز "منطق" الدولة التوافقية والدستورية، والانحدار بها إلى استئثار فئوي أي إلى حيِّز حماية الزبائنية والفساد.

الثقافة الميثاقية هي التي تحمي من التعسُّف الدستوري الذي قد تلجأ إليه أطراف في السلطة السياسية في مختلف المواقع، لأنها بمعانيها الوفاقية المختلفة، تمثل قاعدة الدستور الأوَّلية، وتقدِّم تفسيره الأوسع غير المنحصر بعقل حقوقي وضعي ضيِّق يجهل خصوصية هذا الدستور الاجتماعية والتاريخية، بل "روحه".

إلاَّ أن هذه الميثاقية، أو هذه "الديمقراطية التوافقية"، لا يجوز لها، بالمقابل، التنكُّر للدستور وتجاوُز أحكامه والقوانين الصادرة وفقاً لهذه الأحكام، من أيّ مرجع كان. لا يمكن حماية الميثاقية بالاعتداء على الدستور الذي هو وجهها "الدولتي" والمؤسسي: فالدولة اللبنانية الميثاقية تسير وفقاً للدستور اللبناني الذي يُعدَّل باتفاقات وطنية (آخرها في هذا المجال اتفاق الطائف)، إنَّها دولة القانون والمؤسسات، وكل تنازل عن هذا الواقع، الذي ينبغي احترامه بشكل صارم وغير استنسابي، يعرِّض الميثاقية نفسها للخطر، ويجازف بالتالي بالسلم الأهلي. الميثاقية والدستور في لبنان هما في جدليّة دينامية مستمرّة: وإذ أن خصوصية الدولة اللبنانية، في هذه المرحلة التاريخية ومنذ قيامها، أنها دولة ذات نظام سياسي قائم على المحاصصة الطوائفية – من غير استبعاد "الخجل" هنا الذي يمكن ان يصيب الضمائر العلمانية خصوصاً من هذا الواقع – فإن "قواعد" عمل السلطات الرسمية التي تتشكل بناءً على تعهُّد من قِبلها باحترامها، هذه السلطات بوصفها قيِّمة على النظام، فإنها عند التنكُّر لتعهُّدها، تكون في الآن ذاته تنكَّرت لشرعيتها نفسها. ان أكبر أعداء النظام الطوائفي والذين يشكلون التهديد الفعلي والجدّي لمسلكه التوافقي، ليسوا موجودين خارج نطاق قيادته! فتجاوز حد سلطة النظام الطوائفي، تحت أية ذريعة كانت، هو شكل من أشكال الفساد المخاتل بذرائع "مصلحة عمومية" كاذبة أو فئوية طائفية مفجِّرة للنظام برمَّته. إنّ جدلية الميثاقية والدستورية في لبنان لا يمكن اختزالها بأحد قطبيها، من غير المجازفة بالسلم الأهلي والاستقرار الاجتماعي والسياسي معاً.

2
بيت بطوائف كثيرة

لذا يمكن القول أن النظام الطوائفي هو بذاته في نزاع مع الطوائف المكوِّنة له والعاجزة عن أن تجتمع ضده لأنه هو "اجتماعها" الوحيد، وليس "مجموعها" الطائفي الذي لا يُجمع طائفياً. فهو ليس "نظام ملّة" مموهاً أم صريحاً، وليس "نظام ملل"، إذ يكون عند ذاك اجتماع رؤساء طوائف! لذا هو أقوى من مؤسسات الطوائف، وهو من طبيعة مخالفة لطبيعتها. إنه نظام طوائفي، لا طائفي، أي أنه لا يشبه أيَّة طائفة من طوائفه، ولا بعضها دون بعضها الآخر[1]. فدلالة الطائفة في لبنان تتجاوز حدود المذهب الديني؛ فهي منذ نظام "القائمقاميتين" المقسومتين كل واحدة منهما على طائفة، عام 1845، ونظام "المتصرفية" عام 1864 من بعده، وصولاً إلى نظام "الجمهورية اللبنانية" عام 1926، باتت تشكل كينونة مجتمعية سياسية للمذهب الديني. والطائفة تتحدَّد خصوصاً قياساً على علاقتها بالطوائف الأخرى، ومع الدولة اللبنانية الطوائفية التي تشارك فيها بحصة تتناسب، بشكل مبدئي، وحجمها الديمغرافي. ولها امتدادات خصوصية مع دول ومرجعيات دينية من مذهبها، خارج الحدود اللبنانية. ولأن الطوائف لا يمكنها ان تتماثل ونظامَها السياسي (نظام الجمهورية اللبنانية)، ولا هي قادرة أن تكون على صورته ومثاله، فإنها فيه تتحول إلى قوى سياسية. إنها تصنع النظام الطوائفي السياسي، ولكن هذا النظام "يصنعها" أيضاً، يصنعها كأقليَّة[2] ويذكِّرها بأقلوّيتها التي، ما ان ينساها بعض ممثلي الطوائف ويتوهم لطائفته حجماً أكبر من حجمها الفعلي حتَّى يتعرض النظام للارتجاج. هذا الفهم لخصوصيات البنية السياسية اللبنانية تحتاج إلى قواعد عامة في الوفاق تقوم على تنازلات من قِبَل كل الطوائف، تجعل اجتماعها في "نظام" أمراً ممكناً عملياً. هذه القواعد "الضمنية"، غير المحددة

---

[1]. بحثنا بعنوان: **لبنان: دولة الطوائف ودولة المؤسسات**، في كتاب مشترك: **في الحوار والحياة المشتركة بين الطوائف والأديان: النموذج اللبناني**، مؤسسة الحريري، بيروت، 1996، ص 228 – 229.

[2]. الاعتراف الرسمي بالاقلّيات يشجع على "ولادة" أقلّيات لم تكن تعي هوّيتها، أو لم تكن تطمح – بسبب القمع الطويل والتهميش – إلى كيان "رسمي". هذا المبدأ يُعرف بآلية "توليد" الأقليات "The making of a minority"

تحديداً دقيقاً وكاملاً بنصوص مكتوبة واضحة، هي القاع المخفي والقاعدة للدستور والقوانين المدنية الظاهرة.

يعرف اللبنانيون أن وفاقهم الطوائفي ينحصر أساساً في أبعاد اجتماعية سياسية، ولا يطول الجوانب المذهبية. فالتهدئة واجتناب إبراز الخلافات الموروثة والنزاعات الأثنية حولها هي دأبهم الأساس في هذا المجال: وإذ ان المذهب الديني هو الهوية الأساسية للطائفة اللبنانية، فهذه المذاهب الدينية في لبنان ليست لبنانية حصراً: لا من حيث نشأتها، ولا من حيث مرجعياتها وأتباعها، ولا يحق لها تالياً البتّ في الخلافات المذهبية التاريخية الخاصة بها والتي هي من مكوِّنات هويّتها الأصلية، بل يقتصر دورها فعلاً، عندما ارتضت هذا النظام السياسي، وشاركت فيه، على "حراسة" هذا الاختلاف التاريخي الغائر في التاريخ، لا تجاوزه ولا البتّ فيه. بل على الرغبة، وطنياً، في استبعاد مواءمته وتجنُّب إحيائه!

فالمواثيق اللبنانية الحديثة والمعاصرة تستبطن من غير إفصاح كل هذه الخصوصيات المعقَّدة، وتجعل من لبنان، بتركيبته الطوائفية الإسلامية–المسيحية، العربية اللسان والانتماء، ظاهرةً عالمية فريدة، يراهن العديد من الباحثين ومن الجمعيات والمرجعيات الدولية، على نموذجيتها "الايجابية"، في أجواء التجاذب بين العنف الديني والإرهاب من جهة، والحوار الديني من جهة، المتنافسَين عالمياً في المرحلة التاريخية الراهنة، وبخاصة بعد الحادث الإرهابي في 2001/9/11.

كما أن لبنان، نظراً لهذه النموذجية من التعايش الإسلامي المسيحي المتعدّد المذاهب، وبهويّته العلنية هذه، يتعرّض لضغوط إقليمية ودولية بغية تعطيل كل احتمالات النزاعات الدموية الداخلية فيه، وتحاشي الأعمال "الإرهابية" على أرضه، التي تؤشر إعلامياً، في حال حصولها، لوقائع إرهابية أكبر في مختلف أنحاء العالم.

3
نماذج مواقف من اتفاق الدوحة

لقد كان اتفاق الدوحة، في دولة قطر، في 2008/5/21، واحداً من آخر "الاتفاقات"، أو المواثيق الوطنية اللبنانية، الذي عقبَ اتفاق الطائف، في المملكة العربية السعودية، في عام 1989 الذي شكَّل قاعدة التعديلات الدستورية عام 1990 التي أتت بدستور لبنان الراهن. ومثله، يأتي الاتفاق الجديد في الدوحة في أعقاب نزاع طويل تطوّر تأزمه، مع فشل قيام لقاءات حوار جدية لحلِّه، إلى مواجهات مسلَّحة متنقلة في أماكن عدة من لبنان. وهدفَ لاستيعاب هذا النزاع وإحباطه، عبر مساعٍ خارجية، عربية تحديداً.

ولكن ما موقع اتفاق الدوحة، الحديث العهد، في سلسلة "المواثيق الوطنية"، وفي تاريخ الدولة اللبنانية التي لم يُسمَع فيه أي مطلب لتعديل دستورها؟

معرفة اللبنانيين بالمواثيق والاتفاقيات الوطنية التي تنظم حياتهم العامة في مرحلة تاريخية معيَّنة، هي على العموم شحيحة، بتفاصيلها ومرتكزاتها. وعند وجودها، غالباً ما تكون غير كافية. ومغزاها الوفاقي لا يخفى على أحد. فهو المطلوب بإلحاح، ومن غير الالتفات إلى أثمانه التي تبدو في نظرهم زهيدة قياساً على ضرورته القصوى، بخاصة جانبه الأمني.

أمَّا الباحثون المهتمَّون فغالباً ما يكون لهم آراء وأحكام متباعدة حول الاتفاقات المعقودة. ويكون لهم أيضاً مخاوف بعيدة تعتمر في نفوسهم، تُفيقها فيهم خيباتهم من اتفاقات سابقة.

إلاَّ انَّ الملاحظ إزاء اتفاق الدوحة حصراً، وبوصفه الصيغة الأحدث من هذه المواثيق، تقلُّصُ عدد المتشائمين من المواثيق السياسية الوطنية، ومن وعودها من جهة، وزيادة عدد رؤى أكثر واقعية لأهمية مفاعيلها ولحدودها من جهة أخرى. فبين ما نُسب إلى نائب بيروتي غداة إعلان "الاتفاق" من "انَّ ما حصل (اتفاق الدوحة) هو نكسة جديدة للديمقراطية في لبنان، وتراجع في نظامنا السياسي، وهو تكملة لعملية التقسيم المذهبي بين اللبنانيين من الصعب تجاوزها، حتى ولو حصل الاتفاق السياسي"[3]، وبين قول النائب السابق في البرلمان اللبناني أسعد هرموش إن

---

[3]. ضمن مقال لثائر غندور، **الأخبار**، 2008/5/22.

"اتفاق الدوحة كان اتفاق الممكن، إذ جاء ليُنهي حالة الانقسام السياسي والدستوري، وحالة الاعتراض على الدولة من الدولة، كما كان اتفاق الطائف عام 1989، واستعادة جديدة لوطن اللبنانيين من براثن الحروب والميليشيات والكانتونات"[4]، ثمة بين هذين الحدَّين مواقف وسطيَّة أظهرت فهماً ملفتاً للفرق الجوهري بين الاتفاقات والمواثيق الوطنية وطبيعتها وحدودها من جهة، والحلول العملية والتعديلات الدستورية الرسمية من جهة أخرى.

يقول المحامي زياد بارود[5] في الحلقة التي عُقدت في بيروت لتقييم الاتفاق: "اتفاق الدوحة أقرّ تفاهماً سياسياً يلزم أطرافه فقط، ولا ينسحب إلى نتائج دستورية في الصيغة التي ورد فيها، وإلاَّ اعتُبر مخالَفة صارخة للدستور... فهو لم يشكِّل في ذاته خرقاً للدستور والآليات الدستورية"[6]. وهذا ما يؤكد عليه أيضاً المحامي والصحافي سليمان تقي الدين بتقييمه البُعد المحلي اللبناني للاتفاق، بقوله: "اتفاق الدوحة هو اتفاق سياسي بين القوى اللبنانية المتمثلة في مجلس النواب، ولا صيغة قانونية أو دستورية له"... "وهو أيضاً نتيجة التطورات العسكرية التي جرت في بيروت (7 أيار / مايو 2008) وجبل لبنان (بعدذاك)، ونتيجة تراكمات الأزمة الوطنية المقترحة منذ عام 2004"[7]. أما العوامل الإقليمية والدولية التي أفضت إليه، فعدَّدها د. محمد علي مقلّد بأنها العلاقات الأميركية–الإيرانية والعلاقات الأميركية–السورية والصراع العربي–الإسرائيلي والتنافس التركي–الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية... ملاحظاً، مع ذلك، ان مشروع حزب الله المتعلق بولاية الفقيه... وحشد هذا الاعتقاد الديني داخل متاهات السياسة اللبنانية والشرق أوسطية لن يكون في مصلحة المعتقد، ولا مشروعه السياسي"[8].

والموقف الملفت الذي تجدر الإشارة اليه هو الكلمة الوجيزة التي افتتح بها أمير دولة قطر الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني مؤتمر الدوحة، متوجهاً بها إلى القيادات السياسية اللبنانية

---

4. **النهار**، 2008/6/18، نقلاً عن حلقة نقاش دعت إليها مجلة **شؤون جنوبية:** "اتفاق الدوحة: هدنة أم حل؟"، فندق كراون بلازا، بيروت، 2008/6/16.

5. قبل ان يصبح وزيراً للداخلية في أول "حكومة وحدة وطنية"، هي أحد تطبيقات مقررات اتفاق الدوحة.

6. م. ن.

7. م. ن.

8. م. ن.

الممثلة في المجلس النيابي، والمجتمعة بدعوة منه، والتي تنمُّ عن فهم دقيق للميثاقية والتوافقية اللبنانية، إذ قال: "إنكم قادمون إلى هنا من بلد تقوم حياته على التراضي. وضعَ المؤسّسون الأُوَل ميثاقه الوطني الجليل الذي مهَّد لاستقلال لبنان، وأسَّس لوطن الحريَّة والثقافة كما عرفتْه الأمَّة وتعلَّقت به..."[9]

هذا "التراضي" الذي تقوم عليه حياة البلد (لبنان)، "والميثاق" الذي "مهَّد لاستقلال لبنان..." هما من مرادفات هذه الثقافة "التوافقية" اللبنانية، أو ثقافة المواثيق، القائمة على الحوار الدائم. الزعيم السياسي البيروتي كاظم الصلح – الذي وافق على حضور "مؤتمر الساحل" الذي عُقد في منزل الزعيم السياسي سليم علي سلام في بيروت أوائل شهر آذار / مارس عام 1936، الذي دُعيت إليه أكثرية من المسلمين دون المسيحيين، لاتخاذ موقف رافض للنظام السياسي اللبناني الناشئ– أصدر عريضة تطالب الحكومة الفرنسية المنتدبة بتحقيق الوحدة السياسية مع سوريَّة، ومطالب أخرى، ما جعل كاظم الصلح يعتذر عن الموافقة على مقررات المؤتمر، وأصدر بعد نشر هذه العريضة بيومين، بياناً في الصحف البيروتية عرض فيه أسباب اعتذاره عن التوقيع. وكانت إحدى حججه في هذا الرفض التي وردت في البيان الذي نشره بهذا الصدد: "أننا نحن (ويقصد المسلمين) لا نريد ان نبني وطناً نصف سكانه (يقصد المسيحيين) أعداء له... بل أن يتم ذلك بالاتفاق والتراضي والاقتناع"[10]، مذكِّراً بانَّ "طلب التوحيد (مع سوريا، الذي طالبَ به المؤتمرون) يجب ان يجري فيه التخاطب والمفاوضة بين طالبيه (أي المؤتمرين) وبين الفريق الآخر من أصحاب البلد الحقيقيين (يقصد المسيحيين اللبنانيين) دون الأجنبي" (يقصد ممثل دولة فرنسا المحتلة)[11].

لقد مثَّل بيان كاظم الصلح، الذي غدا بعد ذاك من أشهر الوثائق السياسيَّة حول موقف جمهور المسلمين من النظام السياسي اللبناني، أو من الجمهورية اللبنانية (التي هي من أولى الجمهوريات الناشئة في الشرق، في العالم العربي، وخارجه)، واحدة من أولى الإشارات العلنية

---

[9]. الصحف اللبنانية، 2008/5/16.

[10]. باسم الجسر، **الصراعات اللبنانية والوفاق (1920 – 1975)**، دار النهار للنشر، بيروت، 1981، ص 233.

[11]. المرجع السابق.

المعبرة عن فهم عميق لقيمة التوافق في لبنان (سمَّاه: التراضي) ودوره في استقرار المجتمع المتعدِّد الطوائف والنظام السياسي فيه.

إلاَّ ان الإشارات الملفتة إلى ثقافة المواثيق ودورها في تكوين لبنان الحديث وصون دولته كانت الموضوع الأثير للمفكّر اللبناني ميشال شيحا، أحد المشاركين في وضع دستور لبنان عام 1926، والذي كان يحذِّر دوماً من مخاطر تجاوز "الميثاقية" والتذرُّع بالتطبيق الصارم لمواد الدستور، والاكتفاء بهذا المرجع الحقوقي وحده، وكأنّ الدستور منسلخ عن الوقائع التي أسَّست له!

هذه "الميثاقية اللبنانية" كان لها أيضاً في أدبيات الزعيم كمال جنبلاط اسم "التسوية"، بمعناها الإيجابي والانفتاحي الانساني الواسع، فيقول: "كان لبنان ولا يزال، بالرغم من التناقضات والمفارقات... يشكِّل وحدة للعيش واحدة، وحدة للحياة المشتركة... فالتناقضات كافةً [بين طوائفه] تجد في النهاية حلاً واقعياً منسجماً، وتسويةً معقولة..."[12]. فلبنان، برأيه، قائم على فلسفة تسوية تاريخية، ويستمر بها، إذ "لولا العقلانية، لَما قام هذا الوطن ونما وتطوَّر"[13].

هذه "الميثاقية" اللبنانية، عند المفكر السياسي والإنمائي حسن صعب، هي القاعدة الصلبة الوحيدة للسياسة اللبنانية والسلم الأهلي في لبنان. فهو يوجّه نقداً، أثناء الحروب اللبنانية المركبة نفسها عام 1985، لا يخلو من الشجاعة لطريقة طرح المطالب السياسية التي يزعم بها بعض القوى السياسية إيجاد شرعية للحرب الأهلية، قائلاً: "وجه الأزمة اللبنانية لا يعالَج بالخطط الأمنية، وبالإصلاحات الدستورية، وبقوانين الجنسية، وبإلغاء المراسيم الاشتراعية، ولا بالعلمنة أو بإلغاء الطائفية السياسية، إن لم تكن وراء كل ذلك، وقبل كل ذلك، توافقات ذاتية اجتماعية لا يستقيم بدونها التلاحم الكياني الوطني". لأن لبنان، برأيه، هو: "الوطن الفريد، الوطن القدوة... المصغَّر الإبداعي للوحدة في التنوُّع، في التمدُّن العربي، والتحضُّر الإنساني...". هذه "التوافقات الذاتية الاجتماعية" (لا السياسية التي تقوم على تعديلات دستورية ومطالب سياسية متبادلة

---

[12]. كمال جنبلاط، "لبنان في واقعه ومرتجاه"، **الندوة اللبنانية**، 1956، منشورات الندوة اللبنانية.

[13]. محاضرته بعنوان: "لبنان في واقعه ومرتجاه".

تتحقق على المستوى الرسمي) التي "لا يستقيم بدونها التلاحم الوطني"، هي صنو "الثقافة الميثاقية" التي تمثِّل فعلاً القواعد التي يقوم عليها البناء السياسي اللبناني.

وفي السياق الوفاقي نفسه، يرى المؤرخ اللبناني عادل اسماعيل "ان مبدأ الحوار الفكري والسياسي هو في أساس وجود لبنان تاريخياً وحضارياً واجتماعياً"... ويضيف: "ان الفكرة الأساسية من إقامة لبنان الكبير، في أثناء مؤتمر الصلح (في باريس) سنة 1919، كانت جعْل هذا الوطن نموذجاً حياً في الشرق ليُحتذى في البلاد العربية، وغير العربية، التي تضم أقليات دينية أو عنصرية. وكان (لبنان) مفهومَ الوطن النموذجي..."[14]

إن لبنان المؤسَّس تاريخياً، برأي اسماعيل، على "مبدأ الحوار الفكري والسياسي" الذي هو من مكوِّناته، والمستمر به، يجد نفسه في فترات عصيبة في خضم أزمات وصراعات دامية بين طوائفه، سببها، برأيه، التنكُّر لقيمة "الحوار" في كل المسائل الوطنية المأزومة. ويذهب اسماعيل، المؤرخ المتخصص بتاريخ لبنان، إلى أن ما سُمِّي بالفتن الطائفية في جبل لبنان بين 1841 و 1860 هي "سياسية المنشأ لا دينية العقيدة"، وهي نتيجة مباشرة للحكم المصري لبلاد الشام (1831 – 1840)، ولسوء تصرُّف الأمير بشير الثاني الذي اعتمد القوة والعنف في إدارة الجبل "فعطَّل ذلك الحوار الذي كان قائماً بين اللبنانيين"[15]. كما يرى، بتهكُّم مرّ، انّ ما سمّي "الحرب الأهلية" في لبنان (1975 – 1990) هي نتيجة "الحوار المسلح" أو "حوار البنادق" أي الموت... أما "لغة العقل والحكمة والحوار... الحوار السياسي الفكري الهادئ، فهو الحوار البنّاء المثمر الذي يعبِّر عن الحياة والازدهار والبقاء"[16].

ومن الملفت أن شخصيَّة فكرية لبنانية تنتمي إلى فريق سياسي مقابل لموقع اسماعيل، هي كريم مروّة، أحد قادة الحزب الشيوعي اللبناني على مدى فترات طويلة، باتت له بعد سنوات

---

[14]. توطئة كتاب **في الحوار والحياة المشتركة بين الطوائف والأديان: النموذج اللبناني**، تأليف مشترك، منشورات مؤسسة الحريري، بيروت، 1996، ص 12 – 14.

[15]. م.س، ص 12 – 13.

[16]. م. س، ص 10 وانطوان سيف، **ثلاثة حكماء من جبل لبنان: بطرس البستاني، كمال جنبلاط، عادل اسماعيل**، بيروت، 1999، ص 173 – 253، وبخاصة ص 230.

عديدة مواقف سياسية فكرية، على أثر لقاء الزعماء اللبنانيين الذي أدَّى إلى "اتفاق الدوحة"، مشابهة لمواقف عادل اسماعيل. يقول مروّة في مقال له بعنوان: "قراءة رومانسية لمرحلة ما بعد اتفاق الدوحة": "الديمقراطية كانت في أساس قيام لبنان، في تاريخه القديم وفي تاريخه الحديث"[17].

4
نظرية في الديمقراطية التوافقية والثقافة الميثاقية

إلاَّ ان الجهد الفكري في معالجة الثقافة الميثاقية التي يقوم عليها المجتمع اللبناني والنظام السياسي اللبناني، يعود من غير شك، في الجيل اللاحق لهؤلاء الروَّاد، إلى أنطوان مسرّة الذي دأب منذ أكثر من ربع قرن على تطوير "نظرية عامة للنظام السياسي اللبناني" القائم، برأيه، على الفلسفة الميثاقية الظاهرة أحياناً بالنصوص والتصريحات، والكامنة غالباً وراء المواقف والسلوك. وان الأزمات التي تعتري البنية اللبنانية، وصولاً إلى الحروب التدميرية، ليست برأيه، بمعناها الأخير، سوى جهل أو تنكُّر لهذه الثقافة الميثاقية. وتجدر الإشارة إلى ان عبارة "الديمقراطية التوافقية" التي بات الكثيرون يتداولونها اليوم في الأدبيات السياسية، بعد تمنُّع طويل، للتعبير عن قواعد النظام السياسي اللبناني، وبصيغتها اللغوية هذه، ومنهم رئيس المجلس النيابي اللبناني الرئيس نبيه برّي وسواه، هي من وضع انطوان مسرّة، صياغةً ومضموناً[18]. وقد لاقت من النقد على مدى عقود، على الرغم من ذلك، ما يشي بأهميتها. وأضحت مقياساً نظرياً معتمداً للحلول الوطنية التي تعقب الأزمات السياسية المواكبة لتاريخ لبنان الحديث، من غير أن تكون هذه الأزمات – كما يتوهم البعض – ملازمة دائمة له. ففترات الوفاق الوطني كانت دوماً القاعدة للسياسة والاجتماع في لبنان. حيث تبدو الصراعات العنفية الاستثناءَ الذي تشترط حصوله ظروف غير قاهرة، لم يكتفِ مسرَّه عن معالجتها عملياً بالدراسات والمؤتمرات والتظاهرات الثقافية وإصدار منشورات يشارك فيها العشرات بل المئات من اللبنانيين من كل الاعمار والاتجاهات

---

[17]. **النهار**، بيروت، 2008/6/16.

[18].Antoine Messarra. *Le Pacte libanais: Le message d'universalité et ses contraintes*, Beyrouth, Librairie Orientale, 1997.

والاهتمامات... لقد نذر مسرَّة نفسه لنشر التربية على ثقافة الديمقراطية التوافقية في مختلف مناطق لبنان، في المدارس والجامعات، للطلاب وللمدرّسين والإداريين معاً، وبخاصة للجمهور الواسع خارج المؤسسات الأكاديمية...

ولم يكتفِ مسرَّة بتأكيد ما سبقه إليه البعض في هذا المجال، بل بنى نظرية متكاملة حول هذه البنية التي يقوم عليها النظام السياسي اللبناني الذي يخضع، بخلاف اتجاه سائد في الفكر السياسي اللبناني، الى ضغوط من الخارج، ولكن أكثر منها إلى ضغوط من الداخل، من المجتمع اللبناني الطوائفي المتعدِّد والمتنوّع نفسه والمتآلف في العمق على حلّ مشاكله من غير الالتفات الى تعثُّر السياسيين برؤاهم الوطنية المجتزأة: فعلى غلاف كتابه المعنوَن: "نظرية عامة في النظام السياسي اللبناني"[19]، لم يجد مسرَّة أكثر تعبيراً عن مضمون كتابه في التوافقية اللبنانية سوى صورة فوتوغرافية حقيقية، غير مركبة، للبنانيين من كل الطوائف عبروا خطوط التماس العسكرية الفاصلة بين مناطقهم، في منطقة "المتحف" الوطني في بيروت، التي قسَمها المسلَّحون الى منطقتين متواجهتين بكل أنواع الأسلحة، و"ارتجلوا"، بالتوافق العفوي في ما بينهم، في الهواء الطلق، على الطريق المقطوعة وعلى الأرصفة، ومن غير طلب موافقة من السياسيين المتقاتلين في ما سمِّي "بالحرب الأهلية"، سوقاً شعبية للمواد الغذائية، الزراعية وغيرها. أقاموا "سوقهم" المشتركة هذه على خطوط النار بالذات وكأنهم غير معنيين وغير عابئين بتلك الحرب "الرسمية" التي تُقام باسمهم!

يريد مسرَّة أن يقول، بهذه الصورة، أن التوافق وإرادة الحياة المشتركة ليسا شعاراً للاستغلال من قبل السياسيين، بل هو سلوك اجتماعي عفوي (غير معترف به غالباً!). انه الحياة الاجتماعية اللبنانية الطبيعية. أمَّا الزعم بحلّ النزاعات بوسائل العنف العسكري، فليس سوى توّرط في الاعتداء فعلياً على هذا السلوك الاجتماعي العفوي.

---

[19]. *Théorie générale du système politique libanais: Essai comparé sur les fondements et les perspectives d'évolution d'un système consensuel de gouvernement*, Cariscript – Paris et Beyrouth – Librairie Orientale, 1994.

النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني، بيروت، المكتبة الشرقية، 2006.

ومن الصور التي ابتدعتها مخيَّلة مسرَّة أيضاً، والتي باتت مشهورة في أدبيات السياسة اللبنانية المتعثرة بخلافاتها الطائفية، تلك الصورة التي وصف بها النظام السياسي اللبناني الطوائفي بزهرة الأقحوان التي توزِّع عطرها على الجميع، ولكن عندما تقوم كل فئة طائفية بقطف ورقة منها مدَّعية انها حِصَّتُها في الزهرة، أو حقها فيها وفي شذاها، فإن الزهرة لا تلبث ان تفقد كل أوراقها، فتتعرَّى وتذبل وتموت، ولا تعود قادرة ان توزع شذاها العطِر على أحد!

يبدو سابقاً لأوانه الكلامُ الوافي والإحاطةُ بكامل قيمة ما قام به أنطوان مسرَّة[20] ورفاقه الذين انضموا الى مسيرته في هذا المجال، في إغناء مسار ثقافة التربية على الديمقراطية التوافقية في لبنان التي هي برأيهم الأداة الأفعل لصون السلم الأهلي وتوفير الشروط الفضلى للتقدم فيه، إذ أن هذه المسيرة لا تزال في عز عطائها من غير كلل. كما لم يحن الوقت أيضاً لبروز أثر هذه النظرية – التي قعّد مسرَّة ركائزها المبدئية، وفسّر ظواهرها المضمرة، وضبطَ قواعد التعاطي معها– في الحياة السياسيَّة النظرية والعملية، في لبنان، على مستوى الهيئات والأحزاب والجمعيات، كما على مستوى السلطة السياسية والعديد من مؤسساتها.

[20]. Antoine Messarra, *Théorie générale…,* op. cité.

5
بيداغوجيا إعلان المواثيق وإخفاء الخلافات

تأتي الاتفاقيات الوطنية بالنتائج المقتضبة والمبوّبة بأرقام قليلة، من غير أن تحمل معها الأهمّ، أي المناقشات والخلافات التي استقرَّت عليها هذه النتائج. ومن البديهي أن تكون النتائج هي التي تعطي الوفاق اسمه وكينونته. أمَّا ما سبقه من مناقشات فيندرج في أذهان الناس، وحتى في أذهان أصحابها والمشاركين فيها أيضاً، تحت عنوان الخلاف والخصام والعداوة التي تذكِّر بالتقاتل الذي يصبح في آخر المطاف الدامي مرفوضاً وغير محتمَل. فالعبَر الوطنية الأغنى قد تكون كامنة في الدرب إلى الوفاق أكثر مما هي ظاهرة في محطته الأخيرة التي غالباً ما تكون مخيِّبة وغير موازية للتضحيات والمآسي التي تطلبت حلاً مكافئاً لمأساتها الكبرى. ليس "الإخفاء" (أي التمنُّع عن إفشاء وقائع المناقشات الخلافية التي آلت إلى "الاتفاق" أو "الميثاق") للوثائق هو العبارة الصحيحة المعبّرة تماماً عن هذه الحالة، إذ أن المفاوضين غالباً ما يخضعون لضغوط ميدانية– حتى وإن كانوا يتفاوضون بعيداً عنها، خارج لبنان – تستحثهم على إصدار النتائج بأسرع وقت، بحيث تكون الفترة السابقة لصدورها في حالة سباق مع سقوط الضحايا والتدمير، ومهدِّدة، في حال الفشل، بمآسٍ متمادية.

المؤرخون، من جهتهم، يصلون إلى "وثائقهم" التي يفوزون بها، بعد أن تغدو ساحة النزال التفاوضي خاوية وباردة وهادئة وصامتة. فالاتفاقيات هي بالحقيقة أصداء تمتحن فيها الإراداتُ الوطنية المتباعدةُ صدقيتَها وقدرتَها على بناء وطن عاتٍ على التناحر والنزاعات العنيفة التي تخطئ أداتها الحقيقية الوحيدة والراقية: الديمقراطية بشكلها التوافقي. فالذين يسيئون قدر الوفاق الوطني في نشوء الدول، يكونون يتمسَّكون بنماذج قديمة للدولة القائمة عقب اجتياح للسلطة. ومع ذلك، فما من سلطة ديمقراطية يمكنها التنكُّر لمبادئ التوافق التي هي الأعتى في تقديم الدعم للقرارات الدستورية والقانونية، وتوفير الشرعية الواسعة لها. وقد يجد البعض لهذا "الإخفاء" مسوّغات تربوية تزعم التخوُّف من إعادة نكء الجراح والخلافات التي تمَّ تجاوزها بعد طول عناء، ما يؤول تالياً، في حال إفشائها، إلى تقويض الاتفاق نفسه! لقد كانت هذه الذريعة هي المسوِّغة، على الأرجح، لقرار الرئيس حسين الحسيني، على سبيل المثال، "بإخفاء"

(للساعة!) مسوِّدات مناقشات النوّاب اللبنانيين التي أوصلت "لاتفاق الطائف" عام 1989، وبإبقائها بمنأى عن التداول! إلاَّ ان هذه "الرؤية البيداغوجية" للسياسة الوطنية، على الرغم من صدق النوايا، لها مع ذلك من المساوئ "الوطنية" أكثر مما لها من الحسنات. فالتربية الوطنية لا يمكن ان تستقيم، قواعدها ونتائجها، خارج وعي الحقائق التاريخية "الطازجة" مهما كانت أليمة ومؤذية ربَّما على المدى القصير، ومواجهتها بشجاعة "مطهِّرة". قول الفيلسوف سانتيانا في هذا الخصوص، معبِّر جداً: "إن من يجهل التاريخ، هو معرَّض دوماً لمعاودة ارتكاب أخطائه".

6
لبنان ما بعد اتفاق الدوحة... ما قبل ديمقراطية المواطَنة

ترأب المواثيق الوطنية الصدوعَ في جسم اجتماعي سياسي لم يشهد بعد ولادة المواطن الفرد الذي لا يحتاج إلى غير دولته التي يختارها بحرّيته لضمان حقوقه المواطنية والوطنية. هذا النموذج من ديمقراطية المواطنين والمواطَنة موجود. وقيمته السياسية أرقى بلا شك من نموذج الديمقراطية التوافقيَّة الأكثر تعثُّراً منه، حتى في فترات الهدوء الأمني الطويلة، والأكثر توتراً وقلقاً منه في فترات التأزم السياسي المعرَّض بين لحظة وأخرى إلى ان يتحول إلى مواجهات عنيفة تجري خارج إطار المؤسسات الرسميَّة، أي خارج مؤسسات النظام التوافقي.

إلاَّ أن هذه الديمقراطية النموذج التي يسميها البعض، بثقافته الدستورية الراسخة: الديمقراطية العدَّدية، والتي يعلن الجميع إيمانهم بها وعملهم على تحقيقها، تُعمي هؤلاء عن خريطة الطريق الصحيحة التي تقود إليها. ولئن كان "المستقبل يبدأ منذ الآن"، كما يقال، فإن هذا "الآن" السياسي اللبناني الذي وجد في اتفاق الدوحة آخر صوره، هو أيضاً "آنٌ ميثاقي" لم يمس الدستور بشيء (بخلاف اتفاق الطائف الذي آل إلى تعديل الدستور)، ولكنَّه "زيَّتَ" آلة الدستور المجمَّدة، وسائر المؤسسات الرسمية تالياً، بانتخاب رئيس جمهورية "توافقي"، وبتشكيل حكومة "وفاق" وطني، و"بالاتفاق" على قانون انتخاب نيابي... فضلاً عن اتفاقات عملانية، "على الأرض" لا في السياسة الرسمية، كالاتفاق على عدم اللجوء الى السلاح لفض النزاعات، وإنهاء

الاعتصام في العاصمة، وإرخائه جوّاً سلمياً اشتاق إليه اللبنانيون بعد قلق مضنٍ، وعدد الضحايا الماثل في الوجدان والذي كان معرَّضاً للارتفاع بشكل مأساوي مرعب الخ...

مع كل هذه "الايجابيات" التي أتى بها "اتفاق الدوحة"، فهو، بالنسبة للبعض، "تدبير مؤقَّت لا يشكّل اتفاقاً متكاملاً يرتقى إلى مستوى الحل ولا حتى إلى مستوى التسوية المقبولة التي عرفها تاريخ لبنان"[21].وللبعض الآخر هو "أكثر من هدنة، وأقلّ من حلّ"[22] لأنّ التسويات ليست حلاً جذرياً؛ ولبعض أخير: "هو حلٌ كان يمكن تحقيقه منذ أكثر من سنتين، دون هذا الكم من التعبئة المذهبيَّة والتقاتل الداخلي"، كما نُقل عن أحد النوَّاب[23].

تدلُّ هذه المطالب المبالَغ بها المطلوبة من "الاتفاقات"، عن ضعف ملفت في الثقافة الميثاقية: فالمواثيق ليست قواعد سياسية قانونية الطابع. "فللدخول في لغة الحقوق الفعلية لا بدّ من الخروج من لغة القانون" الحصرية، من لغة الحرف الجامدة. المواثيق هي مشاريع تعاوُن تفتح من الآفاق أكثر ممَّا تشير إلى إجراءات عملية محددة.

ثمة، مع ذلك، من يتكلَّم على "روح الطائف"[24] الذي يلبس الآن، لا ثياب الاتفاق، بل عباءة الدستور نفسه، و"الذي يتجاوز الانقسام الطائفي"[25]! فحقيقة اتفاق الطائف، بشكليه الأصلي والدستوري اللاحق، انه لا "يتجاوز الانقسام الطائفي". انه اتفاق طائفي بامتياز. وكيف لا يكون طائفياً وهو يدعو إلى "إلغاء الطائفية السياسية" في زمن آت؟ إلاَّ أنه، بوصفه "اتفاقاً"، أي ميثاقاً ناجماً عن حوار، فهذا لا يسوغ، في مطلق الأحوال، تحويل "الانقسام الطائفي" إلى نزاع مسلَّح. لا يجوز النظر إلى "الطائف" وكأنَّه دستور "روحُه" لا طائفية، بينما "جسده" طوائفي بامتياز!

المواثيق هي دوماً، مع ذلك، اتفاقات الحد الأدنى. وحتى هذا الحدّ الأدنى لا يجد تحقيقه إلاَّ "بالثقافة الميثاقية"، المطبَّقة في كل الميادين السياسية والاجتماعية على السواء، التي

---

[21]. محمود رمضان، "اتفاق الدوحة هدنة أم حل؟" م. س.

[22]. مقدمة الصحافية نجاة شرف الدين للندوة المذكورة.

[23]. **الأخبار**، 2008/5/22.

[24]. الوزير خالد قباني؛ ندوة فكرية في "مركز عصام فارس"، سن الفيل.

[25]. م. ن.

هي جوهر عمل التربية الوطنية. بهذا المعنى، أي بكونه يتعدَّى مجرَّد الاتفاق على نقاط محدَّدة أو على مشروع عملي هو ناقص وزهيد، لا مهرب من ذلك ليكون، تأكيداً لميثاق شراكة وطنية واعدة بإنجازات أكبر. هكذا يُقرأ بيان موقف المطارنة الموارنة الذين "أملوا ان يحافظ اتفاق الدوحة على ديناميته، للانتقال إلى المصالحة الكاملة"[26].

ميزة "الاتفاقات" الوطنية أنها نتاج مختلفين. تلك هي إحدى ضمانات ديمقراطيتها التوافقية. فالاتفاقات لا تبغي ان تكون بالضرورة "مصالحات". فوق ذلك، هي دوماً بحاجة إلى دعم محلّي (رسمي وشعبي)، وإقليمي (عربي خصوصاً) ودولي، لتكتسب قوة وصموداً. وهل ننسى فشل العديد من "اتفاقات" وقف إطلاق النار، خلال الحروب المركَّبة المسمَّاة "أهلية" في لبنان، بسبب اقتصارها على بعض الجهات المحلية، دون أغطيتها العربية والدولية الأوسع؟ الخارج المتعدِّد بتعدُّد الطوائف "المتحالفة" معه كان دائماً "حاضراً" في الداخل اللبناني، في السلم والحرب، وبحسب مستويات مختلفة. إلاَّ أن فعاليته القوية تقتضي أوّلاً "استدعاءً" داخلياً له، أي خلافاً كبيراً!

والاتفاقيات هي أيضاً ميدان واسع محتمل للمناورات السياسيَّة الصغيرة والخطيرة، عدا محدوديَّتها في الحلول الكبيرة، إن لم تقم على ثقافة ميثاقية راسخة. فالمواثيق في لبنان هي "روح" الدستور وحاميته، وهي الضمانة لاستقرار المجتمع وبقاء الوطن[27]. فالدولة، بأجهزتها كافة، لا تحتكر، ولا يجوز لها ان تحتكر، كل ركائز الديمقراطية التوافقية ومفاعيلها وتطبيقاتها. ومع ذلك، فالمبالغة بالإشادة بالاتفاقات وتقديسها قد تنطوي على مخاتلة، إذ غالباً ما يتمّ القبول بعقد لقاءات الحوار وإصدار الاتفاقات منها، بضغوط متنوعة المصادر، وليس بإرادة طيبة. والاتفاقات الحاصلة، المحدودة النتائج العملية، هي بحاجة مستمرة إلى تعديل ومواءمة عن طريق حركيَّة القوانين، لا بل عن طريق تعديل الدستور نفسه، وبالاتفاق، لقطع الطريق الدامي إلى اتفاق جديد لا يأتي – وهذا الأسوأ – إلاَّ في أعقاب نزاع كبير وقطيعة طويلة. وغالباً ما تنسى الاتفاقات، المستعجلة والناقصة، أدوات تنفيذها وروزنامة مقرراتها: فالنوايا الحسنة، ان لم يكن من حيث

---

[26]. تاريخ 2008/11/8

[27]. الفضل شلق، "باتفاق الطائف يستمر الكيان" (اللبناني)، **السفير**، 2008/11/30.

الواقع فبالضرورة من حيث المبدأ، هي قاعدتها التي لا غنى عنها، ولا بدَّ لها من ضمانات طرف ثالث (بصيغة الجمع) هو أيضاً ملتزم بها، قادر على الضغط، ولفترة طويلة.

والاتفاقات "الأخوية" لا تلغي المنافسة والخصومة السياسية التي تؤكد قواعد لعبتها السلميّة كل مرَّة. فهي مراجعة صارمة للمواقف ولسلوك سابق، ومناسبة توبة وطنيَّة، والتزام سلوك جديد أكثر مما هي اعتذار كلامي يسهل التلفُّظ به ويعسر العمل بموجب متطلّباته.

ومع ذلك، فالبعض يتعامل مع المواثيق على أنَّها صراع "مفتوح" ولكن بوسائل سياسية، ما يبيح، كما يُهيأ لهؤلاء، استباحة المؤسسات الدستورية والقانونية تحت ستار الدفاع عنها، من غير الالتفات إلى أن هذا الدفاع يدخل، هو أيضاً، في بنود الاتفاق غير المكتوبة!

وثمة من يرى في الجغرافية السياسية للبنان (الجيوبوليتيك) قدراً لا رادَّ لقضائه بالتدخُلات! بالإضافة إلى صيغة مجتمع ونظام سياسي تعدُّدي، دينياً ومذهبياً، لا نموذج ناجحاً له، لا في التاريخ العام أو الخاص بنا، ولا في الجغرافيا الواسعة. ويزيد من التشاؤم حول استقرار البنية اللبنانية، كون المراجع الخارجية للطوائف اللبنانية عندما تكون بحالة "حرب باردة" في ما بينها، فغالباً ما تنقلها ساخنةً، أو "حرباً بالنيابة" ("حرب الآخرين"، بحسب عبارة غسَّان تويني المعروفة)، إلى داخل الحدود اللبنانية، ويكون بالتالي الارتهان، لا الاستقلال، الإطار الذي تتمّ فيه العلاقات المتوترة بين زعماء الطوائف الذين يتسمَّون بأسماء أخرى وطنية، لا مصطلحات طائفية فيها!

على الرغم من صحَّة بعض هذه التوصيفات، إلاَّ أن تأويل الأحداث المتوتِّرة (التي تستوجب في آخر المطاف، وبعد الخراب، المواثيق؛ وتدخُّل القوى الخارجية كفاعلة داخلياً أيضاً!) بأنها "صناعة خارجية" سهلة الحصول، لا يرى جوانب أساسية، من هذه المعادلة، التي هي الجوانب اللبنانية!

فالتركيبة البشرية (الطائفية) اللبنانية لا تحمل بذاتها وباستمرار كل شروط التفجُّر الداخلي. ولا ينبغي إساءة قدر عناصر عدَّة، جغرافية، في كون دولتها دولة مواجهة عربية إزاء العدو الإسرائيلي، وهي أكثر الدول تعرُّضاً متواصلاً للاعتداءات الإسرائيلية. إن لبنان هو بالفعل الدولة العربية ذات الساحة المتبقية الوحيدة للصراع العربي الإسرائيلي الحامي والمزمن (باستثناء ما يجري على أرض فلسطين من احتلال واعتداء). فالنزاعات اللبنانية تبدأ بأسباب لبنانية

"تأسيسية" (حتى ولو ساهمت في افتعالها قوى خارجية) قبل أن تصبح، بعد انهيار الممانعات الداخلية، بين أيدي قوى الخارج الإقليمية والدولية!

مهما يكن فإن قراءة العمل السياسي بأنه "حرب" دبلوماسية، لا تقتصر على المجتمعات التعدُّدية ذات الأنظمة السياسية الميثاقية. فمجالات الخداع المتبادل (وبخاصة في طرح مطالب "سامية" مستحيلة التحقيق في الحاضر) تبقى واسعة. وهي، تأكيداً لقواعد هذه القراءَة نفسها، في "نزاع" مع سياسة "المواثيق" الوطنية، الحاضرة هي أيضاً في العمل السياسي: الرسمي وخارجه.

في محاضرة بعنوان: "الديمقراطية التوافقية: تجربة لبنان"، ألقاها رئيس مجلس النواب نبيه برّي في مدينة الدوحة في 2008/11/21، أي بعد ستة أشهر على "اتفاق الدوحة"، ثمة مفاجأة كبرى ظهرت، لا في تبنّي السلطة التشريعية اللبنانية، بشخص رئيسها، لمقولة "الديمقراطية التوافقية" (مقولة مسرَّة الشهيرة)، بل في جعله هذه "الديمقراطية التوافقية" أساس النظام السياسي اللبناني، "منذ صدور الدستور اللبناني في 23 أيار / مايو 1926"[28]! وأضاف الرئيس برّي قائلاً: "استطاع لبنان، ولو بعد عثرات وعثرات، تطوير ديمقراطيته في إطار التوافقية نفسها". وبعدما قال قبل إلقائه محاضرته إن "التزام جميع الأطراف اللبنانيين اتفاق الدوحة لا يرقى إليه الشك"، وان "ثقافة التوافق باتت راسخة في أذهان اللبنانيين"، أشار، في محاضرته هذه، إلى أن "الديمقراطية التوافقية قد مرَّت بمرحلتين... المرحلة الأولى عندما تمّ "اعتماد هذه الصيغة التوافقية في المرحلة الممتدة من تاريخ صدور الدستور عام 1926 حتى التعديلات الدستورية استناداً إلى اتفاق الطائف أواخر 1989..." و"المرحلة الثانية" وهي "المرحلة التي ما زالت مستمرة حتَّى اليوم"، وصيغتها على مستوى المجلس النيابي "توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين بدلاً من معادلة 6/5"...، وعلى العدالة بتشكيل الحكومات والوظائف العامة بين الطوائف... باستثناء الفئة الأولى..." ووصل إلى خلاصةٍ مفادُها أنّ "الديمقراطية التوافقية" في لبنان "وسمت ذاتها بالمرحلية" لحين "نفاذ إجراءين": "إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخابات خارج القيد الطائفي... فتلغى الطائفية السياسية عبر تشكيل هيئة وطنية لذلك

---

[28]. الرئيس نبيه برّي، محاضرة بعنوان: "الديمقراطية التوافقية: تجربة لبنان"، ألقيت في مدينة الدوحة، ملخص عنها في **النهار**، بيروت، 2008/11/21 والجمَل بين مزدوجين هي الكلام الحرفي للرئيس برّي، كما نقله المرجع الصحافي أعلاه والنص الكامل في **الحياة النيابية**، المجلد 69، كانون الاول 2008، ص 119-124.

برئاسة رئيس الجمهورية، "فينتهي التمثيل العادل للطوائف في الوزارة وتوزيع المقاعد النيابية على الأساس الطائفي، وبذلك تفقد الديمقراطية التوافقية في لبنان وجودها لتحل مكانها الديمقراطية العددية..."[29].

لا مجال لأن نناقش ههنا هذا "السيناريو" الدستوري لولادة "الديمقراطية التوافقية" اللبنانية، وعثراتها، وتطورها، فنهايتها وزوالها. إلاَّ أن هذا الزوال المأمول، أو "الساعة المباركة" كما سمَّاها الرئيس رياض الصلح في بيان حكومته الاستقلالية عام 1943، يقتضي عملاً طويلاً دؤوباً ممهداً له، عملاً في هذا "الآن" من الديمقراطية التوافقية، بعد اتفاق الدوحة، والذي يقتضي خصوصاً عملاً وطنياً موسعاً، وتضامناً، وتوافقاً بين اللبنانيين، أي ممارسة صادقة وصارمة لمتطلبات الديمقراطية التوافقية نفسها، حيث أن بدائلها المحتملة كلَها، إذ تنأى عنها، فإنها تنحرف باتجاه مسالك استبدادية وتسلُّطية تدَّعي "ديمقراطية عددية" قبل نضجها، أي وهي بعدُ فجَّة.

امَّا الديمقراطية التوافقية فآثارها بالفعل أوسع من ذلك بكثير: آثارها الايجابية، كما ميادينها المعروفة تتجاوز واقع لبنان وصولاً إلى بيئته العربية، وحتى إلى تقديم تجربة عالمية واسعة المدى. فإذ أن النزاعات المعقدة تحتاج دوماً إلى وسائط حميدة، فالوسائط العربية الحميدة كانت دوماً، بما يخص معالجة الأزمات اللبنانية، في سباق مع وسائط أخرى ومشاريع خطرة على الوطن وكيانه.

ولئن كان ثمة دائماً مآخذ على أن "الاتفاقيات" تكون دوماً شحيحة التفاصيل، ويكون طابعها الاختزالي سبباً في إبقاء جوانب مبهمة فيها، لذا تكون دائماً قابلة لتأويلات متعدِّدة ومتنافرة قد توظَّف لانفجار لاحق! ولكن ليس هناك، على الرغم من ذلك، ما يمكن أن يطمس أهميتها كمنعطف تاريخي أساسي في حياة لبنان. فعندما يقول الرئيس الحسيني، وليس من غير اعتراض وامتعاض، عن اتفاق الطائف، بأنه "لم يُقرأ ولم يُفهم"، فقوله هذا يدعو للتفكُّر مليّاً، إذ ما يدعو للعجب بالمقابل هو ان يُصرَّح، أنّ الدستور المنبثق عنه، هو "مقروء قراءةً جيِّدة ومفهوم

[29]. م.س.

فهماً تاماً"! وتدخل هذه القراءة للدستور هكذا في برامج التدريس في كليات الحقوق، ويتم اللجوء إليها، مبتورةً، بوصفها من قواعد ثقافة المهتمّين بالعمل السياسي!

***

بمواجهة هذه المواقف المعرفية القاصرة، ثقافة المواثيق تقتضي إحاطة أوسع، ليس فقط بتفاصيل الدرب والتطبيق، بل دوماً بالآفاق والغايات الكبرى و"روح" الميثاقية حيث لا معنى ولا استقرار لهذه الإجراءات العملية من دونها. هذا مع الأخذ دوماً بالاعتبار التهديدات الخارجية المستمرة، إنْ بالاحتلال او بالاعتداء او بتهديد الاستقلال والسيادة، وعلى رأسها التهديدات الإسرائيلية.

ان النظام السياسي "الراهن" للبنان، "السابق للديمقراطية العددية الأم" التي أشار الرئيس نبيه بري إلى أنّنا بانتظارها في إحدى "قاعات" دستورنا الحالي، ولفترة زمنية غير محددة ولكنَّها بالتأكيد ليست قريبة، لا يزال يخضع فعلاً "لديمقراطية توافقية" و"أخلاقياتها"، التي كسبت – رغم الاعتراضات المستمرة عليها – أراضي جديدة، ومناصرين جدداً (أقلَّه على المستوى النظري) لم يكونوا من محبّذيها قبل ذاك. وهي تنتظر ان تجد لها قواعد اكثر صلابة لتنمو وتتقدَّم بالتربية على ثقافتها القائمة على الوحدة في التنوُّع والتعدد، وعلى التكامل مع الآخر المختلف، وعلى احترام حقوق الإنسان الموحَّدة في جوهرها والمتجاوزة فروقات الجنس والدين والعنصر واللغة والصقع، والطامحة الى وحدات ديمقراطية غنيَّة بالتعدُّد والتنوُّع المعبَّر عنهما علناً بكل الوسائل السلمية، وحدات غير مسبوقة في عالمنا العربي قائمة على قاعدة هذه الأسس والقيم. ثمة مجال واسع لأفق جديد في العمل السياسي الديمقراطي: نضال المجتمع المدني الواسع والدينامي والواعد بضغوطه الديمقراطية. أمَّا الميثاق، الناقص دوماً – وكل ميثاق ناقص بطبيعته – فإننا دوماً "نغنيه ولا نلغيه"، بحسب

العبارة الشهيرة للرئيس رشيد كرامي عن ميثاق 1943. هذا الإغناء يتمّ بالحياة المشتركة التي يُصان لبنان الكيان والوطن بها – إذا ما أراد له ابناؤه، صوناً أوّلاً، وقبل كل الآخرين، راسخاً؟ –

والتي تطرح على الحقيقة، بتوافقيَّتها الداعمة ديمقراطيتها، نموذجاً قابلاً للاحتذاء وللإغناء، عربياً وعالمياً.

11

اتفاق الدوحة بين الدستور وميثاق الطائف

صالح طليس*

شكل اتفاق الدوحة محطة مفصلية في تاريخ النظام السياسي اللبناني، حيث جاء هذا الاتفاق في اعقاب أزمة سياسية وأمنية حادة، هددت مؤسسات الكيان ووحدة المجتمع اللبناني.

قد تكون هذه الأزمة شبيهة بالأزمات التي تعرض لها لبنان على الرغم من تغير بعض اللاعبين على المستوى الاقليمي أو الداخلي. تلك الأزمات التي تعصف به كلما هبت رياح اقليمية أو دولية تضرب تصدعاته الداخلية وتضعه على حافة الهاوية.

ظهرت هذه المرحلة المتأزمة في أواخر العهد الثاني الممدد من مسيرة الطائف، الذي انتهى دون انتخابات رئاسية وفي ظل انقسام حاد في أوساط المجتمع اللبناني، انقسام ترافق مع استقطاب إقليمي وبأبعاد دولية واضحة المعالم.

كان اتفاق الدوحة هو البلسم والترياق للجرح اللبناني النازف الذي هدد حياة المريض، كما هدد بالانتقال إلى أفراد العائلة العربية ككل والتي تعاني ما تعانيه. وقد أثار هذا الاتفاق، الذي جاء بمبادرة من إمارة قطر وأميرها وبمباركة إقليمية ودولية، –معلنة كانت أم ضمنية –عدداً من التساؤلات أبرزها على الصعيد الدستوري وعلاقته باتفاق الطائف.

ورغم الطابع الأمني والسياسي لهذا الاتفاق فقد آثار جدالاً حول عدة نقاط، أبرزها علاقته بتعديلات الطائف الذي وصل تطبيقه كما بدا الى طريق مسدود. فهل جاء اتفاق الدوحة ليخرج الطائف من مأزقه؟ هل كمَل أو عدَل فيه؟ هل عدَل في صيغة النظام السياسي باتجاه ما؟ أم أنه كان مجرد اجتهاد لتفسير بعض بنوده وبعض نصوص الدستور؟

* عميد ركن متقاعد ومحاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية.

للتمكن من الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها لا بد لنا من مناقشة النقاط الأساسية أو البنود التي جاء بها اتفاق الدوحة كل على حدة رغم الترابط الوثيق فيما بينها.

لكن قبل أن نبدأ بمناقشة هذه النقاط لا بد من التذكير بأن النظام اللبناني يتميز بقيامه على ركيزتين أساسيتين: الأولى هي الدستور والثانية هي المواثيق الوفاقية. لهذا فإن دراسة بنود الاتفاق لا تقوم على أساس دراسة علاقتها بمواد الدستور فحسب، بل لا بد لنا من دراستها ومقارنتها مع بنود المواثيق الوفاقية القائمة بين طوائفه المتعددة وربما هنا تكمن أهمية دراسة هذا الاتفاق ونتائجه على صعيد النظام السياسي والدستوري اللبناني.

أما النقاط التي سنعالجها فهي التي تظهر لنا بوضوح من القراءة الأولى لنص الاتفاق حيث تناول، إضافة إلى الالتزام بمبادئ الدستور اللبناني واتفاق الطائف، العناوين الرئيسية التالية:

1. التأكيد على إنقاذ لبنان وعلى صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي بين اللبنانين.

2. انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

3. تشكيل حكومة وحدة وطنية... والتعهد بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

4. اعتماد القضاء كدائرة انتخابية.

وبما أن التساؤلات التي سنحاول الاجابة عليها هي مدى التزام هذا الاتفاق بالقواعد الدستورية وباتفاق الطائف؛ فإننا سنحاول معالجة النقاط الأربع المذكورة، دستوريا وميثاقيا، وذلك لأنها: إما تتعلق بنصوص وردت في مقدمة الدستور، كالنقطة الأولى، أو بمواد دستورية، كالنقطتين الثانية والثالثة، أو أنها تتناول حقا دستوريا (حق الانتخاب)، كالنقطة الرابعة.

1
الحرص على صيغة العيش المشترك

تشكل هذه العبارة إحدى ثوابت المواثيق اللبنانية، فهذه الصيغة التي ربما هي مبرر وجود لبنان كانت بارزة في كافة النظم والاتفاقات التي أسست لقيام الجمهورية اللبنانية، كما بقيت في صلب المواثيق التي تلت نشوء الجمهورية حيث نجد الإصرار الضمني أو العلني على الحفاظ على صيغة العيش المشترك.

فحتى ما قبل القائممقاميتين والمتصرفية، ومنذ عهد الإمارة كان هناك تعايشاً واختلاطاً في القرى اللبنانية تدل عليه مراكز العبادة كما أسماء أصحاب القبور؛ أي أن التجربة الاجتماعية للعيش المشترك كانت قد سبقت التجربة السياسية، بل ربما كانت أمتن منها.

ومع بداية التجربة السياسية كان الحرص واضحاً على هذه الصيغة، ففي عهد فخر الدين كان هناك وزيراً أو وكيلاً لأشغال المالية من الطائفة اليهودية هو ابراهيم نحيماس، وكان هناك مسلمون ومسيحيّون مثل مصطفى شلبي وأحمد الخالدي والحاج كيوان والشيخ الخازن والشيخ حبيش وغيرهم[1]. ويستنتج الباحث أن هذا التمثيل الطائفي كان هدفه الحفاظ على صورة العيش المشترك دون وجود نصوص مكتوبة تفرض هذه الصيغة.

وفي نظام القائمقاميتين الذي جاء بعد أحداث 1841 التي أعقبت الحرب المصرية التركية، وعندما قسِم جبل لبنان الى قائمقاميتين إحداها مسيحية والثانية درزية، بالاتفاق بين تركيا والدول الاوروبية الخمس (فرنسا، النمسا، بريطانيا، روسيا، بروسيا)، فإن الحرص على الحفاظ على العيش المشترك المهدد تجلى في إنشاء مجالس إدارية إلى جانب القائممقام تتمثل فيها الطوائف الست الكبرى[2].

لكن هذا النموذج في العيش الذي جاءت به القائممقاميتان لم يدم طويلاً، واستبدل بنظام المتصرفية، فكان النظام الأساسي لجبل لبنان وبروتوكول 1861 ثمرة اتفاق تركيا والدول الخمس الكبرى رغم تباين المصالح والأهداف لكل منها.

---

[1]. داود الصايغ، **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته**، دار النهار للنشر، بيروت، 2000.

[2] . زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري** (نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري والمؤسسات الدستورية)، المجلد الاول، بيروت، 2006، ص 53.

واعتبر النظام الاساسي والبروتوكول يشكلان يومها النص الرسمي الأول الذي يعترف باستقلال لبنان الذاتي والذي كان له صفة دولية، إلا أنهما كرسَا الطائفية في الإدارة عندما وزِّع أعضاء مجلس الادارة الذي يعاون المتصرف على أساس الطوائف الست الكبرى، كما فرضا مبدأ الطائفية في التعيين بالوظائف الإدارية والقضائية، وقد كان ذلك بهدف الحفاظ على صيغة العيش المشترك.

أما في دستور 1926 فقد حرص الذين صاغوه على هذا النموذج للعيش كما يظهر بوضوح في المواد 9 و 10 و 95، التي تدل على نية المشرعين بالحفاظ على هذه الصيغة التي تحفظ هذا التعايش في مجتمع متعدد الطوائف ومختلط في معظم مناطقه. واذا كانت معظم مواد دستور 1926 قد استقيت من دستور الجمهورية الثالثة في فرنسا، فإن هذه المواد الثلاث كانت لبنانية المنشأ والتوجُّه، حيث يرجح الباحثون أنها من صياغة ميشال شيحا، معتبرين أنها وضعت إطارا مناسبًا لهذا العيش بين اللبنانيين وتلاقيهم وتفاعلهم.

وإذا كان الانتقاد او التشكيك بهذه الصيغة ممكنا لانها ظهرت في مرحلة استعمار أو انتداب، فإن النصوص والمواثيق التي تلت الاستقلال كانت أوضح ولم تفرض فرضاً على اللبنانيين. فميثاق 1943 لم يكن مجرد تسوية بين زعيمين سياسيين بل كان ترجمة لواقع أجمعت عليه الغالبية الساحقة من اللبنانيين عشية الاستقلال على حد تعبير د. زهير شكر... والذي وان اعتبر تسوية طائفية على المشاركة في الحكم والادارة كما يقول د. ادمون رباط ، فإنه لا يمكن الإنكار انه كان محاولة للحفاظ على صيغة العيش المشتركة بين اللبنانيين[3].

يلاحظ أي باحث الحرص الدولي[4] والعربي على الحفاظ على هذه الصيغة في فترة الأزمات. فقد أشار كيسنجر في مذكراته عن زيارة لبنان، في مطار رياق في عهد الرئيس فرنجية، الى هذه الصيغة "...وان لبنان آنذاك كان مثالاً للتعاون والمشاركة بين مختلف الطوائف...[5].

---

[3] يقول انطون مسرّه: انه جزء من مجرى تكوين الأمة اللبنانية وانه تعبير عن ارادة العيش المشترك، وليس مجرد التنظيم الاداري والسياسي ووسائل هذا العيش المشترك، **الاوريان-لوجور**، 1971/11/25.

[4] خير دليل على الحرص الدولي نجده في عدد القرارات الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العمومية للامم المتحدة.

[5] داود الصايغ، مرجع سابق، ص 149 و 150.

وعندما تهددت هذه الصيغة في احداث السبعينيات من القرن الماضي وعندما بدأ يصدر كلام حول التقسيم أو العودة إلى لبنان الصغير، نجد البيان الختامي الذي صدر عن مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء يشير بالحرف الواحد الى "ان تعدد المعتقدات في لبنان يمثل مصدر ثراء حضاري من شأنه أن يساهم في بسط التأنس والتعايش السخي بين أبناء لبنان...".

تم ترجمة هذا المفهوم الدولي وهذا الحرص العربي بوضوح في اتفاق الطائف حيث تكررت عبارة العيش المشترك عدة مرات، وأبرزها ما نصت عليه الفقرة ي، والتي أصبحت هي ذاتها في مقدمة الدستور المعدل في 1990/9/21 "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك".

جاء هذا النص وبقيمته الدستورية التي لا يرقى اليها الشك ليعبر بوضوح عن صيغة العيش المشترك ومعطياً إياها نوعاً من القدسية.

وعندما تهددت هذه الصيغة مجدداً في العام 2008، ورغم الانقسامات العربية رأينا التوافق الواضح على حماية هذه الصيغة في مقدمة اتفاق الدوحة؛ بالتأكيد على حرص القيادات السياسية اللبنانية على: " ...انقاذ لبنان والخروج من الأزمة السياسية الراهنة وتداعياتها الخطيرة على صيغة العيش المشترك..."

كما ورد النص مرة ثانية في خاتمة الاتفاق عندما حظر اللجوء إلى استخدام السلاح أو العنف: "... بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معاً. ... بما يشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي".

هكذا يظهر بوضوح حرص اتفاق الدوحة على صيغة العيش المشترك التي يمكن القول: إنه إقرار بكونها سر وجود لبنان، وأنه مهما كان عنف الخلافات العربية ووحدة الصراعات الدولية، فاننا نلمس الحرص العربي والدولي الواضح بالحفاظ على هذه الصيغة للتعايش بين الطوائف على الرغم من استخدام هذه الطوائف لمصالح اقليمية أو دولية أحياناً.

2
انتخاب رئيس الجمهورية

تناول البند الاول من الاتفاق موضوع انتخاب رئيس جديد للجمهورية: "اتفق الاطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني الى الانعقاد طبقاً للقواعد المتبعة خلال 24 ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، علماً بأن **هذا هو الأسلوب الامثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية**".

يظهر من قراءة هذا البند أن المتحاورين قد أخذوا بنظرية الظروف الاستثنائية معتبرين أنها الحل الأمثل لتجاوز المأزق الدستوري. فهل كان هذا المخرج هو الحل الأمثل وهل ينسجم مع نصوص الدستور؟

دار الجدل الدستوري حول النصاب اللازم لانتخاب رئيس جديد قبل نهاية ولاية الرئيس لحود الممددة، وبدأ الخلاف الدستوري حول تفسير الفقرة الثانية من المادة 49 وحول النصاب المطلوب لانتخاب الرئيس حيث تعذر تأمين نصاب الثلثين في الجلسات التي دعا إليها رئيس مجلس النواب.

بعد انتهاء ولاية الرئيس لحود اشتد هذا الجدل ودار حول نصوص دستورية أخرى، منها الفقرة الثالثة من المادة 49 التي تمنع انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وذلك عندما بدأ التداول باسم قائد الجيش اللبناني كمرشح توافقي. كما طال هذا الجدل المادة 75 من دستور الطائف والتي تنص على "أن المجلس المنعقد لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية، ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر".

كما احتدم النقاش السياسي حول دور السلطة التنفيذية في اقتراح التعديل حيث تنص المادة 76 على حق رئيس الجمهورية باقتراح التعديل على أن تتقدم الحكومة بمشروع القانون إلى مجلس النواب، ونظراً لنهاية ولاية الرئيس، وفي ظل الانقسام الحاد حول شرعية الحكومة بسبب استقالة عدد من الوزراء أبرزهم الوزراء الشيعة، فقد شكلت هذه المادة نقطة خلاف أخرى تتداخل مع الخلاف حول المادة 62 المعدلة التي تنيط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء في حال شغور سدة الرئاسة لأي علة كانت.

وظهر عنف الجدال حول المادة 77 من الدستور ودور الحكومة في وضع مشروع التعديل فيما لو جاء الاقتراح من البرلمان، والمادة 79 التي تتناول نصاب جلسات تعديل الدستورالبرلمانية والتصويت المطلوب بأكثرية الثلثين.

دام هذا الجدال عدة أشهر حيث عاشت البلاد فترة من الفراغ الرئاسي ترافق مع انقسام سياسي حاد في الموقف حول شرعية الحكومة وصلاحياتها، مما شل عمل معظم المؤسسات ووصل الوضع الأمني إلى مرحلة من التأزم هددت وحدة البلاد وصيغة العيش المشترك.

لمعالجة الأزمة وأمام تضارب النصوص الدستورية رأى المتحاورون في الدوحة أن الحل الأمثل هو في تعليق العمل بالفقرة الثالثة من مادة 49 وبتجاوز كافة النصوص الأخرى التي تتعارض أو تمنع العمل بالمادة 75 على أساس أن المجلس المنعقد لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة...، مبررين ذلك بالظروف الاستثنائية، أي انهم اخذوا بنظرية الظروف الاستثنائية كما تسمى بالقانون الإداري، وهي ما يطلق عليها اسم نظرية الضرورة في القانون الدستوري. فهل تسمح هذه النظرية بتعليق العمل أو بتجاهل بعض مواد الدستور؟

يسمو الدستور على ارادة الحكام وعلى جميع قوانين الدولة، إلا أن هناك استثناء لهذا المبدأ يسمح بالخروج عليه لحماية الدولة والمجتمع في أوقات الأزمات وهو ما أطلق عليه الفقه الدستوري نظرية الضرورة.

1. نظرية الضرورة: تعود جذور هذه النظرية الى الفلاسفة الإغريق."[6] وقد برزت كنظرية واضحة المعالم في الفقة الاسلامي[7]، حيث وجدت سندها في آيات قرآنية[8]، وتبلورت في قاعدة فقهية شرعية "الضرورات تبيح المحظورات"، وبرزت أيام الرومان في قول مشهور (سلامة الدولة فوق القانون).

ترى هذه النظرية أن القواعد الدستورية قد شرعت للظروف الاعتيادية، وفي حال تعرضت الدولة لخطر جسيم أو ظروف استثنائية أو مرت بأزمة اقتصادية أو كوارث طبيعية أو وباء عام قد تهدد كيان الدولة والمجتمع؛ ففي مثل هذه الأحوال لا تعد القواعد الدستورية والقانونية كافية أو ملائمة لمواجهة الخطر بما تفرضه من قيود على إرادة وعمل السلطات كافة.

عندها تضطر السلطات العامة وفق شروط وبنود قانونية وضوابط للسلطات العامة باتخاذ تدابير استثنائية لمواجهة الخطر ودفع ضرره العام، أي يجوز للسلطات العامة ورجالها بالخروج على مقتضى القواعد الدستورية والقانونية دون اتهامها باللامشروعية، لانقاذ الدولة من خطر أو أزمة اقتصادية أو أزمة سياسية أو غيرها كما هي الحال التي عاشها لبنان ما بين 2007 و2008.

2. موقف الفقه من نظرية الضرورة: وردت قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" المستقاة من الشريعة الاسلامية كما ورد أعلاه في مجلة **الاحكام العدلية**، وكانت قد برزت في وقت مبكر بالنسبة للشرائع الحديثة، ومن تطبيقاتها الشهيرة اسلامياً تعطيل الخليفة عمر بن الخطاب لقاعدة إنزال حد السرقة في عام المجاعة والمعروف بعام الرمادة[9]. وقد أبرزها في عصرنا الحالي الفقه الالماني والفرنسي.

---

[6]. ابراهيم اخنوخ، **حالة الضرورة في قانون العقوبات**، دار النهضة، القاهرة, 1969، ص 6.

[7]. وهبة الزحيلي، **نظرية الضرورة الشرعية، مقارنة مع الوضعي**، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط.7، 2007، ص 182 وما بعدها.

[8] { فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم} البقرة 173/2،{ وقد فصل لكم ما حرم عليكم، الا ما اضطررتم اليه، وان كثيراً ليضلون بأهوائهم بغيرعلم)، الانغام 119/6.

[9] يوسف قاسم، **نظرية الضرورة في الفقه الجنائي الاسلامي**: **القانون الجنائي الوضعي**، دار النهضة العربية، 1993، ص 80.

أ. الفقه الألماني: أخذ الفقه الالماني بنظرية التحديد الذاتي للارادة التي قال بها هيغل وأهرنغ، فرأى أهرنغ ان الدولة تلتزم بالقانون بمحض ارادتها وانه يوجد الى جانب القانون المكتوب قانون عرفي يعطي للدولة الحق في اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للمحافظة على سلامتها، بما في ذلك مخالفة القواعد القانونية القائمة، وانها حين تخالفها انما تكون ارادتها قد اتجهت الى احلال قواعد أخرى تلائم الظروف الاستثنائية لتحل محل القواعد السابقة. وعلى هذا التفسير لنظرية التحديد الذاتي "تعتبر حالة الضرورة مصدراً للقواعد القانونية، ولهذا السبب سميت بالنظرية القانونية للضرورة"[10].

استقرت هذه النظرية في الفقه الألماني وأصبحت قاعدة أساسية من قواعد القانون العام. وعندما أصبحت ألمانيا جمهورية نصت دساتيرها المتعاقبة على حال الضرورة ونصت مادة 81 من الدستور الحالي على أنه "إذا لم يحل المجلس بالاستناد إلى مادة 68 كان لرئيس الجمهورية بناءً على طلب الحكومة وموافقة مجلس البوندسرات أن يعلن حالة الضرورة التشريعية"[11].

كذلك نصت المادة 48 على أنه "يعود لرئيس البلاد سلطة اتخاذ الإجراءات الضرورية في حالة الاضطرابات الخطيرة...".

لكن الألمان تطرفوا في استعمالهم لهذه النظرية، فباسم المحافظة على أمنهم وسلامتهم قاموا بخرق معاهدات دولية مثل خرق معاهدة حياد بلجيكا واقتحام أراضيها عام 1914، وتحت ذات الشعار قام هتلر بخرق معاهدة التحالف المبرمة مع روسيا عام 1939 ثم قام بغزو الاراضي الروسية دون سابق انذار عام 1941.

ب. الفقه الفرنسي: لم يتطرف الفقه الفرنسي كما فعل الفقه الألماني في توسيعه لنظرية الضرورة، ورفض الفقه الفرنسي منذ البداية فكرة توسيع سلطات الحكومة في حالة الضرورة، وأسسوا رفضهم على مبدأ سمو الدستور وسيادة الأمة، وذلك خوفاً من تجمع السلطات بيد الحاكم

---

[10] أحمد فتحي سرور، **القانون الجنائي الدستوري**، ط2، القاهرة،2002، ص 558.
[11] انور الخطيب، **المجموعة الدستورية**، الكتاب الاول، ط 1، 1970، ص 336.

مما يشجعه على الطغيان والاستبداد وتعريض الحقوق والحريات للأخطار الجسيمة. ورأى كاري دي مالبرغ Carre De Malberg عدم ملائمة حالة الضرورة مع منطق الديمقراطية.[12]

لهذا تبنت الدساتير الفرنسية هذه الوجهة فجاءت خالية من نص واضح على حالة الضرورة. لكن الفقه الفرنسي لم يستطع الوقوف جامداً أمام الضرورات العملية التي كانت تدفع الحكومة للتصرف على غير مقتضى الدستور والقانون، فكان هناك انقسام في أوساطه حول طبيعة نظرية الضرورة، حيث رأى بعض الفقه الفرنسي ان لها مفهوماً قانونياً بينما رأى البعض الآخر ان لها مفهوماً ذا طابع سياسي وواقعي.

وكان الفقيه Duguit، الذي يعتبر أن حالة الضرورة مصدر من مصادر القانون، هو أول من وضع شروطاً لحالة الضرورة ومن أبرز شروطها:

1. قيام خطر وطني **داهم** كحرب خارجية أو ثورة مسلحة أو إضراب عام (ظرف استثنائي يهدد سلامة الدولة).
2. يجب أن تكون الإجراءات المتخذة **متناسبة** مع حالة الضرورة فلا تتجاوزها.
3. يجب أن تخضع هذه الإجراءات الضرورية لرقابة **القضاء** إضافة إلى عرضها على **البرلمان** في أول اجتماع له[13].
4. توقف السلطات هذه الاجراءات بمجرد انتهاء الظروف الاستثنائية.

شيد صرح هذه النظرية قضاء مجلس الدولة الفرنسي في العديد من قراراته، فكانت النظرية القضائية هي المصدر الأساسي لسلطات الادارة الاستثنائية في مختلف الظروف.

وان كانت هذه النظرية قد برزت إلى الوجود بفضل الفقهين الفرنسي والألماني، فإننا نجد أن معظم دول العالم تلجأ إلى استعمال هذه النظرية، خاصة خلال الحربين العالميتين، وذلك إما استناداً إلى نصوص دستورية تجيز لها ذلك، كما في ألمانيا أو سويسرا، إسبانيا، إيطاليا، اليونان، مصر وغيرها، أو بموجب تفويض تشريعي: بريطانيا، والولايات المتحدة.

---

[12] G. Camus, *L'état de nécessité en démocratie*, L.G.D.J., 1965, pp. 40 et sv.
[13] G. Camus, *ibid*., p. 180.

وهناك اتجاه عالمي لتقنين حالة الضرورة كما في قوانين الطوارىء. وتقول الدكتورة Camus: "ان وجود تشريع خاص يحكم أوقات الأزمات هو إجراء قديم استخدمته الدول الديمقراطية التي تريد تجنب اللجوء الى حالة الضرورة، فأوجدت بمقتضى نصوص دستورية إجازة إصدار تشريعات خاصة للأزمات للحلول محل حالة الضرورة، والتي هي من وجهة نظر الديمقراطية نقيض حالة الضرورة[14]. ويرى جورج مورانج G. Morange أن حالة الضرورة في القانون الدستوري توازي" نظرية الظروف الاستثنائية في القانون الإداري[15].

حاول الدستور الفرنسي تنظيم اللجوء الى حالة الضرورة في المادة 16 منه، محاولا تسهيل مهمة رئيس الجمهورية في حق اللجوء الى نظرية الضرورة وإضعاف الرقابة على أعماله.

ج. الفقه اللبناني: وإذا كان الدستور اللبناني قد جاء خالياً من النص على حالة الضرورة فلأنه كان مقتبساً عن دستور الجمهورية الثالثة في فرنسا لعام 1875. ويرى بعض الفقهاء بأن الدستور الذي لم ينص صراحة على حالة الضرورة قد أشار إليها ضمناً في بعض مواده مثل إعلان حالة الطوارئ الواردة في نص المادة 65 من الدستور عند الحديث عن صلاحيات مجلس الوزراء.

يعتبر أنور الخطيب أن المادة 58 من الدستور القديم، والتي تجيز إصدار مشروع القانون بمرسوم، انما هي تطبيق لحالة الضرورة، ويشبه هذه المادة بنص المادة 81 من الدستور الألماني التي تنص على أن حالة الضرورة التشريعية لا تعلنها الحكومة إلا بعد أن ترسل إلى مجلس البوندستاغ مشروع قانون مستعجل فيرفضه المجلس... أو ترسل مشروع قانون وتعلق الثقة على إقراره ويرفضه المجلس[16].

---

[14]. *Ibid*., p. 183.

[15] نص مادة 16: "عندما تتعرض نظم الجمهورية واستقلال الوطن وسلامة اراضيه أو تنفيذ تعهداته الدولية لخطر كبير ومباشر وتتوقف السلطات العامة الدستورية عن سيرها المنتظم يكون لرئيس الجمهورية أن يتخذ التدابير المقتضاة في هذه الظروف وذلك بعد استشارة الوزير الأول ورئيسي مجلس البرلمان، والمجلس الدستوري ويوجه رسالة الى الأمة يطلعها فيها على التدابير التي اتخذها".

[16] انور الخطيب، **المجموعة الدستورية: الدولة والنظم السياسية**، ط1، 1970، ص 336 - 337.

كما يعتبر محسن خليل أن المادة 85 من الدستور التي تنص على أنه "لا يجوز أن يفتح اعتماد استثنائي الا بقانون خاص، أما اذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة فيتخذ رئيس الجمهورية مرسوماً بناءً على قرار صادر عن مجلس الوزراء بفتح اعتمادات استثنائية او إضافية أو بنقل اعتمادات في الموازنة..."[17].

كما يرى د. زهير شكر أن إصدار الموازنة بمرسوم وفقاً للمادة 86 من الدستور والذي يشكل صلاحية استثنائية في التشريع الحالي خلافاً للقاعدة البرلمانية الجوهرية، وهي اقرار الموازنة بموجب قانون، إنما يهدف إلى تأمين استمرارية الدولة وتنفيذ التزاماتها المالية وذلك عند تأخير المجلس النيابي أو يتقاعس عن ممارسة صلاحياته المالية المتعلقة بإقرار الموازنة العامة للدولة[18].

وإن لم يكن هناك نص دستوري واضح في لبنان على حالة الضرورة فيمكن استخلاصها من المبادئ القانونية العامة ومن نصوص مجلة **الأحكام العدلية** الذي يرى بعض الفقه أنها لا زالت سارية المفعول ولم تُلْغَ، والتي يرى نقولا أسود انها تشكل مبادئ عامة مستوحاة من روح النصوص[19].

جرت سياسة مجلس شورى الدولة اللبناني اسوة بمثيله الفرنسي على تغليب المبادئ القانونية العامة على النصوص القانونية عند تعارضها معها أو تقييدها لها، حيث جاء في قراره رقم 92\91 ما يلي: "إذا تضمنت الأحكام القانونية نصوصاً صريحة تخالف المبادئ للقانون، يلجأ القاضي إلى التقليل قدر الإمكان من أهمية هذه النصوص تأميناً لتفوق المبدأ العام على الأحكام القانونية، باعتبار أن تلك النصوص تتضمن أحكاماً استثنائية يجب تطبيقها بصورة حصرية"[20]

نخلص من كل هذا إلى أن حالة الضرورة هي مبدأ قانوني عام له قيمة دستورية في ألمانيا وغيرها وله قيمة تشريعية في فرنسا وفي لبنان، وقد وجد هذا المبدأ اساسه في مبدأين أكثر

---

[17] ابراهيم شيحا، **الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري**، الدار الجامعية، 1994، ص 678.

[18] د.زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري** (نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري، المؤسسات الدستورية)، المجلد الثاني، بيروت، 2006، ص، 589.

[19]. نقولا أسود، **القانون المدني: المدخل والأموال**، الجامعة اللبنانية، 1985–1986، ص 92.

[20]. القرار رقم 51 تاريخ10 /1992/2، **مجلة القضاء الاداري**، 1992- 1993، ص 242.

شمولاً هما: مبدأ سير المرافق العامة ومبدأ ضرورة الإبقاء على سلامة الدولة. وقد ربط القضاء الإداري نظرية الضرورة بهذين المبدأين جاعلاً من الضرورة الأساس القانوني لنظرية الظروف الاستثنائية وتشريعات الأزمات.

لهذا، عندما وجد المتحاورون انفسهم أمام خطر يهدد سير المرافق العامة والدولة ككل، ولما رأوا ضرورة الابقاء على سلامة الدولة، كان لا بد لهم من الأخذ بنظرية الضرورة، بسبب الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد، خاصة وان شروط تطبيقها متوافرة بخطر داهم يهدد مصير الكيان وباستحالة أو صعوبة التصدي لهذا الخطر بتطبيق نصوص الدستور العادية حيث برزت عقبات كان لا بد من تجاوزها. والأهم من كل ذلك أن من سيأخذ بها هو البرلمان؛ أي ان الرقابة البرلمانية متوفرة وأن البرلمان سيد نفسه، ويعتبر الممثل الوحيد للارادة الشعبية، تلك الإرادة التي يتوقف أمامها وجود كل قانون وهي المصدر والسيادة العليا لكل قانون وضعي كما يقول الفقية الفرنسي سييس Sieyes "إن الأمة غير مقيدة بالأصول الدستورية والقانونية ويكفي أن تظهر إرادة الأمة مهما كان الشكل الذي تظهر فيه هذه الإرادة، لكي يتوقف أمامها كل قانون وضعي...".

3
تأليف الحكومة

(البند الثاني في الإعلان) :تشكيل حكومة وحدة وطنية من 30 وزيراً موزعة على أساس 16 وزيراً للأغلبية، و11 للمعارضة، و 3 للرئيس، وتتعهد الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

جاء هذا البند كما البنود الأخرى ليعالج أسباب الأزمة السياسية التي كانت تعصف بالبلاد، فمنذ استقالة الوزراء الشيعة أواخر العام 2006 والجدل يدور في أوساط الطبقة السياسية مترافقاً مع احتقان مذهبي وطائفي في الشارع اللبناني، وقد كان محور هذا الجدل الثلث في الحكومة وقد استعملت تعابير أخرى.

رأى البعض أن الاتفاق على تعيين حكومة اتحاد وطني توزع فيها المشاركة وفق نسب حددت في الدوحة هو تجاوز لعرف يقضي بتشكيل الحكومة وفق رغبة الأكثرية النيابية، بالتعاون ما بين رئيسي الجمهورية والحكومة، وأنه لا يوجد أساس دستوري لهذا التوزيع.

حقيقة الأمر أن طرح تعبير الثلث جاء مع تشكيل أول حكومة للرئيس رفيق الحريري في عهد الرئيس لحود. ونظراً لعدم وجود أكثرية نيابية متجانسة أو لوجود كتل نيابية ونواب داعمين للرئيس لحود، احتفظ لنفسه في الحكومتين اللتين شكلهما الرئيس الحريري بعدد من الوزراء سمي الثلث "المعطل" مع العلم أنه لا وجود لثلث معطل في الدستور ولا وجود لحصة رئيس الجمهورية في الحكومة[21].

وعادت المسألة لتتجدد عام 2005 مع تشكيل حكومة الرئيس فؤاد السنيورة على خلاف حول هذا الثلث بينه وبين الرئيس لحود، الذي كان يصر في كل الحالات على عدم التوقيع على مراسيم تأليف الحكومة دون أن يكون له عدد من الوزراء يتجاوز الـ 10يمكنه من منع مجلس الوزراء من اتخاذ قرارات في الأمور الهامة التي تستوجب موافقة ثلثي عدد مجلس الوزراء.

لكن هذا الخلاف الذي دار بين رئيسي الجمهورية والحكومة أخذ معنى آخر في أواخر 2006، وهو المعنى المذهبي عندما طرحت مسألة المشاركة الشيعية في الحكومة بعد استقالة الوزراء الشيعة. كما قلنا إن هذا التعبير هو تعبير سياسي خاطئ لا وجود له في الدستور إنما في الحقيقة هو تعبير فقهي دستوري اسمه حق الفيتو المتبادل في أنظمة الديمقراطية التوافقية كما سماها رائد هذه النظرية أرند ليبهارت[22].

أول من شرح نظرية الديموقراطية التوافقية بالعربية كان الدكتور انطوان مسرّه في اطروحته للدكتوراه ولو أنه يفضّل حالياً تعبير الأنظمة الائتلافية أو المشاركة بدلاً من "التوافقية" بسبب التلوث والانقسامات التي طالت حتى العبارات في لبنان[23]. وليبهارت هو أول من شرح

---

[21] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري**، مرجع سابق، المجلد الثاني، بيروت، 2006، ص 734.

[22] Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies. A Comparative Exploration*, New Haven and London, Yale University Press, 1977.

أرنت ليبهارت، **الديموقراطية في المجتمع المتعدد، دراسة مقارنة**، تعريب إفلين أبو متري مسره، بيروت، المكتبة الشرقية، 1984.

[23]. Antoine Messarra, *Le modèle politique libanais et sa survie* (Essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif), Beyrouth, Publications de l'Université Libanaise, « Section des études juridiques, politiques et administratives », VII, 1983,

التوافقية بمعايير أكاديمية حيث أجرى مقارنة للنظم السياسية استمرت عدة سنوات وتناول فيها الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة ومنها لبنان كنموذج.

يرى ليبهارت أن ركائز الديمقراطية التوافقية ترتكز على أربعة قواعد:

– الائتلاف الواسع: (بخلاف النمط الديمقراطي الأكثري المحض): ترتكز الديمقراطية التوافقية على تعاون قادة سائر الفئات من أجل الحكم ضمن ائتلاف واسع.

– الفيتو المتبادل: وهو يؤمن لكل فئة ضمانة كاملة من الحماية السياسية في ما يتعلق بالأمور الجوهرية.

– النسبية: تتناول طريقة توزيع الوظائف العامة على الطوائف والموارد المالية.

– الإدارة الذاتية والفدرالية: حيث تدير كل أقلية أو فئة شؤونها الذاتية على أسس جغرافية أو شخصية.

وإذا كان ليبهارت قد أعطى لبنان مثالاً قبل تعديل الطائف فان ركائز التوافقية متوفرة في نظامنا خاصة بعد الطائف. فبالنسبة لموضوع الإئتلاف الواسع الذي وصفه ليبهارت، نرى أن إصلاح الطائف قد نص عليه ضمناً في تعديله للمادة المعدلة 17 من الدستور وفي المادة 65 الجديدة[24].

ويقول ألبير منصور ان أهم انجاز إصلاحي جاء به الطائف هو "تقرير صيغة الحكم الجماعية على قاعدة المشاركة والعدل، وتقرير الانتقال من سلطة الفرد والشخص إلى سلطة

---

534 p. (Thèse soutenue à l'Université des sciences humaines de Strasbourg, France, dir. Julien Freund et Toufic Fahd).

[24]- تنص المادة 65 من الدستور اللبناني (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21) على ما يلي: تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وهو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة، ومن الصلاحيات التي يمارسها (...).

"5- يجتمع مجلس الوزراء دورياً في مقر خاص ويترأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر. ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ قراراته توافقياً. فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، ويتخذ قراراته بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج ألى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

"تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الإتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر في التقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الإنتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء."

المؤسسة، من دولة الرؤساء إلى دولة المؤسسات. ويتابع البير منصور أن مؤتمر الطائف قد وضع قواعد للحكم الجماعي تكفل تحوله إلى حكم مؤسسي[25].

كما يستنتج زهير شكر أن الغاية التي قصدها المشرع الدستوري من أحكام المادتين 65و 69من الدستور تتوافق مع مفهوم الحكم في لبنان خلال المرحلة الانتقالية كونه يجب أن يكون مبدئياً بالتوافق، وحتى لا ينفرد المسلمون أو المسيحيون في البت بالأمور الأساسية[26] ...

ويؤكد عراب الطائف الرئيس حسين الحسيني أن غاية التعديل الدستوري في الطائف كانت "بنقل سلطة القرار من يد الفرد الواحد إلى هيئة جماعية حيث تتم من خلال مشاركة جميع الطوائف والفئات اللبنانية في صنع القرار[27]. كما يرى دارسون وفقهاء آخرون "أن اتخاذ القرار من أوسع قاعدة تقريرية ممكنة أمر يناسب لبنان وصيغة التوافق فيه[28].

يدل كل هذا على أن تعديل الطائف كان تعديلاً جوهرياً على صعيد مجلس الوزراء الذي أصبح عبارة عن حكم ائتلافي بين كل الطوائف اللبنانية وتتحقق منه المشاركة وفقاً لصيغة العيش المشترك التي تم تناولها في أول هذه الدراسة، مما يدل بوضوح على أن الركيزة الأبرز من ركائز التوافقية قد تم النص عليها بوضوح في الدستور اللبناني، إضافة إلى وثيقة الطائف.

الفيتو المتبادل هو الركيزة الثانية من ركائز الديمقراطية التوافقية، وغايته أن يؤمن لكل فئة ضمانة كاملة من الحماية السياسية في ما يتعلق بالأمور الحيوية. وبدون هذا الحق سيكون هناك، حسب رأي جون كالهون John C. Calhoun ، ميل طبيعي لكل فئة بالدخول في نزاع مع الفئات الأخرى[29].

---

[25] البير منصور، **الانقلاب على الطائف**، دار الجديد، بيروت،1993، ص 88.

[26] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري**، مرجع سابق، المجلد الثاني، بيروت، 2006، ص 734.

[27] مجلة **الحياة النيابية**، المجلد 35، حزيران / يونيو 2000 ، ص 2.

[28] داود الصايغ، **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته**، مرجع سابق،ص 46.

[29] Arend Lijphart أرنت ليبهارت، **الديموقراطية في المجتمع المتعدد، دراسة مقارنة**، تعريب إفلين أبو متري مسره، ص 55.

ينتقد البعض الفيتو بأنه يؤدي الى استبداد الأقلية الذي يرهق التعاون في الائتلاف الواسع أكثر مما يرهقه إخراج الاقليات بالتصويت. لكن هناك ثلاثة أسباب تدل على أن هذا الخطر غير جدي كما يبدو:

1. الفيتو هو فيتو متبادل، كما أن استعمال فئة بصورة متكررة للفيتو لا يناسبها كثيراً، وربما يعود بالضرر على مصالحها.

2. بما أن الفيتو هو أمر متاح، فإنه كسلاح يعطي الشعور بالأمان ويجعل استعماله الراهن مستبعداً: " إن سلطة الحماية الذاتية بإعطاء كل فئة منافعها أو حصتها تمنع الصدام والصراع بين الفئات للسيطرة وتقمع كل شعور مدروس لإضعاف العلاقة بالكل.".

3. شعور كل فئة بخطر استحكام الخلافات والجمود الذي ينتج عن استعمال واسع للفيتو[30].

يمكن أن يكون الفيتو المتبادل مفهوماً ضمنياً وغير مكتوب، أو أن يكون قانوناً مقبولاً رسمياً ومنصوص عليه في الدستور.

فهولندا وسويسرا تطبقان نظام فيتو غير وضعي، أي غير مكتوب، وفي النمسا أكد قادة الأحزاب الاشتراكية والكاثوليكية على حق الفيتو قبل تشكيل أي حكومة ائتلافية: تؤخذ القرارات بالإجماع في اللجنة الائتلافية.

لكن في بلجيكا كان الفيتو مبدأ غير رسمي في العلاقات بين العائلات الروحية الكاثوليكية والاشتراكية والليبرالية سابقاً، لكن اعترف به دستورياً فيما يخص المشاكل المتعلقة بالتجمعات المختلفة اللغات. ثم عدل الدستور في عام 1970 بحيث أصبح ينص على أنه يمكن قبول القوانين المتعلقة بالمصالح الثقافية والتربوية للتجمعات المختلفة اللغات فقط إذا وافقت عليها الاكثريات البرلمانية الناطقة بالهولندية والاكثريات البرلمانية الناطقة بالفرنسية. يؤدي هذا النص الى اعطاء الفئتين المختلفتين حق الفيتو الرسمي.

أما في لبنان فلم يرد نص واضح في الدستور اللبناني على منح هذا الحق لإحدى الطوائف أو المذاهب، لكن القراءة المعمقة لنصوص الدستور وخاصة المادة 65 المعدلة تظهر لنا بوضوح

---

[30] آرنت ليبهارت، المرجع السابق،ص 56.

أن المشرع قد نص على أن النصاب القانوني لجلسات مجلس الوزراء هو ثلثا عدد أعضائه، وعلى أن قرارات المجلس تتخذ بالتوافق وفي حال تعذره تؤخذ القرارات بالتصويت الأكثري، لكنه اشترط موافقة أكثرية الثلثين في الأمور الأساسية والهامة مثل "إقالة الوزراء، تعيين موظفي الفئة الأولى، قوانين النسبية والأحوال الشخصية والتقسيمات الإدارية، حل مجلس النواب، إقرار الموازنة العامة، إعلان حالة الطوارئ، وإعلان الحرب والسلم."

أي أن المادة 65 قد اشترطت ما يشبه التوافق على بعض الأمور الأساسية وهذه الأمور درست بعناية في مؤتمر الطائف وعن قناعة بأن مقتضيات الوفاق واستمرار العيش المشترك والحفاظ على خصوصية لبنان كوطن نهائي تقتضي كلها دراية كبرى في تأليف الحكومات وفي ممارساتها للحكم، ويقتضي احتراماً كلياً للثلثين المقررين، لأنها قاعدة صمام الأمان في حكم جماعي للبنان على حد تعبير ألبير منصور[31].

وهكذا نجد أن تعديل الطائف الذي نقل الحكم من رئيس الجمهورية، كما كان وفق المادة 17 من الدستور القديم إلى حكم الجماعة، كما أصبح وفق نص المادة 17 الجديدة، والمادة 65 المعدلة، نجده يهدف إلى تحقيق أوسع قدر ممكن من المشاركة وتجنب التحكم والاستئثار بالسلطة، سواء أكان هذا الإستئثار من قبل فرد أو من قبل طائفة أو تحالف ما، مما يدل على أن حق الفيتو قد تم تناوله ضمنياً في دستور الطائف إنما مع حصره في الأمور الهامة والرئيسية التي عددتها المادة 65، تاركاً لقواعد حكم الأكثرية والتصويت أن تسود في باقي المواد.

ولما كان النص الدستوري – وكما هي النصوص الدستورية الموصوفة بالاقتضاب والغموض– لم ينتبه لحالة استعمال حق الفيتو هذا وما يمكن أن يشكله من خطر على العيش المشترك، فيما لو استعمل دون ضوابط، أو فيما لو تم التخلي عنه كما حصل أواخر 2006. واذا كان ضابط الايقاع السوري قد تمكن من ضبط التوازنات السياسية منذ بدء تطبيق الطائف وحتى 2005، فإن هذا الإيقاع السياسي بدأ بالاختلال أواخر العام 2006 بعد خروج حركة أمل وحزب الله من التحالف الرباعي وبعد استقالة وزرائهم، من هنا جاء اتفاق الدوحة ليعالج الثغرة

---

[31] البير منصور، **الانقلاب على الطائف**، مرجع سابق، ص 89.

التي تركها الطائف من خلال نصه الصريح على إعطاء المعارضة حق الفيتو المتمثل في 11 وزيراً.

أي أنه لم يعد باستطاعة الأكثرية، مهما ضمت من تحالفات ذات أبعاد سياسية أو مذهبية، اتخاذ قراراتها منفردة في الأمور الأساسية، كما تعني أن المعارضة ببعدها المذهبي أو الوطني أصبح بإمكانها استعمال حق الفيتو فقط في الأمور الأساسية.

وبإعطائه الأكثرية 16 وزيراً يعني أنه أعطاها النصف زائد واحد، أي ترك لها بشكل واضح حرية اتخاذ القرارات في الأمور العادية، ليميزها بذلك كأكثرية عن المعارضة كأقلية.

أما الحقائب الثلاث التي أعطيت لرئيس الجمهورية فقد كان الغرض منها إعطاءه نوعاً من المشاركة الجزئية في الحكم تمكنه من القيام بدور الحكم الذي أعطاه إياه اتفاق الطائف.

بالنسبة للثغرة الثانية التي عالجها اتفاق الدوحة، فكانت في النص على تعهد الأطراف بعدم استقالة الوزراء وعلى عدم عرقلة أعمال الحكم. ولهذا التعهد أهمية بالغة لأنه جاء بموازاة حق الفيتو، ولضبط حدود التوازن داخل مجلس الوزراء، ولمنع مجموعة ما أو تكتل ما، من شل عمل مجلس الوزراء، ولالزام الجميع بالبحث عن التوافق حول القرارات وخاصة الرئيسية منها[32].

وهنا يتبين حدود الضوابط التي وضعها اتفاق الدوحة بأن منع استقالة الوزراء ومنع عرقلة استمرار عمل الحكومة مقابل منع الأكثرية من فرض آرائها في الأمور الأساسية والهامة المحددة في الدستور. وهذا يؤكد خصوصية النظام اللبناني الذي جمع بين خصائص الديمقراطية التوافقية مع مؤسسات الديمقراطية الأكثرية في البرلمانية التقليدية. الامر الذي نص عليه علناً اتفاق الدوحة بعد ان كان قد ورد بشكل ضمني في اتفاق الطائف.

لهذا شكل هذا الاتفاق على غرار الطائف إقراراً بأن المجتمع اللبناني يحتاج الى حكم ديمقراطي يؤكد التوافقية بدلاً من التصادم، والتي تستوعب بدلاً من أن تستبعد، والتي تحاول توسيع حكم الأكثرية بدلاً من الاكتفاء بأكثرية مجردة. فالديمقراطية التوافقية تشكل حلولاً لأزمة الديمقراطية الأكثرية المجردة وهي لا تختلف معها في قبولها بأن قاعدة الأكثرية أفضل من قاعدة الأقلية، لكنها تقبل بهذه القاعدة كمعيار حد أدنى فقط وبدلاً من القبول بعملية صنع القرار من

---

[32] هذا ما اكده رئيس مجلس النواب اللبناني في جلسة البرلمان بتاريخ 16-12-2008 في رده على مداخلات بعض النواب.

الأكثرية القليلة فإنها تبحث عن توسيع هذه الأغلبية. قواعدها ومؤسساتها تهدف إلى مشاركة أوسع في الحكومات وفي السياسات التي يجب أن تتبعها هذه الحكومات. وإذا كان النموذج الأكثري يركز السلطة السياسية في أيدي أكثرية مجردة فإن النموذج التوافقي يسعى إلى المشاركة والتوزيع والحد من السلطة بعدة أشكال. وإذا كانت الأكثرية تقوم على الحصرية، التنافس، الخصام، نجد أن التوافقية تقوم على الاحتواء والاستيعاب، والتفاوض والتسوية. لهذا السبب سماها البعض ديمقراطية التفاوض(Negotiation Democracy)[33].

4
قانون الانتخاب

تناول البند الثالث من اتفاق الدوحة قانون الانتخاب، حيث نص على اعتماد القضاء طبقاً لقانون 1960 كدائرة انتخابية مضيفاً إليه بعض التعديلات خاصة فيما يتعلق بتقسيم بيروت إلى ثلاث دوائر انتخابية، مع إحالة البنود الإصلاحية التي أعدتها اللجنة الوطنية لإعداد قانون الانتخابات برئاسة فؤاد بطرس إلى المجلس النيابي لمناقشته ودراسته وفقاً للأصول المتبعة. فما مدى توافق هذا النص مع الدستور واتفاق الطائف؟

قانون الانتخاب في الدستور: تنص المادة 21: "لكل مواطن بلغ من العمر 21 سنة كامل الحق في أن يكون ناخباً على أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب".

وتنص المادة 16 من الدستور على أن "تتولى السلطة المشترعة هيئة واحدة هي مجلس النواب، وتضيف م 24: "يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية الإجراء، والى أن يضع مجلس النواب قانون انتخابي خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ. بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين.

ب. نسبياً بين طوائف كل من الفئتين

---

[33] André Kaiser, 1997, "Types of Democracy: From Classical to New Institutionalism": *Journal of Theoretical Politics*, 9, no.4 (October), 419-44, p. 434

ج. نسبياً بين المناطق."

يستفاد من هذه المواد أن الدستور اللبناني ترك صراحة أمر تحديد عدد النواب وطريقة انتخابهم للقوانين الانتخابية ولم يدرجها في صلب الدستور، وإذا أخذنا الأمر على محمل حسن يمكن القول بأن ذلك كان بقصد تجنب جمودها وتسهيل مسايرتها للمستجدات التي قد تطرأ مع تغير الأزمنة والظروف. أما إذا حملت على محمل السوء فيمكن القول بأن الدستور اللبناني ترك للسلطة السياسية أن تضع قانون الانتخاب وهو أمر يؤسف له حيث يقول العلامة دومينيك تيرون "من المؤسف أن لا تنص الدساتير على الأنظمة الانتخابية وتتركها للسلطة فتضعها بما يناسب مصالحها وأهوائها".

طبق منذ وضع الدستور اللبناني عام 1926 لتاريخه ما يزيد على عشرين قانون انتخاب معتمداً عدة أشكال من الدوائر الانتخابية دون استقرار في عدد النواب[34]، وكل القوانين كانت عرضة للتعديل والتبديل باستثناء انتخابات 1960، 1964، 1968، 1972 التي جرت وفق قانون واحد، هو قانون 1960 الذي اعتبره عرابه آنذاك الرئيس فؤاد شهاب قانوناً مؤقتاً لتجاوز آثار حوادث 1958، وكي لا يثير النزاعات الطائفية التي سببتها تلك الأحداث، محاولاً احتواءها، وأملاً بتغييره في أقرب فرصة ممكنة.

موقف الطائف من قانون الانتخاب: ورد في باب الإصلاحات السياسية في وثيقة الطائف في البند أ – مجلس النواب، الفقرة (4): الدوائر الانتخابية هي المحافظة. أما لماذا المحافظة؟ فالجواب نجده في العودة إلى النقاش الذي جرى بشأن هذا البند في مؤتمر الطائف، فالحكمة من وراء اعتماد المحافظة كدائرة انتخابية كان في تأمين التنوع الطائفي في الدائرة خصوصاً بعد الفرز الديمغرافي الذي تسببت به الحرب الأهلية. وقد أجمعت الآراء آنذاك على أن اعتماد القضاء كدائرة انتخابية يجعل النائب ممثلاً للطائفة والمذهب وليس للأمة[35] كما ينص الدستور

---

[34] زهيرشكر، مرجع سابق ، ص 44.

[35] من المذكرة التي وضعتها اللجنة القانونية في"التجمع العلماني الوطني" حول عدم دستورية قانون الانتخابات النيابية، **السفير**، العدد 11109، تاريخ 2008/9/25.

في المادة 27 : عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه".

كما جرى التأكيد على اعتماد المحافظة في بند الاصلاحات الأخرى: تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي ترعى العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات".

الهدف من هذا النص إعادة النظر بالمحافظات الحالية كان يهدف إلى تأمين أوسع مشاركة طوائفية في عملية اختيار نواب المحافظة، أما صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب فقد رأى فيها فقهاء القانون الدستوري أن المقصود بها اعتماد النظام النسبي كونه النظام القادر على تأمين صحة هذا التمثيل[36].

من هنا يبرز التناقض بين ما جاء به مؤتمر الدوحة من حيث اعتماد قانون 1960 كمرجع يعتمد على القضاء كدائرة انتخابية ويعمل بالنظام الأكثري, مع ما نص وما رمى إليه اتفاق الطائف. وحقيقة الأمر أن السؤال الأكثر أهمية في تاريخ لبنان خاصة بعد إقرار وثيقة الطائف كان: ما هو القانون الذي يضمن عدالة تمثيل مختلف الطوائف والتيارات السياسية وفعالية هذا التمثيل؟

قانون الانتخاب في الواقع: منذ توقيع الطائف وإلى الأن قدمت العديد من مشاريع قوانين الانتخاب، بعضها كان ينطلق من خلفية سياسية ومن اعتبارات انتخابية وأحياناً طائفية، وبعضها الآخر له خلفية وطنية تسعى إلى نقلة نوعية في الحياة السياسية اللبنانية وتهدف إلى تكوين السلطة على أسس عادلة تضمن ما أمكن من التمثيل الصحيح للفئات السياسية اللبنانية على أمل نقل الحوار إلى داخل البرلمان وإقامة حكومة وفاق وطني تتمكن من استكمال بناء الدولة وتصحيح مسيرة الطائف المتعثرة.

---

[36] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري** (نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري والمؤسسات الدستورية)، المجلد الاول، بيروت، 2006، ص 402.

كافة القوانين التي تلت الطائف1992، 1996، 2000 – 2005 و 2008 تؤكد الاستمرار في الانقلاب على هذا الاتفاق، لأنها جميعاً تبنت مبادئ تتناقض مع مبادئ وثيقة الطائف على صعيدي النظام الأكثري والدائرة الانتخابية.

بما يتعلق باعتماد الدائرة الانتخابية على مستوى القضاء، وإذا ما صح القول بأن اعتماده لا يثير النزاعات الطائفية ويشكل ضمانة لاحتوائها، لأنه يفصل ما بين الطوائف ويحصر الصراع الانتخابي داخل كل طائفة، فإن النتيجة الخطرة المترتبة عليه هو أن النائب الذي سيفوز سيكون الأكثر قرباً من الخطاب الطائفي والأكثر تطرفاً طائفياً ومذهبياً وأن الصراع الذي سيحصل ضمن الطائفة سيكون بين المتطرفين طائفياً أو مذهبياً، والخطاب السياسي الذي سيسود هو الخطاب المذهبي أو الطائفي الذي يسعى إلى إثارة العصبيات ويزيد من البعد بين الشرائح اللبنانية.

هذا إضافة إلى أن من سيصل إلى البرلمان فهو الممثل فعلاً وقولاً لطائفة ولن يكون ممثلاً للأمة أو للشعب اللبناني كما ينص الدستور.

الأخطر من هذا كله أن مجلس نواب مكوناً من متطرفين طائفياً لن يكون قادراً على بناء مؤسسات الدولة وعلى إقرار قانون انتخاب حديث ومتطور لأن ذلك يتناقض مع مصالح اعضائه السياسية والانتخابية، بل على العكس سيساهم في تمزيق المؤسسات لصالح مؤسسات الطوائف والمذاهب.

إن معظم الدوائر الانتخابية شبه مطهرة مذهبياً، أو أن أغلبية ناخبيها من لون طائفي أو مذهبي معين، وفقاً لقانون الـ 1960. ولا شك في أن اعتماد القضاء كدائرة انتخابية في حالة الفرز الديمغرافي الذي تعرض له المجتمع اللبناني يتناقض مع صيغة العيش المشترك. يقول الرئيس سليم الحص أن أكثر الأقضية في الواقع هي ذات لون طائفي، لا بل مذهبي واحد. فالانتخاب على أساس مذهبي سيكون حدوداً للحياة الوطنية في لبنان داعياً إلى اعتماد المحافظات وفقاً لما نص عليه الطائف[37].

[37] سليم الحص، "النسبية في المحافظة هي الصيغة الأعدل وثورة في الحياة السياسية"، **السفير**، 2004/11/3.

أما على صعيد اعتماد النسبية في النظام الانتخابي التي أقرها مؤتمر الطائف ضمنياً أو بشكل غير مباشر، فالهدف منها فيما لو اعتمدت هو العمل على تمثيل كل حزب أو مجموعة سياسية بعدد مقاعد يوازي قوتها الانتخابية.

ميّز المفكر السويسري كوسيدليران، عام 1842، بين مبدأ الأكثرية الذي يجب أن يكون أساساً لحق القرار، ومبدأ النسبية الذي يجب أن يكون أساساً لحق التمثيل " حق الأكثرية في القرار يفترض النسبية في التمثيل" وهناك 77 دولة تعتمد نظام الانتخاب وفق الصيغة النسبية، بالإضافة إلى 29 دولة تعتمده بشكل جزئي. ويؤكد البروفسور أندره بلس من جامعة مونتريال – كندا أن النظام النسبي هو الأكثر انتشاراً في أوروبا وأميركا اللاتنية وأن الأحزاب في هذا النظام تمثل التوجهات".[38].

رغم ما يقال عن مساوئ أو صعوبات تطبيق النظام النسبي فهو نظام عالمي يعتمده أكثر من نصف دول العالم وخاصة تلك الدول القريبة في تكوينها الاجتماعي من لبنان. وهو نظام يسهل ولا يعقد خيار الناخبين، لأنه سينتخب لائحة على أساس برنامجها. وهو أسهل في عملية فرز الأصوات من النظام المتبع في لبنان (أكثري ودائرة موسعة) ويرى د. شكر "أن النظام الأكثري هو نظام المحاصصة بينما النظام النسبي هو نظام المشاركة". ويلاحظ أن نسبة المشاركة في الانتخابات في الدول التي تعتمد النظام النسبي تصل إلى حوالي 70 أو 80 بالمئة. بينما في الدول التي تعتمد النظام الأكثري مثل الولايات المتحدة لا يتجاوز الـ 50% في أحسن الأحوال[39].

ومن الخصائص العامة للنسبية أنها تسمح بتمثيل كل القوى السياسية في المجلس، وتسمح بالتنافس بين المبادئ السياسية والبرامج، بعيداً عن الاعتبارات والمصالح المحلية، كما أن النظام النسبي بما يفرضه من تحالفات سياسية واسعة، تتجاوز إطار الطائفة والمذهب، فيكون لصوت الناخب أياً كان انتماؤه وفي أي محافظة كان نفس قوة صوت أي ناخب آخر، مما يؤمن

---

[38] ندوة عقدت في المجلس النيابي برعاية رئيسه، **السفير**، 2005/2/1.

[39] زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري**، مرجع سابق، المجلد الثاني، بيروت، 2006.

المساواة في حق الانتخاب بين مختلف المواطنين. والمساواة هي احدى المعايير العالمية لحق الانتخاب[40].

أضف إلى ذلك أن مثل هذه التحالفات السياسية الواسعة في ظل نظام نسبي وعلى أساس المحافظة المختلطة ستفرض نوعاً من الخطاب السياسي المعتدل والمتوازن والبعيد عن التشنجات المذهبية، ويصبح التنافس بين قوى الاعتدال بدلاً من أن يكون بين قوى التطرف والتعصب كما هي حال الأقضية ذات اللون المذهبي الواحد تقريباً في النظام الأكثري.

يرى بهيج طبارة أن: "اتفاق الدوحة يناقض اتفاق الطائف في اعتماده قانون 1960 ، وأن تعايش الطوائف في جو من الحذر والشكوك ليس هو العيش المشترك؛ معتبراً أن هذا القانون الذي يعتبر قانون الضرورة هو ضد مصلحة لبنان ويساعد على الانفصامات في البلد، ويعيدنا نظرياً نصف قرن إلى الوراء، وعمليا إلى قرابة قرنين سابقين..." [41]، مستشهداً بذلك في تصريح سابق لرئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري[42]. ويشدد الرئيس بري على أن النظام الأكثري سواء أكان في الدائرة الصغرى أو المتوسطة أو الكبرى أو على مساحة الوطن لا يحقق تمثيلاً حقيقياً وصحيحاً لإرادة الشعب.

لهذا كله يمكن اعتبار ان ما ورد في اتفاق الدوحة حول قانون الانتخاب جاء متناقضاً مع ما نصت عليه وثيقة الطائف.

على أية حال فان كافة قوانين الانتخاب اللبنانية لم تراع المعايير العالمية لحق الانتخاب، وأن قانون 2008 الذي اعتبر ثمرة اتفاق الدوحة، كما الذي سبقه، لا يؤدي الى تقوية العيش المشترك، بل يؤدي الى إضعاف هذا العيش، ويزيد من حدة الانقسامات الطائفية. فالتوافق على قانون الـ 60 في الدوحة هو اتفاق سياسي على اعادة تكوين السلطة، وهو اتفاق وقائي قد أخرج اتفاق الطائف من عنق الزجاجة، لكن لم يستطع إبعاده كثيراً عن المأزق الذي يواجهه، بفشله في وضع قانون انتخاب يسمح للبنان بالابتعاد كثيراً عن الأخطار والانقسامات.

---

[40] تنص الفقرة الثالثة من المادة 21 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على ان الصفات او الخصائص التي يجب ان يتمتع بها حق الانتخاب هي: الدورية، النزاهة، العمومية، المساواة، والسرية.

[41] بهيج طبارة في محاضرة له، **السفير**، 2008/12/12.

[42] ندوة حول أنظمة الانتخابات التشريعية، **السفير**، 2005/2/1.

ونأمل أن يكون مؤقتا لتنظيم انتخابات الـ 2009، على أمل صدور قانون انتخاب يعتمد التمثيل النسبي على أساس القضاء أو المحافظة أو تركيبة بين الاثنين لأنها تبقى الوسيلة ربما الوحيدة لإطلاق عملية تغيير ايجابية في الحياة السياسية في البلاد.

***

يتكامل اتفاق الدوحة مع اتفاق الطائف في توجهاته الدستورية والسياسية، وخاصة بالنسبة للحفاظ على صيغة العيش المشترك، وأنه جاء ليدعم تحول النظام السياسي اللبناني نحو الديمقراطية التوافقية والبرلمانية في آن. كما انه أنقذ الجمهورية الثانية من أصعب مأزق واجهته لتاريخه.

يشكل لبنان اليوم مؤتمر حوار دائم بين اتباع الديانات، ونموذجاً لامكانية التعايش بينها، يمكن للعالم أن يجد فيه المخرج لبعض أزماته، كما أنه يمثل أفضل رد على نظرية صراع الحضارات، إذا ما نجحت التجربة اللبنانية.

لنجاح هذه التجربة وضمان استمرارها، وما دام القضاء على الطائفية أو المذهبية غير ممكن حالياً، فلا بد من العمل على الحد من تزايد وتيرة التعصب الطائفي والمذهبي، ولا بد من العمل على إكمال ما نص عليه اتفاق الطائف من إصلاحات أساسية، وحتى لو كان لمرحلة انتقالية قصرت أو طالت، فهو يشكل إطاراً نموذجياً لحفظ صيغة العيش المشترك.

من أجل ذلك كله فالمطلوب العمل على صدور قانون حديث للأحزاب، يضع الآليات المناسبة لخلق تجمعات سياسية عابرة للطوائف لمصلحة الوطن دون أن تلغيها، أو بالأحرى أحزاب تشكل مخرجاً و ملجأً لإنسان يسعى إلى الانتماء الحر في مجموعات تسمح له بالاختيار والتفكير، لا انتماءات مفروضة قسراً. هذا إضافة إلى تطبيق نوع من اللامركزية الإدارية بعد إعادة النظر بالمحافظات الحالية وبما يتناسب مع صيغة العيش المشترك، وبالطبع على أن يترافق ذلك مع قانون جديد للانتخاب وفق الخصائص التالية:

– أن يكون عامل توحيد بين اللبنانيين، وأن يعمل على خلق خطاب سياسي معتدل ومؤلف للقلوب، بدلاً من الخطابات المتشنجة والمثيرة للغرائز والعصبيات.

– يهدف إلى قيام علاقة سياسية بين المرشح والناخب، على أساس برامج سياسية وتوجهات مستقبلية، لا على أساس التبعية والزبائنية اوالعصبيات والانتماءات القبلية والمذهبية او المصالح الفردية الضيقة.

– يهدف إلى صحة التمثيل الشعبي والتجديد في السلطة كما هي حال الديمقراطيات، لا قانون يهدف إلى إعادة إنتاج السلطة.

لا يتم ذلك إلا من خلال اعتماد دوائر انتخابية مختلطة يظهر فيها التمثيل السياسي الصحيح والعيش المشترك الذي هو مبرر وجود لبنان، واعتماد نظام انتخابي كالنسبية أو النسبية مع المفاضلة لأنها الأكثر قدرة على التعبير عن الواقع السياسي في هذا البلد.

مراجع

القرآن الكريم.

الدستور اللبناني.

الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

انور الخطيب، **المجموعة الدستورية**، الكتاب الاول، ط 1، بيروت، 1970

__، **المجموعة الدستورية: الدولة والنظم السياسية**، ط1، بيروت، 1970

نقولا أسود، **القانون المدني: المدخل والأموال**، الجامعة اللبنانية، 1985–1986

داود الصايغ، **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته**. دار النهار للنشر،الطبعة الاولى، بيروت، 2000.

ابراهيم اخنوخ، **حالة الضرورة في قانون العقوبات**، دار النهضة، القاهرة، 1969.

وهبة الزحيلي، **نظرية الضرورة الشرعية: مقارنة مع القانون الوضعي**، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 7، 2007 .

أحمد فتحي سرور، **القانون الجنائي الدستوري**، الطبعة الثانية، القاهرة،2002.

زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري** (نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري والمؤسسات الدستورية)، المجلد الاول والثاني، بيروت.

ابراهيم شيحا، **الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري**، الدار الجامعية، بيروت، 1994

أرنت ليبهارت، **الديمقراطية في المجتمع المتعدد**، دراسة مقارنة، تعريب إفلين أبو متري مسره، بيروت، المكتبة الشرقية، 1984.

البير منصور، **الانقلاب على الطائف**، الطبعة الاولى، دار الجديد، بيروت،1993.

قاسم يوسف، **نظرية الضرورة في الفقه الجنائي الاسلامي** (القانون الجنائي الوضعي)، دار النهضة العربية، 1993.

André Kaiser, 1997, "Types of Democracy: From Classical to New Institutionalism", *Journal of Theoretical Politics*, 9, no.4 (October): 419-44.

G.Camus, *L'état de nécessité en démocratie*, L.G.D.J., 1965.

Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies. A Comparative Exploration*, New Haven and London, Yale University Press, 1977.

__, *Patterns of Democracy, Government Forms, Performances in Thirty-Six Countries*, Yale University Press, New Haven and London, 1999.

__, Antoine Messarra, *Le modèle politique libanais et sa survie* (Essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif), Beyrouth, Publications de l'Université Libanaise, « Section des études juridiques, politiques et administratives », VII, 1983, 534 p.

***

مجلة **الحياة النيابية**، المجلد 35، حزيران / يونيو 2000.

مجلة **القضاء الاداري**، 1992– 1993.

السفير، النهار، الاوريون–لوجور.

***

ندوة عقدت في المجلس النيابي برعاية رئيسه ونشرت تفاصيلها في **السفير** بتاريخ 2005/2/11.

12

سياسة الأمن من الطائف الى الدوحة

مصطفى أديب*

شهد لبنان ويشهد، منذ بدايات تكوينه، انتكاسات أمنية وحروب داخلية متعاقبة، تتخللها فترات من الهدوء النسبي والازدهار الاقتصادي, ظهر معها وكأن البلد يدور في حلقة مفرغة لا فكاك منها، ويعيش دورات عنف زمنية، تكاد تكون متشابهة وكأنها من الدورات الطبيعية المرسومة منذ الأزل.

فمع تداعيات المسألة الشرقية برزت أحداث 1840 ثم تعاقبت على البلد الصغير المتنوع الطوائف والمذاهب أشكال شتى من الحروب والأزمات واتفاقات تضع حدا لهذه الحروب, بدأ من إعلان دولة لبنان الكبير واعتماد النظام الديموقراطي البرلماني وفق صيغة دستور 1926 ثم اعتماد صيغة 1943 أو ما عرف بالميثاق غير المكتوب ثم اتفاق الطائف والتعديلات الدستورية التي تلته و أخيرا اتفاق الدوحة شكلت جميعها محاولات جادة لوضع لبنان على سكة العمل السياسي السوي.

إلا أنه كان من الواضح أن النظام السياسي اللبناني, وعلى مدى قرن ونصف القرن كان ينحدر بسرعة نحو فدرالية طائفية على نقيض الدولة المدنية. و كان جليا أن ما يطبق على الأرض في كل مرة هو إرادة الطوائف وارتباط هذه الإرادة وتبعيتها لإرادات خارجية، وليس المبادىء الدستورية والقوانين والأحكام التي توافق عليها اللبنانيون من خلال تلك الاتفاقيات.

* استاذ جامعي، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط CESMO، عضو الهيئة الادارية في الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية.

نتيجة لهذه الممارسات الخاطئة والتدخلات العربية والأجنبية والتداخل القوي بين أزمة المنطقة و الخلافات الداخلية اندلعت أعنف وأطول الحروب الأهلية اللبنانية بين 1975 و1990 والتي انتهت باتفاق الطائف الذي شكل المعبر من الحرب، الى السلام وأرسى قواعد نظام سياسي جديد يختلف عن النظام السابق. مع المحافظة على روح الميثاق غير المكتوب الذي تعاهد عليه اللبنانيون عشية الاستقلال، وطبع حياتهم السياسية منذ ذلك التاريخ.

مرة أخرى ظن اللبنانيون أنهم ودعوا الحروب الأهلية والأزمات الى غير رجعة إلا أن أحلامهم كانت في واد والواقع المستجد كان في واد آخر.

ومرة أخرى ظهر وكأن الالتحام بين أزمة المنطقة المتمثلة بالنزاع العربي الإسرائيلي والوضع اللبناني لا فكاك منه وكذلك استغلال لبنان كساحة للصراع والمبارزة بين الدول الإقليمية وامتداداتها الداخلية استمر يعصف بلبنان.

وظهر وكأن الأزمة في لبنان بأبعادها الدولية والإقليمية والداخلية تبدو وكأنها تختصر السياسة العالمية الحالية, ولم يحدث في التاريخ المعاصر أن استحوذت أزمة على الأهمية التي تستحوذ عليها الأزمة اللبنانية، ولا أدري ما إذا كان ذلك مدعاة فخر للبنانيين أم دليل اهتراء وتشرذم.

لسنا هنا في معرض تبيان مدى أهمية ألازمة اللبنانية، كما أننا لن نخوض في أسبابها أو البحث عن كبش فداء لتحميله مسؤولية ما حدث, فهذا أمر أصبح من الماضي ولا تفيد العودة إليه، خصوصا أن الجميع ثابت عند قناعاته ومتشبث بآرائه والمنطق الذي اختطه لنفسه.

لعله من السذاجة الاعتقاد أن الأزمة الحالية بدأت في العام 2005 تاريخ اغتيال الرئيس رفيق الحريري وما تلا ذلك من اغتيالات و تفجيرات وخروج القوات السورية من لبنان بعد أن استقرت فيه منذ العام 1975 وتولت صياغة النظام السياسي وفقا لإرادتها معتقدة أن ذلك يكسب وجودها شرعية تساعدها على البقاء بمعزل عن إرادات دول أخرى.

بل قد يكون من المنطقي القول أن هذه الأزمة هي على غرار الأزمات والحروب السابقة نتاج للعوامل الخارجية وامتداداتها الداخلية، بدأ من الحرب العراقية على الكويت والغزو الاميركي للعراق وأزمة الملف النووي الإيراني والمواجهة غير المعلنة بين الغرب من جهة وسوريا و إيران من جهة أخرى إضافة الى السبب القديم الحديث أي أزمة الشرق الأوسط.

وما مسارعة اللبنانيين الى الاصطفاف مرة أخرى في جبهتين متواجهتين إلا دليل واضح على أثر البعدين الدولي والإقليمي في دفعهما الى التناحر والتقاتل.

ومرة أخرى فشلت الآليات الدستورية التي اعتمدت في الطائف في منع الاصطفاف الطائفي والعودة الى السلاح والمواجهة فكانت 8 آذار و 14 آذار وكانت حرب تموز 2006 التي أدت الى مزيد من التداعيات الداخلية والتخوين وخروج الطرف الشيعي من الحكومة واعتبارها حكومة غير شرعية والشلل في المؤسسات والساحات ونتج عن ذلك أحداث 7 أيار وما تلاها في محاولة مكشوفة لقلب نظام الحكم بالقوة.

نشأت أزمة لبنان على وقع تطورات خطيرة في المنطقة، وعلى وقع محاولة النظام السوري إعادة الإمساك بالورقة اللبنانية, بعد أن خسر نصف الورقة الفلسطينية.

إن تجاهل الآليات الدستورية وفشل المحاولات السياسية التي حاول الأطراف الداخليون اللجوء إليها، مرده عدم تجاوب الجهات الإقليمية والدولية، وكل ما يجري عليه الحديث من تشاور وتحاور ومواد دستورية وغير ذلك كلها لعب في الوقت الضائع.

لقد شهدنا حراكا داخليا متواصلا على مدى السنتين الماضيتين, وإما عبر الآليات الدستورية وإما عبر الحوار والمشاورات في المجلس النيابي, إلا أن هذه المحاولات باءت جميعها بالفشل بسبب التفسيرات المختلفة والمتناقضة لنصوص الدستور، أو بسبب الخلفيات السياسية والأجندات المحلية والإقليمية، التي شكلت وتشكل الباحات الخلفية لكل طرف من هذه الأطراف.

لقد كانت الصورة قاتمة جدا عشية انعقاد مؤتمر الدوحة حيث بدا وكأن لبنان يتجه مرة أخرى الى أتون حرب أهلية أشد عنفا من السابقة وعلى قاعدة فرز مذهبي سني شيعي شديد تغذيه تداخلات وتعقيدات إضافية من مذاهب مختلفة وتصفية لحسابات قديمة ومحاولة لإحياء طموحات انكفأت إلا أنها لم تزل دافئة تحت الرماد, فكان لا بد مرة أخرى من اللجوء الى جامعة الدول العربية لمنع الانفجار الكبير وكان مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي كلف لجنة برئاسة رئيس وزراء قطر و عدد من وزراء الخارجية العرب إيجاد المخرج الملائم.

لعله من المفيد الإشارة هنا الى أن مجرد تشكيل اللجنة على هذا النحو وخروج مصر والسعودية منها دليل على أن الطرف السوري الإيراني قد حقق نقطة لصالحه حتى قبل انعقاد مؤتمر الدوحة.

انعقد مؤتمر الدوحة في أجواء مشابهة لتلك التي كانت سائدة لدى انعقاد مؤتمر الطائف مع فارق جوهري أن القوى الأساسية التي كانت داعمة لانعقاد مؤتمر الطائف لم تعد هي القادرة على توجيه دفة الأمور في لبنان وأخلت الساحة مرغمة لأطراف أخرى على علاقة وثيقة بالنظامين السوري والإيراني. ولاعتبارات ليس أقلها أن الأطراف الداخلية التي شكلت الامتداد الطبيعي لهاتين الدولتين حققت في الداخل تقدما ملحوظا في ظل أجواء من التراجع الدولي في المواقف الداعمة لقوى 14 آذار. وفي ظل قناعة لدى الجميع أن النظام السوري لا يزال يمتلك أوراق قوية في لبنان باستطاعته متى ما شاء أن يوظفها لتأمين مصالحه.

ومرة جديدة وبعد مفاوضات مضنية بين الأطراف اللبنانية والعراب العربي توصل المجتمعون الى ما عرف باتفاق الدوحة الذي وضع حدا ولو مؤقتا للانزلاق نحو الفتنة ونتج عنه انتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد فراغ دام ستة أشهر وتأليف حكومة ما عرف بحكومة الوحدة الوطنية التي حازت فيها قوى 8 آذار أهم مطالبها وهو الثلث الحكومي، والبند الأهم على الإطلاق وهو إنتاج قانون انتخاب جديد تعتمد فيه التقسيمات الإدارية التي اعتمدت في قانون 1960 وهو أيضا مطلب مهم من مطالب 8 آذار.

والحقيقة أن اتفاق الدوحة جاء نتيجة لاجتياح بيروت من قبل حزب الله والقوى المتحالفة معه الأمر الذي فرض واقعا جديدا كان لا بد من أخذه بالاعتبار.

إذا أصبح لدى اللبنانيين اتفاقان اتفاق الطائف واتفاق الدوحة، ومع أن اتفاق الدوحة بني على الطائف و لم يتنكر له ظاهريا إلا انه تضمن بنودا أساسية شكلت خروجا عليه وبشكل واضح، فهل كانت النية متجهة أصلا الى إلغاء الطائف أو على الأقل تعديله؟ أم أن اتفاق الدوحة شكل اتفاق الممكن ومحاولة لوضع حد للفلتان الأمني والسياسي ولو بأي ثمن؟ وهل أن اتفاق الطائف هو مرحلي وعابر؟ أم انه سيشكل عرفا من الصعب تجاوزه في المستقبل؟.

كلها تساؤلات مشروعة ومن الصعب جدا الإجابة عليها وإنما يترك ذلك الى المستقبل وكيف ستتبلور الأمور وخصوصا بعد الانتخابات النيابية في الربيع القادم وما سينتج عنها من فرز جديد للقوى السياسية؟

وما يعنينا هنا ليس عقد مقارنة بين الاتفاقين أو حسابات الربح والخسارة لكل من الطرفين المتواجهين داخليا أو خارجيا إنما يعنينا الأثر الذي يمكن أن يتركه هذا الاتفاق الأخير

على الثوابت في السياسة الدفاعية والأمنية اللبنانية التي أرساها اتفاق الطائف وترافق ذلك مع بدء طاولة الحوار برئاسة فخامة رئيس الجمهورية البحث في السياسة الدفاعية، مع الإشارة الى صعوبة الفصل بين ما هو أمني ودفاعي عند البحث بثوابت السياسة اللبنانية. وعليه سنحاول في ما يلي أن نبين عناصر السياسة الدفاعية اللبنانية التي أرساها اتفاق الطائف و تتبع مآل هذه العناصر في اتفاق الدوحة مع محاولة أيضا تلمس معالم المرحلة القادمة على هذا الصعيد.

1
عناصر السياسة الدفاعية والأمنية في اتفاق الطائف

لقد أعاد اتفاق الطائف صياغة النظام الدستوري في لبنان وحدد بوضوح كيفية توزيع المسؤوليات السياسية على الطوائف اللبنانية وكيفية إنتاج السلطتين التشريعية والتنفيذية وصلاحيات كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء والوزراء وبذلك يكون هذا الاتفاق التعديل الحقيقي والأبرز على دستور 1926. إلا أن ما يعنينا هنا هو ما نص عليه هذا الاتفاق لجهة بسط سلطة الدولة بقواها الذاتية على كافة الأراضي اللبنانية. وكيفية تنظيم علاقتها بالقوات السورية المنتشرة على الأراضي اللبنانية والالتزام بالاتفاقات والمواثيق الدولية والإقليمية ذات الطابع الأمني والدفاعي. بحيث ينتج عن ذلك بلورة للسياسة الدفاعية والأمنية التي ستعتمدها الدولة نتيجة لهذا الاتفاق. وبموجب هذا الاتفاق التزم لبنان بما يلي:

– مواثيق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة (البند ب من المبادئ العامة والإصلاحات) بمعنى أن لبنان يلتزم بمعاهدة الدفاع العربي المنبثقة عن الجامعة العربية، وكذلك بمبادئ حسن الجوار وعدم الاعتداء والمحافظة على السلم والأمن المنصوص عنها في مواثيق الأمم المتحدة، وكذلك احترام القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والتزام تطبيق مضامينها.

– إخضاع القوات المسلحة لسلطة مجلس الوزراء, (البند 3 من الفقرة د من الإصلاحات السياسية).

– إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها بقرار يصدر عن مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين من أعضائه. (البند 6 من الفقرة د من الإصلاحات السياسية).

– بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواها الذاتية.

– حل جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها الى الدولة اللبنانية.

– تعزيز قوى الأمن الداخلي.

– تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول و خروج الأشخاص من والى خارج الحدود برًا وبحرًا وجوًا.

– تعزيز القوات المسلحة وتحديد مهامها بالدفاع عن الوطن وحماية النظام العام ومساندة قوى الأمن الداخلي في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

– إعداد القوات المسلحة لتكون قادرة على مواجهة العدوان الإسرائيلي.

– إعادة تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

– تقوم القوات السورية بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان، يعاد بعدها تمركز القوات السورية في البقاع وداخل البقاع الغربي ويتم الاتفاق بين الحكومتين السورية واللبنانية على حجم هذه القوات ومدة تواجدها على الأراضي اللبنانية وتتولى اللجنة الثلاثية العربية مساعدة الدولتين للتوصل الى هذا الاتفاق.

– استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا.

– العمل على تنفيذ القرار 425 و سائر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

– التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 1949/3/23.

– اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار الى منطقة الحدود.

– عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال وعليه فان لبنان لا يسمح بان يكون ممرا أو مستقرا لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو امن سوريا. وأن سوريا لا تسمح بأي عمل يهدد امن لبنان واستقلاله وسيادته.

تلك هي أهم القواعد والمبادئ الأساسية التي قامت عليها السياسة الدفاعية من خلال اتفاق الطائف، فما هي المبادئ التي تضمنها اتفاق الدوحة في هذا المجال؟

2
عناصر السياسة الدفاعية والأمنية من خلال اتفاق الدوحة

جاء اتفاق الدوحة نتيجة لظروف قاهرة وداهمة ولم يكن، ليس مقدرا له أن يكون على غرار اتفاق الطائف وإن كان مبرر وضع الاتفاقين هو وضع حد لحرب قائمة أو لحرب يخطط لقيامها. على كل فقد استند اتفاق الدوحة للاتفاق التمهيدي الذي توصلت إليه اللجنة العربية برئاسة رئيس وزراء قطر في بيروت، والذي استند بدوره الى اتفاق الطائف. بمعنى أن اتفاق الدوحة ليس بديلا لاتفاق الطائف، وإن حاول بعض الأطراف الداخليين الإيحاء بذلك.

تضمن اتفاق الدوحة ثلاث نقاط رئيسة هي: انتخاب رئيس للجمهورية وتأليف حكومة وحدة وطنية حازت فيها المعارضة ثلث الأعضاء ووضع تقسيمات لقانون انتخاب جديد اعتمدت تقسيمات 1960 مع تعديل طفيف تناول محافظة مدينة بيروت,

إضافة الى ذلك تضمن الاتفاق النقاط التالية:

– تتعهد الأطراف بالامتناع عن العودة الى استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

– إطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كافة أراضيها و علاقاتها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية بما يضمن امن الدولة و المواطنين.

– حظر اللجوء الى استخدام السلاح و العنف أو الاحتكام إليه في ما قد يطرأ من خلافات أيا كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معا في إطار نظام ديمقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة وتتعهد الأطراف بذلك.

– تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية بحيث لا تكون هناك مناطق يلوذ إليها الفارون من وجه العدالة، احتراما لسيادة القانون, وتقديم كل من يرتكب جرائم أو مخالفات الى القضاء اللبناني.

– استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية، وبما يعزز الثقة بين اللبنانيين.

– إعادة تأكيد التزام القيادات السياسية اللبنانية بوقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الفور.

تلك هي عناصر اتفاق الدوحة ذات الطابع الأمني والدفاعي. ومن خلال دراسة مقارنة بينها و بين العناصر الواردة في اتفاق الطائف يمكن ملاحظة النقاط التالية:

– إن اتفاق الطائف و كما مر سابقا جاء أشمل وأكثر تحديدا وأكد على مبادئ السياسة الدفاعية والأمنية الثابتة والتاريخية التي كانت قائمة قبل وقوع الحرب الأهلية في العام 1975، وقوامها الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية والاتفاقات الدولية وخاصة اتفاق الهدنة وميثاق العمل العربي المشترك والقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن وإتباع سياسة عدم الانحياز وحسن الجوار والاعتماد على القوى اللبنانية الشرعية الذاتية، المدعومة دوليا وعربيا.

– إن اتفاق الدوحة و إن أكد على اتفاق الطائف والتزم به إلا انه جاء قاصرا لجهة محاولة إيجاد حلول لازمة طارئة و موازين قوى مختلة على الأرض.

– إن اتفاق الدوحة شكل تراجعا خطيرا في بعض بنوده عما تم الاتفاق عليه في الطائف ورمى على عاتق اللبنانيين مسؤولية إيجاد حلول لمواضيع حساسة ذات امتداد إقليمي ودولي ومن المستبعد جدا أن تتوصل طاولة الحوار برئاسة رئيس الجمهورية الى حلول في هذا المجال. ولمزيد من الإيضاح نورد ما يلي:

– لغاية تعزيز سلطة الدولة ركز الاتفاق على حظر استخدام السلاح أو الاحتكام إليه بينما نص اتفاق الطائف على جمع السلاح وحصره في القوى النظامية.

– نص اتفاق الدوحة على حصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة، بينما نص الطائف على بسط سلطة الدولة على كافة الأراضي اللبنانية حتى الحدود اللبنانية الإسرائيلية.

– نص اتفاق الدوحة على تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية بحيث لا تكون هناك مناطق يلوذ إليها الفارون من وجه العدالة, بينما نص الطائف على بسط سيادة الدولة وليس احترامها على كافة الأراضي اللبنانية بما في ذلك البؤر الأمنية بحيث ينتفي وجود هذه البؤر، والفارق كبير بين بسط سيادة الدولة واحترام هذه السيادة.

– تلك هي أبرز العناصر للسياسة الدفاعية في الاتفاقين إلا انه ما يهمنا هنا ليس عقد مقارنة بين الاتفاقين بمقدار محاولة الإجابة عن تساؤل جوهري يتمثل بالسبب الذي يستدعي دائما التفتيش عن حلول واتفاقات، وبالتالي التفتيش عن مكامن الخلل والتي يمكن تلمس البعض منها من خلال النقاط التالية:

– إن اللبنانيين لم يبلغوا بعد مرحلة الإيمان الكلي بثقافة الديموقراطية وقبول الآخر, والقبول بتداول السلطة.

– لم تشكل الدولة ومؤسساتها يوما الراعي الحقيقي لمصالح اللبنانيين ولم يقتنع اللبنانيون حتى اليوم بالعمل المؤسساتي سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المجتمع المدني.

– إن المواثيق والعهود والاتفاقات تحترم طالما أنها تخدم مصالح بعض الأطراف أو الطوائف ولدى تغير موازين القوى محليا أو إقليميا تنعكس هذه المتغيرات على الداخل اللبناني ويعمد الطرف الأقوى الى قلب الطاولة ونقض المواثيق في محاولة لتغيير المعادلة وتحسين مواقعه، ولا يكفي أن يصرح رئيس مجلس النواب بان ثقافة التوافق أصبحت راسخة في أذهان اللبنانيين فالأحداث أثبتت خلاف ذلك.

– إن الطائفية لا تزال مستشرية في المجتمع اللبناني ومصالح الطائفة ومن يمثل هذه الطائفة وامتداداتها الإقليمية لها الأولوية على المصالح الوطنية.

– إن الشخصانية والأنانية المستحكمة لدى بعض القيادات اللبنانية هي من العوامل التي تعيق العمل المؤسساتي وتدفع الى عدم احترام الاتفاقات والمواثيق.

– إن الأطراف الإقليمية لا تزال تعتبر لبنان ساحة لصراعاتها ورهينة لتحسين شروط تفاوضها مع القوى الفاعلة دوليا، يترافق ذلك مع وجود قيادات وأحزاب تابعة تغلب المصالح الضيقة على المصالح الوطنية.

– لا تزال مسألة تعزيز القوى الشرعية اللبنانية وتمكينها من ممارسة دورها على جميع الأراضي اللبنانية بدون تدخل من أي طرف بعيدة المنال.

– كما أن مسألة تعزيز سلطة واستقلال وحياد القضاء اللبناني الذي يشكل الحامي الحقيقي للمواطن والساهر على تطبيق القوانين بتجرد و نزاهة هي الأخرى حلم منشود.

– إن الصيغة اللبنانية التي شكلت النقيض للصيغة التي يقوم عليها كيان العدو الإسرائيلي لا تزال عرضة للاهتزاز ويمكن إدراج مطالبة رئيس الجمهورية في جعل لبنان مقرا لحوار الأديان في إطار تعزيز هذه الصيغة.

-إن التزام لبنان الكامل بتطبيق القرارات الدولية والالتزام بالقانون الدولي والاتفاقات الثنائية والالتزام بشرعة حقوق الإنسان، يجب ان، يتأكد من خلال الممارسة وليس فقط من خلال النصوص.

-تعزيز تعاون لبنان مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة المنبثقة عن هذه المنظمات والالتزام الكامل بالشرعية الدولية المتمثلة بمجلس الأمن الدولي يساعد اللبنانيين على حماية استقلالهم وسلامة الأراضي اللبنانية.

***

تلك هي بعض القواعد التي تمكن اللبنانيين في حال العمل بموجبها من التوصل الى صيغة لنظام سياسي مستقر ينتج عنه ازدهار اقتصادي هم مؤهلون له في ما لو أحسنوا استغلال مواردهم البشرية التي يشهد العالم على إمكانياتها وإبداعها، وبالتالي قد تساعدهم على الخروج من الحلقة المفرغة التي يدور بها وطنهم منذ فترة طويلة؟

علينا أن نثق بمستقبلنا وأن نُغلِّبَ المصلحة الوطنية على كل ما عداها وأن نحترم المواثيق والعهود التي نوقعها، والنظام السياسي الذي ارتضيناه، وإن كان بحاجة الى تعديل فليكن ذلك بطريقة حضارية بعيدة عن العنف والسلاح ومن خلال الآليات الدستورية للنظام، وعندها يمكن القول أن ثقافة التوافق أصبحت راسخة في أذهان اللبنانيين.

13

البعد الدستوري والقانوني في اتفاق الدوحة

بول مرقص*

صيغَ ولم يُملَ. هكذا يمكن وصف إتفاق الدوحة قياساً على عدد من المواثيق التي وقّعها سياسيون لبنانيون خارج لبنان خلال أزماتٍ كبرى، كمثل وثيقة الوفاق الوطني (إتفاق الطائف). ذلك أنّ إتفاق الدوحة، وإن كان برعايةٍ عربية وقطرية مشكورة، إلاّ أنّه صنيعة أعضاء طاولة الحوار الوطني التي كان دعا إليها رئيس مجلس النواب.

أبلغ دليل على أنّ الإتفاق صناعة محليّة بإخراجٍ قطري–عربي أنّ لحظات تشاؤم رافقت صوغ هذا الإتفاق وهددت بفرط عقد مؤتمر الدوحة. وإن كان البعض يرى في هذا الإتفاق بصماتٍ خارجية فهو محق، إلاّ أنّ البصمات هذه وإن كانت خارجية فهي عربية وليست "غربية أجنبية" حيث أنّ المساعي الأجنبية للتهدئة ما قبل إتفاق الدوحة كانت أخفقت بينما نجحت المساعي القطرية–العربية. هذا ما يميّز إتفاق الدوحة عن إتفاق الطائف مثلاً الذي قيلَ الكثير حول أنّ دولاً خارجية ساهمت في بعض نصوصه التي–بالمناسبة– جاء العديد منها خلاّقاً مبدعاً من الناحية الدستورية والميثاقية.

يندرج إتفاق الدوحة في إطار البناء المستمر للميثاق الوطني حيث أنّ هذا الأخير لا يقتصر على ميثاق 43 ولا على الإتفاقات التي دأب اللبنانيون على إبرامها تباعاً أو محاولة إبرامها أثناء الحرب التي خيضت على أرضهم(إتفاقات جنيف، لوزان...).كذلك لا يتوقف الميثاق الوطني عند إتفاق الطائف، بل أنّ إتفاق الدوحة يشكّل جزأً منه اليوم ومدماكاً من مداميكه.

قبل التوصيف الدستوري والقانوني نتوقف عند أبرز بنود إتفاق الدوحة وهي التالية:

– إنتخاب رئيس توافقي للجمهورية.

– تأليف حكومة مشاركة وطنية.

* محامٍ، دكتور في الحقوق، أستاذ جامعي محاضر.

- التوافق حول قانون الإنتخابات النيابية.
- اعادة إطلاق الحوار وعدم إستعمال العنف لتحقيق غايات سياسية.
- الركون إلى مرجعية الدولة.

1
المعايير الناظمة

يرتكز إتفاق الدوحة إلى المعايير التالية:

1. الإطار السياسي: نصّ اتفاق الدوحة على التزام الدستور واتفاق الطائف ولم يهمل هذه الناحية على اعتبار كونه ليس سنداً مُعدِّلاً للدستور أو لإتفاق الطائف بل إتفاقاً سياسياً محضاً.

2. مرجعية الدولة: أكدّ الإتفاق على مرجعية الدولة. القاسم المشترك بين إتفاق الطائف وإتفاق الدوحة هو العودة إلى المؤسسات الدستورية رمز الشرعية بعد نزاعٍ مسّلح ولو كان النزاع المسلّح أكبر وأبعد مدى قبل اتفاق الطائف ممّا هو عليه عشية إتفاق الدوحة ولكأنّ إتفاق الدوحة بهذا المعنى هو صورة مصّغرة عن إتفاق الطائف الذي وضع حدّاً للنزاع المسلّح.

3. التوقيع المشترك: حيث أنّه من الملفت أنّ إتفاق الدوحة، وعلى خلاف إتفاق الطائف، لا يقتصر على النواب بل أنّ ممثلي السلطة التنفيذية وقّعوا عليه إضافةً إلى النواب ورؤساء الكتل النيابية، فضلاً عن رؤساء الأحزاب والتيّارات السياسية من رسميّين وغير رسميّين.

4. المسائل الراهنة: يعالج إتفاق الدوحة المسائل المُثارة في لحظةٍ سياسيةٍ معينة، وهو بذلك ليس في موقع التطرق إلى المبادىء الدستورية وإعادة النظر بها. وإن كان يقاربها فهو لم يتناول الدستور من باب إقتراح تعديلات عليه أو إعادة النظر في النظام الدستوري القائم وإنّما إكتفى بتنظيم الوضع السياسي والإجرائي الدستوري في ظرف سياسي معيّن.

5. القيمة الدستورية: بذلك لا يعدّل إتفاق الدوحة المواثيق الدستورية ولا يمس بوثيقة الإتفاق الوطني(الطائف) كونه إتفاقاً محض سياسياً لا يحمل تعديلاً دستورياً.

6. تاريخية الإتفاق: الإتفاق تاريخي في موقعه ومضمونه ولحظته حتّى أصبح يُقال "ما قبل الدوحة وما بعد الدوحة" وهو بذلك لَقِيَ إحتضاناً من الجميع دون إستثناء وشكّلّ محل إجماع اللبنانيين.

يبقى السؤال العريض الذي يظلّل خشية اللبنانيين الدائمة:

هل نبقى رهن العنف المسلح الذي يجب أن يندلع في كلّ مرة، حتّى يقوم إتفاقٌ بين لبنانيين كمثل إتفاق الطائف وإتفاق الدوحة؟

حتاّمَ نحن بحاجة إلى تدخل الأشقاء العرب مشكورين لحل مشكلاتنا؟

حتاّمَ نحن بحاجة إلى السفر إلى الخارج، قريبٍ أو بعيد، للإتفاق؟

حتاّمَ نحن بحاجة إلى الإتفاق على هامش المؤسسات الدستورية، لا نعود إليها إلاّ تكريساً لإتفاق جرى خارجها؟

حتّامَ نعلّق المؤسسات لحين الإتفاق، خارجها، على إعادة العمل بها؟

تساؤلاتٍ نخشى تكرارها.

2
حدود السجال السياسي في القواعد الدستورية

يبقى أن المواثيق في لبنان وكذلك التشريع الدستوري، تخضع للتجاذب رغم وجود حدود للاجتهاد في القواعد الدستورية المستقرة وهذا ما كان يحصل قبل اتفاق الدوحة حيث شاب الخلاف حول تفسير الدستور حتى سمّي ذلك "العصفورية الدستورية". بينما الأصول تقضي بأن النصوص القانونية لا تقبل عموماً استنسابًا سائبًا في التفسير والتطبيق.

أكثر ما ينطبق هذا المبدأ على النصوص الجزائية وعلى النصوص الدستورية التي ينبغي أن تُصاغ بأكبر مقدار من الوضوح والإلزام على متولّي السلطة حتّى لا تترك مجالاً للاجتهاد والتقدير. لذلك سمّي الدستور "القانون الأساسي" Loi fondamentale الذي ينظم العلاقات بين السلطات في الدولة باعتبار أن اللجوء إلى القضاء لتفسير النصوص الدستورية في

كلّ مرّة يصبح خلافًا حول تطبيق الصلاحيات الدستورية أو حول تشابكها يبقى أمراً عسيراً وغير عملي.

فضلاً عن أن ترك باب الاستنساب في الموضوعات الدستورية من شأنه تشريع باب آخر للاجتهاد السياسي السهل في موضوعات دستورية: صلاحيات رئيس الجمهورية، النصاب اللازم لالتئام مجلس النواب، شرعية الحكومة...

كل اختلاف بين السياسيين في معرض المواثيق أو النصوص الدستورية كما يحصل إزاء نصوص اتفاق الطائف والدستور – وفي حدود اقل إزاء اتفاق الدوحة – لتصويرها على أنها غير واضحة أو قابلة للتأويل هو تسييس وتلويث وليس فقهاً دستورياً. من شأن هذا النمط من الاجتهاد السياسي السائب في النصوص الدستورية والميثاقية، أن يترك فراغاً وتخبّطاً خطيراً ينعكس شللاً في المؤسسات وفي المرافق العامة تماماً كما حصل عشية اتفاق الدوحة. خلافاً للشائع في لبنان، قلّما أمكن الاختلاف في الفقه الدستوري المقارن على تفسير النص.

تفسير النص القانوني والميثاقي من السياسيين هو انعكاس لأهواء سياسية ليس إلاّ. فما هو غير دستوري اليوم بنظر البعض قد يفسّر على أنه دستوري لو شاءت مصالحهم السياسية ذلك مستقبلاً. فضلاً عمّا ينطوي عليه ذلك من استهتار بالمخيّلة الدستورية التي أنتجت دستور الجمهورية اللبنانية وتعديلاته الناتجة عن حروب ونزاعات جاء الدستور ليضع حدّاً لها.

***

يجدر اقتباس مبادئ الصلاحية المقيّدة Compétence liée في تطبيق النصوص الدستورية والميثاقية وتفسيرها ومراجعة المعايير والقواعد الدستورية الدولية في أعمال السلطة حيث لا يرتبط تفسير الصلاحيات الدستورية بالمسؤول السياسي في ما خصّ المركز الدستوري الذي يشغله، سواء أكان رئيساً للجمهورية أم لمجلس النواب أم لمجلس الوزراء أم وزيراً...

لم توضع النصوص الدستورية المتّصلة بوظيفة المسؤول السياسي كي ينظر، هو، في أمر تطبيقها أو في ملاءمتها Convenance أو عدم ملاءمتها. وَجُبَ عليه أن يطبّقها فحسب.

مراجع

Antoine Messarra, *Le pacte libanais* (Le message d'universalité et ses contraintes), Librairie Orientale, Beyrouth, 1997, 249 p.

__, *Théorie générale du système politique libanais*, Cariscript-Paris, et Beyrouth-Librairie Orientale, 1994, 406p.

__, *Le modèle politique libanais et sa survie*, Université Libanaise, Librairie Orientale, Beyrouth, 1983, 536 p.

انطوان مسرّه، **جذور وثيقة الوفاق الوطني – الطائف (1989/10/22 و1989/11/5) والتعديل الدستوري (1990/9/21)**، المكتبة الشرقية، بيروت، 2006، 510 ص.

جوزف مغيزل، **كتابات جوزف مغيزل** (في النظام السياسي في الأحزاب السياسية في العلمانية والطائفية)، مؤسسة جوزف ولور مغيزل، دار النهار للنشر، بيروت، 1997، 523 ص.

__، **دراسات لبنانية مهداة الى جوزف مغيزل**، دار النهار للنشر ومؤسسة جوزف مغيزل، بيروت، 1996، 397 ص.

بشاره منسى، **الدستور اللبناني: أحكامه، تفسيرها، الدراسات والوثائق المتعلقة به**، مطابع عزيز، بيروت، 1998، 624 ص.

14

عقد الشراكة الوطنية

علي حسون*

تحسم وثيقة الوفاق الوطني الجدل الذي استمر منذ 1943 حول المكانة الدستورية لميثاق 1943 والتناقض أو الازدواجية بين الميثاق العرفي والدستور المكتوب. يحمل ورود عبارة "ميثاق العيش المشترك" في مقدمة الدستور المعدل في 21 أيلول 1990 على إدخال مفهوم الميثاقية في ثقافتنا المدنية.

وتوجز مقدمة الدستور الفلسفة الميثاقية اللبنانية في عبارة لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه (...) عربي الهوية والانتماء.

تعني العبارة التكامل بين اللبنانية، في كل مكوناتها دون استثناء والعروبة الكاملة. لا تناقض ولا تعارض بين الاثنين بل تكامل وإغناء متبادل"[1].

تطرح الميثاقية في لبنان تساؤلات حول ميزات التفاوض وعوائق التقرير وحدود التسوية في قضايا السيادة وأهمية احترام المواثيق في الثقافة المدنية. ما هو الحد الفاصل بين المطالبة بالتغيير وضرورة احترام المواثيق؟ ليس النظام اللبناني مجرد مواد دستورية. بل قيم ومبادئ ورموز في العلاقة بين المواطنين تفترض حداً أدنى من الاحترام حرصاً على العلاقة. لا يعني هذا تجميداً للمبادئ أو تقديسها. نهمل غالباً الأمور الجوهرية المتعلقة بالمواثيق والطبيعة الائتلافية للحكومات ومرتكزات استقرار الوطن. الميثاق هو كالعلم الوطني رمز يحترمه المواطنون لا لأنه إصلاحي أو غير إصلاحي بل لأنه عهد ووثاق. تعديل الميثاق يتم بالتوافق لا بالتحريض الدستوري في الإعلام والمناظرات على نمط سلوكيات الماضي.

---

* اخصائي في علم السياسة، عضو في الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية، يعد اطروحة دكتوراه حول النظام اللبناني.

[1]. أنطوان مسرّه، النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني، ص 77.

فلسفة الميثاق اللبناني المرادفة لمعنى لبنان يفسرها ميشال شيحا في محاضرته Présence du Liban بتاريخ 1953/10/29، حيث يقول:

« Le Liban est inépuisable. A travers lui on peut voir le monde comme de ma fenêtre, sur le promontoire, je vois la mer. Sous des apparences discrètes, la matière libanaise a les dimensions de l'histoire (...). On est présent par ce qui distingue, non par ce qui se confond et se perd. »

وفي المعنى نفسه يقول كمال جنبلاط في موضوع: "لبنان في واقعه ومرتجاه" (1956/12/10):

"هذا المزاج، هذا التناقض الذي نراه قد يكون ظاهره علامة حيوية الحياة علامة الكينونة والصيرورة. إن الحياة بمطلقها قائمة على جمع التناقض وربط التباين في كل حين في سمط عقد الوجود، كما تنسجم وتتدرج حبات اللالئ في العقد الفريد. لبنان من هذه الوجهة أزمة دائمة ولكنه أزمة محلولة لأنها تخفي تناقضاً متبدلاً مستمراً. هكذا شاء القدر لبنان وهكذا علينا أن نرتضيه ونرتجيه".

ويقول الإمام محمد مهدي شمس الدين في مناسبة انتخابه رئيساً للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى:

"لا لبنان من دون مسيحيين كما لا لبنان من دون مسلمين... لأن لبنان ليس له طبيعة جميلة جبالاً وسهولاً وشواطئ وغابات بل هو معنى. ومعنى لا يكتمل بالمسلمين وحدهم ولا بالمسيحيين وحدهم بل يكتمل بهم جميعاً ومعاً

"وإننا نقول لجميع اللبنانيين أنه لا يجوز لهم أو لبعضهم النظر أو اعتبار أن الصيغة الجديدة انتصاراً لفريق على فريق ولا يجوز لأحد أو لفئة أن تتصرف على أنه ينتصر أحد على أحد بل ينتصر كل لبنان ومجموع الشعب اللبناني"[2].

2. صحف 1994/3/19.

وجاء في بيان الاجتماع الإسلامي الذي دعا إليه الرئيس **صائب سلام** سنة 1982:
"لبنان لا يساس بحكم الأرقام ولا يستقيم أمره وتبنى حياته الوطنية إلا بروح القناعة المشتركة"[3].
يسلّم الرئيس نبيه بري بصيغة العيش المشترك كقدر اللبنانيين وهو في هذا المعنى يخرج الصفة الميثاقية للبنان من دائرة التفاوض إلى دائرة التسليم القدري:
"العيش المشترك قدرنا، نحصّن القدر بالحوار، ونصون الحوار بالمحبة والانصياع للعقل والمنطق"[4].

ويدعو الرئيس برّي اللبنانيين إلى قراءة تاريخهم لفهم واقعهم ومستقبلهم: "قد يكون تاريخ لبنان أغزر تاريخ لجهة تقديم نماذج وتجارب لشعب، ليحسن مواجهة الأخطار، فهل استطاع اللبنانيون الذين عرفوا من الأخطار ما لا يعدّ ولا يحصى مواجهة خطر واحد داهم بلادهم من دون التلاقي؟ هل استطاع فريق واحد أو جهة بمفردها أو جماعة من الجماعات إزالة الخطر أو التغلّب عليه من دون مشاركة الآخرين؟ اقرأ تاريخنا القديم والحديث لأجيب بالتأكيد: كلا فليس من تاريخ لا يرحم، هناك أناس وشعوب لا ترحم تاريخها كي يرحمها التاريخ. فلنقرأ ماضينا جيداً لنبني مستقبلنا، فنحن من يسطر حكم التاريخ فينا"[5].

1
النصوص الميثاقية في الدستور اللبناني ومقدمته

تعرّض ميثاق 1943 لكثير من النقد من جانب فقهاء وسياسيين لإخلاله بصيغة العيش المشترك وافتئات السلطة التنفيذية المتمثلة في رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء على صلاحيات رئاسة المجلس النيابي فاقتضى إعادة التوازن لهذه الصيغة انطلاقاً من مبدأ المشاركة بين الطوائف جميعاً ضد قرار العزل المستهدف لجهة فاعلة في القرار السياسي والوطني وفي بناء

3. بيان الاجتماع الإسلامي الذي دعا إليه الرئيس صائب سلام، **النهار**، 1982/8/19.
4. **الحياة النيابية**، العدد 65، كانون الأول 2007، ص 5.
5. **الحياة النيابية**، العدد 66، آذار 2008، ص 5-6.

الدولة وقد حفل دستور الطائف في كثير من نصوصه بالروح الميثاقية للدستور إن في مقدمته أو في متن الدستور.

ففي الفقرة أ من الدستور والفقرة ب منه تمت التسوية بين مطالب المسيحيين باعتبار لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه وبين انتماء لبنان العربي كهوية وانتماء.

وفي الفقرة ز فإن رفع الحرمان باعتماد سياسة الانماء المتوازن وإعادة الفئات المحرومة إلى نسيج المجتمع اللبناني يعبر عن المشاركة بأوسع صورها. وأخيرًا ضمن الفقرة ي صفة التسليم صيغة العيش المشترك بنصه "بأن لا شرعية تناقض ميثاق العيش المشترك".

المادة 9 من الدستور:"حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال بالنظام العام وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية".

المادة 10 من الدستور:"التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية".

المادة 22 من الدستور: "مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية".

المادة 24 من الدستور: "يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفاقاً لقوانين الانتخاب المرعية الإجراء وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ. بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب. نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج. نسبياً بين المناطق."

2
طبيعة مقدمة الدستور اللبناني

استحدث القانون الدستوري رقم 18 والصادر بتاريخ 1990/9/21 مقدمة للدستور اللبناني ضمنها المشرع مبادئ على قدر من الأهمية: صيغت بعضها في فقرات معينة وجاء البعض الآخر في شكل قواعد منهجية أو توجيهية.

لا تخرج مقدمة الدستور اللبناني عن كونها وثيقة دستورية عبر من خلالها الشعب اللبناني عن تمسكه ببعض المبادئ والأماني والأيديولوجية التي يجب أن تسير على هديها الدولة فهي مقدمة تشابه مقدمات الدساتير الفرنسية وإعلانات الحقوق التي صدرت عن الثورة الفرنسية.

1. القيمة القانونية لمقدمة الدستور اللبناني فقهاً: اختلف الفقه الفرنسي بشأن هذا الموضوع إلى اتجاهات ثلاثة متميزة:

الاتجاه الأول: يرى أن اعلانات الحقوق ومقدمات الدساتير يكون لها قيمة قانونية تفوق القواعد الدستورية وتعلوها. ذلك لأن القواعد القانونية في نظر هذا الاتجاه ثلاث درجات: القواعد التي تضمنتها إعلانات الحقوق ومقدمات الدساتير ثم يليها القواعد الواردة في الدستور ثم في النهاية القانون العادي وانتهى هذا الاتجاه إلى أن القواعد الواردة في إعلانات الحقوق ومقدمات الدساتير تفوق الدستور ومن ثم فهي تُقيّد المشرع الدستوري والمشرع العادي إلى حد سواء.

الاتجاه الثاني: يرى هذا الاتجاه أن المبادئ التي تتضمنها إعلانات الحقوق ومقدمات الدساتير ليست في حقيقتها سوى مبادئ فلسفية مجردة من القيمة القانونية، فهي لا تتمتع بصفة الإلزام التي تتمتع بها قواعد القانون الوضعي إنما هي مجرد أماني ورغبات يقننها الشعب في هذه الوثائق دون أن تكون لها قيمة قانونية ملزمة.

الاتجاه الثالث: يرى هذا الاتجاه أن المبادئ التي تتضمنها إعلانات الحقوق ومقدمات الدساتير لها ذات قيمة القواعد الدستورية فهي تتمتع بالقيمة والقوة القانونية التي تتمتع بها القواعد

الدستورية الواردة في صلب الوثيقة الدستورية ومن ثم فهي تكون ملزمة للمشرع العادي ومقيدة له فيما يصدره من أحكام بخصوص التشريعات العادية.

غير ان هذا الاتجاه يميز فيما تتضمنه إعلانات الحقوق ومقدمات الدساتير من نصوص بين طائفتين من النصوص، التقريرية أو الوضعية والنصوص التوجيهية أو المنهجية.

النصوص التقريرية هي التي تتضمن القواعد القابلة للتطبيق الفوري حيث يستطيع الأفراد مطالبة المشرع العادي بالتدخل ووجوب تطبيقها وتمثل في ذات الوقت قيداً على المشرع الدستوري وهذه القواعد يكون لها قيمة القواعد الدستورية.

إذا أردنا أن نضرب أمثلة لهذه النصوص الواردة في مقدمة الدستور اللبناني ما نصت عليه الفقرة الثانية من أن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو استثناء. أما النصوص المنهجية وهي التي تتضمن قواعد غير محددة بل تمثل أهدافاً يعمل النظام السياسي على تحقيقها وهي أصول علمية فلسفية تصور روح الجماعة وضميرها وتعمل على توضيح المعالم التي يجب أن تسود نظام الحكم والمجتمع. فهذه القواعد تتجرد من صفة الإلزام الفوري إلى ان يتدخل المشرع العادي ويضعها موضع التطبيق. ومن قبيل القواعد الواردة في مقدمة الدستور اللبناني النص على أن "النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة" وكذلك النص على أن إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية[6].

نميل إلى الفقه القائل بأن جميع النصوص الواردة في مقدمة الدستور اللبناني سواء كانت تقريرية أو منهجية يكون له ذات القيمة القانونية التي تتمتع بها ذات القواعد الواردة في صلب وثيقة الدستور, فهي نصوص دستورية شأنها في ذلك شأن نصوص الدستور ذاته تمثل أعلى مراتب النصوص القانونية في الدولة لا فرق في ذلك بين تلك المسماة بالنصوص التقريرية "الوضعية" أو النصوص المنهجية "الإرشادية". كلا الفرعين يمثلان قواعد قانونية لها ذات قيمة القواعد الدستورية ومن ثم لا يكون بمقدور سلطات الدولة مخالفة القواعد المنهجية الواردة في

---

6. إبراهيم شيحا، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الدار الجامعية، 1997، ص 571 وما بعدها.

مقدمة الدستور فلا السلطة التشريعية تستطيع مخالفة هذه القواعد فيما تصدره من قوانين وإلا غدت هذه قوانين غير دستورية وحق للمجلس الدستوري في لبنان الذي يملك الرقابة على دستورية القوانين أن يقوم بإلغائها. ولا تستطيع السلطة التنفيذية أيضاً مخالفة هذه القواعد فيما يصدر عنها من مراسيم وأنظمة وإلا غدت غير مشروعة وحق للمجلس الدستوري إلغاءها إذا كانت هذه المراسيم تتمتع بقيمة القانون.

إن الفرق بين ما يسمى بالقواعد التقريرية والقواعد التوجيهية يكمن في مدى حق الأفراد بالاحتجاج بالقواعد السابقة. فبالنسبة للقواعد التقريرية يكون لهم حق الاحتجاج الفوري بها لأنها غير قابلة للتطبيق إلا بعد أن يتدخل المشرع العادي ويضعها موضع التطبيق بفرض قوانين سنها، والفرد لا يستطيع المطالبة بتطبيق هذه القواعد تطبيقاً فورياً إلا بعد تدخل المشرع. لكن الأمر يختلف بالنسبة لسلطات الدولة فهي ملزمة باحترام ما جاء في مقدمة الدستور من قواعد تقريرية كانت أو منهجية شأنها في ذلك شأن القواعد الواردة في صلب الوثيقة الدستورية ذاتها فإذا أصدر البرلمان قانوناً وخالف به قاعدة إرشادية أو توجيهية وردت في مقدمة الدستور، كتلك التي تقضي باعتماد النظام الاقتصادي الحر في لبنان، كان هذا القانون غير دستوري وحق إلغاؤه ولا تستطيع السلطة التنفيذية أيضاً أن تصدر مرسوماً اشتراعياً أو مرسوماً في حالة الضرورة تخالف به هذا المبدأ وإلا غدا غير دستوري. في كلتا الحالتين يمكن دعوة المجلس الدستوري اللبناني والطعن أمامه بعدم الدستورية لمخالفته لقاعدة دستورية حتى لو وصفها البعض بأنها قاعدة إرشادية[7].

2. القيمة القانونية لمقدمة الدستور اجتهاداً: استقر اجتهاد المجلس الدستوري اللبناني على الاعتراف بالقيمة الدستورية لنصوص ومبادئ وثيقة الوفاق الوطني المدرجة في مقدمة الدستور او في متنه وأخضعتها لرقابته. وفي معرض النظر بالدعوى المقدمة لإبطال القانون رقم 2001/379 (الضريبة على القيمة المضافة) لمخالفته أحكام وثيقة الوفاق الوطني، جاء في حيثيات القرار:

---

7. إبراهيم شيحا، المصدر نفسه، ص 573-574.

"وبما أن المستدعين يعتبرون أن وثيقة الوفاق الوطني "ذات قيمة دستورية" وأن القانون رقم 2001/379 يخالف بعض مندرجاتها مما يعرضه للإبطال من قبل المجلس الدستوري.

"وبما أنه من الرجوع إلى ما يدلي به المستدعون من مبادئ وخطوات مدرجة في وثيقة الوفاق الوطني لا يتبين أنها أدرجت جميعها كما وردت في الوثيقة في مقدمة الدستور أو متنه أو أنها تؤلف جميعها مبادئ عامة ذات قيمة دستورية.

"وبما أن المجلس يرى أنه بقدر ما تتضمن وثيقة الوفاق الوطني نصوصاً أدرجت في مقدمة الدستور أو في متنه أو مبادئ عامة ذات قيمة دستورية بقدر ما تكون مخالفة تلك النصوص والمبادئ خاضعة لرقابة المجلس الدستوري[8].

وفي قرار آخر يؤكد المجلس في معرض نظره بالطعن المقدم بالقانون رقم 359 الصادر بتاريخ 2001/6 والمتعلق بتعديل بعض مواد قانون أصول المحاكمات الجزائية حيث جاء في حيثيات القرار:

"بما أنه يعود للمجلس الدستوري أن ينظر بمعرض أعمال رقابته على دستورية أي نص تشريعي مطعون فيه لديه فيما لو كان إقرار هذا النص قد تم وفقاً لأحكام الدستور أي أن ينظر في عيوب عدم الدستورية التي قد تشوب أصول التشريع المنصوص عنها في الدستور أو المكرسة في القواعد العامة الأساسية الواردة في مقدمته أو في متنه، أو المبادئ العامة ذات القيمة الدستورية وأن لا تكون رقابته بالتالي مقتصرة على مضمون النص التشريعي المطعون فيه وانطباقه على الدستور وسائر القواعد الدستورية أعلاه وهذا ما سبق أن اعتمده المجلس الدستوري الفرنسي منذ عام 1975[9] .

أقر المجلس الدستوري أيضاً بتمتع المواثيق الدولية المعطوف عليها صراحة في مقدمة الدستور بالقوة الدستورية.

---

8. قرار المجلس الدستوري رقم 1، تاريخ 2002/1/31، رقم المراجعة 2002/1.

9. قرار المجلس الدستوري رقم 4 تاريخ 29 أيلول 2001 رقم المراجعة 2001/3.

c.c. 75-57D. c. 23 juillet 1975, R.P. 24. cité dans *Contentieux constitutionnel*, Dominique Turpin, P.U.F., 1994.

في مراجعة لإبطال الفقرة الثانية من المادة (1) الجديدة من القانون رقم 296 الصادر بتاريخ 2001/4/3 والمتعلق باكتساب غير اللبنانيين الحقوق الطبيعية العقارية في لبنان جاء في حيثيات القرار المذكور:

"وبما أنه من المعتمد أن هذه المواثيق الدولية المعطوف عليها صراحة في مقدمة الدستور تؤلف مع هذه المقدمة والدستور جزءاً لا يتجزأ وتتمتع معاً بالقوة الدستورية[10].

3
طبيعة وثيقة اتفاق الدوحة

تتميز القواعد الدستورية بطابع الإلزام وصفة الإلزام لا تتكرس إلا بإقرارها من المجلس النيابي بصفته التشريعية. وعليه فإننا نتساءل عن طبيعة وثيقة اتفاق الدوحة وفقاً للمبدأ المذكور، فهي لا تغدو كونها وثيقة سياسية لا تتمتع بالصفة الإلزامية المادية كما هي حال القوانين. هذا من حيث الشكل أما من حيث المضمون فإن وثيقة الدوحة ببنودها لم تعدل في قواعد دستورية كما لم تصف قواعد دستورية من شأنها أن أقرت وفقاً للآليات الدستورية أن تغير في طبيعة الدستور.

وبالمقارنة مع وثيقة الوفاق الوطني لاتفاق الطائف "فإن صفة الإلزام لم تدخل إلى وثيقة الوفاق الوطني بل دخلت إلى القواعد الدستورية الجديدة المستمدة من هذه الوثيقة. ذلك لأن بعض مبادئ الوثيقة هذه ظلت خارج دائرة الإلزام لأنها لم تدخل في التعديلات الدستورية ولم تصدر بموجب قوانين عادية حسب الأصول. من الأمثلة على ذلك نذكر مسألة تفسير الدستور التي أناطتها وثيقة الطائف بالمجلس دون أن يؤتى على ذكرها في التعديلات الدستورية فظلت هذه القاعدة دون أي إلزام قانوني.

10. قرار المجلس الدستوري رقم 2001/2، تاريخ 2001/5/10، رقم المراجعة 2001/2.

إن وثيقة الوفاق الوطني هي في الأساس وثيقة سياسية حظيت بموافقة عربية أوروبية ودولية كما حظيت بموافقة داخلية عن طريق التصويت النيابي عليها وأنها سنداً لهذه الموافقة اتخذت طابعاً إلزامياً معنوياً.

هذا الرأي الفقهي على صوابيته يلامس الدستور في نصه لا في روحه ويجافي الصيغة الميثاقية للدستور ووفقاً لهذا المنطق التجريدي فإننا نسقط المعاني والقيم التوافقية القائم عليها الدستور اللبناني والتي وإن كانت في المنطق الدستوري المجرد لا قوة دستورية لها ولكن في المنطق الميثاقي هي دعائم تأسيسية تهدد الكيان اللبناني بوجوده.

إن قراءة اتفاق الدوحة بروحية الميثاق هي المطلوبة لفهم أبعاد هذا الاتفاق الذي برأينا يمكن تقسيمه إلى قسمين هما:

القسم الأول: تناول مسألة انتخاب رئيس توافقي للبلاد وتشكيل حكومة وحدة وطنية واعتماد القضاء طبقاً لقانون 1960 كدائرة انتخابية في لبنان. القاسم المشترك في كل ذلك كان للتأكيد على الصيغة التوافقية للحكم والتعاون بين السلطات.

وفي القسم الثاني أعاد اتفاق الدوحة وتنفيذاً لاتفاق بيروت، لا سيما في الفقرتين 4 و5 واللتين نصتا على:

4. تتعهد الأطراف بالامتناع عن أو العودة إلى استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

5. الفقرة الثانية تنص على ما يلي:

حظر اللجوء إلى استخدام السلاح أو العنف أو الاحتكام إليه فيما قد يطرأ من خلافات أياً كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معاً في إطار نظام ديمقراطي وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين المقيمين بيد الدولة بما يشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة وتتعهد الأطراف بذلك.

أقرت هذه النصوص بالثوابت الوطنية الثلاث: الحوار، السلم الأهلي، العيش المشترك.

لتعزيز هذه المفاهيم يقتضي حظر اللجوء إلى استخدام السلاح وحل الخلافات بالطرق السلمية.

إن هذه المفاهيم والثوابت الوطنية تشكل مبادئ عليا دستورية لأن أي تشريع يناقض هذه الصيغة يعد باطلاً لمخالفته المبادئ العليا الدستورية الواردة في مقدمة الدستور والتي أقر المجلس الدستوري بأنها تتمتع بنفس القوة الدستورية للنصوص الواردة في متن الدستور وهي الفقرة ي من مقدمة الدستور التي تنص على أن:" لا شرعية لأي سلطة تناقض صيغة العيش المشترك" لذلك فإن القيمة الدستورية التي تتمتع بها هذه المبادئ ليست بصفتها أفكار سياسية ترد في وثيقة سياسية كاتفاق الدوحة، بل لأنها تشكل موضع اتفاق وتلاقي بين كافة مكونات الشعب تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً وترتفع إلى مرتبة المبادئ العليا الدستورية في هذا المعنى بالذات.

ما جاء به اتفاق الدوحة هو استكمال لوثيقة الوفاق الوطني في الطائف لأنه أعاد التأكيد على المسلمات الوطنية ذاتها، إلا أن اتفاق الدوحة أسقط قاعدة في السياسة اللبنانية هي قاعدة لا غالب ولا مغلوب والتي تؤجل الخلافات ولا تنهيها كما جاء في خطاب سمو أمير دولة قطر صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والذي بحق أصاب جانب الحقيقة بقوله إن هذا الشعار كان ممكناً وقت ظهر فيه سنة 1958 أي قبل 50 عاماً.

في تلك الأيام كنا نستطيع أن نتحدث عن أطراف لا غالب فيها ولا مغلوب، لأن أحوال الأمة كانت على خلاف ما هي عليه الآن. والواقع بأمانة أن مخاطر الأحوال الراهنة في العالم العربي، وحوله، لم تعد تسمح بوجود أطراف يتجدد بينها الخلاف بين حين وآخر.

بلغنا حافة لم تعد فيها الأمور خلاف أطراف يتجدد بينها الخلاف، إنما مصير الأوطان وعند هذا الخطر "أمن الأوطان وليس خلاف الأطراف" أصبح لزاماً علينا أن نحسم، ونقطع ونقدر ونتصرف بجسارة على أساس أن هذه الأزمة الأخيرة، قد انتهت بالفعل بغالب ومغلوب... الغالب هو لبنان والمغلوب هو الفتنة وهذا ما ينبغي أن يكون واضحاً للجميع اليوم وغداً وإلى الأبد[11]...

***

نتوصل إلى استنتاج مفاده أن طبيعة الدستور اللبناني هو دستور ميثاقي ومعنى ذلك أن الاجماع الوطني هو الذي يحدد مسار قيام الدولة واستمرارها وفي كل مرة يتعرض هذا

11. خطاب أمير دولة قطر سمو الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني، **الحياة النيابية**، العدد 67، حزيران 2008، ص 22.

الاجماع المتفق على تسميته بالميثاق الوطني لاختلال في التوازن الذي ترعاه روحية أو صيغة العيش المشترك يهدد هذا الكيان بوجوده، فميثاق 1943 ولأنه لم يحترم هذه القواعد تعرض لاهتزاز كاد يطيح بأساس الدولة فأعيد تعزيز هذا الميثاق بتفعيل مبدأ المشاركة بعد الحرمان الذي استهدف جزءاً من مكونات هذا النسيج الوطني تكرس باتفاق الطائف. استكمالاً لهذا المنطق يأتي اتفاق الدوحة لإغناء هذا الميثاق بإعادة تمتين أواصره ويثبت مفهوم العيش المشترك الذي أضحى من المبادئ العليا الدستورية التي بمخالفتها لا ينتهك الدستور فقط بل يهدد الوطن بوجوده. يتوجب علينا إنشاء عقد الشراكة الوطنية، كما جاء في نص اتفاق الدوحة، وهنا تكمن قوة هذا الاتفاق بمقدار الالتزام الوطني بعدم مخالفة أحكامه.

الباب الثالث

دعم المجتمع المدني لاتفاق الدوحة

"أمن الانتخابات مرتبط باتفاق الدوحة، وفي بند من بنوده هو عدم استعمال السلاح في الداخل"...

وزير الداخلية زياد بارود،

مؤتمر صحفي، صحف 2009/1/31

15

استعادة سلطة المعايير

عباس الحلبي*

كم ترانا اليوم في لبنان بحاجة إلى معايير في العيش المشترك، في التعاطي السياسي، في الخدمة العامة، وبالأمس القريب في صوغ البيان الوزاري، واليوم في عمل الحكومة، وغداً على طاولة الحوار الوطني العتيدة، في الجامعة والمدرسة والمنزل، على الطرقات العامة، في التجارة والصناعة والزراعة وسائر وجوه وميادين الحياة. ولكن الأهم هو بناء ثقافة المواثيق في لبنان وللجيل الجديد الذي جعلته الأزمات المتتالية والأزمة الأخيرة تحديداً يستخف بقيمة هذه المواثيق لا بل جعلته غير مؤمن بجدواها طالما انها – أي المواثيق – لم تجلب للمواطنين اللبنانيين وبصورة خاصة لجيل الشباب منهم إلا حالات عدم الإستقرار لا بل الإقتتال والإحتراب.

من حق اللبنانيين أن ينعموا بالإستقرار والأمل ومن حقهم أيضاً أن تكون لهم دولة ترعى مصالحهم وتحميهم من سلطة طوائف واحزاب. ولا تقوم هذه الحماية إلا بتعزيز ثقافة المواثيق التي ربطت اللبنانيين مسلمين ومسيحيين برابط الشراكة الوطنية القائم على الإحترام المتبادل وإقرار الإختلاف والسعي لبناء حياة مشتركة قائمة على العدل والإنصاف والمساواة تحت مظلة دولة واحدة مدنية عمادها وأساسها المواطنة وحصر الدين في الحيّز الخاص، أي بما لا يمكن للدين أن يشغل الحيّز العام كله على ما نرى في ازدهار المؤسسات الطائفية التي ترافق المواطن من المهد إلى اللحد.

ربما اختلف اثنان على اتفاق الطائف أو اتفاق الدوحة أو حتى على الدستور كما اختلفا سابقاً على ميثاق 1943 ، إلا أن أحداً لا يمكن أن يختلف على وجوب إعمال المعايير في كل

* رئيس الفريق العربي للحوار الاسلامي-المسيحي، قاض سابق.

شأن وموضوع. فتوخّي المعايير يمثِّل ضمانة (بمعنى soupapes de sûreté) لكل عملٍ سياسي ولكل اتفاق بين اللبنانيين سواء عند وضع الاتفاق أو إبّان تنفيذه أو عند الاختلاف على تفسيره.

إن كنا في لبنان قد بلغنا بالأمس القريب ما سُمّي "العصفورية الدستورية"، حسبما أسماها الأستاذ الكبير غسان تويني، فإنما مرد ذلك إلى فقدان المعايير والجنوح في تفسير الدستور على هوى كل جهة وحزب وتيار لكأنما الدستور أصبح وجهة نظر يفتي فيه كل على طريقته دون مرجعية أو معايير بينما للدستور أصول في التفسير كرّسها الفقه المقارن مما يقلّل من النزاعات في التفسير ويجنّب تالياً التعثر في التنفيذ على اعتبار أن الدستور هو القانون الأسمى الذي لا يجوز تعطيله أو الالتفاف على أحكامه تحت أي ظرف أو مسمّى.

هذه مناسبة للتأكيد أنه، ولو غاب المجلس الدستوري عن العمل لمطلق أي سبب كان، وهو أمر مستغرب ومستنكر ان يُغيب المجلس الدستوري، فإنما يبقى رئيس الجمهورية بمفهوم وروحية المادة 49 المعدلة في الطائف، المرجعية الدستورية الحاسمة عند الاختلاف، سواء كان هذا الاختلاف عامودياً على مستوى المؤسسات الدستورية أو أفقياً على المستوى السياسي والشعبي. فرئيس الجمهورية بالمفهوم الجديد الذي أرساه اتفاق الطائف، وخلافاً لما قد يكون شائعاً، ليس حَكَماً بمعنى "المتفرّج"، إنما هو السلطة الفصل بمعنى المرجعية الحاسمة في أي خلاف. وبذلك فإن القول بأن رئيس الجمهورية هو حيادي ليس دقيقاً وإنني من القائلين بأنه مؤتمن على الدستور وليس حياديا إزاء الدستور وحيال انتظام عمل المؤسسات الدستورية واستمراريتها وفرض سلطة الدولة وهو الدور المنتظر أن يلعبه على طاولة الحوار، وإلا لتعطّل الحوار أيضاً ولتواجه الفرقاء وتقابلوا في مواقفهم دون جدوى ولا حسم لا سمح الله. وبمقدار ما يكون الدستور واضحاً وشاملاً يكون لرئيس الجمهورية دوراً أفضل وأكثر ثقلاً وفاعلية. وإذا كانت أحكام الدستور تحتمل التفسير والتأويل كان دور رئيس الجمهورية أصعب، إلا أن دوره يبقى هو الملاذ في مطلق الأحوال.

وإذا كان هذا الدأب متصلاً بالدستور فكيف إذاً يجب أن يكون عليه دأبنا فيما يتصل بالمواثيق، لاسيما في مقدمة اتفاق الطائف المكرّسة أيضاً في الدستور والتي أعطت هذا الإتفاق

تسمية وثيقة الوفاق الوطني. وهل يرقى اتفاق الدوحة إلى مصاف المواثيق أم أنه اتفاق مرحلي فرضته ظروف الإحتراب الداخلي التي أنتجته إثر المواجهات العنيفة التي كادت أن توصل البلاد إلى عتبة الحرب الأهلية مجدداً. وما هو دور المجتمع المدني أفراداً ومؤسسات في حماية المواثيق واتفاق الدوحة؟

1
دور المجتمع المدني في حماية الاتفاق

من هنا تكمن الإشكالية–السؤال: هل أن نصوص الدستور اللبناني المعدل ومن قبله اتفاق الطائف ومن بعدهما اتفاق الدوحة كافية لضمان اتفاق اللبنانيين وما هو دور المجتمع المدني في حماية هذا الإتفاق؟

لا أتردد في الإجابة على هذا السؤال بالقول أن ضمانة اللبنانيين لا تكمن في النصوص فحسب، لأن هذه النصوص قد تأتي غير مكتملة وأيضاً وخصوصاً لأن ضمانة التنفيذ لا تكمن فقط في وضوح النص بل في الإرادة الطيبة للتنفيذ والنية الحسنة الكامنة وراء النص. ولذلك مثلاً شهدنا عدم تطبيق لاتفاق الطائف رغم حسناته الكثيرة التي لم تظهر على أرض الواقع نظراً لسوء الائتمان بالتنفيذ سواء من الأطراف الداخلية أو الإقليمية التي أنيط بها أمر التنفيذ أو ما سمّي "الرعاية". وكذلك بالأمس القريب شهدنا بالنسبة لاتفاق الدوحة ضبابية في التنفيذ وتعثراً في وضع نصوصه موضع التنفيذ ليس لأن الشيطان يكمن في التفاصيل وحسب، بل لأن غياب النيات الحسنة والإرادات الجامعة هي بحد ذاتها فتيل تعطيل إن لم يكن فتيل تفجير لا سمح الله.

إلا أنني وقبل أن أدخل في مضمون هذه الاتفاقات لا بد لي انطلاقا من خلفية عملي السابق كقاضٍ وعملي الحالي كقانوني أيضاً من أن أبدي الملاحظات الدستورية التالية على اتفاق الدوحة وهو الأحدث عهداً وعلى كيفية تشكيل الحكومة:

1. ان أسلوب **تشكيل الحكومة** وتسمية الوزراء شابه ما شابه من مخالفات لنص الدستور وروحه، حيث أضحى تشكيل الحكومة– كما الأمن–"بالتراضي". فتارةً رئيس الحكومة المكلّف يوفد، ولو عن حسن نيّة وإرادة طيبة، مندوباً للتفاوض مع جهة سياسية، متخطياً إلزامية الاستشارات النيابية من حيث المبدأ ومن حيث ما تفضي إليه من نتيجة. وطوراً يتوقّف التشكيل على رضى فريق سياسي أو تنتظر التشكيلة المشاورات داخل فريق آخر... وفي جميعها تجاوز للنص الدستوري. والغريب أن تنطلق أصوات يُنسب إليها كونها تصدر عن مرجعيات دستورية، فتتبري للحديث عن "مهلة معقولة" لتشكيل الحكومة. وهذه بدعة أخرى. فليس من مهلة "معقولة" قد تمتدّ لشهر ونيّف كما حصل، بل ثمة إلزامٌ وموجبٌ آني لا يحتمل الإبطاء بتشكيل الحكومة عند الفراغ من الاستشارات النيابية، أي بمعنى آخر، فإن المهل تسقط بمجرد اختتام المشاورات فتُشكّل الحكومة، فإما أن تنال الثقة من مجلس النواب أو لا تنالها.

2. ان القول بوزارات "سيادية" وأخرى غير سيادية هو أيضاً بدعة نأمل ألا تُدرَّج. فلا وجود لهذا التعبير في الدستور، ولا مكان فيه لوزير "سوبر" أو "وزير اكسترا" ممن يحظون بحقائب تُسمى سيادية. هذا فضلاً عن أني أحسب أن الوزارات السيادية ربّما تكون من وجهة نظر الناس أقل أهمية من الوزارات الأخرى لا أكثر أهمية منها على حد ما يُشاع. فأجد في وزارة البيئة أو وزارة الاقتصاد او وزارة الصحة مثلاً ما هو أكثر قرباً وتلبية لحاجات الناس من وزارة الدفاع الوطني على أهميتها. وهذا التصنيف والتعريف الهجين على المستوى الدستوري والمعيب على المستوى السياسي بين وزارة "سيادية" واخرى "غير سيادية" لهو دليل على غياب السياسات الإجتماعية والاقتصادية عن بال "المسؤولين" وإنهماكهم بالخدمات الإنتخابية وبالوجاهة السياسية. هذا ناهيك عما تمثّله من محاصصة، إذ ان التبصّر والتدقيق في هذا التوصيف يفيد بأن كثيراً من الوزارات غير السيادية ربما تكون الأكثر التصاقاً بحياة الناس وتحسين معيشتهم اليومية، فيما يبدو ان المطالبة بحقائب سيادية وخدماتية هو من باب الانتفاع يصبو القائمون من ورائه إلى مضاعفة حظوظهم الانتخابية عن طريق تسخير هذه الوزارات لتقديم الخدمات لناخبيهم وحماية مكتسباتهم الأمنية الخاصة حيث تغيب هموم ومشاغل الناس وقضاياهم عن هؤلاء، ولذلك يقتضي العودة إلى مفهوم السياسة بمعنى الخدمة العامة وليس علاقات التنفيع والنفوذ والمحسوبية والزبائنية وتالياً اعتبار القائم بالخدمة العامة خادماً للشعب وليس العكس.

3. أما العمل على صياغة **البيان الوزاري** لحكومة الوحدة الوطنية الجديدة وهي ليست كذلك بل هي حكومة إئتلاف وطني فإنها احتاجت إلى 14 جلسة للإتفاق على صياغة بنوده وإلى المزيد من المشاورات فإننا نتساءل عن جدوى قيام فرقاء لبنانيين كثيرين وبعضهم إن لم يكن جلّهم لهم صفات تمثيلية بالحوارات السابقة. أشير بصورة خاصة إلى حوارات سويسرا التي عالجت النقاط الخلافية المتصلة بإتفاق الطائف والنظام البرلماني والديمقراطية التوافقية والعلاقات مع سوريا والإصلاحين الإنتخابي والقضائي ولم يعد إلا موضوع الاستراتيجية الدفاعية والأمنية والسلاح فضل فريق حزب الله – أمل أن يتم بحثهما على طاولة الحوار الوطني أو على طاولة حكومة الوحدة الوطنية. وقد رأينا أن بحث الإستراتيجية الدفاعية لم يباشر بعد انعقاد دورتين لاجتماعات طاولة الحوار الوطني في القصر الرئاسي وبرئاسة فخامة رئيس الجمهورية.

إن الاستعانة بنتائج مثل هذه الحوارات يقلل من أمد الأزمة التي تحول دون انطلاق العمل الحكومي ويثبت أن الحوارات في بلد متنوع كلبنان تتم بالتراكم وليس بإهمال ما جرى والبحث في كل مرة في ما هو دون الصفر.

4. فيما خصّ مضمون ونص إتفاق الدوحة، ان هذا الاتفاق لا **يشكل قواعد دستورية للحكم** كما هو الحال عليه بالنسبة للطائف. فاتفاق الدوحة لم يأت بآليات دستورية جديدة أو بتوزيع جديد للسلطات أو لصلاحيات المؤتمنين عليها إنما جاء كتسوية سياسية لأمر واقع ميداني أُريدَ فرضه وحصد المكاسب السياسية من ورائه بحيث أمكن القول بأن الاتفاق محاولة ولو جزئية لاستعادة **سلطة المعايير** في ظلّ حالة الفوضى المسلّحة التي أطبقت أو كادت تطبق على النظام السياسي والدستوري بقوة البندقية، وذلك رغم أن هذا الاتفاق لم يشكل انطلاقة فاعلة حسبما بدا، فضلاً عن أن هذا الاتفاق انطوى على مخالفات سأبحثها ولو لماماً في النقاط التي تلي. وبالرغم من ذلك يجب أن ينظر إلى هذا الإتفاق أيضاً على أنه ميثاق يتعين على أطرافه احترامه والإلتزام الدقيق به.

5. إن من الشوائب التي عابت اتفاق الدوحة، الخلط بين السلطات وبين المؤتمنين على هذه السلطات، حيث شهدنا مثلاً توقيع رئيس الحكومة على موضوعات لا تمت إلى السلطة التنفيذية بنواحٍ مباشرة كمثل الاتفاق على اسم رئيس الجمهورية وقانون الانتخاب والاتفاق على الحكومة حيث أنه ليس ما يؤكد عودة رئيس الحكومة نفسه إلى تولي منصبه من جديد كي يوقع

بصفته هذه على هذا الاتفاق فضلاً على خرق قاعدة الفصل بين السلطات من حيث المبدأ، كذلك الأمر بالنسبة لتوقيع أحزاب أخرى عليه بما يخلط الحابل السياسي بالنابل الدستوري.

6. من المخالفات التي انطوى عليها اتفاق الدوحة والتي نأمل ألا تشكل قاعدة من الآن فصاعداً، الاتفاق على المحاصصة الوزارية قبل إجراء الاستشارات النيابية الملزمة واستباق انتخاب رئيس الجمهورية واضطلاعه بدوره، ولا يقلل من ذلك تخصيص رئيس الجمهورية بمقاعد وزارية هو في الأصل يشكل مخالفة للدستور في الشكل والأساس كما سيلي بيانه.

7. إن **تسمية الوزراء** واحتسابهم على فريق معين كأن يقال يكون لكل من المعارضة والموالاة ورئيس الجمهورية عدد معين من الوزراء، في كل ذلك مخالفة دستورية صريحة لمبدأ إلزامية الاستشارات النيابية وخطوة استباقية في غير محلها نأمل أن لا تدرّج.

8. إن المطالبة بتوسيع المشاركة في **طاولة الحوار الوطني** قد تشكل عقبة في انطلاق الحوار الجدي على موضوع السلاح والإستراتيجية الدفاعية الأمنية. ومن الواضح أن مواقف الفرقاء المختلفين جليّة لجهة التفريق بين جبهتين الأولى التي تصر على إبقاء السلاح لديها والثانية التي لا تراه إلا كظهير للجيش اللبناني وتحت إمرته في الدفاع عن لبنان ضد الإعتداءات الإسرائيلية. فأي نفع من ضم سلسلة جديدة من الفرقاء السياسيين الذين لن يغيروا في طبيعة الخلاف كما لن يزيدوا إلا العدد الذي هو بالأساس كبير لكنه مفهوم بحجم ونوعية تمثيل الطوائف.

9. إن طرح تحديد صلاحية دستورية **لنائب رئيس مجلس الوزراء** فضلاً عن أنه يستوجب تعديلاً دستورياً فإنه من المتعذر في ظل الإنقسام الحاد في المواقف. وإن إناطة مهام بنائب رئيس مجلس الوزراء وبوزراء الدولة الذين هم دون حقيبة أمر مفهوم ومطلوب على قاعدة أن الملفات عديدة وثقيلة وتستوجب دراستها وإيجاد الحلول لها جهوداً مضنية قد يساهم هؤلاء في تحمل عبئها هذا فضلاً عن أن من يتقاضى أجراً عليه أن يقوم بعمل وفق القاعدة المعروفة لا أجر بدون عمل.

كل هذه الأمور على أهميتها قد تبدو شكلية وثانوية إذا ما قورنت بإيجابية الاتفاق، اتفاق الدوحة وما أسفر عنه من انتخابات رئاسية وتشكيل حكومة وإقرار قانون الإنتخاب وإعادة الحياة للمؤسسات الدستورية وبدء انعقاد طاولة الحوار، وإننا إذ نبدي هذه الملاحظات فليس على سبيل التزمّت

إنما حرصاً على عدم تحويل هذه المخالفات قاعدة دائمة قد تطيح بنظامنا البرلماني القائم على فصل السلطات والاحتكام إلى الدستور في آليات الحكم. كما ان أهميته تكمن في اعادة الشريك المسيحي الى ممارسة السلطة عن طريق تأمين انتخاب رئيس الجمهورية. وهذا أمر ميثاقي يرقى إلى درجة جعل الكيان قائماً ومستمراً.

2
استعادة الدور التوازني للأقليات الكبرى

لم أتناول الاتفاق بالشكل كي أقلل من مضمونه أمّا وقد جاء ليضع الحل على السكة، وإن كنت أشيد بمضمونه فإنه من المبكر الحكم على نجاح هذا الاتفاق أو فشله لا سمح الله. إلا أن تجربة أخرى لا تقل أهمية بل تفوق هذا الاتفاق أهمية. هي تجربة اتفاق الطائف التأسيسية التي قيل فيها – خلافاً لاتفاق الدوحة– أنها دستور الجمهورية الثانية هذه التجربة جديرة بالبحث والتقييم بعد ما يزيد عن ثمانية عشرة سنة على إقراره.

ولعل الأزمة أظهرت بما لا يقبل الشك المصرح به والمضمر في أفكار القوى السياسية القابضة على الطوائف تجاه هذا الإتفاق.

المصرح به والمعلن من قبل الفرقاء السياسيين الرئيسيين هو التمسّك باتفاق الطائف الذي أصبح دستوراً وبمعنى آخر فإن الفرقاء السياسيين الأبرز هم مع الدستور وليسوا مع تعديله أو تغييره أو تبديله. هذا على الأقل ما هو مصرح به. ولا يغير من واقع الحال بعض المطالبات من هذا الفريق السياسي أو ذاك في نزع صلاحيات أو كسب أخرى في مجال معين ويمكن توصيف ذلك أنه في سبيل السعي إلى كسب سياسي راهن أو مصلحة إنتخابية مقررة. وفي هذا التمسك بالطائف حكمة لديهم وخوف من المجهول. ذلك أن الظروف الإقليمية والدولية المحيطة والراهنة لا تسمح بما سمحت به مثل هذه الظروف يوم إقرار وثيقة الوفاق الوطني.

من غير المفيد استعادة الأقوال التي تشير إلى أن الوفاق اللبناني – اللبناني لوحده لا ينتج استقراراً، وتربط هذا الاستقرار بالتهدئة الإقليمية والدولية غير المتوافرة راهناً وغير المتوافرة دائماً وبالضرورة، ولا نحتاج إلى شرح كثير لبيانها وإثباتها.

لكن السؤال الذي يجب طرحه على الأفرقاء اللبنانيين جميعاً يكمن في ما إذا كانوا راضين على ما قدّمه هذا الاتفاق بغية التأسيس للمرحلة المقبلة؟ أم أن أحداً يرغب في تعديل صيغة وتركيبة الحكم على أساس معطيات جديدة يملكها ومن شأنها أن توفر له فرصة السعي لتحقيق مكاسب أو تكريس نقاط قوّته في تركيبة الحكم. وهذا سؤال يوجه تحديداً إلى القوى السياسية القابضة على الطائفة الشيعية راهناً.

ثم ألا يصيب التعديل تركيبة السلطة في ضوء تصاعد وتيرة الخلاف المذهبي الشيعي–السني وفي ضوء تشتّت المسيحيين وتنازعهم العميق والحاد، ألا يصيب قاعدة المناصفة بين المسلمين والمسيحيين؟

والسؤال الأساسي هنا يجب توجيهه إلى بعض القيادات المسيحية التي عطّلت الدور المسيحي في لعب دور الوصل بين السنة والشيعة عوض انقسامهم، فانقسم المسيحيون أنفسهم فئة مع السنة وفئة مع الشيعة بما ضيّع دورهم التاريخي الحريص على الكيان وهو الدور الذي ناضلوا من أجله عشرات السنوات.

ثم هل تسلِّم القوى السياسية السنية، هي الأخرى، بمشاركة الآخرين الفاعلة في السلطة فلا تستعمل الإمكانات الضخمة المتوافرة لها لمزيد من وضع اليد على المفاصل الأساسية في السلطة؟

أما الآخرون، والدروز منهم، فأين هم من الأزمة العاصفة؟ هل من مصلحتهم تغليب فئة على أخرى؟ أم الانحياز كلياً لمصلحة قيام الدولة أمانةً لخطّهم التقليدي في الدفاع عن لبنان الكيان والاستقلال؟

مثل هذه الأسئلة ضروري طرحها قبل الولوج في أي بحث في النظام السياسي بمعنى الآليات التي يوفّرها هذا النظام، بما يكفل ضمان عمله بصورة سليمة وبحيث تؤدي هذه الآليات إلى حل الأزمات عوض إعادة إنتاجها.

على اللبنانيين الاختيار: فإما الحوار بغية الاتفاق ووصل ما انقطع وأما القطيعة بغية الخلاف والفصل لا سمح الله.

والحوار المقصود لا يكمن في استعراض زعماء لابتساماتهم ولا لتصريحاتهم بل يبدأ بتشكيل هيئة وطنية للحوار من قبل رئيس الجمهورية – وهذا ما حصل إلى حدود كبيرة –

تستفيد من نتائج كل الحوارات السابقة لأن الحوار عملية تراكمية ولا يُبدأ به في كل مرة من الصفر أو ما دون.

لو كان قانون الانتخاب يسمح بتمثيل شعبي يتجاوز مسك بعض الزعماء لمفاصل الحياة السياسية من جهة وإيجاد كتلة نيابية عابرة للطوائف والمذاهب لا تدين بالولاء لزعماء الطوائف من جهة ثانية لما كان جائزاً إجراء الحوار إلا عبر المؤسسات الدستورية إذ كيف يمكن إنتاج حوار وطني خارج المؤسسات الدستورية وما هي جدوى قيامها إن لم تقم هي بهذه المهمة. وإذا كان النظام السياسي يشكو من ثغرات فإن الطبقة السياسية مدعوة إلى ضبط الصراع السياسي حتى لا يبلغ حدود الحرب الأهلية كما أظهرت التجربة المريرة التي لم تجف دماء ضحاياها بعد.

وليس صعباً على اللبنانيين الاتفاق ووضع آلية للتنفيذ. وإذا تعذر الوصول إلى نتيجة مباشرة فينبغي دراسة البدائل حتى لا تقع الحروب، فأقول أن حلاً سيئاً ولكن سلمياً خيرٌ من أنجع الحلول الموضوعة على نار حامية.

ولعل بعض الفرقاء السياسيين لم يحفظ المواثيق بدليل تعرضهم لوثيقة الوفاق الوطني يستعينون بها إذا انسجمت أحكامها مع أجندتهم السياسية ويتجاهلونها إذا لم تنسجم معها حتى يصل بهم الأمر إلى طلب تعديلها أما وقد أضحت جلّ أحكامها جزءاً لا يتجزأ من الدستور كما يحصل أخيراً وبالتزامن مع اتفاقية الدوحة تحت حجج شتّى تارة لتقوية صلاحيات رئاسة الجمهورية ممن لم يفهم اتفاق الطائف بروحيّته الجديدة وطوراً لإنقاص صلاحيات رئيس الوزراء ممن لا يدرك تماماً التوازنات الدقيقة في لبنان هذا على الاقل في الاجندة المعلنة اما المخيف فهو اعظم وربما اصاب الشراكة الوطنية التي كرسها اتفاق الطائف عن طريق اعادة النظر بالحصص المخصصة لكل طائفة بما يعرض المسيحيين بصورة خاصة الى المزيد من التهميش في ظل صراع كبير جار بين السنة والشيعة.

إننا بحاجة للخروج من الأزمة السياسية المستعصية إلى إعادة الاعتبار إلى وثيقة الوفاق الوطني لأنها الوثيقة الوحيدة المطروحة على الساحة السياسية، وما عداها أفكار غير منسجمة ربما تؤدي إلى ردود وردود كما حصل مع اقتراح إعادة النظر في صلاحيات رئيس

الوزراء وقبلها توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية... وربما تؤدي إلى حرب أهلية جديدة. إن إهمال وثيقة الوفاق الوطني هو مشروع حرب جديدة بين اللبنانيين. ولذلك أدعو لأن تكون مرتكزاً لكل حكومة وكل حوار وإلا افتقدنا "البوصلة" ولانطلقنا من الصفر في حوار عقيم وخطير.

أما بالنسبة للموضوع الإنتخابي الذي تناوله كل من اتفاق الطائف واتفاقية الدوحة، وبالنظر إلى ضيق الفترة الفاصلة عن الاستحقاق الانتخابي المقبل، فإن العودة إلى التقسيمات الإنتخابية التي كان معمولاً بها وفق قانون الانتخابات النيابية للعام 1960 القائم على أساس القضاء وحدة انتخابية كما نص على ذلك اتفاق الدوحة هو خطوة إلى الوراء دون شك. وإذا كان هذا القانون قد أتاح إجراء عدة دورات انتخابية لم يشكك أحد في نتائجها او في صحة تمثيلها، كما أتاح التغيير السلمي والديمقراطي الذي إن لم تكن مناسبته بواسطة العملية الانتخابية فانه يكون مدعاة للقلق في كيفية تنفيذ التغيير المطلوب. كما لم يشكك أحد في شرعية القانون كمثل ما حصل مع القوانين المتعاقبة التي أقرت منذ سنة 1992 وحتى الانتخابات الأخيرة فإننا نخشى في إعادة اعتماده وإن رافقه إقرار بعض الإصلاحات التي أقرها مشروع اللجنة الوطنية برئاسة الوزير السابق فؤاد بطرس فإن الطبقة السياسية الحالية ستعيد إنتاج نفسها بحيث نفوّت فرصة جديدة كما في عادة اللبنانيين في تفويت الفرص دائماً، وذلك عن طريق فكفكة حصرية التمثيل في الطوائف بحيث لا يبقى مجلس النواب ممسوكاً من قبل خمس زعماء إن اتفقوا مصيبة وإن اختلفوا مصيبة أكبر، كما تفويت فرصة بروز طبقة سياسية جديدة تخرج البلاد من الإنقسام والتقابل. ولكن هذه الإصلاحات لم تعتمد بما يضمن صحة إجراء العملية الإنتخابية وهذا ما يدعو إلى القلق إذ من الواضح أنها ستسفر عن إعادة إنتاج الطبقة السياسية نفسها بتعديل جزئي لوجوه ملّها اللبنانيون خاصة أنها جميعها شاركت في المواجهة التي قسمت اللبنانيين وجعلتهم يفقدون الامل بمستقبل بلادهم.

ليس من التشاؤم القول أن لبنان ربّما لن ينعم يوماً بتقسيم انتخابي ناجز يرضي جميع مواطنيه. وهو ربّما يبقى البلد الذي يبحث، دوماً، عن التقسيم الانتخابي الأكثر ملاءمةً نظراً لتنوّعه الطائفي. وليس في ذلك عيب. إنما العيب يكمن في إغفال أو تشويه مضامين وخلفيات المواثيق الوطنية التي ارتضاها اللبنانيون سبيلاً لوقف الحرب وبناء دولة الحقّ والعدالة، والعدالة

الانتخابية جزء منها لا يتجزّأ. لعل ما تم عرضه يتصل بالسياسة والسياسيين فأين دور المجتمع المدني في تشكيل أداة ضغط على هؤلاء لحماية حياتهم المشتركة؟

لا شك أن ارتباط شرائح واسعة من المجتمع اللبناني بالدوائر التنظيمية السياسية يجعل هؤلاء مرتهنين لإرادتها. فالأحزاب السياسية قويت إزاء ضعف الدولة وأجهزتها وجعلت الناس مرتبطين بشبكة مصالح طائفية تغذيها الأموال الواردة من الخارج فنرى ظاهرة انتفاخ مقدرة سياسيين على تغطية فواتير المؤسسات الطائفية التي أنشأوها بحيث يصبح اللبناني مرتبطاً بهذه الشبكة في المدرسة والجامعة والمستشفى والبناء والرعاية الإجتماعية والمعيشية كما حلت بعض هذه المؤسسات محل الدولة في بعض المناطق في بناء المدارس والجسور والطرقات والمستشفيات والمراكز الثقافية والإجتماعية، كل ذلك وموارد الدولة ضحلت. وكلما انتشر الفقر والعوز بين الناس كلما زاد ارتباطهم بمؤسسات طائفية تتوفر لها موارد مالية ضخمة. فكيف يمكن للمواطن العادي ولأفراد المجتمع المدني أن يناهض هذه السياسات في ظل ضعف الدولة ووهنها؟

لعل الناس هم أصحاب المصلحة الحقيقية في قيام الدولة ولقيامها عليهم حماية المواثيق التي تشكل الرابط الأساس في الشراكة الوطنية. فحيث لا دولة عبثاً نحاول بعث الأمل وحيث لا احترام للمواثيق عبثاً نحاول حفظ الكيان. المجتمع المدني هو صاحب المصلحة الأولى في توفير فرص قيام الدولة وضمان الحماية لان هذا المجتمع المدني يدفع الثمن الأغلى في حالات التوتر والمواجهة والإحتراب. فغالبية الضحايا تكون منهم وموارد الرزق الأكثر تضرراً تعود لهم وتوقف الحياة المدنية يصيب بأضراره الحركة الثقافية والفكرية والإجتماعية كما يعطل الحياة الإقتصادية والمالية.

***

لعل المجتمع المدني قادر عن طريق التوعية أن يحدث التغيير المطلوب في ذهن الناس بتشجيعهم على الإقبال على العملية الإنتخابية ومحاولة تغيير المعادلة بفسح المجال أمام تغيير جذري في التمثيل النيابي عن طريق تشكيل كتلة عابرة للطوائف والمذاهب غير مرتبطة بشبكة المصالح السياسية. فالإقبال موقف، والإنتخاب لهذا أو ذاك موقف، والإمتناع موقف. على المجتمع المدني أن يختار وعلى ضوء خياراته تتحدد الوجهات.

16

حملة "لا للحرب" في اتحاد المقعدين اللبنانيين:
معًا نحو تعزيز السلم الأهلي والمواطنة

ليست المرة الأولى التي يتحرّك فيها اتحاد المقعدين اللبنانيين لمناصرة قضيّة وطنيّة حاسمة كتعزيز السلم الأهلي. فللإتحاد تاريخ نضالي طويل من منطلق إيمانه بأنّ بناء الوطن لا يمكن ان يتحقق الا على أسس مشاركة المجتمع المدني ومطالبة الشعب بحقوقه والسهر على تحقيقها. انطلقت مسيرة الاتحاد، لاسيّما في موضوع مناهضة الحرب منذ العام 1983 ولا تزال مستمرّة مع التشديد على ضرورة استمرارية وحياديّة التوجّه.

من هذا المنطلق، باشر الاتحاديون ليلة 16 ايار 2008 بتنظيم تحرّكهم السلمي تحت شعار: "اذا ما اتفقتوا ما ترجعوا!" في إطار حملة "لا للحرب" التي شكّلت صدمة إيجابية شديدة الفعالية إثر الاقتتال الداخلي الذي شهده لبنان، نتيجة التصادم السياسي، وقد كانت الرسالة المرفوعة ومن خلفها الأهداف الثلاثة: نبذ العنف والاقتتال، نبذ التحريض السياسي، نبذ التحريض الإعلامي.

بعد فترة الاقتتال التي تلت إضراب الاتحاد العمالي العام في 7 ايار 2008 واستمرت مصحوبة بعصيان شمل المطار والمرفأ وبعض المعابر البرية، الى ما بعد وصول اللجنة العربية، المنبثقة عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في الجامعة العربية، العاملة على حلحلة الأزمة بين القادة والفرقاء المتنازعين في لبنان، عقد اتحاد المقعدين اللبنانيين أول اجتماعاته في 15 ايار 2008، في مكتبه الرئيسي الكائن في محلة وطى المصيطبة، شارع معاوية، حيث التقى الاتحاديون بعد غياب قسري عن مركزهم دام ثمانية ايام.

كان الاجتماع الأولي المفتوح الذي امتد طيلة النهار عبارة عن جوجلة أفكار في ما آلت اليه الأمور من اقتتال بين ميليشيات في لبنان، ومدى فاعلية أي تحرك سلمي لاعنفي على الأرض من قبل الاتحاد، وجدوى التحرك. دارت النقاشات الطويلة فيه حول نقطتين اساسيتين: ما هو دور الاتحاد في حال استمرار الصراع المسلح؟ وهل يمكن مكافحة العنف المسلح بتحرك من

قبل الاتحاد؟ وعلى الرغم من تعدد الآراء والاقتراحات لأشكال التحرك الميداني، إلا انها كلها صبت في نقاط ثلاث: تشكيل هجوم على فهم المتنازعين لمنطق الدولة، كبح الجنون الإعلامي التحريضي، ودعوة الى المصالحة الوطنية الحقيقية.

مع ورود خبر اتفاق مبدئي بين الأطراف المتقاتلة على عدد من النقاط، ليل الخميس–الجمعة، بما عرف بورقة "اتفاق فينيسيا"، وسفر المسؤولين الى الدوحة لعقد مؤتمر للحوار "الوطني" سرّعت الإدارة من وتيرة العمل على تحرك ميداني لمواكبة القادة المغادرين، فأتت فكرة تحرك 16 ايار 2008 نتيجة اتصالات أجرتها رئيسة الاتحاد سيلفانا اللقيس مع عدد كبير من الاتحاديين والمناصرين والأصدقاء، وأفكار تم تطويرها ليلاً مع الزميلة سيلفانا اللقيس، أنتجت اعتصامًا رمزيًا سلميًا تحت شعار: "**اذا ما اتفقتوا ما ترجعوا**"!، وذلك ضمن حملة "لا للحرب"، على الجانب الغربي من طريق المطار يستمر من التاسعة صباحًا حتى مغادرة المسؤولين الى الدوحة، حيث لم يكن لدى أحد من المتصل بهم خبر يقين عن موعد المغادرة.

تجمع الاتحاديون والمناصرون للحملة من مناطق لبنانية عديدة وانطلقوا في يومهم الطويل حاملين شعار الحملة مرددين النشيد الوطني اللبناني وأغان منها: "**فلوا الزعما من لبنان**" للفرسان الأربعة. والتحق بهم في فترة بعد الظهر عدد من الشبان المنتمين الى حملة "**خلص**". وقد حظي هذا الاعتصام بتغطية إعلامية وافية، لاسيما مع اقتراب موعد مغادرة المسؤولين، واستمر حتى الخامسة من بعد الظهر.

تقول سيلفانا بأنّ فكرة العبارة التي لاقت هذا الرواج وعبّرت بدقة وصدق عن إحساس جميع اللبنانيين، كانت وليدة الشعور الذي بات واضحًا لدى المواطنين والذي كان لا بدّ من التعبير عنه. انه الشعور بالغبن وعدم الرضى والوصول الى الإعتراف بأن السياسة لم تعد تمثل مصالح وتطلعات المواطن، بل بات السياسيون هم المشكلة فالذي حدث لا يمكن ان يكون هو ما يريده الناس.

وقد حمّلت حملة الاتحاد "لا للحرب"، من خلال وثيقتها الصادرة في 16 ايار 2008، كافة المتقاتلين والمتنازعين والقوى السياسية الواقفة وراء التحريض المسلّح والإعلامي المستهتر بأرواح الناس وأرزاقهم، كامل المسؤولية عن خيانة الشعب اللبناني المتمثلة بالسلوك اللامسؤول

والمتهور الذي انتهجته قوى سياسية منذ 14 شباط 2005 الى اليوم. كما ركّزت الحملة على عدّة نقاط:

– استحالة تبرير استخدام العنف المسلّح، وتخزين السلاح، وتوزيعه على المواطنين، من أي طرف من الأطراف، مهما كانت الظروف، ومهما بلغت حدة الصراع السياسي بين الأطراف المتنازعة، إذ من غير المسموح العودة إلى أجواء ستؤدي حتماً إلى حرب أهلية.

– انغماس الأطراف المتنازعة في ضرب القيم الإنسانية والديمقراطية إلى أبعد الحدود، لاسيما في تمثيل كل طرف دور الضحية عاملاً في الوقت نفسه على شحن مناصريه طائفياً ومذهبياً وفئوياً، مما هدد أسس العيش المشترك، وجعلنا أبعد ما نكون عن السلم الأهلي، كما أن تعريض الأطفال لهذا النوع من المواجهات يؤسس لأجيال لاحقة تخزّن الحقد تجاه الآخر، مما يوصل أطفالنا إلى عنف لاحق.

– استهتار سياسيين بأرواح الناس، ومن خلفهم مجموعة هائلة من الصحافيين والمراسلين المروجين لهذا الفريق أو ذاك غير آبهين بأن كلامهم على الشاشات أو عبر الأثير يشكل أحد أهم أسلحة السياسيين، مهيئين الأرضية بالتالي لأي قتال ينشأ بين المواطنين، شاحنين النفوس بجرعات كبيرة من الكراهية والحقد، مسهّلين الطريق لانتهاك حرمات الناس.

وجهت حملة "لا للحرب" دعوة إلى كافة المواطنين اللبنانيين إلى الكفّ عن استخدام السلاح لأي أسباب كانت، وإعادة إنتاج الثقة بالقوى الأمنية وعلى رأسها الجيش اللبناني، التي تمثل الملاذ الصحيح لكل مواطن ذي شكوى لرفع الغبن عنه. كما دعت سياسيين لا يوفرون فرصة إلا ويبثوا فيها حقدهم على الآخر الى الاعتبار مما جنت أيديهم من قتل وانتهاك لكافة القيم الإنسانية، والعودة عن الخطاب التحريضي المسموم العامل على شحن النفوس الى خطاب العقل والتهدئة.

وأخيرًا دعت الإعلاميين والصحافيين والمراسلين الاخباريين، ومعدي البرامج الحوارية ومقدميها، للعودة الى رسالية المهنة، والكفّ عن التحريض الطائفي المذهبي الفئوي الممنهج الذي صار دينهم منذ تركوا رسالتهم، والتحقوا بركب مغامرين بأرواحنا جميعًا تبعًا لمصالحهم الآنية الضيقة.

تبع نشاط 16 ايار 2008 عدة محطات في حملة "لا للحرب" حيث تابع الاتحاديون التنسيق والعمل فكان المؤتمر الصحفي الذي دعت اليه الوحدة الإعلامية كافة وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وذلك بعد ورود أخبار من الدوحة عن ملامح فشل الحوار الوطني بين الأطراف المتنازعة، ثمّ الإعتصام التذكيري في 20 ايار 2008 والذي أضاف شعارات أخرى الى شعار الحملة: "إذا ما اتفقتوا ما ترجعوا". بعد ذلك، رأى الاتحاديون في ظل تتابع الأخبار الواردة من الدوحة عن الاتفاق بين المتحاورين أنه لا بد من إصدار بيان يحث المجتمع المحلي المدني والسياسي بمتابعة تطبيق ما اتفق عليه، فكان بيان 22 ايار ثم تجمع 25 ايار 2008 حيث عقد الاتحاديون العزم على التحرك في الشارع من خلال اعتصام امام مبنى البرلمان اللبناني أثناء عقد الهيئة العامة الانتخابية التي أُقرّت في 25 ايار الساعة الخامسة مساء لانتخاب رئيس الجمهورية.

مع ختام هذه المرحلة من حملة "لا للحرب"، ومع انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، وفي ظل مسار التطبيق المعتمد لما تم الاتفاق عليه في الدوحة، قامت ادارة الاتحاد ممثلة بالزميلة سيلفانا اللقيس بتوجيه رسالة شكر وتقدير الى كافة المشاركين والمناصرين والمتعاطفين مع الحملة في لبنان والعالم العربي مهنئة إيّاهم بالمصالحة.

إن السياق الذي وجدت فيه الحملة هو السياق الطبيعي للعمل الاتحادي الأساسي والمركزي نحو الوصول الى الحقوق المشروعة من خلال العمل المستمر على القضايا الاجتماعية الملحة، وكان الخوف كبيرًا من العودة الى مرحلة جديدة من مراحل الحرب الأهلية التي لم يبارح شبحها لبنان منذ 2005، فوجد الاتحاد نفسه في الواجهة للعمل على إيقاف صوت العنف والرصاص والانهيار المستمر لمؤسسات الدولة، إذ ان الحركة المطلبية للاتحاد تقوم على مساءلة ومطالبة الدولة ومؤسساتها، اما في حالة الحرب فلا مطالبة ولا حقوق، وقد خبر الاتحاديون مرحلة الحرب الأهليّة في لبنان وكان من واجبهم التحرك، وكان تحركهم مثمرًا على كافة الصعد.

***

اتحاد المقعدين اللبنانيين

الوحدة الاعلامية، 3 ديسمبر 2008

17

حملة اتحاد المقعدين اللبنانيين

"اذا ما اتفقتوا ما ترجعوا"!

معًا نحو تعزيز السلم الأهلي والمواطنة

عماد الدين رائف*

اتحاد المقعدين اللبنانيين هو أحد آخر المنظمات الحقوقية القائمة على التطوّع والقاعدية في آن. ينضوي فيه حوالي الف وخمسماية شخص معوّق حركيًا وآلاف من المناصرين والمتطوعين.

بدأت الحملة مع بداية الاتحاد سنة 1979 في ظل الحرب وكانت لها محطات سنة 1981 و 1984 مع جمع التواقيع على كافة الأراضي اللبنانية باتجاه السلم الأهلي.

نُظِّمت سنة 1985 مسيرة السلام وسنة 1987 مسيرة السلام الكبرى التي شارك فيها الاتحاد من حلبا في عكار حتى صور، في ظل الاقتتال والوضع المذهبي والطائفي.

سنوات 1993 و1996 و2006 تعاونت الحركة مع الاغاثة خلال الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان.

***

ما حصل في ايار 2008 كان بمثابة ضربة في الصميم للجهود التنموية كافة المتراكمة من 2006 وحتى ايار 2008. فكان تحرّك عفوي قمنا به وهو مبني على نقطتين: ان الاتحاديين ينتمون الى كافة الطوائف وتجمعهم قضية واحدة هي الاعاقة وما يصيب البلد يصيبهم، وبالتالي لا بد من لمّ الصف الداخلي والتضامن الداخلي. نشأت الفكرة يوم 16 ايار 2008 حين كان "الشباب" يتجهون الى الدوحة.

* اتحاد المقعدين اللبنانيين.

كان التحرك الاول على طريق المطار الذي حمل شعار: "**اذا ما اتفقتوا ما ترجعوا**". تداولنا بالعديد من الشعارات. قرّ الرأي على اختيار هذا الشعار لأنه الأقرب في الوصول اعلاميًا وفي الوصول الى الجميع.

من الشعارات التي طرحت: "**دوحة بلا رجعة**".

تبيّن ان لدينا القدرة، وفي أتعس الظروف، على جمع القواعد من مختلف المناطق اللبنانية، من صور ومن صيدا ومن النبطية ومن البقاع الغربي والأوسط والشمالي، مع العلم ان المهتمين هم من الأشخاص المعوّقين الذين يستعينون بالكرسي النقال أي ان السيارة الواحدة لا تستطيع ان تقلّ اكثر من شخصين منهم.

أخذ الناس يتوافدون الى طريق المطار بالتزامن مع رفع المتاريس والحجارة والردم. حصل التحرك بالتنسيق مع منظمات المجتمع الأهلي، وكنا على اتصال معهم حتى في تنفيذ الخطوات، وانضموا الينا في الاعتصامين اللذين قمنا بهما في 16 ايار و 18 ايار 2008 كما في التحركات التالية والتي ما زالت مستمرة.

***

كان الحصاد الاعلامي جيدًا ومثمرًا، خاصة واننا اتبعنا القاعدة التي تقول: كن حيث تكون الكاميرا! هكذا وقفنا على طريق المطار حيث سيعبر النواب وكنا نراهم يتوافدون الواحد تلو الآخر! لم يتوقف أي واحد منهم للتكلم معنا! فقط الاستاذ غسان تويني استوقفه المشهد ففتح نافذة سيارته ونظر إلينا.

الانجاز الاعلامي الأكبر هو ان الحملة ذُكرت في البيان الختامي للأمير القطري، كما ذكرت من مجمل السياسيين الذي ذهبوا الى الدوحة.

أما مدنيًا وهي النقطة الأهم بالنسبة لنا، فقد تمكنا من التأكيد ومن اعطاء البرهان على قدرة المجتمع الأهلي اللبناني على الحياة والاستمرارية وعلى المحافظة على الجهود

التنموية المتراكمة عبر تاريخه في ذلك الحين، وعلى الحشد والمناصرة الذاتية في مجال تعزيز السلم الأهلي والمواطنة، كما تمكنا من إثبات حيادية مجموعة لبنانية لا يستهان بها كانت

تتضامن معنا ولو من المنازل ولم تنضوِ الى المتنازعين على الأرض واللذين تنازعوا على مصالح ضيّقة.

18

البيان الثاني لحملة "وحدتنا خلاصنا":

عدم اتفاقكم يجرّنا الى الصراع الدموي

أصدرت حملة "وحدتنا خلاصنا" البيان الرقم 2 تحت عنوان "اتفقوا وارجعوا" وفيه:

"لأن لغة التخاطب السلمي قد سقطت، وظهر السلاح في مناطق عدة بأيدي اللبنانيين وبوجه بعضهم البعض،

لأن الصراع السياسي تحول صراعًا عسكريًا، وأودى بحياة ضحايا وأدى الى فرز طائفي ومذهبي،

لأن الأزمة تحولت فتنة داخلية تناقض حقنا بوطن يحلو العيش فيه،

فإننا، نحن جمعيات وهيئات من المجتمع المدني وأمام الأخطار المحدقة بحياة المواطنين وبتماسك المجتمع وبمستقبل الشباب فيه، من أجل نبذ العنف ومن أجل تحصين السلم الأهلي يتوجهون بالبيان التالي:

1

الى السياسيين

لأن ما يصل الينا من أخبار من الدوحة يقلقنا اذ ان عدم توصلكم الى اتفاق قد يشكل سببًا جديدًا للعودة الى الصراع الدموي، نتوجه اليكم، وقبل فوات الأوان، الى وقفة ضمير فورية:

- لا تعودوا من الدوحة قبل ان تتفقوا،
- لا تنسوا ان عدم اتفاقكم سبب سقوط مئات من الضحايا،
- لا تخافوا ان تقدموا تنازلات متبادلة تفتح آفاق الاستقرار والطمأنينة،

أكثر من ذلك نطلب منكم،

ان تضعوا في سلم أولوياتكم النجاح، ففشلكم يعني انكم لستم على مستوى المرحلة التي تتطلب تجنب الدمار وسفك الدماء والقدرة على وضع حلول ديناميكية وايجابية شاملة

لكل لبنان وكل المواطنين، لا على حساب الوطن والمواطنين، وان تكون عادلة، وتفتح آفاق استقرار وطمأنينة وتطور للبنان الذي يحلو العيش فيه.

2
الى وسائل الاعلام

يثمن المجتمع المدني دور المؤسسات الاعلامية والاعلاميين في بناء السلم الأهلي، ويقدر الجهود والتضحيات التي يتكبدونها في سبيل الحصول على الخبر ونقله للمواطنين، كما في سبيل ايصال صوت المواطنين الى المسؤولين وفتح مجالات النقاش لتبلور الأفكار.

لكن المجتمع المدني يتوقف أمام انجرار الاعلام لدى مواكبة الأحداث الى التحريض، والشحن الطائفي وبث ونشر الأخبار والصور التي تجرح المشاعر الانسانية وتثير الضغائن وتحرض على الفتن، وعدم التنبه الى ان في ذلك خروجًا على الموضوعية وجنوحًا نحو العنف، في حين كنا ننتظر من الاعلام المرئي والمكتوب والمسموع دعوة الى تهدئة النفوس والتأكيد على العيش المشترك والسلم الأهلي عبر أسلوب تقديم الخبر وانتقائه وعبر البحث عما يجمع وما يقرّب.

وغاب المجلس الوطني للاعلام عن القيام بدوره الأساس خلال المأساة التي حلت بمجتمعنا وهذا ما يدفع بنا الى طلب وبشدة تفعيل دور هذا المجلس.

ويدعو المجتمع المدني وسائل الاعلام والاعلاميين جميعًا الى نقل أخبار ومعلومات عن الأشخاص الذين تمسكوا بالعيش الواحد خلال الأزمة والذين تخطوا محاولات الفرز الطائفي والشحن المذهبي، وتسليط الضوء عليها للرأي العام في سبيل المساهمة بتخطي هذه المرحلة الصعبة.

كما يطلب المجتمع المدني وبشدة ان يلتزم الاعلاميون عدم عرض أي صورة أو مشهد أو خبر يستفز مشاعر الناس، أو يسيء الى مشاعر أهل الضحايا أو المواطنين، أو قد يهين الانسان لأي سبب كان.

ويؤكد المجتمع المدني ضرورة التزام التواصل الايجابي واحياء الحوارات والنقاشات في شكل موضوعي ومن دون تحيّز، عارضين الرأي والرأي الآخر بشفافية، مما يغني البرامج والمواطنين في آن واحد. مهما حصل نبقى جميعًا أبناء وطن واحد ما يجمعنا هو أهم

بكثير مما يفرقنا. لن نتهاون ولن نستكين تجاه فشل السياسيين، خطواتنا ستتلاحق، فقد آن الاوان لنبني وطنًا يحلو العيش فيه."

19

لا للعودة الى عام 1975

انجز فادي معلوف "رئيس جمعية مهمات السلام" رحلته سيرًا على الأقدام، التي انطلقت في 6 ايار 2008 من منطقة رأس الناقورة وصولاً الى نقطة العريضة الحدودية الشمالية رافعًا شعار: "لا للعودة الى العام 1975".

ووصل معلوف الى نقطة العريضة قرابة الساعة الثانية عشرة ، بعد استراحة قصيرة له في ضيافة عضو نقابة صيادي الأسماك في الشمال قيصر دنهش في منطقة حي البحر على بعد 9 كيلومترات من نقطة العريضة مجتازًا كل المسافة الفاصلة بين الحدود اللبنانية الجنوبية والشمالية وعابرًا المدن والقرى والبلدات اللبنانية الساحلية ملتقيًا العديد من الشخصيات السياسية والمحلية في المناطق التي عبرها شارحًا تفاصيل رحلته وأهدافها. ومن المقرر ان يعقد معلوف مؤتمرًا صحافيًا في بيروت يعلن فيه انجاز هذه الرحلة ويعرض كل المراحل التي اجتازها خلال الايام الـ 13 الماضية خلال الحوادث اللبنانية الأخيرة.

النهار، 2008/5/21

20

اتفاق الدوحة بين النزاع اللبناني وحل النزاع

فادي الحجار*

هذه البقعة الجغرافية، في جنوب غرب آسيا والتي تسمى لبنان، لها تاريخ من النزاعات المختلطة بين الداخل والخارج ما يجعلها محط أنظار وسائل الإعلام والمحللين السياسيين. فمن الناحية الجغرافية، يقع لبنان على حدود فلسطين المحتلة جنوبا حيث توجد أعقد النزاعات الدولية على الإطلاق. كما تحده سورية من الشمال والشرق، ويحده البحر المتوسط من الغرب المنفتح إلى كل بقاع الدنيا بدءًا بإفريقيا وأوروبا وانتهاءًا بأطراف المعمورة. إلا أن حدوده الجنوبية المضطربة مع فلسطين المحتلة كان لها الدور الأكبر والتأثير الأعظم على الواقع اللبناني، بسبب النزاع مع الكيان الإسرائيلي.

بالإضافة إلى هذا البعد الخارجي، والذي له الدور الأساس في فهم النزاعات المتلاحقة في لبنان، هناك أيضاً بعداً داخلياً له ديناميات العوامل الداخلية، كتعدد الطوائف، ومحاولة كل منها الحصول على ما تيسر من موارد الدولة والبلد.

لكن العامل الأهم هو تفاعل الداخل مع الخارج مما يجعل هذا البلد أرضاً خصبة لكثير من النزاعات لما للطوائف في لبنان وأطيافه السياسية المختلفة من إمتداد عقائدي وسياسي ومالي وحتى عسكري داعم ومحفز من خارج حدود هذا الحيز الجغرافي. إن النزاعات المتتالية في لبنان هي خليط من عوامل خارجية وعوامل داخلية والأهم أنها عبارة عن عوامل مزيج من الداخل والخارج تفاعلت فأنتجت سلسلة من النزاعات اللامتناهية.

من الصعب وصف العلاج الناجح إذا عجز المرء عن التشخيص السليم، والتشخيص السليم يحتاج إلى فهم وتوصيف دقيق،

الصراع: هي كلمة تدل على حركة فيزيائية يقوم بها طرف بصرع أو غلبة الطرف الآخر وهي كلمة لها مدلول عنفي كصرعه صرعاً. وبالتالي فإن الصراع هي عملية ربح وخسارة يربح فيها طرف ويخسر آخر وقد يخسر الطرفان لما لهذه العملية من أضرار مباشرة وغير مباشرة على أطراف الصراع.

* باحث في علم السياسة. ان النص هو مقتطفات من دراسة أشمل.

الصدام: هو عملية ارتطام طرفين أو أكثر ينتج عنه أضرار مباشرة يكون حجمها مرتبط بشكل مباشر بقوة الصدام. وإذا ما قاربنا هذا الأمر للسياق الإنساني فقد يكون الصدام ثقافي أو دينياً أو سياسياً وهو ينم عن رفض للآخر والاصطدام به بغية استئصاله أو تهميشه.

الخلاف: هو حالة من عدم التوافق أو تضارب بالآراء حول موضوع معين أو مسألة ما وهذه حالة صحية في المجتمعات والشعوب والقبائل، وحتى في العائلة الواحدة لما لنا من اختلافات كبشر. وقد قيل سابقاً أن الخلاف لا يفسد في الود قضية.

النزاع (conflict): هو سلوك تنافسي حول حاجات ومصالح حقيقية أو حسية أو حول موارد محدودة. وقد يكون هذا النزاع حالة سلمية تستعمل فيها أدوات سلمية، كما قد يكون أيضاً حالة عنفية لاستعمال وسائل عنفية في التعبير والتعاطي مع هذا النزاع. وهذا يعود لفهمنا للنزاع وأثره علينا وعلى مصالحنا وبالتالي كيفية التعاطي معه.

يتبين من التعريفات السابقة أن النزاع هو ليس صراعاً ولا صدامًا بل هو حالة متقدمة من الخلاف وهي ظاهرة طبيعية في كل مجتمع. إلا أن استخدامها بشكل تبادلي(interchangeably) تلقائي مع كلمات صراع أو مشكلة يضفي على هذه الكلمة معنى المعضلة التي لا حل لها. ونتيجة لهذا الفهم يتم التعاطي مع النزاع على أساس إلغائي واستئصالي، لا تعاطي مع واقع مبني على تنوع واختلاف بين أطراف متعددة. لذا فإن فهمنا للنزاع هو فهم لحالة سلبية والتعاطي معه يكون بهواجس ومخاوف تتجسد إما بالهروب خشية العار والخجل أو في فرض وجهة نظر أحادية تلغي الآخر أو الآخرين.

***

تبلورت تاريخياً ثلاث مدارس عبرت عن فهمها للنزاع تتراوح بين السلبي والإيجابي.
تقول المدرسة الاولى أن النزاع هو حالة سلبية في المجتمعات وبين الشعوب تؤدي إلى الحروب والمآسي. لذلك، كان من يؤمن بها يحاول وضع حد لوجود أو ظهور نزاعات والوقاية منها. وإذا كان لا يمكن منع ظهورها، كان التعاطي معها يتم على أساس أن هذا الأمر هو مرض عضال لا حل له وبالتالي علينا إدارته والحد من أضراره. انبثقت عن هذا التوجه نظرية إدارة النزاع (conflict management) وحفظ السلام (peacekeeping) التي أكثر ما تتبعها الأمم المتحدة.

أما المدرسة الثانية فتقول إن كلمة نزاع هي كلمة مجردة لا تحمل معنى السلب والإيجاب لكننا نحن البشر نحملها معان إيجابية أو سلبية وفقاً لطريقة التعاطي مع المسائل التي نواجهها. وقد انبثق عن هذه المدرسة نظرية حل النزاع (conflict resolution). وكان أكثر المتبعين لهذه النظرية هم المحامون والوسطاء خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا في المسائل والنزاعات التجارية والقانونية. كما ظهر على إثرها مفهوم صناعة السلام (peacemaking).

أما المدرسة الثالثة فتقول أن النزاع هو حالة إيجابية وصحية في المجتمعات وبين الدول. وهي ظاهرة طبيعية ضرورية للتقدم. فالإحتكاك الناتج عن أي نزاع يكون مؤذياً أحياناً، لكن له أيضاً نتائج إيجابية على مستوى البشرية ككل. مثال على وجهة نظر هذه المدرسة هو الطاقة النووية، التي استعملت كأداة للدمار في الحرب العالمية الثانية، لكنها استعملت أيضاً كمصدر للطاقة يعتمد عليها الملايين من البشر. وظهر على ضوء هذه المدرسة نظرية تحويل أو تحول النزاع . (conflict transformation)كما انبثق عنها مفهوم بناء السلام (peace building)، والذي يقول بضرورة العمل على مستويات المجتمع الثلاثة: القمة أي الزعامات السياسية، المستوى الأوسط أي رجال الدين وزعماء القبائل والمناطق، والمستوى الأهلي والمجتمع المدني من جمعيات ومؤسسات ونقابات ومنظمات غير حكومية، محلية كانت أم دولية. كما ينبغي إعطاء اهتمام كاف للعناصر الثلاثة في بناء السلام وهي: الحل، والمصالحة، وإعادة بناء ما تهدم.

***

هناك سبعة مصادر للنزاع وهي:

القيم (values)
الحاجات (needs)
المصالح (intersts)
العلاقات (relations)
البنية (structure)
الموارد (resources)

المعلومات (information)

إذا ما تمعنَّا في هذا الامر، نجد أن النزاع في لبنان يتّسم بجميع هذه المصادر، وكل مصدر يغلب في فترة من الفترات ويكون سائدا، أي أن كل من هذه المصادر للنزاع لها مساهمة فعالة في النزاعات المتتالية في لبنان.

يتخذ النزاع مسارات متعددة وفقاً لدرجة حدة النزاع وتاريخه والمرحلة التي يمر بها، والعوامل المؤثرة. فأحياناً يكون تصاعدياً، متأججاً يزداد حدة وتأزم، وتنوع في القضايا والأطراف. وأحياناً أخرى، يكون ثابتاً أو يراوح مكانه، مشكلاً حالة من عدم الإستقرار، مبنية على وضع اللاحرب واللاسلم. كما يمكن أن يتخذ مساراً تراجعياً، نتيجةً للتدخلات والحلول في ما خص النزاع ذات الشأن.

فيتخذ النزاع في لبنان أشكالاً مختلفة تبعاً لدرجة الحساسية في القضايا المطروحة على بساط البحث، أو تبعاً للتدخلات الخارجية، أو تضارب المصالح بين أطرافٍ إقليمية أو دولية ولها تأثير مباشر على الوضع في لبنان.

***

عاش لبنان مرحلة مأزومة منذ التجديد للرئيس إميل لحود عام ٢٠٠٤.. وبلغت هذه المرحلة ذروتها مع إغتيال رئيس الوزراء السابق، رفيق الحريري، في ١٤ شباط ٢٠٠٥. منذ ذلك الحين، تحول المجتمع اللبناني، بمعظم شرائحه إلى حالة من الانقسام، يغذيها جو من الاستقطاب الحاد. جاء اتفاق الدوحة في حالة من الاستقطاب الحاد.

جاء اتفاق الدوحة كنتيجة سياسية لعملية عسكرية داخلية قام بها طرف لبناني مع حلفائه ضد طرف لبناني آخر. الاكتساح العسكري لبيروت دون أي مواجهة جدية من قوى شرعية أو غير شرعية، فرض معادلة مفادها أن هناك طرف لديه القوة العسكرية التي لا توجد لغيره. كما فرض سابقة في الواقع السياسي اللبناني الحالي، وهي أن أحد الأطراف يستطيع بالقوة العسكرية إلغاء قرارات حكومية، بل حتى تشكيل حكومة جديدة على الشكل الذي يرتضيه.

***

كان اتفاق الدوحة تسوية ضرورية في لحظة معينة. هناك أمور ملحة مطلوب من الأطراف اللبنانية معالجتها والنقاش والتفاهم حولها.

أولاً: الاقتناع بأن ما يجري في لبنان هو نزاع وليس صراع، وبالتالي فإن إمكانية الوصول إلى حل هي ليست عملية مستحيلة، شريطة أن يعتمد كل فريق منطلقاً يحافظ على مصالحه، ويأخذ بعين الاعتبار مخاوف ومصالح خصومه. وهذا يقتضي من كل فريق لبناني التواضع والانفتاح وقبول الآخر، لا على أنه تنازل وخسارة، بل على أنه تفاعل ومشاركة في ما هو مصلحة عامة مشتركة، لا يمكن أن يقوم بها أو يمتلك حقيقتها المطلقة طرف واحد.

ثانياً: أن يقوم كل طرف بشكل علمي بوضع تصور دون أي خجل أو مواربة أو نفاق.

ثالثاً: أن يقوم كل فريق بوضع لائحة بمخاوفه، معللاً ومفصلاً كل منها بلغة إيجابية، يسودها الاحترام، بعيداً عن كل العبارات المتداولة من تحقير وتخوين وتهميش وتعنيف واستضعاف واستهداف للآخر.

رابعًا: جمع كل المخاوف والهواجس للأطراف كافة وترتيبها بحيث أن تصبح هناك لائحة من هذه المسائل. وترتب وفقاً لأولويات معيارها الأساس سهولة العلاج. أي أن تكون المسائل السهلة على أول جدول أعمال للبدء بوضع حلول لها ومباشرة التنفيذ.

هناك الكثير من الوسائل والخبرات للتسهيل والتيسير والتوفيق بين أطراف النزاع يمكن الاستفادة منها وتجيير قدراتها للوصول إلى حلول خلاقة تجيب عن الكثير من الأسئلة الصعبة.

المناقشات*

* النصوص الواردة في المناقشات هي موجز تفريغ مداخلات شفوية ونقلاً عن آلة تسجيل.

"الطائف هو النص المرجعي وليس اتفاق الدوحة، اتفاق الدوحة هو اتفاق مرحلي وكان مخرجًا من مشكلة وينبغي الا يتحول مدخلاً الى مأزق وطني كبير، اتفاق الدوحة تنتهي مفاعيله في 7 حزيران 2009 تاريخ اجراء الانتخابات النيابية، ويجب الا يكون مرجعًا يستند اليه في تكوين السلطة التنفيذية بعد اجراء الانتخابات النيابية."

ابراهيم شمس الدين
وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية
صحف 2009/3/12

ثبات الاستقلال

حسن القواس*

مرّ لبنان الاستقلال بعدة مراحل: مرحلة آثر الام الحنون، وكانت مرحلة انتداب فانتقل الى الاستقلال بفضل رجال الاستقلال الذين ضحوا في سبيل هذا الوطن. لما وصلنا الى 1970 وكأن هذا الانتداب عاد بفعل الدول الكبرى.

خلال هذه المرحلة التي استمرت لخمس وعشرين سنة وامتدت من 1970 الى 2005 سقط من أبطال لبنان ما لا يقل عن ثمانين شخصية وكان سبقهم العديد من رجالات الوطن مثل رياض الصلح والشيخ حسن خالد والشيخ احمد عساف...

وكأنه سنة 2005 جاء الاستقلال الجديد الذي نتحدث اليوم عن ميثاقه الجديد وهو ميثاق الدوحة وميثاق الطائف.

ينتقل لبنان من ميثاق الى آخر في كل مرحلة من حياته فهل هو مطمئن ومستقل؟ لننظر اليوم الى نفسنا. منحت روسيا الجيش اللبناني عشر طائرات ميغ ولكننا نجد الى جانب الجيش اللبناني جيش آخر... لماذا نعود الى الفوضى التي عمّت لبنان في المرحلة السابقة؟ لكي يطمئن لبنان علينا ان نستعيد نص الميثاق الوطني...

بلغت العقد الثامن من العمر والى الآن لست مطمئنا على لبنان الذي نريده جميعًا مستقرًا ومعافًا، ولا أرى السلام المنشود.

نحن في لبنان عائلة واحدة. انا مسلم تربيت في مدارس مسيحية. نعتمد على الشباب لنزع المرض المستأثر بأفكارنا. الاعتماد في ذلك على اصحاب الفكر والرأي وليس على اصحاب العاطفة والتدين. مستقبل لبنان مبني على التجرد وعلى الميثاقية الوطنية.

مررنا في الميثاق الوطني بمراحل عديدة، كان آخرها وللاسف الضحايا الثمانين الذين سقطوا وآخرهم انطوان غانم... نتج كل ذلك عن الخلافات في ما بيننا. يكفي ان ندرك كيف نتعاون ونضع ايدينا بأيدي بعضنا لكي نصل الى الغاية المنشودة والى الميثاق الوطني الذي وضعه كاظم الصلح وتبناه رياض الصلح.

* قاض سابقًا، عضو المجلس العدلي، عضو الهيئة التنفيذية في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم.

اؤيد الطروحات التي ذكرت المجتمع المدني الفاعل والهوية الثقافية المبنية على ثقافة الحوار. الذهنية عندنا نزاعية. علينا تخطيها للوصول الى الثقافة الوفاقية.

في موضوع الاصولية، عندما تشتد عزيمة الدولة وتقوى تسقط الاصولية وبالتالي لا تظهر الاصولية الا عندما تضعف الدولة.

العبر من اتفاق الدوحة

زياد عبد الصمد

لا يمكن لأي دولة في ظل العولمة ان تدعي قدرتها على ان تبقى بمنأ عن التأثر بالسياسات الخارجية وتناقضاتها. وفي اطار النظام العالمي الراهن، حيث تنتهك القوانين الدولية وآلياتها المتوافق عليها، ويسود منطق الهيمنة والقوة، كل البلدان تتأثر حكما بالنزاعات الخارجية وانعكاساتها على توزع القوى وانتماءاتها وفي مختلف المجالات، اقتصاديًا وماليًا وسياسيًا وثقافيا.

ليس غريبا ان يتأثر لبنان بالصراع الدولي على النفوذ في المنطقة، وفي نزاعات المنطقة الا ان التحدي يكمن في قدرة الآليات الداخلية للنظام اللبناني على مواجهة تأثيرات الصراع الخارجي وتحدياتها والاستفادة من ايجابياته واستثمارها لمصلحة القضايا الوطنية العامة إذ تلقي الصراعات الاقليمية بثقلها في لبنان، حيث يسهل الاستقواء بالقوى الخارجية لتغيير المعادلات الداخلية لصالح فئة ضد فئة اخرى. المطلوب اذا هو التوافق على آليات ناجعة وفاعلة لادارة الخلافات الداخلية بشكل سلمي تساهم في ايجاد الصيغ المقبولة لدى مختلف الاطراف ويحترمها الجميع.

تعبر الأزمة التي يتخبط فيها لبنان عن ازمة النظام الذي لم يعد قادرا على ادارة هذه التناقضات والتوافق على صيغ تقبل بها الاطراف المتنازعة. فتعطلت المؤسسات الدستورية ولم تعد قادرة على انتاج اقتراحات تخرج البلاد من ازمتها. وتعطل الدستور نفسه كون القوى المتصارعة تنحو الى تفسيرات متناقضة.

هذه الحالة المأزومة وجدت لها مخرجا بفضل وساطة خارجية ادت الى اتفاق الدوحة. فهل نحن نعيش اليوم هدنة مؤقته؟ او يمكن الانطلاق من هذه الهدنة لايجاد حلول

مستدامة للازمة؟ هل آليات النظام لا زالت قادرة على التوصل الى حلول ام انها عاجزة عن ذلك في ظل تفاقم الازمات؟

في الظاهر من الامور لا يبدو ان الحالة تتعدى ان تكون اكثر من هدنة، اذ كان يمكن لقانون الانتخاب الذي اقر ان يشكل مدخلاً صالحا لاطلاق ورشة الاصلاح السياسي ولاعادة تشكيل السلطة بما يضمن نوعا مقبولا من التمثيل السياسي لمختلف الاتجاهات في المجتمع وبشكل عادل. الا ان ما جرى عكس ذلك، لا بل يعبر عن تمسك طبقة سياسية حاكمة بمواقعها في السلطة على حساب المصلحة الوطنية العامة.

لقد وضع اتفاق الدوحة حدًا لمرحلة التوتر التي كادت ان تنفجر حربا اهلية، الا ان الوساطة الخارجية والاتفاقات المعقودة برعاية خارجية تظل غير كافية ما لم تقترن بالارادة الوطنية الجامعة والتمسك بالقرار الوطني المستقل.

أدى اتفاق الطائف منذ ما يقارب العشرين سنة الى إنهاء حالة الحرب وفتح أفقًا لتأسيس السلم الاهلي وفق خارطة طريق توافقت عليها الاطراف المشاركة في حينه. ولما تخلف صانعو القرار عن تنفيذ البنود الاصلاحية بالطائف، شهدنا ما شهدناه وبتنا بحاجة الى اتفاق الدوحة لكي ننهي الصراع العبثي وننطلق نحو الحل. هل نستخلص العبر من مرحلة ما بعد اتفاق الطائف ونعمل على تطبيق ما تبقى من بنوده في ظل اتفاق الدوحة، ام نبقى في دوامة الازمات المتكررة والتي باتت تهدد الكيان والوطن؟

تغليب المصلحة العامة

طوني عطاالله

لبنان بلد المواثيق والمساس بأي ميثاق هو مس بكل البناء الوطني الذي يقوم عليه البلد، ويجعلنا في كل مرة نكرر تجربة الحرب لنصل بعدها الى ميثاق. ليس الميثاق داخليًا دومًا، هو داخلي وخارجي في آن. في كل مرة يفتعل فيها اللبنانيون المشاكل في بلدهم لا يتمكنون دومًا من حل هذه المشاكل بارادتهم المنفردة، فغالبًا ما تفلت الامور من ايديهم. علينا ان نعي ذلك. في حال لم تترسخ ثقافة المواثيق في لبنان سوف نعود كل عشر او اكثر الى تجربة وانتاج حروب جديدة.

لست مع النظرة التي تقول برابح وخاسر. عندما يتنازل أي طرف عن حقوق مشروعة في أي ازمة من الازمات لمصلحة التضامن، يعطي مفهومًا راقيًا في تغليب المصلحة العامة. التكلم عن رابح وخاسر في اتفاق الدوحة لا يؤسس لتسوية متوازنة.

قد ننظر لبنانيًا الى اتفاق الدوحة نظرة الازدراء التي ننظر بها الى التسوية، وهو نمط شائع عند اللبنانيين، لكن في ما لو عدنا الى الوثائق نقرأ ما قاله زعماء العالم عن ان القيادات اللبنانية ادهشت العالم في كيفية انجازها لهذه المعالجة.

أزمة لم تبلغ نهايتها

عبد الوهاب بدرخان

منذ لحظة ولادة اتفاق الدوحة كان واضحًا انه يعالج مشكلة بحد ذاتها. لا بد من تفعيل اتفاق الدوحة بمعنى المصالحات واعادة الدراسة السياسية الى الاجواء السلمية بعيدًا عن تدخل السلاح، وتعميق التعاون بين الاطراف السياسية. هذه في الاساس مهمة اللبنانيين ولا يمكن الاعتماد على مندوبين عرب دائمين ليسهروا على المصالحة. شهدنا اجتماعات هدفها المحافظة على روح الدوحة.

نحن في ازمة لم تبلغ نهايتها. امامنا مراحل اخرى لا علاقة لها بالوضع الداخلي بقدر ما لها علاقة بالوضع الاقليمي وبالتسويات المقبلة على المنطقة، وهي قد تتم بشكل سلس وسريع كما يمكن ان تسير ببطء وتنعكس علينا بشكل سلبي وسيئ.

حصل خلاف حول التقسيم الجغرافي لدوائر بيروت واعطاء الدائرة الاولى والثانية والثالثة العدد التمثيلي من النواب، وحول رغبة احد الزعماء ان تكون الدائرة الاولى معززة جغرافيًا وبعدد الممثلين عنها، وهو اعتبر انه بعد احداث 7 ايار 2008 وتغيير الموازين يستطيع الربح في هذه الدائرة وتحقيق النجاح فيها. عرضت العديد من التقسيمات وعندما تسرب الخبر غضب مندوبو بعض الاحزاب على الصحافة، لكنهم لم ينفوا رغبتهم بتقسيم معين. حسم الامر بتدخل خارجي. تشاور الجانب القطري مع الجانبين الايراني والسوري، اللذين اعطيا تعليمات بالقبول بالاقتراح المقدم حول تقسيم الدوائر.

بيان كاظم الصلح سنة 1936

انطوان سيف

يقول الفكر التوصيفي اننا نمر في لبنان بأزمة، ويقول لنا الفكر المعياري كيف نخرج من هذه الازمة. لسنا اكثر ذكاء ممن سبقونا. ما زال الفكر يتخبط في الورطة نفسها منذ خمسين سنة وفي السعي لتجاوزها. نحن لا نختلف حول مسألة تجاوز الطائفية، نحن نختلف بين بعضنا على خارطة الطريق التي توصل الى تجاوز الطائفية.

فرض ستالين العلمانية بالقوة! يمكن تحقيق كل المآرب والقول ان الدولة تمثل كل شيء، والنماذج عديدة في الدول العربية. تكمن المشكلة في اننا نرغب باستعمال الوسائل الديمقراطية في ذلك وهي تقتضي التروي. العجلة تعيقنا. لا يجدي نفعًا تسخيف الامور ونعتها بالطائفية والادعاء بأننا غير طائفيين! لن تلغى الطائفية وتتحقق المدنية خلال اسبوع او شهر او حتى سنة... علينا وضع مخطط زمني نحدد فيه كيفية تعاملنا خلال هذه المرحلة، ونطابق اقوالنا وافعالنا بما يتلاءم مع هذا المخطط. من المهم الانغماس في الحاضر والوقوف على مكوناته.

في ما يتعلق بالمواثيق قرأت وبتمعن البيان الذي اصدره كاظم الصلح سنة 1936. عقد مؤتمر في بيروت دعي اليه وطنيون كبار وهو من ضمنهم، وقد اصدر بيانًا عقب هذا المؤتمر يعلن فيه رفضه للبيان الصادر معللاً اسباب ذلك كما يلي:

1. ان المسلمين دعيوا الى هذا الاجتماع بدون المسيحيين، وهو امر لا اقبل به.

2. دعا هذا البيان الى الوحدة مع سوريا والى الوحدة العربية وانا اؤيد، ذلك ولكن الوحدة بهذه الطريقة لن تصل الى مكان لان نصف البلد اعداء لهذا البيان.

3. حصل خلال خمسة عشر سنة (أي من 1918 وحتى 1936) تطور وطني مدهش في لبنان لم يتنبه له المفكرون السياسيون وكل السياسيين. حصل نوع من تقارب كبير بين الناس ولكن بقي الفكر السياسي متخلفًا عن وقائعه الاجتماعية.

وضع الدكتور انطوان مسرّه على غلاف كتابه بالفرنسية: **النظرية العامة في النظام السياسي اللبناني** صورة التقطت عند المتحف اثناء الحرب في لبنان، وهي تمثل لبنانيين يبيعون بضائعهم على السيارات والعجلات، وآخرين قادمين من المنطقتين الشرقية

والغربية غير آبهين بالمسلحين والميليشيات، فخلقوا سويًا سوقًا تجاريًا متحدين الموت، علمًا ان الجهات المتقاتلة كانت تحارب باسم هؤلاء الناس الذين انتزعوا الشرعية عن هذه الحرب بموقفهم هذا! علينا نحن ايضًا ان ننزع الشرعية عن كل محاولة تدعو للجوء الى القتال، بغض النظر عن اتفاق الدوحة. نحن نعمل على الوسائل الديمقراطية وان كانت بطيئة ومرهقة وصعبة فهي التي توصلنا الى السلام والعدالة.

عدم التعطيل

صالح طليس

تناولت في تحليلي لموضوع اتفاق الدوحة وجهة نظر دستورية. لم اتطرق الى اسباب الخلاف والنزاعات ولا الى دور الاطراف الداخلية او الاطراف الاقليمية والدولية. حاولت تقديم قراءة موضوعية. اكثر ما لفت نظري في اتفاق الدوحة عبارة "العيش المشترك" وقد وردت مرتين فيه. علينا ان نميز ما بين الميثاق وبين الصيغة. ميثاق التعايش او العقد الاجتماعي كما يسميه جان جاك روسو ما زال هو نفسه. الامير فخر الدين كان وكيل المالية عنده يهوديًا، كما عاونه اشخاص من مختلف الطوائف، أي ان ميثاق التعايش كان موجودًا منذ كان الكيان اللبناني جنينًا ايام الامارة وما زال الى اليوم.

كانت تتغير الصيغة بمجرد تحويل الميثاق الى التطبيق. حتى ان ميثاق 1943 يتعلق في جزء منه بالميثاق وفي جزء آخر بالصيغة. اتى اتفاق الطائف كنوع من التطوير والتعديل في الصيغة. شكل اتفاق الدوحة محطة مفصلية في تاريخ النظام السياسي اللبناني.

ورد في اتفاق الدوحة الالتزام باتفاق الطائف وبالدستور اللبناني(...) هناك حق الفيتو وهو موجود في الانظمة الائتلافية. اعطي هذا الحق وكانت روحيته موجودة في اتفاق الطائف ضمنيًا في المادة 65 من الدستور في ما يتعلق بصلاحيات مجلس الوزراء. كان التدخل الخارجي يضبط العلاقات، ومع العام 2005 خرج الايقاع عن القواعد المألوفة. أتى اتفاق الدوحة في البند الثاني ليعالج هذه النقطة. صحيح انه اجاز للمعارضة بشكل او بآخر الحصول على احد عشر وزيرًا، ولكن لذلك خلفية طائفية، وهو بالمقابل اشترط في الفقرة الثانية عدم تعطيل مجلس الوزراء وهو ما سمح بتأمين نوع من التوازن. يعود ذلك الى جوهر الانظمة التوافقية او الائتلافية، أي ان تلزم مجلس الوزراء باتخاذ القرار بأكبر عدد ممكن ولا

يحصل تفرد. اتخذوا من مبادئ الديمقراطية البرلمانية الامور العادية والتصويت في مجلس الوزراء واضح، ولكنهم اشترطوا الحصول على اكثرية موصوفة في الامور الاساسية التي نصت عليها المادة 65. لم يعد مسموحًا لوزراء طائفة معينة او معارضة معينة بالانسحاب بهدف التعطيل.

فيما لو اعتمد نظام النسبية بأي شكل من الاشكال (دائرة موسعة، دائرة كبرى) وحصل اختلاط كما هي صيغة العيش في جوهرها، لكان السياسي مرغمًا على التغيير في خطابه اذا ما كان متطرفًا وعلى جعله اكثر اعتدالاً، عندها تحصل تحالفات سياسية من كل الطوائف ويحصل تقارب اكبر، مما يخفف من حدة الشعور الطائفي. اتى اتفاق الدوحة ليخرج اتفاق الطائف من عنق الزجاجة.

العمل الجدي الميداني

مرغريت حلو

عندما نطلب بناء الذاكرة واعادة كتابة التاريخ والتشديد على ما يجمع الاديان بطريقة موضوعية، فالمطلوب هو التشديد على معرفة ووعي الجيل الجديد لما يجمع اكثر مما يفرق. المؤسف ان الكتب في لبنان تروي احداث الحروب بأسلوب يشجع على حب الحرب والانتصار ويفتقر الى اللغة الموضوعية.

نحن بحاجة لان نعمل على ارض الواقع. جيل اليوم متعصب ويحتاج الى توعية. حبذا لو ان الاموال والجهود المكرسة للدراسات تنصب على العمل الجدي على الارض لخلق جيل واع للديمقراطية.

تطوير فكر المجتمع

رياض اسعد

ما هو جوهر التسوية المطروحة، من يطرحها ومن يدفع الثمن؟ هناك استياء جديد ومتكرر بحيث ننتج اتفاقيات جديدة تعيد تكريس زعماء وشيوخ ونحن نكتفي بالتشكي في الداخل وفي الخارج ولا نغيّر. لا نحتاج الى اعادة صياغة ميثاق جديد، بل الى تطوير فكرة المجتمع. بإمكاننا تطوير المجتمعات السياسية وتحقيق دولة الحق والوطنية وقانون الاحوال الشخصية.

اكمال المسيرة

منى مراد

كنا نتمنى ان يكون النسيج الاجتماعي اللبناني المتنوع غنى للبنان. لكن ما نشهده ان قسمًا من المسيحيين تجاوز الخوف الشديد من الآخر، ولكنه ما زال خائفًا من ان تفرض ثقافة من الخارج او من الداخل لا نؤمن بها.

من ناحية ثانية هناك تخوف متبادل بين السنة والشيعة، في حين يحاول الدروز لعب دور بين جميع هذه الفئات. لم نتوصل الى ايجاد وسيلة لاكمال مسيرتنا دون اللجوء الى الخارج. يدفعنا خوفنا الشديد الى اللجوء الى الغير.

انتخابات تحت سقف الديمقراطية

قاسم قصير

انهى اتفاق الدوحة ازمة سياسية وامنية في لبنان. انهى مشكلة. نحن الآن في طور الاعداد لانتخابات نيابية. اتساءل حول كيفية رعاية المرحلة المقبلة خاصة وان هناك خوف كبير لدى اللبنانيين من ان تتحول المرحلة ما قبل الانتخابات الى مرحلة صراع سياسي جديد، وان تُدخِلنا الانتخابات في ازمة سياسية بدلاً من ان تكون مرحلة تأسيسية، خاصة في ظل التنافس الكبير بين القوى السياسية وعدم قدرة أي فريق على حل الامور حتى ولو نجح في الانتخابات. لبنان مهدد بمخاطر كبيرة قد يتعرض لها في المرحلة المقبلة سواء قبل او بعد الانتخابات، ما قد يضطرنا الى وضع اتفاق آخر شبيه باتفاق الدوحة لمعالجة الازمة.

لن تتمكن بعض القوى ان تحكم لبنان بدون الطوائف الاخرى. علينا في مرحلة اولى البحث في كيفية تجنيب لبنان ازمة سياسية في ظل الصراع السياسي والطائفي القائم، انطلاقًا من ايجاد منتدى او منبر او عمل ما لابقاء الانتخابات تحت سقف الديمقراطية وعدم تحولها لازمة سياسية او امنية.

علينا ثانيًا خلق نوع من لوبي لبناني مكون من الهيئات الاهلية، يدعو لعدم العودة الى الصراع مجددًا، والى كيفية ادارة لبنان في المرحلة المقبلة.

تم تنفيذ كل النقاط الواردة في اتفاق الدوحة: انتخاب رئيس، تشكيل الحكومة، قانون انتخاب، ونحن امام مهمات جديدة.

بناء ذاكرة

رينا شمالي

اتفاق الدوحة ربما جعل السياسيين اللبنانيين يتفقون في ما بينهم، الا ان الانقسامات في الشارع اللبناني ما زالت كبيرة. علينا بناء ذاكرة من معاناتنا.

الدولة والسلاح

سلمان العنداري

بعد سنوات سنعود لنرى السلاح في الشارع، بعدما شهدناه في منطقة الحمراء ورأينا ان السلاح ما زال منتشرًا في بيروت مع ما حصل من تهديد بالتعطيل.

دور فاعل للمجتمع

ماهر سلوم

يجري حديث في بعض الاوساط السياسية والاعلامية ان الاجواء اللبنانية قد لا توحي بإجراء انتخابات نيابية في العام 2009! المؤسسات مترهلة. نواب حاكم المصرف المركزي لم يأتوا حتى الآن بسبب تأخير التعيينات الادارية، وبالتالي نعاني من مشاكل ادارية وسياسية جمّة ومن اجواء مشحونة بين الطلاب الجامعيين .
من حسن الحظ ان لبنان لم يتأثر بالازمة الاقتصادية العالمية، لكن كان يجدر بنا استثمار الاوضاع الداخلية بمزيد من الوئام والاتحاد والتضامن، عوضًا عن القيام بالشحن المذهبي. نتمنى كمجتمع اهلي وفي سبيل تخطي الطائفية، وما تحدث عنه دولة الرئيس الحص ...، نأمل بدور فاعل للمجتمع لازالة هذه العوائق.

الآليات الديمقراطية

مدير رضا

تؤدي الأزمات السياسية في لبنان دومًا الى الاحتكام الى الشارع بقصد غلبة طرف على آخر والضغط على المفاوضات. الى أي مدى بإمكان اتفاق الدوحة الحؤول دون اللجوء الى القوة وحل الخلافات السياسية بالطرق الديمقراطية؟

خاتمة

"اتفاق الدوحة (...) صريح في ادانته كل اشكال التحريض والاغتيال المعنوي والعنف اللفظي الذي لا يقل أهمية عن العنف الحقيقي الفعلي. وننتقل بسهولة من العنف اللفظي الى العنف الفعلي (...) هناك تعهد في اتفاق الدوحة للابتعاد عن أي نوع من العنف، كتوسل لأغراض سياسية.

"اتفاق الدوحة عقد بين القوى السياسية وعلى هذه القوى التزام تعهدها واحترامه. وعلى الدولة واجب، قبل الدوحة وخلاله وبعده، هو الحفاظ على الأمن وحماية حقوق المواطنين وحفظ السلم الأهلي. والدولة تسعى مع الأجهزة الأمنية، التي أصبحت أقوى وأكثر قدرة مما كانت عليه، وربما كان الانقسام السياسي السابق يعطل بعض ادوارها، وبعدما خفت حدة الانقسامات السياسية، اصبح متاحًا لها أن تؤدي دورها كاملاً، لكنها في حاجة الى الكثير لتكون في مستوى ما يتوقعه منها الناس في حمايتهم من كل انواع العنف (...).

"بعضهم يعتقد ان التخوين سلاح يمكن ان يمارس في المناسبة الانتخابية، لكن من يفكر ان يقوم بهذا الأمر، عليه التفكير مرتين، لأن هذا الأسلوب يهدد العملية الانتخابية الديمقراطية السلمية (...). ان الانتخابات تتطلب تأمين الأمن لكل الناس، والحرية لكل الناخبين.

"هناك فهم مختلف للمنافسة السياسية. فليست كل الأسلحة مسموح بها، لأن المجتمع الديمقراطي يحكي ويعطي رأيه. قد تعارض الآخر في الرأي وتختلف معه وتهاجمه، وهذا جزء من لعبة التنافس الديمقراطي، اما تخوين الآخر وتهديده باستمرار في حال خالفك الرأي، فهذا يأتي من تراث آخر، وليس من تراث المجتمعات الديمقراطية، يأتي من تراث مجتمعات قائمة على الاستبداد."

طارق متري، وزير الاعلام
في افتتاح مؤتمر
"اخلاقيات علم الحياة والحاجة الى نهج
جديد" جامعة البلمند
صحف 2008/12/2

دعم وصيانة إتفاق الدوحة لصالح السلم الأهلي والذاكرة الوطنية المشتركة

انطوان مسرّه وطوني عطاالله

نظمت المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع المؤسسة العربية للديمقرطية اجتماع عمل، السبت 2008/12/20، في فندق ميريديان–كومودور–الحمراء، حول برنامج ومشروع كتاب بعنوان: "إتفاق الدوحة (2008/5/21)–بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنية فاعلة".

شارك في الاجتماع المنسقون في البرنامج واعضاء في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم وباحثون مشاركون ومساعدون، وأكثر من 50 شخصاً من المهتمين في جمعيات أهلية وجامعات لبنانية.

عرضت على المشاركين النصوص الاولية للدراسات والأبحاث التي أعدها الباحثون المشاركون تمهيدًا للصياغة النهائية وتوضيح المسار والتوجهات، ووزع ملف يتضمن وثائق إتفاق الدوحة.

ينطلق البرنامج والكتاب في الأهداف العامة من كون اتفاق الدوحة يندرج في اطار المواثيق اللبنانية ومفهوم المواثيق في الدراسات التاريخية والدستورية المقارنة. وهو تأكيد لما جاء في وثيقة الوفاق الوطني – الطائف وتطبيق واستمرارية له، في سبيل السلم الأهلي وتسيير المؤسسات، وفي سياق المبادرة العربية والتضامن العربي في ظروف داخلية واقليمية ضاغطة. واتفاق الدوحة – كما وثيقة الوفاق الوطني–الطائف – هو حدث تاريخي تأسيسي يحتاج الى سياق ثقافي، والى دعم من المجتمع الاهلي، والى ذاكرة تستخلص منه العبر للمستقبل، بخاصة للجيل الجديد، وعلى مستوى الجهود التي بذلت من قبل دولة قطر وتثميرًا لهذه الجهود.

شدد في الإفتتاح منسق الأبحاث في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم على هدفية المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم حول "ثبات المواثيق، وضرورة التمييز بين الميثاق والدستور والحكمية، واستنادًا الى العلم الدستوري المقارن". وحدد كلمة دستور بأنه "قانون سياسي بالمعنى الراقي للعبارة يسعى إلى ضبط السياسة في إطار معايير حقوقية".

وتحدث عن الأساسيات والظرفيات قائلاً: "أغلب الأحيان نخلط بين الدساتير والمواثيق بينما الأخيرة هي تأسيسية وتتطلب سياقات واسعة في التفاوض".

ثم كانت كلمة الدكتور محسن مرزوق الأمين العام التنفيذي للمؤسسة العربية للديمقراطية وقال: "إتفاق الدوحة حدث هام جداً كونه جنّب لبنان مخاطر كبيرة، اذ حصل بجهد عربي قادته دولة قطر. ما يهمنا هو كيفية تجاوز الطابع الإستثنائي لهذا الإتفاق والبناء عليها من أجل التأسيس لمواطنية حديثة تحترم السياقات الوطنية. ولبنان ليس حالة إستثنائية في المنطقة. من هنا الحاجة إلى التساؤل حول سبل الإنتقال الديمقراطي، وحل النزاعات الجوهرية في إطار هذا المنظور الذي نقارب به المسألة اللبنانية".

أما منسق الندوة المحامي والأستاذ الجامعي ربيع قيس، فتولى التعريف بالمؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ونشأتها وأهدافها وبعض برامجها، مذكراَ بأنه سبق لها ان انشأت منذ 1997 "مرصدًا للسلم الاهلي والذاكرة في لبنان".

1
صفة مرحلية وإستثنائية

ثم تحدث الرئيس الدكتور سليم الحص وأكد أن: "إتفاق الطائف كان بمثابة ميثاق جديد أعاد النظر في خطوط عامة للنظام السياسي، بينما ميثاق الدوحة كان محطة مهمة أنهت خلافات مستحكمة بين الفئات السياسية في مرحلة معينة من الأزمة السياسية التي كانت محتدمة في لبنان، فنص الميثاق على إنتخاب رئيس للجمهورية وإقامة حكومة وحدة وطنية تجمع أطراف النزاع. وقد طبق ميثاق الدوحة ولم يطبق إتفاق الطائف في جوانب حيوية منه".

ادار ربيع قيس الجلسة الأولى، واستهلت بمداخلة الاستاذ في الجامعة اللبنانية الدكتور انطوان سيف قائلاً: "ان "الفكر اللبناني إحتقر المواثيق وكأنها مجرّد تركيبة مصطنعة. ولم يعتد الفكر السياسي والحقوقي على هذه الأبحاث إذ ليس في تراثه ديمقراطية تقوم على المواثيق أو على الأقل على النقاش الذي يسبق بناء الدولة. كان أول إنتخاب في لبنان في نظام المتصرفية وتسمية مختار تعني الإختيار. وما إعتبر بدعة لبنانية كان له نجاحات على الأقل على مستوى الحريات. الدولة اللبنانية هي أكبر من كل طوائفها والنظام اللبناني يستحيل عليه أن يكون طائفياً لأنه مرغم على أن يشبه الكل. لا نختلف حول تجاوز

الطائفية بل المشكلة في الوسائل والكيفية. يرصد بيان كاظم الصلح سنة 1936 تطوراً مدهشاً في الإندماج اللبناني. لكن الفكر السياسي اليوم ما زال متخلفاً عن الواقع الإجتماعي. خلال سنوات الحروب في 1975–1990 فتح الناس سوقاً تجارية على معبر المتحف– البربير ينبض حياة وباعوا واشتروا... الحاجة اليوم إلى العودة إلى الناس ونزع الشرعية عن كل لجوء إلى السلاح".

بدوره لفت الصحافي والباحث السياسي عبد الوهاب بدرخان إلى ما يلي: "دولة قطر هي صديقة لإيران ولسوريا وللسعودية ولفرنسا والولايات المتحدة... كل هذه الأطراف كان لها دور من خلال المباركة والتشاور. لا يحل إتفاق الدوحة محل إتفاق الطائف، بل يعالج مشكلة داخل النظام المنبثق عن مرحلة الطائف. حصلت إتصالات مع سوريا وإيران... وبعض السياسيين كانوا أمام الخيار التالي: أن يفشل الحوار أو أن يكونوا من عرابيه".

2
قراءة تاريخية وتوثيقية

من جهته، قدم الاستاذ الجامعي والباحث في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم الدكتور طوني عطاالله قراءة تاريخية وتوثيقية لإتفاق الدوحة قائلاً: "الإتفاق ليس حدثاً حصل في التاريخ في صورة عابرة، بل يقع في سياق مسار طويل من ممارسة سياسة التسوية. حقق اللبنانيون ارقاماً قياسية في إتفاقات السلام، من دون أن يؤدي بعضها إلى وضع حل للنزاعات، بل يستمرون في التعلّم في التاريخ، وكل مرّة بفعل تجارب وإختبارات ومعاناة جديدة. ولم يستخلصوا بعد من تاريخهم فلسفة وطنية تدعم إستقلالهم وإستقرار بلدهم والتضامن بينهم. ليس المهم من إنتصر أو من تنازل ربما عن حق مشروع لمصلحة التضامن. الأكثر أهمية أن الأوضاع عادت إلى نقطة أكثر قابلية للتحكم والسيطرة". وتحدث عن الملف التوثيقي الذي أشرف على جمعه بالتعاون مع باسكال موصللي وعلي حسون وريتا روسل متى. ولاحظ د. عطاالله أن "التفسير الحصري للفيتو يكمن في المادة 65 من الدستور وفي بعض الشؤون".

وفي المناقشة تحدث كل من فادي حجار، إيهاب الحاج، مايا نعمة، رياض الأسعد، آيا الزول من سفارة قطر، نذير رضا، الصحافي قاسم قصير، منى مراد...

أدار الجلسة الثانية القاضي الرئيس حسن القواس عضو المجلس العدلي سابقاً، وتحدث عن اللبنانيين الذين يشكلون عائلة كبيرة واحدة ويتربون لدى أسر ومدارس بعضهم البعض. وتساءل كم قادر إتفاق الدوحة على منع اللجوء إلى السلاح؟

3
فرصة تاريخية

تحدث الاستاذ الجامعي في فرنسا ولبنان الدكتور سليم الصايغ قائلاً: "الحياد اللبناني مضمون في الميثاق. كلما دخل لبنان في محاور ممانعة أو صمود أو تصدي... كان يهتز كيانه ويتعطل النظام. ربما خلقنا وطناً على ورق والحاجة إلى التفعيل. إستمرينا على المحاصصة وتقسيم قالب الحلوى بدلاً من تكبيره. يقتضي إبتداع الآلية للمعالجة من خلال المؤسسات... لدينا فرصة تاريخية لتشخيص ومعالجة ما يحصل في التطبيق للخروج من فدراليات أمنية... كل الثقافات اليوم مركبة والمعضلة في إنسجامها وتوفير الطمأنة النفسية".

أما الاستاذة الجامعية الدكتورة مارغريت الحلو فتساءلت: "ما هي مكونات الثقافة الميثاقية، والعوامل التي حالت دون تخصيب هذه الثقافة؟ المجتمع التعددي ليس بالضرورة غير متجانس. كان يتوقف النزاع عندما تنتفي الحاجة إلى لبنان كساحة نزاعات! يستغل البعض ذهنية الضحية لإعادة إنتاج سلوكيات نزاعية. اللبناني هو عامة على درجة عالية من التسييس وعلى درجة دنيا من النضج السياسي! يُستغل غالباً مصطلح إلغاء الطائفية للتعبئة الشعبية دون الولوج في المضامين... واقعياً حصل إختلاط بين الطوائف".

وعقب الاستاذ في الجامعة اللبنانية العميد الدكتور صالح طليس وقال: "ميثاق العيش معاً قائم منذ فخر الدين على الأقل. أعاد إتفاق الدوحة مفهوم حق الفيتو في الأنظمة الائتلافية إلى أصوله الدستورية حسب المادة 65 من الدستور".

أدار الجلسة الثالثة أمين عام الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات زياد عبد الصمد، وتحدث فيها المحامي والاستاذ الجامعي والباحث في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم الدكتور بول مرقص وقال: "رافقت لحظات تشاؤم كبيرة إتفاق الدوحة. يندرج هذا الإتفاق في إطار البناء المستمر للميثاق الوطني. تم الركون إلى مرجعية الدولة إلى

أقصى الحدود. قيمته ميثاقية مرجعية. ويقال اليوم ما قبل الدوحة وما بعده. وهل نبقى رهن العنف المسلّح حتى يقوم إتفاق؟ وهل يجري دائماً الإتفاق على هامش المؤسسات وتكريساً لما يجري خارجها؟ للأسف غالباً ما تحوّل الدستور إلى وجهة نظر".

بدوره، شرح عماد الدين رائف من إتحاد المقعدين اللبنانيين، تحركات المجتمع المدني للضغط والتأثير للتوصل إلى إتفاق الدوحة وخاصة حملة "إذا لم تتفقوا لا ترجعوا". وشرحت باسكال موصللي عن التوثيق الذي شاركت في إعداده من خلال صحف لبنانية وأجنبية.

4
إستنتاجات وإقتراحات مستقبلية

يُستخلص من المداخلات والمناقشات وضوح في المنهجية والتفسير لإتفاق الدوحة في إطار المنظومة اللبنانية، وكذلك إقتراحات عملية مستقبلية لدعم وتنمية ثقافة المواثيق والمواطنية. أبرز الإستنتاجات والإقتراحات التالية:

1. تسوية سياسية راقية لواقع إستثنائي محدد: ورد صراحة في الإتفاق، في إطار مرجعية الدستور وإتفاق الطائف: "هذا هو الاسلوب الأمثل من الناحية الدستورية لإنتخاب الرئيس في **هذه** (كذا) الظروف الإستثنائية".

2. الأزمة لم تبلغ نهايتها: ورد في إحدى المداخلات: "الأزمة لم تبلغ نهايتها لأسباب إقليمية ودولية" (عبد الوهاب بدرخان

3. التخصيب الإجتماعي: جاء في إحدى المداخلات: "التسوية بين زعماء الحرب بعد مراحل من النزاعات ضرورة عملية. يجب عدم تحميل إتفاق الدوحة أكثر من أهدافه. الهدف الأساسي تجنّب حرب أهلية أو داخلية، ومن ثم ترميم النظام لكي يعمل. السلام السياسي هو فوقي ويحتاج إلى سلام إجتماعي في بنية المجتمع."

4. ميثاق مواطنية: "نحن عامةً خبراء في التشخيص وفي طرح المثاليات في حين أن الحاجة هي في التوفيق بين الأثنين. المواطنية هي فكرة سياسية وإجتماعية. الحاجة إلى تأسيس منتديات مواطنية وميثاق المواطنة". ومن أبرز المقتضيات التركيز على الحريات "التي هي عنصر جامع وتوحيدي وعلى "التمكين على المستويات اليومية والمحلية".

5. الإنتقال من الشعارات إلى الكيفية والوسائل: كثير من الطروحات المبدئية الضرورية والصائبة (طائفية، علمانية، وحدة...) تتحول إلى شعارات لأنها لا تدخل في

المضامين والكيفية والوسائل. إقترح مثالان في البحث الجدي والتطبيقي هما تقرير برنار ستازي Bernard Stasi حول العلمانية في فرنسا وتقرير بوشار في كيبك–كندا.

6. تنقية المصطلحات: تنمو النزاعات في مستنقعات التعبئة الشعاراتية والحاجة تالياً إلى تنقية المصطلحات وإعادتها إلى أصولها واستعادة سلطة المعايير الدستورية.

7. من النصوص إلى فعاليتها: ورد في إحدى المداخلات: "أفضل الدساتير هي مجرّد وصفة طبية مكتوبة ومرجعية صالحة وجيدة في تشخيصها وتبيانها الحاجات، ولكن العلاج يكمن في الدواء وحسن إستعماله من المريض ومن المعالجين" (انطوان مسرّة).

8. خلق شبكة أمان: إزاء ما وصف "بعقم بعض مظاهر المجتمع"، شدد المشاركون على ضرورة "خلق شبكة أمان إجتماعي" حماية وصيانة للمواثيق الوطنية ونقلاً للثقافة الميثاقية والمواطنية إلى الجيل الجديد.

ملحق وثائقي*

1. جلسة مجلس النواب في 2008/5/25، **354**
2. ملخص محضر الجلسة، **362**
3. قسم اليمين الدستورية من قبل رئيس الجمهورية
كلمة الرئيس نبيه بري، **364**
خطاب فخامة رئيس الجمهورية، **366**
كلمة سمو امير دولة قطر، **370**
ملخص محضر الجلسة، **372**
مؤتمر الحوار الوطني اللبناني، الدوحة، 16-2008/5/21، **374**
كلمة سمو امير دولة قطر، **376**
كلمة الرئيس نبيه بري، **376**
كلمة الرئيس فؤاد السنيوره، **377**

***

الاتفاق التمهيدي لاتفاق الدوحة، اعلان فينيسيا، 2008/5/15، **379**

* نقلاً عن **الحياة النيابية**، المديرية العامة للدراسات والمعلومات في المجلس النيابي بإشراف دولة رئيس المجلس نبيه بري، المجلد 67، حزيران / يونيو 2008، ص 5-24 و 229-232.

التوثيق لاتفاق الدوحة

باسكال موصللي

في التوثيق لكتاب الدوحة ركزت في بحثي على بعض الصحف ومراكز المعلومات والتوثيق. وقع اختياري على هذه الصحف إذ وجدتها أساسية وتلبي ثلاثة شروط هي الدقة والصدقية والموضوعية Précision, authenticité, objectivité

اتخذ العمل وقتًا طويلاً نسبيًا إذ كان لا بد من متابعة تطور الاحداث وعدم الخروج عن الموضوع وتقسيم العمل على مراحل: الحالة السياسية والاجتماعية، وما أدّت اليه في عقد اتفاق الدوحة، وكيف تطورت المشكلة السياسية الى مشكلة أمنية.

لم أكتفِ بالتحليلات السياسية اذ تأثرت التحليلات بمعظمها بالانتماء السياسي لكل شخص ولكل صحيفة. حاولت الوقوف ايضا على التحليلات القانونية، كما اعتمدت على بعض الصحف الاجنبية:

New York Times, Le Monde, Le Monde diplomatique, Marianne…

توقفت ايضا عند التأثير الذي تركه اتفاق الدوحة على المجتمع الاهلي، خاصة وانه مغيّب في المشاكل السياسية. توقفت عند ردة فعله والتحركات التي قام بها على الأرض في سبيل تحقيق اتفاق الدوحة. توقفت ايضًا عند الأسباب الكامنة وراء الاتفاق.

صدر في منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم والمؤسسة العربية للديمقراطية

جذور وثيقة الدوحة، 2008/5/21: وثائق للذاكرة والثقافة الميثاقية والمواطنية، بيروت اعداد طوني جورج عطاالله، بالتعاون مع باسكال موصللي وعلي حسون وريتا روسيل متى، وتنسيق انطوان مسرّه وربيع قيس، 2009، 394 ص.